

# دراسات في الفكر الفلسفي الإسلامي

## رؤية منهجية

- قانون التأويل بين الغزالي وابن رشد.
- الحوار الحضاري في الإسلام.
- دور الفكر الإسلامي في النهضة الحديثة – اتجاه واحد أم تعدد في الاتجاهات ؟

د. فاطمة إسماعيل

كلية البنات – جامعة عين شمس

تصدير : أ.د. فيصل بدير عون

إلى

إلى

إبنى هانى،،،

اللهم هبى له من أمره رشداً، ووفقه لما تحبه  
وترضاه، إنك على كل شىء قدير.



## تصدير عام

بقلم الأستاذ الدكتور/ فيصل بدير عون

أود في البداية أن أقدم الشكر لتلميذتي وزميلاتي الدكتورة/ فاطمة إسماعيل لطلبها مني كتابة تصدير عام لكتابها " دراسات في الفكر الفلسفي الإسلامي، رؤية منهجية ". لقد سعدت برغبتها هذه والتي لم أتردد في تلبيةها. لقد بدأت صلتني بالدكتورة/ فاطمة إسماعيل منذ أن كانت طالبة بقسم الدراسات الفلسفية بآداب عين شمس واستمرت هذه الصلة حتى الآن حيث كنت أتابع عن كثب نشاطها العلمي، حيث اهتمت بوجه عام بقضية المنهج الذي كتبت فيه وعنه كثيراً. كما أنها أيضاً جمعت على صعيد واحد بين الاعتزاز بالتراث والاعتزاز بصوت العقل الحر المستقل. فمن يقترب من الباحثة يدرك أن ثمة تعادلاً في بنائها بين قضية الإيمان ومكانة العقل وأهميته في فهم قضايا العقيدة، ليس ثمة تفريط هنا أو هناك.

والكتاب الذي بين أيدينا يضم ثلاثة أبحاث كبرى:

الأول : قانون التأويل بين الغزالي وابن رشد.

الثاني : الحوار الحضاري في الإسلام.

الثالث : دور الفكر الإسلامي في النهضة الحديثة - اتجاه واحد أم تعدد في الاتجاهات.

هذه الأبحاث الثلاثة قد يبدو أنها متباعدة ولا تشكل وحدة واحدة يضمها كتاب واحد، لكن هذا الانطباع ليس صحيحاً فيما نرى.

ذلكم أن الباحثة عالجت هذه الموضوعات الثلاثة من خلال نزعتها العلمية المنهجية التي لا تخطئها العين. فقد حرصت الباحثة على أن تكون عباراتها عبارات علمية بحيث نجد عندها أن اللفظ مقدود على قد المعنى. كما

أن من سمات المنهج العلمي الموضوعية، وهذه السمة جلية أيضا في الأبحاث الثلاثة.

كما أن سمات المنهج العلمي أيضاً تحرير المصطلحات المتداولة في البحث، وهذا أيضاً لم يغيب لا عن البحث ولا عن الباحثة. أضف إلى هذا أن الدراسات الثلاث اعتمدت على النصوص الأصلية، فضلاً عن الدراسات الجادة والمتعمقة والتي لا غني عنها في مجالها... إن الهم الذي يُورق الباحثة، حسب معرفتي بها، قضية المنهج العلمي والتفسير العلمي لإيمانها بأن أي تطور أو تقدم أو إن شئت أية نهضة لا بد أن تعتمد في المقام الأول على " العلم " و " التفكير العلمي " وباختصار شديد إن قضية " التنوير " بمفهومه الخاص لدى الباحثة، الذي لا يُقصى العقل باسم النصّ أو يُقصّ النصّ باسم العقل، هي الشغل الشاغل للباحثة، وهي في هذا تستأنس بمجهودات الدكتور زكي نجيب محمود الذي كتبت عنه كتاباً أرى أنه يُحسب للباحثة.

الدراسة الأولى جاءت تحت عنوان " قانون التأويل بين الغزالي وابن رشد ". حيث أشارت الباحثة إلى أن ظاهرة التأويل نشأت في محاولة من العقل لفهم النص الديني الذي قد يبدو أن به بعض الآيات المتعارضة أو الملتبسة ومن ثم كان اللجوء إلى التأويل أمراً لا مفر منه، وقد امتد هذا التأويل إلى عصرنا الحالي تحت اسم " الهرمنيوطيقا ". على أن التأويل في نهاية المطاف لون من ألوان المنهج العقلي لفهم النصّ.

ولهذا فإن من معان التأويل: الفهم، التفسير... إلخ.

أما عن دوافع التأويل فإنها تتمثل في محاربة التقليد والجمود، ومحاربة الإسراف والإفراط في التأويل، وكذلك محاربة الفتن التي قد تتمثل في تكفير البعض للبعض الآخر.

إن التأويل كمنهج من سماته مراعاة مستويات المخاطب مع تعدد مراتب التصديق " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن " (النحل/١٢٥)، ثمة فئات في حاجة إلى الموعظة، وأخرى في حاجة إلى الجدل، وثالثة في حاجة إلى البرهان، هذا ما ذهب إليه كل من الغزالي وابن رشد، كما أنهما اتفقا أيضاً على أن التأويل جائز في بعض الأمور غير جائز في البعض الآخر، أضف إلى ذلك أن ضوابط قانون التأويل تكاد تكون متشابهة عند كل من الغزالي وابن رشد.

إن من سمات هذه الدراسة ما أكدت عليه الباحثة من تشابه كبير بين ابن رشد وبين سلفه الغزالي الذي لم يستطع ابن رشد أن يفلت من تأثيره في هذا المقال. وقد تمثل هذا التأثير (= من جهة الغزالي) والتأثر (= من جهة ابن رشد) فيما يلي:

١. أهمية التأويل وضرورته كمنهج رئيس من مناهج البحث.
  ٢. توجد نصوص شرعية ينبغي تأويلها وأخرى ينبغي الإيمان بها كما هي (لا يجوز تأويلها).
  ٣. اتفق الغزالي وابن رشد معاً على موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول.
  ٤. يوافق ابن رشد الغزالي بشأن الأسس التي يستند إليها قانون التأويل من جهة مراتب الوجود الخمس.
  ٥. ثمة حدود للعقل الإنساني لا يحق له أن يقم نفسه فيها من ذلك ما يتعلق بأمور الآخرة.
- لقد أكدت الباحثة بهذه الدراسة أن القراءة الشعبية للفيلسوف تختلف عن القراءة العلمية له. ولهذا فإن الخصومة الحادة من جهة ابن رشد تجاه الغزالي تكاد تتلاشي في هذه الدراسة العلمية المنهجية التي أثبتت توافق ابن رشد مع الغزالي في مجمل قانون التأويل.

الدراسة الثانية في هذا الكتاب خصصتها الباحثة لـ " الحوار الحضاري في الإسلام ". وقد مهدت الباحثة لهذه الدراسة بالحديث عن معنى الحضارة والثقافة، ومعنى " حوار الحضارات "، وهل هذا العنوان يختلف عن " الحوار الحضاري " أم لا؟

لقد كان تخلف العالم العربي الإسلامي هو الشغل الشاغل للباحثة التي تساءلت في هذه الدراسة: أين نقف؟ وأين نتجه؟ وهذه الدراسة تعد بمعنى ما امتداداً للدراسة الأولى الخاصة بالتأويل من جهة أن الباحثة كمتخصصة في مناهج البحث عالجت قضية الحوار الحضاري معالجة علمية أمينة. فالحوار الحضاري كما قدمته لنا في هذه الدراسة طريقة تفكير، وهو كذلك منهج متجدد يسمح باستيعاب الواقع وتجاوزه نحو مستقبل أفضل، أدواته عقلية، وأهدافه إنسانية. إن الحوار الحضاري من حيث هو ينم عن " وعي " بالواقع ووعي بما ينبغي أن يكون عليه.

ينبغي أن يكون الوعي قائماً بالنسبة للخصوصية الثقافية، وقائماً بالنسبة لما نأخذه وما لا نأخذه عن " الآخر " دون تقليد أعمى ودون أن تغترب الذات باستغراقها الكلي في الآخر الذي يسعى إلى إمحائها.

الدراسة الثالثة والأخيرة هنا جاءت تحت عنوان " دور الفكر الإسلامي في النهضة الحديثة اتجاه واحد أم تعدد في الاتجاهات ".

تنبه الباحثة في البداية إلى أن هذه الدراسة ليست مما يندرج تحت تاريخ الفكر الخاص بالنهضة، لأن المعالجة التاريخية - مع أهميتها - ليست الهدف الذي يشغل الباحثة.

تري الباحثة أن التنوع والتعدد عنصر إثراء لا عنصر صراع أو تشتت. وقد انتخبت الباحثة ثلاثة مشروعات من جملة المشاريع الثلاثة هي:

١. الاتجاه السفلي (الأفغاني ومحمد عبده نموذجان).

٢. الاتجاه الليبرالي (ويعبر عنه بـ التحديثي، التجديدي) وقد اختارت الباحثة طه حسين نموذجاً.

٣. الاتجاه التوفيقي (زكي نجيب محمود نموذجاً).

تناولت الباحثة كل اتجاه من هذه الاتجاهات الثلاثة بالعرض الموضوعي الرصين، حيث كانت لها رؤيتها النقدية لكل اتجاه. وفي هذا الصدد انتهت إلى ما يلي:

- إن الفصل الكامل بين هذه الاتجاهات الثلاثة مُحال لوجود تداخل بينها. ذلك أن القطع مع الماضي من شأنه أن يفقد الأمة توازنها إن لم يكن وجودها، كما أن الوقوف أيضاً عند الماضي من شأنه أن يعزل الأمة عن عَصْرَها ويجعلها في حالة اغتراب حضاري. لذلك أخذت الباحثة على السلفيين اتباعهم لما أسموهم بالسلف الصالح. وهذا العيب، عيب الإتياع، هو بعينه ما أخذته الباحثة على الليبراليين الذين يريدون متابعة الغرب واتباعه اتباعاً أعمى!! بل إن الباحثة رأت أن خطأ الإتياع هذا يمتد ليشمل الاتجاه التوفيقي ذلك الذي يتابع السلف حيناً والغرب حيناً آخر.

- واحسب أن الباحثة أرادت بنقدها لهذه الاتجاهات الثلاثة أن تؤكد استقلالية الأنا أو الذات والتي ينبغي عليها أن تبتلع في جوفها الماضي والحاضر وتهضمه وتمثله بحيث تنتج لنا في النهاية مشروعاً فلسفياً نابعاً منها دون أن تغترب عن عصرها، ودون أن تفرط في الوقت نفسه في ماضيها وتراثها، وهذا هو فحوى ما نصّت عليه الباحثة في نهاية دراستها هذه بالقول: " لا ينبغي أن تُختزل عملية النهضة في اتجاه واحد أو زاوية واحدة، بل هي شراكة متبادلة تقوم على التحليل والنقد والتمحيص: تحليل الآراء والاتجاهات، وتفكيكها وإعادة ترتيبها ودمجها

من جديد في مركب واحد ونسيج موحد متعدد الخيوط يتفق عليه الجميع ويعملون به .

- إن الباحثة في معالجتها لدور الفكر الإسلامي في النهضة الحديثة لم تلجأ إلى الأسلوب الذي نقرأه في الصحف السيارة، إنها لم تستخدم البتة الأسلوب الإنشائي، كما أنها لم تلجأ إلى التهوين أو التهليل، بل تحدثت عن هذا الموضوع بأسلوب علمي ينم عن تمكن الباحثة من أدواتها اللغوية والعلمية، وهذا ما نفتقده كثيراً بالنسبة لكثير من الباحثين الذين يكتبون في قضايا الفكر العربي المعاصر بطريقة يغلب عليها الطابع الصحفي الإنشائي.
- وبعد فإن هذا الكتاب - فيما أرى - يعالج بعض القضايا الحيوية المثارة الآن، والتي لا أشك في أن القارئ، سوف يفيد كثيراً مما جاء به.

د. فيصل بدير عون

## قانون التأويل بين الغزالي وابن رشد





## قانون التأويل بين الغزالي وابن رشد

### تمهيد

إن ظاهرة "التأويل" من أهم وأخطر الظواهر الإنسانية، لأنها - فيما أرى - ارتبطت بالإنسان كائناً من كان؛ إذ لو نظرنا إلى التأويل على أنه "محاولات الإنسان للكشف عن معاني الأشياء"<sup>(١)</sup> سنجد أن الإنسان قد وهب القدرة على التأويل منذ أن علم الله آدم الأسماء كلها، في مقابل عجز الملائكة عن معرفة الأسماء ومعناها وما تؤول إليه. فلما أنبأهم آدم كان ذلك إيذاناً بالقدرة على التأويل، فأصبح التأويل قريناً للإنسان من حيث هو كائن عاقل، ناطق، رامز، مكلف، أخلاقي، متدين، إلى آخر التعريفات التي وضعها المفكرون والفلاسفة للإنسان، ونستطيع أن نضيف إليها: "الإنسان كائن مؤول" فكلها تعريفات تدل على قدرة الإنسان ومحاولاته عبر العصور المختلفة للكشف عما استغلق عليه من معاني الأشياء والوجود بحثاً عن الحقيقة، سواء كانت معاني الحقيقة: منطوقة أو مقروءة، مسموعة، أو مسطورة على صفحات الكتب المنزلة وغير المنزلة، أو المشاهدة في الآفاق، أو المحسوسة في الأنفس. فكل محاولات العقل وتجلياته لفهم حقائق الأشياء لا تخرج عن كونها "تأويلاً". أى أن كل بحث قام به فيلسوف ما، أو مفكر ما عن أصل الأشياء، وأصل الوجود، والكون وخالفه... الخ - كلها محاولات تدخل تحت التأويل بوجه ما.

لكن ظاهرة التأويل ارتبطت - أكثر شيئاً - بالنبشأة الدينية حتى وسمت بأنها "ظاهرة دينية" ارتبطت بمحاولات العقل لفهم النصوص الدينية<sup>(٢)</sup>، وبالفكر الديني

(١) من أحد معاني التأويل: "كشف ما انغلق من المعنى" راجع: الزركشي [الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله]، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط ٣، ج ٢، سنة ١٩٨٠، ص ١٥٠.

(٢) راجع التأويل عند مفكرى رجال الأديان العالمية: د. محمد يوسف موسى: بين الدين والفلسفة في رأى ابن رشد وفلاسفة العصر الوسيط، دار المعارف بمصر (د.ت) ص ١١١-١٢٩.

على امتداد الأديان المنزلة جميعها: يهودية ومسيحية وإسلامية. ولكنها عادت مرة أخرى في عصورنا الحديثة لتمتد إلى خارج نطاق الدين؛ ليخلق التأويل في أفاق أوسع معلنا عن ميلاد الهيرومنوطيقا في الفكر الغربى الحديث<sup>(١)</sup>، وليؤكد أن ظاهرة التأويل ترتبط بالإنسان كائنا من كان مادام يسعى دائما للفهم وللبحث عن الحقيقة فى أى مجال.

ويعد التأويل من أهم المشكلات المعرفية وأشدّها خطورة فى الفكر العربى الإسلامى لأنه ارتبط بالنصوص الدينية ارتباطا وثيقا، وبخاصة تأويل الآيات التى تتعلق بذات الله سبحانه وصفاته وأفعاله، والآيات التى تتحدث عن أمور الغيب وأمور الآخرة وبخاصة أحوال المعاد وصفاته ... إلخ.

والتأويل باعتباره تفعيلًا للعقل فى فهم النصوص الدينية أدى إلى قيام علوم تمحورت حول الدين، أو انبثقت منه كنتيجة طبيعية لآلية التأويل ومحاولات العقل لفهم النصوص، وأهم هذه العلوم: علوم القرآن وأهمها علوم التفسير، وكذلك الفقه، وأصوله، وأصول العقيدة، والفلسفة، والتصوف... إلخ جميعها علوم يدخل فيها التأويل باعتباره منهجا للمعرفة، ومن هنا خاضت جميع الفرق والمذاهب والاتجاهات الفكرية على تنوعها فى مسألة التأويل باعتباره ضرورة معرفية.

وتأتى خطورة التأويل من حيث كونه موضوعا للتعدد والاختلاف ومن ثم الخلاف، وعلى الأخص إذا ما تعلق الأمر بأصول العقيدة الدينية، وما يلزم عن بعض التأويلات من أثر سلبي على الواقع الاجتماعى الذى يعيشه الناس فى عصر معين.

وموضوع بحثنا لا يتعلق بتفاصيل قضية التأويل، بل يتعلق بقانون التأويل عند علمين من أعلام الفكر العربى الإسلامى أحدهما حجة الإسلام الإمام

(١) راجع: بول ريكور: من النص إلى الفعل، أبحاث التأويل، ترجمة: محمد برادة حسان بورقية، عين للدراسات والبحوث، ط أولى سنة ٢٠٠١.

الغزالي (٤٥٠هـ-٥٠٥هـ) من المشرق العربى والثانى ابن رشد فيلسوف قرطبة والشارح الأكبر لأرسطو (٥٢٠-٥٩٥هـ) من المغرب العربى.

قام كل منهما بوضع قانون للتأويل، للخطورة التى استشعرها كل منهما فى مسائل الجدل والخلاف وبخاصة فى المسائل العقائدية، وتأثيرها على الجمهور من الناس ولهذا كانت مسألة وضع قانون للتأويل هى محاولة لضبط عملية التأويل عن طريق وضع قواعد وأصول وشروط وضوابط؛ ليكون القانون بمثابة "منهج" يلتزم به كل عالم يلجأ إلى التأويل فى مجاله. وتتبلور عناصر "قانون" التأويل عند كل من الغزالي وابن رشد فى المعنى، والمعيار والشروط والضوابط التى يجب الالتزام بها.

- والبحث فرض على استخدام المنهج التحليلى المقارن. كما فرض سؤالاً محدداً وهو:

هل معيار وشروط وضوابط القانون واحدة عند كل من الغزالي وابن رشد؟ أم أنها مختلفة؟ أم هناك تشابه واختلاف فيما بينهما؟  
أو - بعبارة أخرى - ما أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الغزالي وابن رشد فى موضوع "قانون التأويل"؟  
هذا ما سيحاول البحث الإجابة عنه، ونبدأ بتقديم تمهيد عن معنى التأويل فى اللغة والاصطلاح.

#### أولاً: معنى التأويل<sup>(٢)</sup>

##### ١ - فى اللغة:

أول الكلام وتأوله: دبره، وقدره وأوله، وتأوله: فسرّه.  
والتأويل تفعيل من أول يؤول تأويلاً، وثلاثيته آل يؤول أى رجع وعاد.

(٢) ورد التأويل فى القرآن الكريم سبع عشرة مرة فى خمس عشرة آية هى:  
(آل عمران/٧)، (النساء/٥٩) (الأعراف/٥٣) (يونس/٣٩)، (يوسف/٦، ٢١، ٣٦، ٣٧، ٤٤، ٤٥، ١٠٠، ١٠١)، (الإسراء/٣٥) (الكهف/٧٨، ٨٢).

يقال: أُلْتُ الشيء وأولته: إذا جمعته وأصلحته، فكان التأويل جمع معانى ألفاظ أشكلت بلفظ واضح لا إشكال فيه<sup>(١)</sup>.

ومعنى قولهم: ما تأويل هذا الكلام؟ أى إلام تؤول العاقبة فى المراد به، كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتَى تَأْوِيلَهُ﴾ (الأعراف/٥٣) أى تكشف عاقبته، ويقال آل الأمر إلى كذا، أى صار إليه. وأصله من المأل، وهو العاقبة والمصير، وقد أولته فآل، أى صرفته فانصرف، فكان التأويل صرف الآية إلى ما تحتمله من المعانى.

وقيل أصله من الإيالة، وهى السياسة، فكان المؤول للكلام يسوى الكلام، ويضع المعنى فى موضعه<sup>(٢)</sup>. والمعانى السابقة تجمع بين العودة إلى الأصل والاهتمام بالغاية والمصير والعاقبة فى آن معا.

## ٢ - التأويل فى الاصطلاح<sup>(٣)</sup>

يعود معنى التأويل فى الاصطلاح إلى قراءة الآية المذكورة فى سورة آل عمران، فى قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (آل عمران/٧)

- والآية واضحة فى النهى عن نوع من التأويل المقترن باتباع الهوى، وابتغاء الفتنة وإثارة الشبهات لدى الناس.

- كما أنها واضحة أيضاً فى أن هناك أشياء لا يعلم تأويلها إلا الله.

(١) ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، مادة أول، المجلد الأول، ص ١٧٢.

(٢) الزركشى، البرهان فى علوم القرآن، ج ٢، ص ١٤٨-١٤٩.

(٣) راجع: دراسة الدكتور محمد السيد الجليند، الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، دراسة لمنهج ابن تيمية فى الإلهيات وموقفه من المتكلمين والفلاسفة والصوفية، دار قباء، ط خامسة، سنة ٢٠٠٠. عن معنى التأويل فى لغة العرب وفى القرآن، وعند المتأخرين، ص ٣٣-٥١.

- والآية - من جهة ثالثة - تدفع إلى التأويل الذى يتعامل مع النص باعتباره وحدة واحدة لا تتجزأ وعليه فإن رد المتشابه إلى المحكم هو الأساس الأول لفهم المتشابهات.

غير أن القراءات قد اختلفت بالنسبة للآية المشار إليها فالبعض وقف عند قوله و"ما يعلم تأويله إلا الله" والبعض وصل ثم وقف بعد قوله "والراسخون فى العلم". وذلك تأكيداً لما يتميز به العلماء الراسخون فى العلم عن غيرهم. وسيأخذ كل من الغزالي وابن رشد بالوقف الأول بالنسبة للعامة وبالوقف الثانى بالنسبة للنخوص.

وقد جاء التأويل عند السلف بمعنيين: الأول: التأويل الذى يأتى بمعنى "تفسير الكلام وبيان معناه"<sup>(١)</sup> فيكون على هذا التأويل والتفسير مترادفين، ومنه دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم لابن عباس "اللهم فقهه فى الدين، وعلمه التأويل"<sup>(\*)</sup>، وقد قال ابن عباس أنا ممن يعلم تأويله، وقرأ مجاهد الآية (من سورة آل عمران) وقال أنا ممن يعلم تأويله، حكاه عنه إمام الحرمين أبو المعالى<sup>(٢)</sup>.

وهذا الوجه من التأويل هو ما يعنيه ابن جرير الطبرى بقوله فى تفسيره: "القول فى تأويل قوله تعالى كذا كذا"، وهذا النوع أيضاً هو الذى قصده ابن قتبية وأمثاله ممن يقولون أن الراسخين فى العلم يعلمون التأويل ومرادهم به

(١) راجع: ابن تيمية، الرسائل الكبرى، المطبعة العامرة، ج ٢، ط ١، سنة ١٣٢٣ هـ، ص ١٥، ١٦.

أيضاً: ابن أبى العز الحنفى. شرح الطحاوية فى العقيدة السلفية، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ص ١٥٣.

(\*)

رواه البخاري فى صحيحه.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣، سنة ١٩٨٧، ج ٤، ص ١٨.

### التفسير (١).

أما المعنى الثانى للتأويل عند السلف، وهو التأويل الذى لا يعلمه إلا الله. فالمقصود به "هو نفس المراد بالكلام فإن كان الكلام طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خيراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به" (٢) فيكون التأويل هنا بمعنى الحقيقة التى يؤول إليها الكلام أو التى يؤول إليها الخطاب، فيكون تأويل أخبار المعاد هو وقوعها يوم القيامة، وكذلك كل ما يتعلق بأخبار الغيب، يمكن فهمه وتفسيره، أما تأويله الذى هو نفس الحقيقة المخبر عنها فلم تقع بعد، ولا يعلمها إلا الله تعالى، ولذلك لما سئل مالك وغيره من السلف عن تأويل قوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ (طه/٥)، قالوا: الاستواء معلوم والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة (٣). فيثبتون العلم بالاستواء، وهو التأويل الذى بمعنى التفسير وهو معرفة المراد بالكلام حتى يتدبر ويعقل ويفقه، ويقولون الكيف مجهول وهو التأويل الذى انفرد الله بعلمه، وهو الحقيقة التى لا يعلمها إلا هو وذلك يعود إلى أن السلف يميزون بين نوعين من المتشابه: "المتشابه فى نفسه" الذى استأثر الله بعلم تأويله، و"المتشابه الإضافى" الذى

(١) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبعة عيسى الحلبى، القاهرة، سنة ١٩٥٤، ص ٧٢-٧٣.

أيضاً: ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط أولى، سنة ١٩٧٩، ج ٥، ص ٣٨١-٣٨٢.

(٢) راجع: الإكليل فى المتشابه والتأويل لابن تيمية من مجموعة الرسائل الكبرى، ج ٢، ص ١٥-١٧.

كذلك درء تعارض العقل والنقل، ج ٥، ص ٣٨١، وشرح الطحاوية لابن أبى العز الحنفى، ص ١٢٢.

أيضاً: ابن المرتضى اليماني: ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، تصحيح جماعة من العلماء، بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، سنة ١٩٨٤، ص ١٢٢.

(٣) راجع: ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل، ج ١، ص ٢٠١-٢٠٨.

أيضاً: ابن المرتضى اليماني: ترجيح أساليب القرآن، ص ١٢٤.

يعرف الراسخون تفسيره، وهو تأويله ولذلك كانت القراءتان، قراءة من يقف على قوله "إلا الله" وقراءة من لا يقف عندها، وكل من القراءتين تمثل وجهة نظر يمكن قبولها عند البعض، وعدم قبولها عند البعض الآخر.

وعلى ذلك يأتي التأويل عند السلف على وجهين:

الأول: العلم بمعاني القرآن، وهو التأويل الذي نعلمه، وهو بمعنى التفسير والبيان.

الثاني: وهو العلم بالكيفية وهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله وهو المجهول لنا<sup>(١)</sup>.

أما التأويل في كلام المتأخرين: فقد أخذ معنى آخر وهو "نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ"<sup>(٢)</sup>.

أو هو "صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك"<sup>(٣)</sup>.

### لذلك يفرق العلماء بين التفسير و التأويل:

وقيل: التأويل: كشف ما انغلق من المعنى، وقال القشيري: يُعتبر في التفسير الاتباع والسماع؛ وإنما الاستنباط فيما يتعلق بالتأويل، وما لا يحتمل إلا معنى واحدا حمل عليه. وما احتمل معنيين أو أكثر... حمل على الجنس عند الإطلاق، وإن وضع لمعان مختلفة، فإن ظهر أحد المعنيين حمل على الظاهر، إلا أن يقوم الدليل، وإن استويا سواء كان الاستعمال فيهما حقيقة أو مجازا، أو في أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازا كلفظة "المس" فإن تنافى الجمع، فمحمل يتوقف على البيان من غيره، وإن تنافيا، فقد قال قوم: يحمل على المعنيين.

(١) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، ج٥، ص ٢٣٤.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، مجلد أول، ص ١٧٢.

(٣) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفى، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ص ١٥٤.

وهناك من يرى التوقف<sup>(١)</sup>.

وقال النيسابورى وغيره: التأويل: صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها، تحتله الآية، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط. وهذا غير محظور على العلماء بالتفسير، وقد رخص فيه أهل العلم. وقيل: فى القرآن ثلاث آيات، فى كل منها مائة قول: قوله: ﴿فأذكرونى أذكركم﴾ (البقرة/١٥٢)، ﴿وان غدتُم غدنا﴾ (الإسراء/٨). و«هل جزاء الإحسان إلا الإحسان» (الرحمن/٦٠)<sup>(٢)</sup>.

ومهما اختلفت آراء العلماء فى معنى التأويل لغة واصطلاحاً، أو فى علاقته بالتفسير فإن الأمر على إجماله لا يخرج عن العلاقة الجدلية بين الذات والموضوع: موضوع التأويل و"الاجتهاد" فى فهمه واستنباط معانيه أيا كان نوع الفهم ودرجته، بحسب الأسس التى يضعها كل عالم مجتهد يسعى إلى فهم المعانى والمراد والمقاصد؛ سواء فيما ورد فى الشرع، أو ما تؤول إليه حقائق الأشياء التى يعبر عنها الشرع فى لغة مقروءة، أو مسموعة.

والاجتهاد فى النصوص الدينية دفع باجتهاد يمتد خارج تلك النصوص ليشمل الواقع المشاهد بما يحمله من دلالات تدل على حقائق الأشياء فى ذاتها، أو حقائق الأشياء كما يتم التعبير عنها فى اللغة، وبالتالى تصبح العلاقة متداخلة ومتشابهة ومتكاملة تجمع بين اللغة والشرع والعقل. إذ لا تأويل بمعزل عن العقل ومنطقه، ولا تأويل بمعزل عن اللغة (المكتوبة والمقروءة والمسموعة)، ولا تأويل بمعزل عن الواقع، سواء كان أسباب النزول، أو الواقع الذى يفرض نفسه فى كل عصر ومصر، فضلاً عن أنه لا تأويل بمعزل عن الغاية المقصودة من التأويل.

(١) الزركشى، البرهان فى علوم القرآن، ج٢، ص ١٤٩-١٥٠.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٠-١٥١.



## معنى التأويل بين الغزالي وابن رشد

### معنى التأويل عند الغزالي<sup>(\*)</sup>

يميز الغزالي بين "النص" و"الظاهر" و"المؤول"، فاللفظ الدال الذي ليس بمجمل: إما أن يكون نصًا، وإما أن يكون ظاهرًا.

والنص: هو الذي لا يحتمل التأويل، لا من قريب ولا من بعيد، كالخمس مثلاً، فإنه نص في معناه لا يحتمل الستة ولا الأربعة وسائر الأعداد. والظاهر: هو الذي يحتمله<sup>(١)</sup>.

أما التأويل: فهو "عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر، ويشبه أن يكون كل تأويل صرفاً للفظ عن الحقيقة إلى المجاز"<sup>(٢)</sup>. وما جاء به الغزالي بالنسبة لتعريف النص والظاهر،

(\*) إن الحديث عن الغزالي - رغم كل الدراسات التي كتبت عنه - لا يعدّ أمراً سهلاً، فالغزالي شخصية جمعت كل مكونات الثقافة العربية الإسلامية بمختلف منازعها واتجاهاتها وتياراتها - على حد قول عابد الجابري - فلم يكن الغزالي منعزلاً عن عصره. بل كان مرآة انعكست عليها ثقافة عصره والتيارات الفكرية والأيدولوجية التي عرفها الفكر العربي الإسلامي إلى عهده، ثم استكملت مراحل نموها من خلال تجربة الغزالي الفكرية والروحية التي تطورت عبر مراحل حياته، وأصبحت نقطة حاسمة ينقسم عندها الفكر العربي الإسلامي إلى ما قبل الغزالي، وما بعده، فالغزالي يفسر ما قبله وما بعده في علاقة قائمة على الاتصال وليس الانفصال، بحيث لا نستطيع أن نقيم قطيعة بين من سبقوه من المتقدمين عليه، ولا بين المتأخرين عنه كالرازي، وابن عربي وابن رشد، من هنا كانت صعوبة الغزالي سواء على مستوى الفهم والتأويل، أو على مستوى إعادة البناء، لأن ذلك يتطلب قراءة سابقة لمختلف منازع الفكر العربي الإسلامي وتياراته، (راجع: محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، دراسات ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية، ط. أولى، سنة ١٩٩١، ص ١٦١-١٦٢ بتصرف).

(١) الغزالي: المستصفى من علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ط ثانية، ج١، ص ٣٨٤-٣٨٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٨٧.

لا اختلاف فيه بين العلماء، أما معنى التأويل من حيث هو صرف للفظ عن الحقيقة إلى المجاز؛ فإنه يثير تساؤلاً هو: ما نوع العلاقة بين الحقيقة والمجاز؟ (\*) أو بين الظاهر والمؤول، اللفظ والمعنى؟ هل يعنى الغزالي هنا المجاز اللغوي الذي يظل في نطاق المعنى الذي يحتمله اللفظ نفسه، فيكون المجاز أحد المعاني الجوانية الكامنة التي يجوزها اللسان العربي، للفظ نفسه؟ أم أنه جعل المجاز قسيماً للحقيقة<sup>(١)</sup>، وتأويلاً غير حرفي تسند فيه الكلمة إلى غير ما وضعت له

(\*) سك اليونان لفظ "مجاز" وهو مشتق من لفظ يوناني Agoreusis, Allos، وهو يعنى حرفياً "كلام آخر" (مقنع أو لغة غير مباشرة). واستعمل اليونان لفظ "مجاز" بمعنى واسع فيشير إلى لغة الاستعارة، وبمعنى ضيق يشير إلى شكل أدبي معين. وفي المجاز ترمز الأشخاص والأحداث إلى شيء آخر بالإضافة إلى ذاتهم. ألفريد ليفري: المجاز عند ابن رشد، بحث ضمن كتاب: ابن رشد والتأويل، تحرير مراد وهبة، منى أبوسنة، تقديم بطرس غالي، دار الثقافة الجديدة، ط أولى، سنة ١٩٩٧، ص ٦١.

كان فيلون اليهودي الذي عاش في الإسكندرية في القرن الأول قبل الميلاد هو أول من تناول الإنجيل على أنه مجاز في إطار تراث التوحيد. وتابعه في ذلك أبناء الكنيسة فقبلوا التأويل المجازي، المراجع السابق، الصفحة نفسها. ويذكر الزركشي: الحقيقة بقوله: هي كل كلام بقي على موضوعه.

والمجاز: هو استعمال اللفظ في غير موضوعه. ولا خلاف بين العلماء المسلمين على أن كتاب الله يشتمل على الحقائق، وهي كل كلام بقي على موضوعه كالأيات التي لم يتجاوز فيها.

أما المجاز فاختلف في وقوعه في القرآن، والجمهور على الوقوع، وأنكره جماعة من الشافعية، ومن المالكية، وحكى عن داود الظاهري وابنه، وأبي مسلم الأصبهاني. وشبهتهم أن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وهو مستحيل على الله سبحانه. غير أن هناك رأى يرى أن خلو القرآن من المجاز باطل. وهو رأى الزركشي لأنه لو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد والحذف، وتثنية القصص وغيره، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن.

(ر اجمع: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٢، ص ٢٥٤-٢٥٥) وعن أنواع المجاز وأقسامه من ص ٢٩٦-٢٥٥.

(١) يرى ابن تيمية أن التقسيم إلى حقيقة ومجاز تقسيم محدث لم يعرف حتى القرن الرابع الهجري، فلم يتكلم فيه أحد من المتقدمين من اللغويين أو لنحاة كالخليل بن أحمد وسيبويه وأبي عمرو بن العلاء، وأول من تكلم بلفظ المجاز هو "أبو عبيدة معمر بن

أصلاً؟ أى يصرف اللفظ إلى معنى آخر لا علاقة له باللفظ أصلاً، كما هو الحال فى التأويلات الرمزية الإشارية عند الباطنية<sup>(١)</sup>؟ أو تكون بعض ظواهر الشرع نوعاً من التشبيه أو التمثيل لتقريب المعنى إلى الأذهان كما هو الحال عند الفلاسفة وابن رشد منهم؟.

يقول الغزالي صراحة: "فإن لنا معياراً فى التأويل، وهو أن ما دلّ نظـر العقل ودليله على بطلان ظاهره؛ علمنا ضرورة أن المراد غير ذلك، بشرط أن يكون اللفظ مناسباً له بطريق التجوز والاستعارة"<sup>(٢)</sup>.

والنص واضح فى أن الغزالي يجعل معيار التأويل هو العقل، والعقل هو الحاكم على بطلان أو عدم بطلان ظاهر اللفظ، لكنه يشترط فى الوقت نفسه أن يكون المعنى مناسباً لما عُرف من أساليب اللسان العربى فى التجوز والاستعارة، وهذا يعنى أنه لا يضحى بالدلالة اللغوية لألفاظ اللغة العربية؛ أى أنه لا يضحى بالمجاز اللغوى. لكن السؤال الذى يلح على ذهنه هو: إذا كان العقل حاكماً ومعياراً للتأويل عند الغزالي؛ ماهو المعيار الحاكم للعقل نفسه، الذى هو معيار التأويل على الحقيقة؟ هذا ما سنعرفه بعد معرفة معنى التأويل عند ابن رشد.

### معنى التأويل عند ابن رشد

يعرف ابن رشد التأويل بقوله: "هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية

---

المثنى" (ت ٢١٥هـ) فى كتابه "مجاز القرآن" ولم يقصد المجاز الذى هو قسيم الحقيقة، إنما قصد بمجاز القرآن أى ما يجوز أن يعبر به عن الآية فى اللغة، فهو يستعمل لفظ المجاز بمعنى المعبر والمر، لا بمعنى قسيم الحقيقة.

راجع: د. محمد السيد الجليلند، الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، دراسة لمنهج ابن تيمية فى الإلهيات وموقفه من المتكلمين والفلاسفة والصوفية، دار قباء، ط خامسة، سنة ٢٠٠٠: ص ٣١٧ فما بعدها.

(١) راجع: الغزالي: فضائح الباطنية، حققه وقدم له: د. عبد الرحمن بدوي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، سنة ١٩٦٤م.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٣.

إلى الدلالة المجازية، من غير أن يُخلَّ في ذلك بعادة لسان العرب في التجوز من تسمية الشيء بشيبيه أو بسببه، أو لاحقه، أو مقارنه، أو غير ذلك من الأشياء التي عدت في تعريف أصناف الكلام المجازي<sup>(١)</sup>.

وإذا كان الأمر عند ابن رشد بهذا الوضوح التام الذي يؤدي إلى إخراج الدلالة المجازية دون إخلال بعبادات اللسان العربي في المجاز وما يقتضيه من تشبيه وخلافه؛ فهل يلتزم ابن رشد بالمجاز اللغوي الذي لا يعد خروجاً عن الدلالة التي يقتضيها معنى اللفظ ذاته؟ أعني هل يكون التأويل استخراجاً للمعنى الجواني للفظ، أم سيكون المجاز قسيماً للحقيقة ومقابلاً لها؟ أعني بأى "معنى" سيكون صرف اللفظ عن ظاهره، وما معنى "المعنى" الذي سيبحث عنه ابن رشد وراء اللفظ؟ وهل أهل البرهان يلتزمون المجاز اللغوي الذي يجوزّه اللسان العربي، أم يلتزمون برهان العقل؟ إن الجواب عن هذه التساؤلات سيظهر من خلال البحث.

### ثانياً: دوافع "قانون التأويل"

عند الغزالي: إن مسألة وضع "قانون" للتأويل ترتبط أكثر ما ترتبط بظروف العصر<sup>(\*)</sup>، وعصر الغزالي كان طابعه الإسراف في التأويل والإفراط

(١) فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال... سلسلة التراث الفلسفي العربي. مؤلفات ابن رشد (١)، مع مدخل ومقدمة تحليلية للمشرف على المشروع د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط أولى، سنة ١٩٩٧، ص ٩٧.

(\*) كان عصر الغزالي - بسبب الوضع المتدهور من جانب الفلسفة وعلم الكلام ومن جانب الاتجاهات الفكرية للطوائف الأخرى - مطبوعاً إلى حد كبير بطابع الاتجاهات الارتبابية والزندقة، فضلاً عن الميول الإباحية لدى الباطنية، وبعض الطوائف الصوفية، مما ساعد على الانحلال الديني والأخلاقي في المجتمع الإسلامي في ذلك العصر (د. محمود حمدي زقزوق: المنهج الفلسفي بين الغزالي وديكارت، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٢، سنة ١٩٨١، ص ٣١-٣٢).

- راجع عن الحياة السياسية والثقافية في عصر الغزالي: د. موسى الموسوي، من

والتفريط والغلو حتى انقلبت وجوه الإسراف والغلو إلى "بليلة عجيبة، وعرض عجيب للملل والمذاهب، وأصبح المجتمع عجيباً امتلأت حقائق تاريخه بعشرات من الطرق والمذاهب الدينية والفلسفية والكلامية"<sup>(١)</sup>.

ويكفيها نظرة سريعة على كتاب "مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين" للأشعري (ت ٣٢٤هـ) لكي نستشعر حجم الخلاف والاختلاف بين الفرق الإسلامية<sup>(٢)</sup> في الفترة السابقة على الغزالي، وكيف وصل الحال إلى عصر الغزالي إذ يقول: فقد "عم الداء، ومرض الأطباء وأشرف الخلق على الهلاك"<sup>(٣)</sup>. كما كانت شكوى الغزالي من إفشاء التآويل بين العامة مما أدى إلى تشويش عقيدتهم وإيمانهم. الأمر الذي اضطره إلى إظهار الحق بعد أن تفشت التآويلات في عصره؛ وفي هذا المعنى يقول: "أما الآن وقد فشا ذلك في بعض البلاد؛ فالعذر في إظهار شيء من ذلك؛ رجاء لإماطة الأوهام الباطلة عن القلوب"<sup>(٤)</sup>.

لذلك يؤكد الغزالي على منع إفشاء التآويل على العامة وعدم ذكر التآويلات "على رؤوس المنابر، لأن ذلك يحرك الدواعي الساكنة من أكثر المستمعين، وقد كانوا عنه غافلين، وعن إشكاله منفكين"<sup>(٥)</sup>.

- 
- الكندي إلى ابن رشد، ط أولى، سنة ١٩٧٢، ص ١٥٣ فما بعدها.
- راجع أيضاً عن عصر الغزالي وحياته: د. سليمان دنيا: الحقيقة في نظر الغزالي، دار المعارف، ط ٤، ص ١٨-٦٣.
- (١) د. موسى الموسوي، من الكندي إلى ابن رشد، ط أولى، سنة ١٩٧٢، ص ١٥٦.
- (٢) الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تصحيح هلموت ريتز، ط الثالثة، (د.ت).
- (٣) المنقذ من الضلال، ومعه رسائل أخرى للغزالي، تقديم وتحقيق الشيخ محمد مصطفى أبو العلا، والشيخ محمد محمد جابر، مكتبة الجندي، (د.ت)، ص ٨٨.
- (٤) إلبام العوام عن علم الكلام، ضمن مجموعة القصور العوالي من رسائل الإمام الغزالي، تحقيق، الشيخ محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندي، القاهرة، ط ٢، سنة ١٩٧٠، ص ٨١-٨٢.
- (٥) المصدر السابق، ص ٨١.

ولم يكن هدف الغزالي من وضع قانون للتأويل إلا ضبط حركة التأويل نفسها في عصره، ضد الغلاة والمفرطين في التأويل من الباطنية وغيرهم من المتكلمين وكذلك الفلاسفة وبعض الصوفية. لذلك كان دافعه الأول "الدفاع عن أصول العقيدة"، ولم يكن الغزالي يتسامح على الإطلاق مع أى فريق إذا مسّ التأويل أصلاً من أصول العقيدة الدينية، أو إذا خرج التأويل عن حدّ اللغة، وحدّ الشرع، وحدّ العقل كما نرى بعد قليل. من هنا كان نقده لتأويلات عصره، وكان المعيار العقلي الشرعي للنقد هو الموازين القرآنية (الأقيسة المنطقية) التي ذكرها في القسطاس المستقيم واستخرجها من القرآن الكريم اعتبرها الغزالي معياراً وميزاناً للنقد لأنه -على حدّ تعبيره- "لا يتصور أن يفهم ذلك الميزان ثم يخالف فيه، إذ لا يخالف فيه أهل التعليم، لأنّى استخرجته من القرآن الكريم وتعلمته منه، ولا يخالف فيه أهل المنطق، لأنه موافق لما شرطوه في المنطق غير مخالف له، ولا يخالف فيه المتكلم لأنه موافق لما يذكره في أدلة النظريات، وبه يعرف الحق في الكلاميات"<sup>(١)</sup>.

بعد إحكام الميزان والمعيار، كان عليه أن يزن المذاهب في عصره، أراد الغزالي استخلاص الحق من بين اضطراب الفرق مع تباين مسالكهم وطرقهم، فلم يسعه إلا دخول بطونهم جميعاً، واقتحام مذاهبهم، لكي يشارك في علاج أمراض عصره، بعد أن حصر الحق في أربعة:

- ١ - المتكلمون: وهم يدعون أنهم أهل الرأي والنظر.
- ٢ - الباطنية: يزعمون أنهم أصحاب التعليم والمخصوصون بالاقتباس من الإمام المعصوم.
- ٣ - الفلاسفة: يزعمون أنهم أهل المنطق والبرهان.
- ٤ - الصوفية: وهم يدعون أنهم خواص الحضرة وأهل المكاشفة والمشاهدة<sup>(٢)</sup>.

(١) المنقذ من الضلال، ص ٦٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٣، ٣٥.

ولما كان الحق لا يخرج عن المذاهب الأربعة المشار إليها؛ فإن الشبهات أيضا لم تخرج عن تلك المذاهب، لذلك أرجع الغزالي "فتور الخلق وضعف إيمانهم" (١) إلى أربعة أسباب هي:

- ١ - سبب من الخائضين في علم الفلسفة.
  - ٢ - سبب من الخائضين في طرق التصوف.
  - ٣ - سبب من المنتسبين إلى دعوى التعليم.
  - ٤ - سبب من معاملة الموسومين بالعلم بين الناس (٢).
- من هنا خرج الغزالي من عزلته ورأى ضرورة كشف "الغمة ومصادمة هذه الظلمة والزمان زمان الفترة، والدور دور الباطل" (٣). فعاد يشارك في الحياة العلمية بعد أن عمّ البلاء في البلاد.

#### نقد الغزالي للمتكلمين

ولما كان الغزالي حريصا على عقيدة أكثر الناس، كان ذمه للكلام، والسبب أنه "قد تولد من فتح بابه من التعصبات الفاحشة والخصومات الفاشية المفضية إلى إهراق الدماء وتخريب البلاد" (٤) مازاد عن الحد. فالفرق الإسلامية تكفر بعضها بعضا، فالحنبلي يكفر الأشعرى زاعما أنه كذب الرسول صلى الله عليه وسلم في "إثبات الفوق" لله تعالى وفي "الاستواء على العرش"، ويكفر الأشعرى الحنبلي زاعما أنه مشبه وكذب الرسول صلى الله عليه وسلم في أنه "ليس كمثله شيء" (الشورى/١١)، والأشعرى يكفر المعتزلى زاعما أنه كذب الرسول صلى الله عليه وسلم في "جواز رؤية الله تعالى"، وفي "إثبات العلم والقدرة والصفات له"، والمعتزلى يكفر الأشعرى زاعما أن إثبات الصفات تكثير

(١) المنقذ من الضلال، ص ٩١.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٩١.

(٤) الغزالي، كتاب العزم من إحياء علوم الدين، تقديم د. رضوان السيد، دار إقرأ، بيروت، ط ٢، سنة ١٩٨٥، ص ١٢٠.

للقدماء وتكذيب للرسول صلى الله عليه وسلم في التوحيد<sup>(١)</sup>.

#### رفض تأويلات الباطنية

قامت تأويلات الباطنية على أساس مذهبهم وهو "إبطال الرأي وإبطال تصرف العقول، ودعوة الخلق إلى التعليم من الإمام المعصوم، وأنه لا مدرك للعلوم إلا التعليم"<sup>(٢)</sup>. وحجتهم في ذلك هي حجة الشكاك في كل العصور الذين يرفضون النظر العقلي بحجة أن آراء العقل متناقضة، ونتائجه متضادة، ومن ثم لا يصلح العقل طريقاً للمعرفة وبالتالي ليس هناك إلا التعليم عن الإمام المعصوم.

ولما كان هدفهم سياسياً بالدرجة الأولى أولوا ظواهر الشرع تأويلات باطنية إشارية رمزية لا علاقة لها، لا بالعقل، ولا بالشرع ولا باللغة. ومن ثم كان من السهل على الغزالي رفض تأويلاتهم لأنها تتعارض مع الشرع من حيث دعا إلى أعمال العقل من جهة، كما أن منهجهم الذي اعتمدوه يقوم على "المشابهة في العلاقة"<sup>(٣)</sup>. وهذا المنهج نفسه يؤدي إلى وجود أكثر من بنية للفظ الواحد، أو تعدد البنى المكونة لألفاظ القرآن الكريم، والغزالي يعطينا نماذج<sup>(٤)</sup> لما يمكن أن ينتج عن استخدام أسلوبهم، حيث ينتج عديداً من التأويلات، ويستمر الأمر إلى ما لا نهاية مما يبطل التفاهم والتفهم بين الناس، ويبطل الشرع.

#### نقده للفلاسفة

لقد قام الغزالي بتفكيك علوم الفلاسفة بعد حصرها. وهو يعترف بأنه عرف الفلسفة عن طريق الفارابي وابن سينا، ومن ثم سيوجه نقده لهما.

- (١) فيصل التفرقة، تحقيق د. سليمان دنيا، عيسى البابي الحلبي، ط أولى، سنة ١٩٦١، ص ١٧٥.
- (٢) فضائح الباطنية، ص ١٧.
- (٣) الجابري، بنية العقل العربي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط ٣، سنة ١٩٩٣، ص ٣٠٦.
- (٤) راجع: فضائح الباطنية، ص ٥٨، ٦٩.



والعلوم الفلسفية ستة أقسام: رياضية، ومنطقية وطبيعية وإلهية، وسياسية، وخلقية.

لم يرفض الغزالي منها إلا الإلهيات، وبعض الطبيعيات التي تتعارض مع أصول العقيدة، فيقول: أما الإلهيات "ففيها أكثر أغاليطهم، فما قدروا على الوفاء بالبرهان على ما شرطوه في المنطق... ولكن مجموع ما غلطوا فيه يرجع إلى عشرين أصلاً يجب تكفيرهم في ثلاثة منها، وتبديعهم في سبعة عشرة"<sup>(١)</sup>. لقد خاطب الغزالي الفلاسفة بلغتهم مستخدماً نفس منهجهم ليثبت لهم أن ما شرطوه في المنطق "لم يتمكنوا من الوفاء بشيء منه في علومهم الإلهية"<sup>(٢)</sup>. لكنه لم يعترض على المنطقيات، لأنها "تنظر في آلة الفكر في المعقولات"<sup>(٣)</sup>. ودافع عنها بحماس كما بينا. وكذلك قبل الرياضيات باعتبارها لا تتعلق بالدين نفيًا وإثباتًا.

والمسائل الثلاث التي كفر فيها الغزالي الفلاسفة:

إحداها: مسألة قدم العالم وقولهم: إن الجواهر كلها قديمة.

والثانية: إنكارهم أن يحيط الله علماً بالجزئيات الحادثة من الأشخاص.

والثالثة: إنكارهم بعث الأجساد وحشرها<sup>(٤)</sup>.

ولم يُغَيِّر الغزالي موقفه من الفلاسفة، حتى عندما تعرض هو لنفس التهمة، حيث اتهمه بالكفر طائفة من الحسدة - على حد تعبيره - لأنهم زعموا أن في كتبه ما يخالف مذهب المتقدمين والمشايخ المتكلمين<sup>(٥)</sup>.

ويرى الغزالي أن موقف الفلاسفة - من المسائل الثلاث المشار إليها - يُعدّ

(١) المنقذ من الضلال، ص ٥٠-٥١.

(٢) الغزالي: تهافت الفلاسفة، ص ٨٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٨٧.

(٤) راجع: الغزالي: المصدر السابق. أيضاً: الاقتصاد في الاعتقاد، ص ١١٠.

(٥) الغزالي: فيصل التفرقة، ص ١٠٧ فما بعدها، وقد أشار الغزالي أيضاً إلى الذين طعنوا عليه واتهموه بالكفر في كتابه "المنقذ من الضلال".

تكذيباً للرسول صلى الله عليه وسلم قطعاً. وذلك لأن الغزالي اعتبر أدلة القرآن والأخبار على تفهيم حشر الأجساد، وتعلق علم الله تعالى بتفصيل كل ما يجري على الأشخاص مجاوزاً حداً لا يقبل التأويل<sup>(١)</sup>. وهذه المسائل من أصول العقيدة، والفلاسفة ليس لديهم دليل على إنكارها إلا أنهم لم يعقلوها، وهى عند الغزالي مما لا يعلم بالعقل. لأن هناك من ظواهر الشرع:

١ - ما يعلم بدليل العقل دون الشرع.

٢ - وما يعلم بالشرع دون العقل.

٣ - وما يعلم بهما معاً<sup>(٢)</sup>.

والمسائل الثلاث عند الفلاسفة تقع فى نطاق ما يعلم بالشرع فقط دون العقل، فالحشر والنشر والثواب والعقاب... إلخ هى أمور لا ينبغى تأويلها عند الغزالي والأشعرية.

### نقد الغزالي للصوفية

رغم أن الغزالي انتهى به المقام فى أحضان الصوفية، غير أن نزعتة النقدية لم تكن تفارقه، وتقديره للعقل والمنطق العقلى ظل على عهده به حتى وهو فى قلب التصوف، والغزالي فى مرحلة اطلاعه على كتب التصوف كانت نظريته علمية، تقوم على معرفة "كنه مقاصدهم العلمية"<sup>(٣)</sup>. وبعد أن أدرك أن علمهم "لا يمكن الوصول إليه بالتعلم بل بالذوق"<sup>(٤)</sup> ومجاهدة النفس، وجد أن هذا العلم يفتح له آفاقاً وراء العقل، لأنه مقتبس "من نور مشكاة النبوة، وليس وراء نور النبوة على وجه الأرض نور يستضاء به"<sup>(٥)</sup>، غير أن النزعة النقدية فرضت نفسها على الغزالي الذى يجلّ العقل ليجد أن بعض الصوفية قد أخطأوا فى قولهم

(١) الغزالي: فيصل التفرقة، ص ١٩١، ١٩٢.

(٢) الاقتصاد فى الاعتقاد، ص ٢.

(٣) المنقذ من الضلال، ص ٦٨.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٥) المصدر السابق، ص ٧٥.

بالحلل والاتحاد والوصول، فضلاً عن تصريحهم بذلك للجمهور.

لذلك فالصوفي -فيما يرى الغزالي- قد يصل إلى "درجات يضيق عنها نطاق النطق، فلا يحاول مُعبّر أن يُعبّر عنها إلا اشتمل لفظه على خطأ صريح لا يمكن الاحتراز عنه"<sup>(١)</sup>. لذلك يحذر الغزالي من التصريح بذلك للجمهور، كما يشير أيضاً إلى ما يحدث للصوفية من القرب إلى الله لدرجة "يكاد يتخيل منه طائفة الحلل، وطائفة الاتحاد، وطائفة الوصول، وكل ذلك خطأ"<sup>(٢)</sup> في نظر الغزالي، لذلك ينصح الذي لا يسته هذه الحالة، ألا يزيد على أن يقول: وكان ما كان مما لست أذكره فظنّ خيراً ولا تسأل عن الخبر<sup>(٣)</sup>

لم يرد الغزالي إذن من نقده لفرق عصره إلا أن يكون كلامهم "معقولاً في نفسه، مؤيداً بالبرهان، ولم يكن على مخالفة الكتاب والسنة"<sup>(٤)</sup>. فلم يكن الغزالي رافضاً للبرهان لكنه رفض كل من خالف الكتاب والسنة ولم يجمع بين المعقول والمنقول. ولم يتخذ الغزالي من النقد هدفاً سلبياً هداماً، لأنه رأى أننا لا ينبغي أن نهجر الحق، ونهجر كل قول يشتمل على الحق، لأننا على حدّ قوله: "قلو فتحنا هذا الباب، وتطرقنا إلى أن نهجر كل حق سبق إليه خاطر مبطل، للزمن أن نهجر كثيراً من الحق، ولزمننا أن نهجر جملة آيات من آيات القرآن، وأخبار الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وحكايات السلف، وكلمات الحكماء والصوفية"<sup>(٥)</sup>. لذلك يحذر الغزالي من رفض الحق حتى لو جاء ممن ساء اعتقادهم، فالحق حق في نفسه وليس بقائله، و"عادة ضعفاء العقول يعرفون الحق بالرجال، لا الرجال بالحق، والعاقل يقتدى بقول أمير المؤمنين على بن أبي

(١) المتخذ من الضلال، ص ٧٦

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) المصدر السابق، ص ٥٥.

(٥) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

طالب رضى الله تعالى عنه حيث قال: "لا تعرف الحق بالرجال، بل أعرف الحق تعرف أهله"<sup>(١)</sup>.

ولا يرفض الغزالي أخذ الحق بما هو حق من المخالفين والأعداء، وأهل الضلال كما يقول: "فلا يعاف العسل، وإن وجدته في محجمة الحجام"<sup>(٢)</sup>. فإن المحجمة لا تغير ذات العسل.

وهكذا تتأسس دوافع قانون التأويل على ما يلي:

- محاربة التقليد والجمود والوقوف عند ظواهر النصوص كما حدث لدى الحشوية.
  - محاربة الإسراف والإفراط في التأويل كما حدث على أيدي الباطنية، وغلاة المعتزلة، وإسراف الفلاسفة حتى تجاوزوا حدود العقل في إلهياتهم كما يزعم الغزالي.
  - محاربة الفتنة والفوضى وتكفير الفرق بعضها لبعض.
- ولم يكن على الغزالي أمام هذا الإفراط والتفريط، والتكفير إلا أن يضع قانونا حاكما يرفع الخلاف والاختلاف بين الفرق التي تكفر بعضها بعضا، وكما يقول الغزالي، "لن ينجيك من هذه الورطة، إلا معرفة حدّ "التكذيب" و"التصديق" وحقيقتيهما"<sup>(٣)</sup> ليزن بعد ذلك مواقف هذه الفرق.
- فيعرف الغزالي الكفر: بأنه "تكذيب الرسول عليه الصلاة والسلام في شيء مما جاء به.

والإيمان: تصديقه في جميع ما جاء به"<sup>(٤)</sup>.

والكفر حكم شرعى، ومدركه شرعى، يدرك إما بنص، وإما بقياس على

(١) المنقذ من الضلال، ص ٥٥.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) فيصل التفرقة، ص ١٧٥.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

منصوص<sup>(١)</sup>.

لذلك يرى الغزالي أنه لما وردت النصوص في اليهود والنصارى رأى أن البراهمة والتنوية، والزندقة، والدهرية يلتحقون بهم بطريق الأولى، وكلهم مشركون؛ فإنهم مكذبون للرسول، فكل كافر مكذب للرسول، وكل مكذب، فهو كافر<sup>(٢)</sup>. لذلك لم يكن هدف الغزالي وضع قانون للتأويل فحسب، بل أيضا قانون للتكفير يتأسس على ما يلي:

- التزام الإيمان والتصديق بكل ماورد في الشرع وما أخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم.
  - لا يجوز التأويل في أصول العقيدة أصلاً وهي الإيمان بالله وبرسوله وباليوم الآخر. ولا تكفير في الفروع إلا إذا أنكر أصلاً دينياً علم من الرسول صلى الله عليه وسلم بالتواتر<sup>(٣)</sup>.
  - إذا كان التأويل لا يتعلق بأصول العقائد ومهماتها، فلا نكفره<sup>(٤)</sup>.
  - أما ما يتعلق بأصول العقائد المهمة، فيجب تكفير من يغير الظاهر بغير برهان قاطع كالذى ينكر حشر الأجساد، وينكر العقوبات الحسية في الآخرة بظنون وأوهام واستبعادات من غير برهان قاطع، فيجب تكفيره قطعاً؛ إذ لا برهان على استحالة رد الأرواح إلى الأجساد. هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن ذكر هذا ضرره عظيم في الدين وعلى الناس فيجب تكفير كل من تعلق به وهو مذهب أكثر الفلاسفة<sup>(٥)</sup>.
- غير أن مسألة التكفير هذه تحتاج إلى نظر بالفعل وهو الأمر الذى سينبه عليه ابن رشد فيما بعد.

---

(١) فيصل التفرقة...، ص ١٣٤، ٢١٠، وكذلك الاقتصاد في الاعتقاد، ص ١١٠.  
(٢) فيصل التفرقة، ص ١٣٤، ١٣٥، ١٧٤، أيضاً: الاقتصاد في الاعتقاد ص ١١١.  
(٣) فيصل التفرقة ص ١٩٥.  
(٤) المصدر السابق، ص ١٩٠.  
(٥) المصدر السابق، ص ١٩١.

### ابن رشد:

لقد كان الدافع لوضع قانون التأويل، وإعادة تأسيس أصول العقيدة من جديد، هو نفسه الدافع الذى دفع الغزالي إلى ذلك، فكلاهما اقتضت ظروف عصره(\*) أن يقوم بنقد تأويلات الفرق السائدة فى عصره، وكلاهما كان عليه أن يتخذ موقفا إيجابيا للدفاع عن الحق كما يراه.

وقد أشار ابن رشد إلى ظروف عصره إشارات توضح الاضطراب الذى ساد فى ذلك الوقت فيقول: "فإن الناس قد اضطربوا... كل الاضطراب فى هذه الشريعة حتى حدثت فرق ضالة وأصناف مختلفة. كل واحد منهم يرى أنه على الشريعة الأولى، وأن من خالفه؛ إما مبتدع، وإما كافر مستباح الدم والمال. وهذا كله غُذول عن مقصد الشارع صلى الله عليه وسلم. وسببه ما عرض لهم من الضلال عن فهم مقصد الشريعة"<sup>(١)</sup>.

وتلعب فكرة "المقاصد" (مقصد الشرع، ومقصد الشريعة، ومقصد الشارع صلى الله عليه وسلم) دورا مهما عند ابن رشد للرد على المخالفين من المتكلمين، وأشهر الطوائف التى يذكرها ابن رشد والتى كانت سائدة فى زمانه: الأشعرية، والمعتزلة، والباطنية (= الشيعية والصوفية) والحشوية<sup>(٢)</sup>. كلها طوائف -كما يرى ابن رشد- اعتقدت فى الله اعتقادات مختلفة، وصرفت كثيرا من ألفاظ الشرع عن ظاهرها إلى تأويلات نزلوها على تلك الاعتقادات، وزعموا أنها

(\*) راجع: د. عاطف العراقي: النزعة العقلية فى فلسفة ابن رشد، دار المعارف، ط٤، سنة ١٩٨٤، ص ٣٩-٤٩، أيضا: المنهج النقدي فى فلسفة ابن رشد، دار المعارف، ط١، سنة ١٩٨٠.

- أيضا د. محمد عابد الجابري: ابن رشد سيرة وفكر، دراسة ونصوص، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، سنة ١٩٩٨، ص ١٣-٦٧.

(١) مناهج الأدلة، تحقيق: مركز دراسات الوحدة العربية، مع مدخل ومقدمة د. محمد عابد الجابري، بيروت، ط١، سنة ١٩٨٨، ص ١٠٠.

(٢) مناهج الأدلة، ص ١٠٠.

الشرعية الأولى التي يجب أن يسير عليها جميع الناس، وأن من زاغ عنها فهو إما كافر وإما مبتدع. غير أن تأويلاتهم جميعها بالمقارنة بمقصد الشرع ومقصد الشارع كلها أقاويل محدثة وتأويلات مبتدعة على حد قول ابن رشد<sup>(١)</sup>. ويبدأ ابن رشد في نقد موقف هذه الفئات المشار إليها:

**الحشوية:** قالوا إن طريق معرفة الله تعالى هو السمع لا العقل<sup>(٢)</sup>، ويتمسكون بظواهر الشرع، غير أن ابن رشد يعتبر هذه الفرقة ضالة ومقصرة عن مقصود الشرع، لأنهم لو كانوا بالفعل يتمسكون بظواهر الشرع، فإن الشرع نفسه دعا الناس إلى التصديق بوجوده سبحانه بأدلة عقلية منصوص عليها، ومن ثم فهم يرفضون ما أقره الشرع ويقعون في التناقض من حيث لا يدركون، وابن رشد يتفق مع الغزالي في ذم هذه الفرقة ورفض موقفها.

**أما الصوفية(\*):** كان من الطبيعي أن يرفض ابن رشد تأويلات الصوفية، لأنها لا تستند على العقل، بل على الإلهام والمدس. كما أن طريقتهم تحتاج إلى مجاهدة النفس وشروط ومتطلبات لا يقدر عليها الناس. وعلى فرض أن طريقتهم تفيد المعرفة إلا أنها ليست عامة، والشرع نزل لعامة الخلق، ولو كان الشرع قد قصد أن يسلك الناس طريق الصوفية لبطل طريق النظر العقلي، ويعبر ابن رشد عن هذا المعنى بقوله: "إن هذه الطريقة، وإن سلمنا وجودها، فإنها ليست عامة للناس بما هم ناس. ولو كانت هذه الطريقة هي المقصودة بالناس لبطلت طريقة النظر، وكان وجودها في الإنسان عبثاً، والقرآن كله إنما هو دعاء إلى النظر والاعتبار، وتنبيه على طرق النظر"<sup>(٣)</sup>. وجاء هذا الموقف نتيجة اهتمام ابن رشد بالعقل اهتماماً كبيراً.

(١) مناهج الأدلة، ص ١٠٠.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠١.

(\*) لم يتعرض ابن رشد للشبهة الباطنية، وذكر الصوفية باعتبارهم باطنية.

(٣) مناهج الأدلة في عقائد الملة، ص ١١٧.

أما المعتزلة: لم يتطرق ابن رشد للمعتزلة بحجة أنه لم يصل إلى جزيرته (الأندلس) من كتبهم شيء، وعليه يتعامل معهم كما لو كانت "طرقهم من جنس طرق الأشعرية"<sup>(١)</sup> إلا أنه كان يذكرهم عند نقده لبعض الأمور مثل مسألة الصفات وغيرها.

الأشعرية: أما النقد الأكبر فكان للأشعرية، واعتمد نقد ابن رشد للأشاعرة (والمتكلمين عموماً) على أساس أن طرقهم "ليست هي الطرق الشرعية التي نبيه الله تعالى عليها ودعا الناس إلى الإيمان به من قبلها"<sup>(٢)</sup>. فهي طرق لا تليق بالجمهور، لأنها ليست براهين شرعية بسيطة كالتى كلف الله بها الجميع، وليست أدلة برهانية صناعية<sup>(٣)</sup>.

ولما كان ابن رشد يعتمد في نقده لتأويلات عصره على "الظاهر من العقائد التي قصد الشرع حمل الجمهور عليها"<sup>(٤)</sup>. ويتحرى في الوقت نفسه مقصد الشارع صلى الله عليه وسلم في مخاطبة الناس كان كثيراً ما يصرح بقوله: "هذا شيء لم يصرح به الشرع"<sup>(٥)</sup>. وهذا هو الذى تقتضيه أصول الشرع"<sup>(٦)</sup>. وهذا كله بعيد عن مقصد الشرع"<sup>(٧)</sup>. وليس عند المتكلمين برهان يوجب أن يكون بغير هذه الصفة"<sup>(٨)</sup>.

والعبارة السابقة توضح أن ابن رشد يستخدم نفس منهج الغزالي في نقده للفلاسفة في مسألة نفي المعاد الجسماني مثلاً إذ لم يكن الفلاسفة لديهم برهان

- 
- (١) مناهج الأدلة في عقائد الملة، ص ١١٨.
  - (٢) المصدر السابق، ص ١٠٣.
  - (٣) المصدر السابق، ص ١١١، ١٢٥.
  - (٤) المصدر السابق، ص ٩٩.
  - (٥) المصدر السابق، ص ١٣٠.
  - (٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
  - (٧) المصدر السابق، ص ١٣٥.
  - (٨) المصدر السابق، ص ١٣٠.



على استحالة وقوع المعاد الجسماني. كذلك ليس عند المتكلمين -فيما يرى ابن رشد- برهان على أن الله يعلم حدوث المحدثات وفساد الفاسدات، يعلم محدث أو بعلم قديم، كل ذلك بدعة في الإسلام. وقول المتكلمين أن الله مريد للأمور المحدثّة بإرادة قديمة بدعة؛ وشيء لا يعقله العلماء، ولا يقنع الجمهور<sup>(١)</sup>.

وبالفعل لم يكن مقصود ابن رشد من كتاب "الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة" إلا الكشف عما وقع فيه الأشعرية والغزالي بخاصة من الشبه المزيفة والبدع المضلة بحسب التأويل (على حد قوله من عنوان كتابه). ولم يكن نقد ابن رشد للغزالي مقصوراً على الكتاب المشار إليه فحسب، بل انتقده في معظم مؤلفاته كلها وأهمها:

الثلاثية الشهيرة: فصل المقال، والكشف عن مناهج الأدلة، وتهافت التهافت، وبعض شروحاته على أرسطو كلما وجد فرصة. لذلك لا يمكن لأى دارس في حقل الفلسفة أن يتحدث عن ابن رشد بمعزل عن الغزالي، ومن المعروف أن مؤلفات الغزالي كانت تشغل الرأي العام الثقافي زمن ابن رشد وقبله، وقد انتقده (=الغزالي) كل من ابن باجة وابن طفيل، وقد تربى ابن رشد ونشأ في هذا المناخ الفكرى المرتبط بالغزالي والمعترض عليه في الوقت نفسه<sup>(٢)</sup>. بل لقد ارتبط ابن رشد بالغزالي منذ بداية عهده بالتأليف من خلال كتابه "الضروري في أصول الفقه" وقد كان تلخيصاً لكتاب المستنصفي للغزالي<sup>(٣)</sup>. كما تأثر ابن رشد بالغزالي على ما يعلن في مقدمة "جوامع السماع الطبيعي"<sup>(٤)</sup>. حين

(١) مناهج الأدلة في عقائد الملة، ص ١٢٩-١٣٠.

(٢) راجع: د. محمد عابد الجابري، ابن رشد سيرة وفكر، دراسة ونصوص، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط أولى، سنة ١٩٩٨، ص ١٠٦.

(٣) راجع: جمال الدين العلوي: المتن الرشدي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط أولى، سنة ١٩٨٦، ص ٢٧.

(٤) راجع: ابن رشد، مقدمة جوامع السماع الطبيعي لأرسطو، طبعة حيدر آباد، سنة ١٣٦٥هـ، ص ٢.

أراد ابن رشد استكمال ما لم يف به الغزالي في كتابه "مقاصد الفلاسفة".

ويعتمد تنفيذ ابن رشد للمتكلمين على أساس أنهم لا يملكون البرهان، وليس عندهم برهان على ما يقدمون من أدلة، و"أن الذين عندهم برهان على ذلك هم العلماء (=الفلاسفة)<sup>(١)</sup>. غير أن الغزالي قد شكك في استخدام الفلاسفة للبرهان، ورأى أن براهين الفلاسفة لا تصلح في مجال الإلهيات فيقول: "أين من يدعى أن براهين الإلهيات قاطعة كبراهين الهندسيات"<sup>(٢)</sup>. ومن ثم أخذ ابن رشد على عاتقه يوضح أن أقاويل الغزالي المثبتة في كتابه "تهافت الفلاسفة" لا تبلغ أكثرها "مرتبة اليقين والبرهان"<sup>(٣)</sup>. مع أن ابن رشد يستخدم -في كتابه تهافت التهافت- نفس منهج الغزالي القائم على الهدم دون البناء، ويحيل إلى كتب البرهان، لأن كتابه (تهافت التهافت) ليس برهانياً<sup>(٤)</sup>.

ولما كان الغزالي قد كفر الفلاسفة في الإلهيات كان على ابن رشد الفيلسوف والشارح الأكبر لأرسطو أن يهبط مدافعا عن الفلسفة.

ولما كان موقف الغزالي من الفلاسفة عنيفا بلغ درجة تكفيرهم. كان رد ابن رشد أكثر عنفا حتى وصل إلى تكفير الغزالي أيضا. لذلك كانت عبارات ابن رشد محملة بنوع من "التوتر" على حد قول الجابري، لكنه -فيما أرى- توترا ليس بسبب "فائض المعنى"<sup>(٥)</sup>. فحسب، بل بسبب موقف الغزالي<sup>(٦)</sup> الذي أضر

(١) مناهج الأدلة، ص ١٣٥.

(٢) الغزالي: تهافت الفلاسفة، ص ٤٣.

(٣) تهافت التهافت، سلسلة التراث الفلسفي العربي، مؤلفات ابن رشد (٣) مع مدخل ومقدمة للمشرف على المشروع، د. محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، سنة ١٩٩٨، ص ٣٧٣.

(٤) راجع المصدر السابق، ص ٤٣٢، وكذلك ص ١٤٦، ١٥٥، ١٦٢.

(٥) د. محمد عابد الجابري، ابن رشد سيرة وفكر، ص ٩٧، ١٠٠.

(٦) يشعر ابن رشد بقوة خصمه العنيد لذلك كان كثيرا ما تكون عباراته محملة بالتوتر الشديد لدرجة استخدام بعض ألفاظ شديدة اللهجة من مثل: "ما أخس هذه المغالطة (تهافت التهافت، ص ١٧٧) هذا قول (مغالطى خبيث، ص ١٦٠)، هذا "عناد سفسطاني

بالحكمة والشرعية معاً كما يرى ابن رشد. وهو ما عبّر عنه في نهاية فصل المقال بقوله: "فإن النفس مما تخلل هذه الشريعة من الأهواء الفاسدة والاعتقادات المحرفة في غاية الحزن والتألم، وبخاصة ما عرض لها من ذلك من قبل من ينسب نفسه إلى الحكمة، فإن الإذابة من الصديق هي أشد من الإذابة من العدو" (١).

وقد أعلن ابن رشد -أكثر من مرة- في كتابه "تهافت التهافت" أن موقف الغزالي هو الذي دفعه إلى الكلام في هذه الموضوعات فيقول: "قاله العالم الشاهد والمطلع أنا ما كنا نستجيز أن نتكلم في هذه الأشياء هذا النحو من التكلم" (٢)، ويقول: "إن ما فعل أبو حامد... الشرُّ عليه أغلب من الخير في حق الحق. ولذلك علم الله ما كنت أنقل في هذه الأشياء قولاً من أقاويلهم، ولا أستجيز ذلك، لولا هذا الشرُّ اللاحق للحكمة" (٣). لقد كان ابن رشد فيلسوفاً وكان لزاماً عليه الدفاع عن الفلسفة. وفي موضع ثالث يقول: "ولولا ضرورة طلب الحق مع أنه... ما تكلمت في ذلك علم الله بحرف. وعسى الله أن يقبل العذر في ذلك" (٤).

لذلك يحق لنا أن نقول أن من أهم دوافع قانون التأويل عند ابن رشد هو موقف الغزالي من تأويلات الفلاسفة لذلك استخدم ابن رشد منهج الغزالي نفسه، محاولاً إصدار فتوى شرعية تؤكد مشروعية الفلسفة، بل وتؤكد تكفير الغزالي رداً على تكفيره للفلاسفة بل والمطالبة بمنع كتبه وحجبها عن الناس فضلاً عن كتب البرهان كلها. يقول ابن رشد: "والذي يجب على أئمة المسلمين: أن ينهوا عن كتبه التي تتضمن هذا العلم، إلا من كان من أهل العلم. كما يجب عليهم أن

خبيث، ص ١٦٦، راجع صفحات ١١٣، ١٢٠، ١٢٣، ١٣٠، ١٣١، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٩. من كتاب تهافت التهافت.

(١) ابن رشد، فصل المقال، ص ١٢٥.

(٢) ابن رشد: تهافت التهافت، ص ٤٣٣.

(٣) ابن رشد: تهافت التهافت، ص ٤١٦، ٤١٧.

(٤) المصدر السابق، ص ٥٥٩.

ينهوا عن كتب البرهان من ليس أهلاً لها، وإن كان الضرر الداخل على الناس من كتب البرهان أخف<sup>(١)</sup>.

كما اعتبر ابن رشد أن مسألة تكفير الغزالي للفلاسفة مسألة تحتاج إعادة نظر لأن الغزالي - كما يرى ابن رشد - لم يقطع بتكفيرهم في كتاب فيصل التفرقة على اعتبار "أنه ليس يمكن أن يتقرر إجماع في أمثال هذه المسائل"<sup>(٢)</sup>. فضلاً عن أن كثيراً من السلف لم يفصحوا عن تأويلاتهم<sup>(٣)</sup>. واعتبر ابن رشد أن خطأ العلماء (الفلاسفة) في هذه المسائل العويصة مصفوح عنه في الشرع، لأنهم إن أصابو فهم مأجورون، وإن أخطأوا معذورون. لذلك قال عليه السلام "إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر"<sup>(٤)</sup> (٥).

### ثالثاً: معيار التأويل بين الغزالي وابن رشد

إن المعيار الذي جعله الغزالي حاكماً للتأويل هو العقل، وكذلك فعل ابن رشد، غير أن الأمر يتطلب معرفة المعيار الحاكم للعقل نفسه؛ والواقع أن كلا من الغزالي وابن رشد جعل من المنطق الأرسطي معياراً للتفكير العقلي في العلوم النظرية والفقهية على السواء.

### المنطق الأرسطي في خدمة التأويل العربي

عند الغزالي: يرجع الفضل للغزالي - بعد الفارابي - في الدفاع عن المنطق وتوظيفه لخدمة الفكر العربي الإسلامي، ولقد كانت محاولة الغزالي بداية عهد جديد في علمي أصول العقيدة وأصول الفقه، وبخاصة أن الغزالي نهج نهجاً

(١) ابن رشد، فصل المقال، ص ١١٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠١.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر"، سنن أبي داود، ج ٣، كتاب الأقضية، عن المصدر السابق، ص ١٠٧.

(٥) ابن رشد، فصل المقال، ص ١٠٧.

مميزاً حين ألبس الأقيسة المنطقية الأرسطية ثوبا إسلامياً خالصاً في كتابه "القسطاس المستقيم" وقدم المنطق فنى صورة موازين قرآنية<sup>(١)</sup> أنزلها الله في كتابه، وعلم أنبياءه الوزن بها، فكان الله تعالى هو المعلم الأول، وجبريل عليه السلام علمها للأنبياء ومنهم الخليل عليه السلام وسائر الأنبياء وصولاً إلى محمد صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup>. ومن الأنبياء والرسل تعلمها الناس جميعاً.

وهكذا يردّ الغزالي الأقيسة المنطقية الأرسطية جملة إلى الله سبحانه وتعالى الذى خلق الإنسان وعلمه البيان، ووضع له الميزان. وكان من الضروري أن يلجأ الغزالي إلى إثبات أن المنطق ليس يونانياً -إلا من جهة الاسم فحسب- في بيئة معادية للمنطق والفلسفة<sup>(٣)</sup> وكان العلم السائد هو الفقه، وكما يقول الغزالي: "كانت الهمم في عصرنا مائلة من العلوم إلى الفقه، بل مقصورة عليه"<sup>(٤)</sup>، الأمر الذى جعل الغزالي -حتى في كتب المنطق- في معيار العلم يقدمه في كسوة فقهية مستخدماً "الأمثلة الفقهية الظنية"<sup>(٥)</sup> مقدماً درساً منهجياً على أن منهج العلوم أو صور الأفكار والأقيسة لا تختلف باختلاف العلوم، إنما الذى يختلف فيما بينها هو "نوع" "مادتها" الموضوعية في مقدمات تلك الأقيسة، والذى ألجأ الغزالي إلى استخدام "التمثيل" بين العلم اليقيني والعلم الظنى، بين القطعيات والظنيات، هو إرادة "التفهم"، تفهم الأمر الخفى بما هو أعرف عند المخاطب،

- (١) الغزالي، القسطاس المستقيم، ضمن مجموعة القصور العوالي من رسائل الإمام الغزالي، تحقيق الشيخ محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندى، ج١، ص ١٤، ١٥، ١٨.
- (٢) راجع: دراسة الدكتور محمد مهران: المنطق والموازين القرآنية، قراءة لكتاب القسطاس المستقيم للغزالي، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ط أولى، سنة ١٩٩٦.
- (٣) راجع: تحت عنوان: لماذا يدافع الغزالي عن المنطق، د. محمد مهران: المنطق والموازين القرآنية، ص ١٣ فما بعدها.
- (٤) الغزالي: معيار العلم في فن المنطق، تحقيق الشيخ محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندى، القاهرة، ص ١٤.
- (٥) المصدر السابق، النصفحة نفسها.

والمخاطب كل بضاعته الفقه، فأراد الغزالي أن يقيس "مجهوله إلى ماهو معلوم عنده فيستقر المجهول في نفسه" (١) لأنه يدرك تمامًا -وهو العالم التربوي- أنه "كما لا يحسن إرشاد المتعلم إلا بلغته؛ لا يحسن إيصال المعقول إلى فهمه إلا بأمثلة هي أثبت في معرفته" (٢) على ألا يخلط المتعلم بين اليقين والظن، أو بين "العقليات القطعية" وبين الأمثلة "الفقهية الظنية" (٣).

ويشعر الغزالي بعظم الدور الذي يقوم به في اصطناع منهج جديد لا يقدر عليه أهل زمانه، فيقول: "يقل على بسيط الأرض من يستقل في قواعد العقائد بإقامة الحجة والبرهان، بحيث يرقىها من حضيض الظن والحسبان إلى يفاع القطع والاستيقان" (٤)، وهكذا يعلن الغزالي عن مهمته لتأسيس "قواعد العقائد" على الحجة والبرهان وصولاً إلى اليقين القاطع، وذلك لأن "الخطب الجسيم والأمر العظيم" الواقع في زمانه "لا يستقل بأعيانه بضاعة الفقهاء" (٥) بل لا يقدر عليه ولا يضطلع بأركانه إلا من تخصص في أمور الدين، وعرف مسالك الأوتل من الفلاسفة والحكماء (٦).

وقد كان الغزالي جامعاً بين التخصص في الدين إلى جانب معرفته بطرق ومناهج الفلاسفة، فمزج بينهما معلناً زواجهما معاً، في قسطاسه، مُصدرًا فتوى شرعية في "المنقذ من الضلال" تؤكد تماماً أن "المنطقيات فلا يتعلق شيء منها بالدين نفياً وإثباتاً، بل هي النظر في طرق الأدلة والمقاييس وشروط مقدمات البرهان وكيفية تركيبها، وشروط الحد الصحيح وكيفية ترتيبه. وأن العلم: إما تصور، وسبيل معرفته الحد، وإما تصديق، وسبيل معرفته البرهان، وليس في

(١) الغزالي: معيار العلم في فن المنطق، ص ١٤.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) الغزالي، فضائح الباطنية، ص ٤.

(٥) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٦) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

هذا ما ينبغي أن ينكر، بل هو من جنس ما ذكر المتكلمون وأهل النظر في الأدلة، وإنما يفارقونهم بالعبارات والاصطلاحات وبزيادة الاستقصاء في التعريفات والتشعيبات... وأى تعلق لهذا بمهمات الدين حتى يجحد وينكر؟ فإذا أنكر لم يحصل من إنكاره عند أهل المنطق إلا سوء الاعتقاد في عقل المنكر، بل في دينه الذى يزعم أنه موقوف على مثل هذا الإنكار<sup>(١)</sup>.

لقد أصبح المنطق عند الغزالي مقدمة ضرورية لكافة العلوم كلها، ومن لا يحيط بها، فلا ثقة له بعلومه أصلاً<sup>(٢)</sup> مما سينعكس تمامًا على منهج الغزالي في التأويل.

لقد تميز منهج الغزالي في التأويل -عن تأويلات السابقين من المتكلمين- بتوظيف القياس الأرسطى كمنهج، بدل قياس الغائب على الشاهد، وبتبنى المفاهيم المنطقية كمفهوم "الكلى" ومفهوم الجزئى ومفاهيم الجنس والنوع، والخاص، والعام، والماهية، والوجود، والوجود فى الأذهان والوجود فى الأعيان، والممكن والواجب... الخ، وتوظيفها فى الدفاع عن المذهب الأشعرى فى علم الكلام ضد الباطنية وضد إلهيات الفلاسفة، وضد المعتزلة حتى بعد أن غاب معظم هؤلاء من الساحة بصورة نهائية<sup>(٣)</sup> وقد كانت المؤلفات السابقة على الغزالي مثل مؤلفات "القاضى عبد الجبار، وأبى رشيد النيسابورى من المعتزلة، أو الباقلانى والبغدادى والجوينى من الأشاعرة... توضح تمسكهم بالجهاز المفاهيمى البيانى وتجنبهم للمفاهيم المنطقية والفلسفية التى كانت شائعة ذائعة فى أيامهم، واحتفاظهم بذات الإشكاليات الكلامية القديمة وذلك ما أسماه ابن خلدون بـ"طريقة المتقدمين"

(١) الغزالي. المنقذ من الضلال. ص ٤٩.

(٢) الغزالي، المستصفى من علم الأصول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ص ١٠.

(٣) د. محمد عابد الجابري. بنية العقل العربى، ص ٢٣٦. أيضاً: الجابري: التراث والحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط أولى، سنة ١٩٩١، ص ١٧١.

من المتكلمين التي وضعها في مقابل "طريقة المتأخرين" (\*) التي دشنها الغزالي<sup>(١)</sup> والتي تميزت بإدخال البرهان في قلب البيان، ومواجهة المشكلات الكلامية السابقة عليه بمنهج القياس الأرسطي، وليس بقياس الغائب على الشاهد لذلك يشير الغزالي إلى أن علاج الإشكالات ينم بطريقتين:

"أحدهما: الخوض في البيان والبرهان"<sup>(٢)</sup>.

و"الطريق الثاني: طريق السلف"<sup>(٣)</sup>، وكل واحد من العلاجين يناسب قوماً دون قوم، طريق البيان والبرهان "صلاحه" بالإضافة إلى الأكياس (= أهل النظر والكلام) وفساده بالإضافة إلى البله<sup>(٤)</sup>.

لقد أدخل الغزالي البرهان في قلب البيان ممثلاً في "القسطاس المستقيم"، كما وظفه في علم الكلام وأصول الفقه، وكما يقول الجابري: و"الحق أنه إذا كان هناك من شخصية علمية يرجع إليها الفضل، بعد الفارابي، في توظيف المنطق في الحقل المعرفي البياني فهي شخصية الغزالي، لقد نزل "حجة الإسلام" بكامل ثقله في الميدان، فسخر سلطته كفقيه أصولي كبير، وكمتكلم حاضر الحجة، وكعالم مطلع على مختلف منازع الثقافة العربية الإسلامية في عصره، سخر ذلك كله للدعوة إلى اعتماد المنطق في العلوم البيانية، وبكيفية خاصة في علم الكلام"<sup>(٥)</sup>. واستخدمه سلاحاً لنقد تأويلات السابقين والمعاصرين له. كما استخدمه أيضاً في ضبط العلاقات السائدة في التأويل، أعنى ضبط تلك الثنائيات المعروفة

(\*) التي سبقتها الرازي فيما بعد وبتوسع فيها مازجا بين الكلام والفلسفة.

(١) الجابري. بنية العقل العربي، ص ٢٣٦.

(٢) إلجام العوام عن علم الكلام، ضمن مجموعة القصود العوالي من رسائل الإمام الغزالي، تحقيق الشيخ محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندی، ط ثانية، سنة ١٩٧٠، ج ٢، ص ٩٠.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٥) الجابري: بنية العقل العربي، ص ٤٣٦.



وهي ثنائية "المعقول والمنقول"، "المحكم والمتشابه"، "الظاهر والباطن"، "اللفظ والمعنى"، وكلها تتأسس على المعيار الضابط، وهو المنطق، وضبط تلك العلاقات هي نفسها الضوابط التي تمثل قانون التأويل.

عند ابن رشد: كان ابن رشد واضحا وحاسما وصريحا في الدفاع عن علوم المنطق الأرسطي، وإعادة شرحها من جديد (شروح صغرى ووسطى وكبرى) وإزالة اللبس والغموض من الشروح والتلخيصات السابقة، التي قام بها المتقدمون عليه من الفلاسفة العرب والمترجمون الذين ترجموا كتب أرسطو، وذلك لأنه قد تبنى المنطق الأرسطي باعتباره منهجا ومعيارا لكافة العلوم أيضا -كما فعل الغزالي- وكذلك باعتباره معيارا للتأويل، ولم يكن كتابه "فصل المقال" إلا للدفاع عن مشروعية علوم المنطق والفلسفة في بيئة معادية لهذه العلوم.

لذلك كان على ابن رشد أن يقدم تبريرا شرعيا لمشروعية الفلسفة وعلوم المنطق، ناهجا النهج نفسه الذي نهجه الغزالي من قبل، وهو إصدار فتوى شرعية للدفاع عن حق الفلسفة في الحياة فكان خطابه لخصومه بلغتهم، لغة الفقهاء، مستخدما مصطلحاتهم وأساليبهم. فكان القصد من "فصل المقال" تأييد الحكمة بالشرع، والحجاج عن الفلسفة وعلوم المنطق بالأدلة الشرعية، والرد على المعارضين بلغتهم على أن تكون الحكمة المقصودة هنا هي حكمة أرسطو، وليست حكمة ابن سينا ولا الفلاسفة العرب السابقين عليه. واعتمد منهجه على إلزام خصومه بوجوب النظر العقلي في القرآن الكريم. ومن داخل الشرع تبدأ الدعوة إلى النظر العقلي، فالنظر العقلي واجب شرعي، وهو ذاته فعل الفلسفة، إذن الفلسفة واجبة بحكم الشرع، وفعل الفلسفة ليس شيئا أكثر من النظر في الموجودات واعتبارها من جهة دلالتها على الصانع<sup>(١)</sup> يتحصن ابن رشد -كما فعل الغزالي من قبل- بالآيات القرآنية للدفاع عن علوم المنطق والفلسفة، مستندا

---

(١) فصل المقال، ص ٨٥.

إلى قوله تعالى: «فاعتبروا يا أولى الأبصار» (الحشر/٢) وهو نص(\*) على وجوب استعمال القياس العقلي (=البرهاني) أو العقلي والشرعي معاً (=الأصولي)، وينتهي ابن رشد بإصدار الفتوى الشرعية: "أن الشرع قد أوجب النظر بالعقل في الموجودات واعتبارها"<sup>(١)</sup>. والاعتبار معروف عند الفقهاء والأصوليين، إنه ليس شيئاً أكثر من استنباط المجهول من المعلوم واستخراجه منه" وهذا هو القياس (=العقلي) أو بالقياس (الأصولي). وما يعنيه ابن رشد الآن هو القياس العقلي ومن ثم "فوجب أن نجعل نظرنا في الموجودات بالقياس العقلي"<sup>(٢)</sup> الذي دعا إليه الشرع وحث عليه وهو "أتم أنواع النظر بأتم أنواع القياس، وهو المسمى برهاناً"<sup>(٣)</sup>، وإذا كان الشرع حث على النظر البرهاني، ومعرفة الله تعالى وسائر الموجودات بالبرهان، كان من الضروري لمن أراد أن يعلم الله حق معرفته أن يتعلم أنواع البراهين وشروطها، وكيف يختلف القياس البرهاني عن الجدلي، عن الخطابي، عن المغالطي... الخ. أي المطلوب تعلم علوم المنطق الأرسطي، آلات النظر، وهكذا يلتقي ابن رشد مع الغزالي في الدعوة إلى تعلم المنطق الأرسطي باعتباره يتنزل "من النظر منزلة الآلات من العمل"<sup>(٤)</sup>. أي أنه مقدمة ضرورية من الواجب تعلمها قبل النظر في العلوم، أعني في الموجودات أو في معرفة الله تعالى. ولا ينسى ابن رشد أن يؤكد وجوب معرفة القياس العقلي باستخدام قياس الأولي(\*)، فإذا كان الفقيه يستنبط

(\*) النص في لغة الفقهاء والأصوليين هو اللفظ الذي لا يحتمل إلا معنى واحداً أي لا يحتمل التأويل، راجع: ابن رشد: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، تحقيق د. عبد الله العبادي، دار السلام للطباعة والنشر، ط أولي، سنة ١٩٩٥، ص ١٦. والغزالي: المستصفى في علم الأصول، ج ١، ص ٣٨٤.

(١) فصل المقال، ص ٨٧.

(٢) فصل المقال، ص ٨٧.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) المصدر السابق، ص ٨٨.

(\*) وهو قياس استخدمه الغزالي وسيؤكد ابن تيمية من بعد على استخدامه.

من الأمر بالتفقه في الأحكام وجوب معرفة المقاييس الفقهية على أنواعها، وما منها قياس، وما منها ليس بقياس، كذلك يجب على العارف أن يستنبط من الأمر بالنظر في الموجودات وجوب معرفة القياس العقلي وأنواعه، بل هو أخرى بذلك لأنه إذا كان الفقيه يستنبط من قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر/٢) وجوب معرفة القياس الفقهي فكم بالحري والأولى أن يستنبط من ذلك العارف بالله (=الفيلسوف) وجوب معرفة القياس العقلي<sup>(١)</sup>.

وهكذا يخاطب ابن رشد الفقهاء بلغتهم -كما خاطبهم الغزالي من قبل- ويؤكد مشروعية الفلسفة وعلوم المنطق من داخل الدين -كما أكد الغزالي مشروعية المنطق من قبل- كل بطريقته.

وإذا كان الأمر كذلك ينبغي الاستفادة من جهود القدماء بعد أن تبين وجوب النظر العقلي شرعاً، لأنه من العسير أن يبدأ الإنسان من صفر الجهل المطلق، بل ينبغي أن "يستعين في ذلك المتأخر بالمتقدم، حتى تكمل المعرفة"<sup>(٢)</sup>، وإذا كان غيرنا من السابقين علينا قد فحصوا في أمر المقاييس العقلية أتم فحص، فمن الواجب علينا أن نضرب بأيدينا إلى كتبهم ونستفيد من جهودهم "إذ كان مغزاهم في كتبهم ومقصدهم هو المقصد الذي حثنا الشرع عليه"<sup>(٣)</sup>، ومن يصدّ عن النظر في كتب القدماء، من هو أهل للنظر فيها، يكون بذلك قد صدّ الناس عما دعا إليه الشرع. وإذا كان حجة هؤلاء الذين يمنعون الناس من النظر في كتب القدماء، أن بعض الناس قد وقعوا في الغواية والخطأ، فإنه ليس بالضرورة "أنه إن غوى غاو بالنظر فيها وزلّ زال"... أن نمنعها عن الذي هو أهل للنظر فيها"<sup>(٤)</sup>. فإن الخطأ يقع على صاحبه لسوء ترتيب نظره وعدم مراعاة قواعد المنطق، وعدم تعلم

(١) فصل المقال، ص ٨٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٩٤.

الترتيب الصحيح. ثم على فرض أن هناك ضرراً من كتب القدماء، فهذا الضرر "هو شيء لحقها بالعرض لا بالذات"<sup>(١)</sup>، وهذا الضرر العرضي لا يوجب ترك المنفعة الأكبر، والضرر العرضي يقع للخائضين في العلوم كلها، وعلم الفقه منها "فكم من فقيه كان الفقه سبباً لقلّة تورعه وخوضه في الدنيا، بل أكثر الفقهاء كذلك نجدهم"<sup>(٢)</sup>. مع أن صناعتهم تقتضى عليهم "بالذات الفضيلة العملية"<sup>(٣)</sup>.

وهكذا يتفق ابن رشد مع الغزالي في اختيار المنهج نفسه أو الميزان والمعيار الذي يتأسس عليه قانون التأويل.

#### رابعاً: شروط قانون التأويل

##### ١ - مراعاة مستويات الناس وتعدد مراتب التصديق:

من الشروط الأساسية في "قانون التأويل" معرفة من هم الذين وُضع في حقهم القانون، ومن هم الذين لا ينطبق عليهم هذا القانون، وهذا لا يتم إلا بتحديد مستويات الناس في الإدراك.

عند الغزالي: الناس عند الغزالي ثلاثة أصناف (كما جاء في كتابه القسطاس المستقيم):

- ١ - عوام، وهم أهل السلامة، البله وهم أهل الجنة.
- ٢ - خواص، وهم أهل الذكاء والبصيرة.
- ٣ - ويتولد بينهم طائفة هم أهل الجدل والشغب فيتبعون ما تشابه من الكتاب ابتغاء الفتنة<sup>(٤)</sup>.

(١) فصل المقال، ص ٩٤.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٥.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) الغزالي، القسطاس المستقيم، ضمن مجموعة القصص العوالي من رسائل الإمام الغزالي، تحقيق الشيخ محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندی، ط ثانية، ج ١، سنة ١٩٧٠. ص ٦٢.

وكل فئة من الفئات الثلاث تتميز بصفات وخصال يذكرها الغزالي، وكذلك كل فئة تخصصها طريقة معينة، وأسلوب معين في التعلم، وخطاب يتناسب مع تلك الخصال والصفات، ومع قدراتهم العقلية، الأمر الذي يترتب عليه اختلاف في درجة "الفهم" و"نوع" التعليم، وطريقة علاج كل فئة أعنى رفع الخلاف بينها.

**فالخواص** علاجهم ينحصر -عند الغزالي- في تعليمهم الموازين القسط (= أقيسة المنطق التقليدي) وكيفية الوزن بها، وبذلك يرتفع الخلاف بينهم، ومن الواضح تمامًا أن خواص الغزالي هم المتكلمون المعتدلون أهل الذكاء والبصيرة في مقابل أهل الشغب والفتنة.

**وهؤلاء قد اجتمع فيهم خصال:** أهمها: القريحة النافذة، والفتنة القوية، وهذه عطية فطرية وغريزة جبلية لا يمكن كسبها. وكذلك يتميزون بخلو باطنهم من تقليد وتعصب لمذهب موروث ومسموع، فإن المقلد لا يصغي، والبليد وإن أصغى فلا يفهم<sup>(١)</sup>.

**والصنف الثاني، البله، وهم جميع العوام،** وهؤلاء هم الذين ليس لهم فطنة لفهم الحقائق، وإن كانت لهم فطنة فطرية، فليس لهم داعية الطلب، بل شغلهم الصناعات والحرف، وليس فيهم أيضًا داعية الجد<sup>(٢)</sup>، والغزالي في إشارته السابقة كأنه يشير إلى أن العامة من الناس يتمتعون بسكون نفسى فلا يحركهم "طلب" الحقيقة في ذاتها، كما هو أمر الخاصة. ولا يحركهم "الجدل" والشغب بالمجادلة كما هو أمر أهل الجدل. وكأنهم لا يشعرون بوجود متشابهات في القرآن، وإن شعروا فإن دعوة هؤلاء إلى الله تتم بالموعظة الحسنة، كما تكون

(١) الغزالي، القسطاس المستقيم، ص ٦٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٢-٦٣.

دعوة أهل البصيرة بالحكمة، ودعوة أهل الشغب بالمجادلة<sup>(١)</sup> وقد جمع الله سبحانه وتعالى هذه الثلاثة في آية واحدة في قوله تعالى: «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن» (النحل/ ١٢٥) لذلك ينصح الغزالي العوام بعدم الخوض فى الخلافات التى يثيرها أهل الجدل، وذلك منعاً للهلاك، والوقوع فى الكفر من حيث لا يدري. فيؤكد أن فى الدين أصولاً وفروعاً، وعلى العامي فيما يتعلق بأصول الدين أن يعتقد فيها كما جاء بها القرآن لأن الله تعالى لم يستر عن عبادته صفاته، وأسماءه.

لذلك وضع الغزالي هذا للعامي لا يتجاوزه وهو: أن يؤمن بأن لا إله إلا الله، وأن الله حى عالم قادر سميع بصير جبار متكبر قدوس ليس كمثله شيء، إلى جميع ما ورد فى القرآن، وإن تشابه عليه شيء، يقول: أمنا كل من عند ربنا، وأن يعتقد كل ما ورد فى إثبات الصفات، ونفيها على غاية التعظيم والتقدیس مع نفي المماثلة، واعتقاد أنه ليس كمثله شيء، ولا يلتفت إلى القيل والقال، فإنه غير مأمور به ولا هو على حد طاقته<sup>(٢)</sup>.

أما الصنف الثالث: وهم أهل الجدل، فهم طائفة فيهم كياسة ترقوا بها عن العوام، لكن كياستهم ناقصة، إذا كانت الفطرة كاملة، لكن فى باطنهم خبث وعناد وتعصب وتقليد، فذلك يمنعهم عن إدراك الحق، وتكون هذه الصفات أكنة على قلوبهم أن يفقهوه، وفى آذانهم وقراً، ويرى الغزالي أن الكياسة الناقصة عند هؤلاء أشد من البلاءة بكثير، ويأتى بأمثلة ودلائل من آيات القرآن ومن الأخبار تؤكد أنهم أصحاب النار<sup>(٣)</sup>.

(١) المصدر السابق، ص ٦٣.

(٢) الغزالي، القسطاس المستقيم، ص ٦٣-٦٤.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٨-٦٩.

وغنى عن البيان أن هذا التصنيف ثلاثى الأبعاد؛ أهل البرهان، وأهل الجدل، وأهل الخطابة من العامة، على ما سيذكر فى مواضع أخرى من مؤلفاته.

وغنى عن البيان أن الغزالى يقف موقف السلف فى حق الجمهور<sup>(١)</sup>. ويطالب بالبرهان فى حق الخواص، استناداً إلى الميزان، كما يقول: "دعوة الخواص إلى الحكمة بتعليم الميزان (=المنطق) حتى إذا تعلم الميزان القسط، لم يقدر به على علم واحد، بل على علوم كثيرة، فإن من معه ميزان، فإنه يعرف به مقادير أعيان لا نهاية لها. ولولا اشتغال القرآن على الموازين لما صح تسمية القرآن نوراً"<sup>(٢)</sup>، إذن النور فى القرآن بسبب وجود الموازين (الأقيسة المنطقية)، والغزالى فى نصّه السابق يشير إلى نقطة غاية فى الأهمية تؤكد على أن الحكمة "منهج" أو "منطق" ومن يتعلمه يقدر على تعلم علوم كثيرة، وبالتالي فإن اشتغال القرآن الكريم على هذه الموازين يعنى اشتغاله بالضرورة على جميع العلوم بالقوة، لما فيه من الموازين القسط التى بها تفتح أبواب الحكمة التى لا نهاية لها، ويؤول الغزالى -تأكيداً للمعنى السابق- قوله تعالى: ﴿وَلَا رُطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مَّبِينٍ﴾ (الأنعام/٥٩) ليؤكد أن "جميع العلوم غير موجودة فى القرآن بالتصريح، ولكن موجودة فيه بالقوة، لما فيه من الموازين القسط التى بها تفتح أبواب الحكمة التى لا نهاية لها"<sup>(٣)</sup>.

لهذا كانت دعوة الغزالى للخواص بالتمسك بالقسطاس المستقيم. أما العوام يدعوههم بالموعظة الحسنة ويحيلهم إلى التمسك بكتاب الله والاقتصار على ما فيه من الصفات الثابتة لله تعالى.

(١) الغزالى، القسطاس المستقيم، ص ٦٩. وكذلك سينتهى إلى هذا الرأى فى آخر ما كتب، وهو كتاب "إلجام العوام عن علم الكلام".

(٢) المصدر السابق، ص ٦٩.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

### مراتب التصديق

لما كان الغزالي يفصل فصلاً تاماً بين "الفهم" وبين عملية "التأويل" باعتبار أن "الفهم" لا يقتضى بالضرورة "تأويلاً"، لأنه قد يحدث بأية طريقة من طرق التصديق، لذلك عند تحديد مراتب التصديق فى آخر ما كتب من كتب وهو "إلجام العوام عن علم الكلام"<sup>(١)</sup> جعل البرهان أعلى مرتبة من مراتب التصديق وأخذ فى الحساب مراتب التصديق لدى العامة أيضاً بالطرق التى عرفها الناس فى عهدهم الأول بالرسالة زمن الرسول عليه الصلاة والسلام والصحابية ليؤكد الغزالي على ضرورة تحقيق الإيمان لدى الخلق جميعاً باعتبار أن الإيمان "تصديق جازم لا تردد فيه، ولا يشعر صاحبه بإمكان وقوع الخطأ فيه، غير أن هذا التصديق الجازم يحصل على ست مراتب"<sup>(٢)</sup> تشمل الناس جميعاً:

**الأولى:** وهى أقصاها ما يحصل بالبرهان المستقصى، المستوفى شروطه، المحرر أصوله ومقدماته درجة درجة، وكلمة كلمة حتى لا يبقى مجال احتمال، وتمكن التباس، وذلك هو الغاية القصوى وهذه الدرجة قد تتحقق لواحد أو اثنين وربما يخلو العصر عنه.

واضح أن الغزالي هنا يجعل أقصى درجة هى درجة البرهان اليقيني.

**الثانية:** أن يحصل التصديق بالأدلة الوهمية الكلامية المبنية على أمور مسلمة مصدق بها لإشهارها بين أكابر العلماء وهذا الجنس مفيد فى بعض الأمور وفى حق بعض الناس.

**الثالثة:** أن يحصل التصديق بالأدلة الخطابية، أى القدرة التى جرت العادة باستعمالها فى المحاورات والمخاطبات الجارية فى العادات. وهذه الطريقة تفيد

(١) راجع: د. عبد الرحمن بدوي: مؤلفات الغزالي: بمناسبة احتفال المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالذكرى المئوية التاسعة لميلاد أبى حامد الغزالي فى مهرجان دمشق فى المدة من ١٠ إلى ١٤ مارس سنة ١٩٦١. ص ٢٣١. كتبه قبل وفاته بقليل سنة ٥٠٥هـ.

(٢) إلجام العوام عن علم الكلام، ص ١١٥-١٢٠.



أكثر الناس تصديقاً، وبخاصة أصحاب الحس المشترك والفطرة السليمة، إن لم يكن باطنهم مشحوناً بالتعصب وبرسوخ اعتقاد معين على خلاف مقتضى الدليل الخطابي، وإن لم يكن المستمع لهذا القول "مشغولاً بتكلف الممارسة والتشكك ومنتجعاً بتحديق المجادلين في العقائد، وأكثر أدلة القرآن من هذا الجنس" (١).

**الرابعة:** التصديق لمجرد السماع ممن حسن الاعتقاد فيه بسبب كثرة ثناء الخلق عليه. كما هو حال أبي بكر الصديق رضى الله عنه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم.

**الرتبة الخامسة:** التصديق به الذى يسبق إليه القلب عند سماع الشيء مع قرائن أحوال لا تفيد القطع عند المحقق، وكم من أعرابي نظر إلى أسارى وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى حسن كلامه ولطف شمانله وأخلاقه فأمن به وصدقه جزماً لم يخالجه ريب من غير أن يعالجه بمعجزة يقيمها، ويذكر وجه دلالتها.

**الرتبة السادسة:** أن يسمع القول فيناسب طبعه وأخلاقه، فيبادر إلى التصديق لمجرد موافقته لطبعه، وهذا التصديق لا يأتى من حسن اعتقاده فى قائله، ولا من قرينة تشهد له، لكن لمناسبة ما فى طباعه.

وجميع طرق التصديق السابقة رغم اختلافها، واختلاف درجات أصحابها تشترك فى نتيجة واحدة وأكيدة هى حصول التصديق الجازم الذى لا يشعر صاحبه بإمكان وقوع الخطأ فيه، وهذا هو الإيمان المطلوب فى حق الجميع، رغم تعدد مراتب التصديق.

وعليه فإن طرق التصديق المناسبة للعامة - فيما يرى الغزالي - هى الطرق الأربع الأخيرة حيث يقول: "أعلى الدرجات فى حقه أدلة القرآن، وما

---

(١) إجماع العوام فى علم الكلام، ص ١١٧.

يجرى مجراه بما يحرك القلب إلى التصديق، ولا ينبغي أن يجاوز بالعامى إلى ما وراء أدلة القرآن، وما فى معناه من الجليات المسكنة للقلوب<sup>(١)</sup>.

لذلك من المسائل الضرورية التى أكد عليها الغزالى، إنه لا ينبغي على العامة تأويل، ولا ينبغي التصريح لهم بتأويل.

لذلك يقول: "تأويل العامى على سبيل الاشتغال بنفسه وهو حرام يشبه خوض البحر المغرق ممن لا يحسن السباحة"<sup>(٢)</sup>.

كما أن تصريح العالم بتأويله للعامى "هو أيضا ممنوع ومثاله أن يجبر السباغ الغواص فى البحر مع نفسه عاجزا عن السباحة... وذلك حرام لأنه عرضه لخطر الهلاك"<sup>(٣)</sup>.

لذلك يقسم الغزالى الناس -بالنسبة للتأويل- فريقين: عوام وعلماء:  
وعوام الخلق لا يخاض بهم فى تأويلات، فقط تنزع عن عقائدهم -فيما يخص ذات الله سبحانه وصفاته- كل ما يوجب التشبه وكل ما يدل على الحدوث، ونحقق عندهم أنه موجود ليس كمثلته شيء وهو السميع البصير، وإذا سألوا عن معانى هذه الآيات زُجروا عنها. وقيل لهم: "لكل علم رجال"، ويجاب بما أجاب به مالك بن أنس رضى الله عنه بعض السلف حيث سئل عن الاستواء فقال: الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب<sup>(٤)</sup>، وهذا "لأن عقول العوام لا تتسع لقبول المعقولات، ولا إحاطتهم باللغات، ولا تتسع لفهم توسيعات العرب فى الاستعارات"<sup>(٥)</sup>.

لذلك ينأى الغزالى بالعامية عن التأويل الذى يحتاج إلى تدقيق ليس فى وسع

(١) إجماع العوام عن علم الكلام، ص ١١٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٣.

(٣) المصدر السابق، الصفة نفسها.

(٤) الغزالى، الاقتصاد فى الاعتقاد، ص ٢٦.

(٥) المصدر السابق، ص ٢٦، ٢٧.

العامى تصور وجه دلالتة، ويكفيهم فحسب وحوود قرينة التتزيه التى ترفع عنهم التلبيس فيما يتعلق بذات الله وصفاته لذلك يقول: "أعظم القرائن فى زوال الإيهام، المعرفة السابقة بتقديس الله تعالى عن قبول هذه الظواهر" (١) التى قد توهم التشبيه. ويحيل الغزالى العامة وغيرهم إلى أدلة القرآن الكريم. لذلك يؤكد الغزالى أن "أدلة القرآن كالماء الذى ينتفع به الصبى الرضيع، والرجل القوى، وسائر الأدلة كالأطعمة التى ينتفع بها الأقوياء مرة، ويمرضون بها أخرى" (٢)، وعلى هذا الأساس يدعو الغزالى العامة إلى قانون يقوم على تصديق ما ورد فى الشرع، مع نفى التشبيه والقول بالتتزيه فى آن معاً، وهذا هو موقف السلف - فيما يراه الغزالى - الذى يجب على عموم الخلق أن يعتقدوه فى مثل هذه الأخبار الموهمة للتشبيه عند الجهال من الحشوية.

### مذهب السلف هو المذهب المناسب لعوام الخلق:

يرى الغزالى أن مذهب السلف هو المذهب المناسب لعوام الخلق، وبالتالي فكل من بلغه حديث من هذه الأحاديث التى توجب التشبيه يجب عليه الالتزام بسبعة أمور هى:

- ١ - التقديس. ٢ - ثم التصديق. ٣ - ثم الاعتراف بالعجز.
- ٤ - ثم السكوت. ٥ - ثم الإمساك. ٦ - ثم الكف.
- ٧ - ثم التسليم لأهل المعرفة (٣).

### ابن رشد

يؤكد ابن رشد على ضرورة مراعاة اختلاف طبائع الناس واختلاف طرق التصديق وهو شئ قد أكد عليه الغزالى من قبل وجميع الفلاسفة المسلمين تأثراً باختلاف مراتب التصديق فى المنطق الأرسطى وبما ورد فى الشرع من آيات

(١) الغزالى: إجماع العوام عن علم الكلام، ص ١٠٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٨٨-٨٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٦٢.

تؤكد هذا الاختلاف.

#### تفاضل طباع الناس فى التصديق

لقد اعتبر ابن رشد أن التفاضل فى طباع الناس يعود إلى فطرة الله التى فطر الناس عليها، فقد فطرهم سبحانه وتعالى مختلفين فى الطبائع، وبالتالي مختلفين فى طرق التصديق وعليه فإن كل فئة من فئات الناس ليس لها -بحكم طبيعتها- أن تتدخل فى طريقة الفئة الأخرى، بل أنها لا تقدر على هذا ولا تستطيع. الأمر الذى يؤدي إلى تنوع الخطاب الدينى بحسب مراتب الناس فى التصديق.

لذلك كان تأكيد ابن رشد على أن "طباع الناس متفاضلة فى التصديق فمنهم من يصدق بالبرهان، ومنهم من يصدق بالأقاويل الجدلية تصديق صاحب البرهان بالبرهان، إذ ليس فى طباعه أكثر من ذلك، ومنهم من يصدق بالأقاويل الخطائية كتصديق صاحب البرهان بالأقاويل البرهانية"<sup>(١)</sup>.

وهذا يعنى أن كل فئة من الفئات الثلاث المشار إليها مكثفة بنفسها قناعة راضية مصدقة ومؤمنة بدرجتها فى التصديق، وذلك لأن الله فطرهم على ذلك، كما فطرهم سبحانه وتعالى أيضا -فيما يرى ابن رشد- على الإيمان به تعالى، ويرسله وباليوم الآخر وأن الشرائع جاءت لتتبه على أصل الفطرة لذلك يعتبر ابن رشد أن "ذلك متقرر عند كل مسلم من الطريق الذى اقتضته جبلته وطبيعته من التصديق"<sup>(٢)</sup>. بحسب طبيعة كل فئة، وبحسب درجة التصديق، لذلك يرى ابن رشد أن "الإقرار بالله تبارك وتعالى، وبالنبوات، وبالسعادة الأخروية والشفاء الأخرى"<sup>(٣)</sup> هو مما تكون معرفته "ممكنة للجميع"<sup>(٤)</sup> بحكم الفطرة والجبلية. وهى

(١) ابن رشد: فصل المقال، ص ٩٦.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٨.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

من الأصول التي يمكن معرفتها بالدلائل الثلاثة، البرهانية، الجدلية، والخطابية، التي "لا يعرى أحد من الناس عن وقوع التصديق له من قبلها بالذى كلف معرفته... إن كان من أهل البرهان فقد جعل له سبيل إلى التصديق بها بالبرهان، وإن كان من أهل الجدل فيالجدل، وإن كان من أهل الموعظة فيالموعظة. ولذلك قال عليه السلام "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ويؤمنوا بي"<sup>(١)</sup>. يريد (=الرسول صلى الله عليه وسلم) بأى طريق اتفق لهم من طرق الإيمان الثلاثة"<sup>(٢)</sup>.

ولقد حرص ابن رشد أن يوضح أولاً أن الناس ليسوا على درجة واحدة في التصديق بحكم جبلتهم، وكان كذلك حرصه على تأكيد أن مقصود الشرع تعليم الجميع كل حسب درجته ونوعه، والشرع يهتم بالجميع، فاشتمل على جميع أنواع التصديق، (البرهاني والجدلي والخطابي) لكن عنايته كانت بأكثر الناس مع تنبيه الخواص، وبالتالي سيصل ابن رشد إلى ضرورة وجود الظاهر والباطن، تنبيهاً للعلماء، لذلك تنوع الخطاب الديني، طبقاً لاختلاف الناس إزاء التأويل.

لذلك من المسائل المهمة في قانون التأويل عند ابن رشد تصنيف الناس في الشريعة أصناف ثلاثة:

- صنف ليسوا من أهل التأويل أصلاً، وهم الخطابيون الذين هم الجمهور الغالب.
- صنف هو من أهل التأويل الجدلي، وهؤلاء هم الجدليون بالطبع فقط، أو بالطبع والعادة.
- وصنف هو من أهل التأويل اليقيني، وهؤلاء هم البرهانيون بالطبع والصناعة، أى صناعة الحكمة<sup>(٣)</sup>.

(١) صحيح مسلم، باب الجهاد، فصل أئمة، ص ١٠٩.

(٢) ابن رشد، فصل المقال، ص ١٠٩.

(٣) المصدر السابق، ص ١١٨.

ويرفض ابن رشد تأويلات الجدليين من المتكلمين، ويحيل العامة إلى التعامل مع ظواهر القرآن الكريم مباشرة، دون التعرض لما يقوله المتكلمون. وقصر التأويل على الفلاسفة، وهم العلماء الراسخون المدربون على أدوات البرهان، أصحاب المناهج البرهانية التي توصل إلى معرفة حقيقية.

لذلك من المسائل التي أكد عليها ابن رشد - مؤيدا للغزالي - أنه لا ينبغي التصريح بالتأويل للجمهور، رغم أن ابن رشد يأخذ على الغزالي تصريحه بتأويلات الفلاسفة للجمهور. بل يمنع ابن رشد التصريح بالتأويل البرهاني لأهل الجدل، فضلا عن الجمهور، لأن من يصرح بشيء من هذه التأويلات البرهانية يفضي "بالمُصرِّح به والمُصرِّح له إلى الكفر، والسبب في ذلك أن التأويل يتضمن شيئا من إبطال الظاهر وإثبات المؤول. وإذا بطل الظاهر عند من هو من أهل الظاهر، ولم يثبت المؤول عنده، أداه ذلك إلى الكفر إن كان في أصول الشريعة"<sup>(١)</sup>. لذلك يأخذ ابن رشد على الغزالي أنه صرح بالتأويلات البرهانية للجمهور، وأثبتها في الكتب الخطابية أو الجدلية ولهذا السبب فإن الغزالي بعمله هذا قد وقع في الكفر وكما يقول ابن رشد: "وأما المُصرِّح بهذه التأويلات لغير أهلها فكافر لمكان دعائه الناس إلى الكفر، وهو ضد دعوى الشارع"<sup>(٢)</sup>.

وهكذا وقع العُلَمان الكبار في المحذور!!

## ٢ - ما يجوز تأويله وما لا يجوز

يعتبر تحديد ما يجوز تأويله، وما يجب تأويله، وما يمتنع تأويله من أهم شروط قانون التأويل، لكن السؤال هل هناك اتفاق بين العلماء المسلمين على ما يجوز تأويله وما لا يجوز؟ هذه هي المشكلة الحقيقية في التأويل.

(١) ابن رشد، فصل المقال، ص ١١٩.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

## الغزالي

يعتمد الغزالي في تحديد ما يجوز تأويله ومالا يجوز على التحليل المنطقي لمراتب وجود الأشياء، فالأشياء لها وجود ذاتي قائم بنفسه في الأعيان، ولها وجود آخر في الأذهان هو الوجود الحسي والخيالي والعقلي والشبهي. ويعتمد الغزالي في تقسيمه هذا على تحديد عدة أمور أهمها:

- معرفة ما يجوز تأويله ومالا يجوز.
- معرفة القانون الحاكم للتأويل وللتكفير في آن معا على اعتبار أن التصديق والإيمان يقوم عند الغزالي على الاعتراف بوجود ما أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم عن وجوده من هذه الوجوه الخمسة، وعليه فإن كل من يعترف بأحد هذه الوجوه على الأقل فهو ليس بمكذب على الإطلاق، أي أنه ليس كافرا<sup>(١)</sup>. يبدأ الغزالي بتحديد مراتب الوجود الخمس: الذاتي، والحسي، والخيالي، والعقلي والشبهي.

وغنى عن البيان ظهور الطابع المنطقي في تقسيمه لمراتب الوجود، بحسب تلك التفرقة بين الوجود في "الأعيان" والوجود في "الأذهان"<sup>(٢)</sup>.

ويعد الوجود الذاتي أساس كل وجود في ذهن الإنسان، كما يقول الغزالي - في معيار العلم - "إذ لو بطل عن الذهن التصديق بثبوته بطل المحدود وحقيقته عن الذهن، وخرج عن كونه مفهوماً للعقل"<sup>(٣)</sup>. كما أن الوجود الذاتي، الذي هو في الأعيان، لو لم يكن له وجود قائم بنفسه، "لم يرتسم في النفس مثاله. ومهما ارتسم في النفس مثاله فهو العلم به، إذ لا معنى للعلم إلا مثال يحصل في النفس مطابق لما هو مثال له في الحس وهو المعلوم وما لم يظهر هذا الأثر في النفس

(١) راجع: فيصل التفرقة، ص ١٧٥.

(٢) راجع معيار العلم، ص ٣٧.

(٣) الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ص ١٤.

لا ينتظم لفظ يدل به على ذلك الأثر<sup>(١)</sup>. وبالطبع يقصد الغزالي أن هذا العلم الذى يحدث عن طريق "التطابق" هو العلم الحاصل فى عالم الشهادة، وسيضيف إليه أيضا العلم الحاصل عن طريق الإلهام والوحى ليجمع بين العلمين الآتيين عن عالم الشهادة وعالم الغيب، أعنى عن العقل وما وراء العقل، طبقا لمنهجه الجامع بين العقل والنقل معًا. ويشرح الغزالي مراتب الوجود الخمس مع تقديم أمثلة عليها من التأويلات التى تتناسب مع كل مرتبة.

١ - الوجود الذاتى: وهو الوجود الحقيقى الثابت خارج الحس والعقل، ويستطيع الإنسان أن يتصوره حسا وعقلا عند إدراكه له لأنه ظاهر ومعروف لدى الجميع كوجود السموات والأرض والحيوان، والنبات. وهذا الوجود لا تأويل له، بل يجرى على الظاهر، ويدخل الغزالي فى هذا النوع من الوجود الذاتى ما أخبر عنه الرسول صلى الله عليه وسلم بأخبار عن العرش والكرسي والسموات السبع، إذ يعتبرها أجساما موجودة فى أنفسها أدركت بالحس، والخيال أو لم تدرك<sup>(٢)</sup>، وذلك طبقا لمذهب الأشعرية الذى يرى ترك "ما يتعلق بالآخرة على ظواهرها، ومنعوا التأويل فيه"<sup>(٣)</sup>، ولما كان الغزالي والأشعرية يجعلون أخبار الآخرة على ظواهرها كما جاءت فى الآيات، ويجعلون هذا ضمن الوجود الذاتى والأصل الأول الذى لا مساس فيه؛ لأنها أصول الإسلام التى لا ينبغى تأويلها وهى الإيمان بالله وبرسوله وبآخرة؛ فإنهم سوف يكفرون بالتالى كل من يمسّ أصول العقيدة بتأويل يتعرض لإنكار شىء منها مثل إنكار الفلاسفة لحشر الأجساد والتعذيب بالنار والتنعيم فى الجنة بالحوار العين والمأكول والمشروب والملبوس، فقد زعم الفلاسفة أن اللذات العقلية تقصر أفهام العامة عن إدراكها،

(١) معيار العلم، ص ٣٨.

(٢) فيصل التفرقة، ص ١٧٩.

(٣) الغزالي: إحياء علوم الدين، مجلد ١، ص ٩٥.



لذلك مُثل لهم هذه الأمور بالذات الحسية، وهذا كفر صريح في نظر الغزالي<sup>(١)</sup>. من هنا كانت حملته على الفلاسفة وغيرهم دفاعاً عن أصول الدين وعماد ورد صريحاً في آيات القرآن. وكذلك طبقاً لمبدأ "ملا برهان على إحالته لا ينبغي أن ينكر بمجرد الاستبعاد"<sup>(٢)</sup>.

٢ - **الوجود الحسي:** فهو ما يتمثل في القوة الباصرة من العين مما لا وجود له خارج العين، ومثاله ما يُشاهد في النوم، أو ما يتمثل الأنبياء والأولياء في اليقظة من صور تحاكي عالم الملكوت، أو جواهر الملائكة.

ويبدو لي أن الغزالي يقصد هنا ما تتمثله نفوس الأولياء والأنبياء من أمور الغيب، كما يرى البعض رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام، فلا تكون رؤيته له بمعنى انتقال شخصه، بل على سبيل وجود صورته في حس النائم فقط<sup>(٣)</sup>، ومن أمثله في التأويل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "عرضت على الجنة في عرض هذا الحائط" يقول الغزالي: فمن قام عنده البرهان على أن الأجسام لا تتداخل، وأن الصغير لا يسع الكبير، حمل ذلك على أن نفس الجنة لم تنتقل إلى الحائط، لكن تمثل للحس صورتها في الحائط، حتى كأنه يشاهدها<sup>(٤)</sup>.

ويظل الغزالي هنا في مجال الغيبيات، تأكيداً لما ينبغي الإيمان به من أمور يعجز العقل عن تصورهما وتحدث بالإنهام وبالوحي ويتصور الحس صورتها لا حقيقتها لأنها ليست من حقائق هذا العالم المشاهد لذا فلا وجود لها خارج الحس، في هذا العالم.

٣ - **الوجود الخيالي:** "فهو صورة هذه المحسوسات إذا غابت عن

(١) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص ١١١.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٨.

(٣) فيصل التفرقة، ص ١٧٦.

(٤) المصدر السابق، ص ١٧٩.

حسك" (١) وحرف الإشارة هذه، يعنى -فيما أرى- أن الغزالي يتحدث عن المعنى الخيالى المتعلق بالمحسوسات ذات الوجود الواقعى التى حدثت أو تحدث بالفعل فى عالمنا الأرضى لكنها غابت عن الحس؛ إما لوقوعها فى الماضى، أو لغيابها لأى سبب آخر. كما يتميز الخيال بعمل استدعاء لهذه الأمور فضلاً عن قدرته على التركيب مما يعرفه ويشاهده. يقول الغزالي: "فإنك تقدر على أن تخترع فى خيالك صورة "قيل" و"قرس" وإن كنت مغمضاً عينيك، حتى كأنك تشاهده، وهو موجود بكمال صورته فى دماغك لا فى الخارج" (٢)، وهذا هو الفرق بين الوجود المتخيل عن العالم المشاهد والوجود الحسى المتخيل عن العالم الغيبى الذى قد تتمثل له صورة، لا وجود لها خارج الحس.

ومثال الوجود الخيالى فى التأويل قوله صلى الله عليه وسلم: "كأنى أنظر إلى يونس بن متى عليه عاءتان قطوانيتان، يلبى وتجييه الجبال، والله تعالى يقول له: لبيك يا يونس" (٣). ويعقب الغزالي بقوله والظاهر أن هذا إنباء عن تمثيل الصورة فى خياله؛ إذ كان وجود هذه الحالة سابقاً على وجود رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد انعدم ذلك، فلم يكن موجوداً فى الحال. ولا يبعد أن يقال أيضاً: تمثل هذا فى حسه حتى صار يشاهده كما يشاهد النائم الصور. ولكن قوله: "كأنى أنظر" يشعر بأنه لم يكن حقيقة النظر، بل كالنظر. والغرض التفهيم بالمثال، لا عين هذه الصورة" (٤).

٤ - وأما الوجود العقلى: فهو أن يكون للشيء: روح، وحقيقة، ومعنى. فيتلقى العقل مجرد معناه، دون أن يثبت صورته فى خيال، أو حس، أو خارج، كاليد مثلاً، فإن لها: صورة محسوسة ومتخيلة: ولها معنى هو حقيقتها، وهى

(١) فيصل التفرفة، ص ١٨٠.

(٢) المصدر السابق، ص ١٧٧.

(٣) المصدر السابق، ص ١٨٠.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

لذلك مُثل لهم هذه الأمور بالذات الحسية، وهذا كفر صريح في نظر الغزالي<sup>(١)</sup>. من هنا كانت حملته على الفلاسفة وغيرهم دفاعاً عن أصول الدين وعما ورد صريحاً في آيات القرآن. وكذلك طبقاً لمبدأ "مالاً برهان على إحالته لا ينبغي أن ينكر بمجرد الاستبعاد"<sup>(٢)</sup>.

٢ - **الوجود الحسي:** فهو ما يتمثل في القوة الباصرة من العين مما لا وجود له خارج العين، ومثاله ما يُشاهد في النوم، أو ما يتمثل الأنبياء والأولياء في اليقظة من صور تحاكي عالم الملكوت، أو جواهر الملائكة.

ويبدو لي أن الغزالي يقصد هنا ما تتمثله نفوس الأولياء والأنبياء من أمور الغيب، كما يرى البعض رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام، فلا تكون رويته له بمعنى انتقال شخصه، بل على سبيل وجود صورته في حس النائم فقط<sup>(٣)</sup>، ومن أمثلته في التأويل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "عرضت على الجنة في غرض هذا الحائط" يقول الغزالي: فمن قام عنده البرهان على أن الأجسام لا تتداخل، وأن الصغير لا يسع الكبير، حمل ذلك على أن نفس الجنة لم تنتقل إلى الحائط، لكن تمثل للحس صورتها في الحائط، حتى كأنه يشاهدها<sup>(٤)</sup>.

ويظل الغزالي هنا في مجال الغيبيات، تأكيداً لما ينبغي الإيمان به من أمور يعجز العقل عن تصورها وتحدث بالإنس والوحى ويتصور الحس صورتها لا حقيقتها لأنها ليست من حقائق هذا العالم المشاهد لذا فلا وجود لها خارج الحس، في هذا العالم.

٣ - **الوجود الخيالي:** "فهو صورة هذه المحسوسات إذا غابت عن

---

(١) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص ١١١.  
(٢) المصدر السابق، ص ٩٨.  
(٣) فيصل التفرقة، ص ١٧٦.  
(٤) المصدر السابق، ص ١٧٩.

حسك<sup>(١)</sup> وحرف الإشارة هذه، يعنى -فيما أرى- أن الغزالي يتحدث عن المعنى الخيالى المتعلق بالمحسوسات ذات الوجود الواقعى التى حدثت أو تحدث بالفعل فى عالمنا الأرضى لكنها غابت عن الحس؛ إما لوقوعها فى الماضى، أو لغيابها لأى سبب آخر. كما يتميز الخيال بعمل استدعاء لهذه الأمور فضلاً عن قدرته على التركيب مما يعرفه ويشاهده. يقول الغزالي: "فإنك تقدر على أن تخترع فى خيالك صورة "فيل" و"فرس" وإن كنت مغمضاً عينيك، حتى كأنك تشاهده، وهو موجود بكمال صورته فى دماغك لا فى الخارج"<sup>(٢)</sup>، وهذا هو الفرق بين الوجود المتخيل عن العالم المشاهد والوجود الحسى المتخيل عن العالم الغيبى الذى قد تتمثل له صورة، لا وجود لها خارج الحس.

ومثال الوجود الخيالى فى التأويل قوله صلى الله عليه وسلم: "كأنى أنظر إلى يونس بن متى عليه عاءتان قطوانيتان، يلبنى وتجييه الجبال، والله تعالى يقول له: لبيك يا يونس"<sup>(٣)</sup>. ويعقب الغزالي بقوله والظاهر أن هذا إنباء عن تمثيل الصورة فى خياله؛ إذ كان وجود هذه الحالة سابقاً على وجود رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد انعدم ذلك، فلم يكن موجوداً فى الحال. ولا يبعد أن يقال أيضاً: تمثل هذا فى حسه حتى صار يشاهده كما يشاهد النائم الصور. ولكن قوله: "كأنى أنظر" يشعر بأنه لم يكن حقيقة النظر، بل كالنظر. والغرض التفهيم بالمثال، لا عين هذه الصورة"<sup>(٤)</sup>.

٤ - وأما الوجود العقلى: فهو أن يكون للشيء: روح، وحقيقة، ومعنى. فيتلقى العقل مجرد معناه، دون أن يثبت صورته فى خيال، أو حس، أو خارج، كالتد مثلاً، فإن لها: صورة محسوسة ومتخيلة: ولها معنى هو حقيقتها، وهى

- 
- (١) فيصل التفرقة، ص ١٨٠.
  - (٢) المصدر السابق، ص ١٧٧.
  - (٣) المصدر السابق، ص ١٨٠.
  - (٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

القدرة على البطش. والقدرة على البطش هي اليد العقلية. وللقلم صورة، ولكن حقيقته ما تنقش به العلوم، وهذا ما يتلقاه العقل من غير أن يكون مقرونا بصورة "قصب" و"خشب" وغير ذلك من الصور الخيالية والحسية<sup>(١)</sup>. ويبدو لى أن الغزالي هنا يقصد التأويل المجازى اللغوى الذى لا يأخذ بحقيقة اللفظ المادية بل بمعناه؛ الذى هو غاية الشئ، أو غاية الفعل وحقيقته وروحه. ويتأثر هنا أيضا بالعلة الغائية التى هي حقيقة الشئ فى الفكر اليونانى الأرسطى.

ومثاله فى التأويل قوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله تعالى خمر طينة آدم بيده أربعين صباحا". فقد أثبت لله تعالى يدا، ومن قام عنده البرهان على استحالة "يد" لله تعالى، هي جارحة محسوسة، أو متخيلة، فإنه يثبت لله سبحانه يدا روحانية عقلية<sup>(٢)</sup>. وهذا يعنى أن الغزالي يجمع بين إثبات ما ورد فى الشرع، ونفى "حقيقة" اللفظ المحسوسة أو المتخيلة التى تفيد التشبيه؛ أى أنه "إثبات وتنزيه" فى آن معاً، أو تنزيه ونفى قياس الله على الإنسان أو قياس الغائب بالشاهد.

د - أما الوجود الشبهي: فهو أن لا يكون نفس الشئ موجودا، لا بصورته ولا بحقيقته. لا فى الخارج، ولا فى الحس، ولا فى الخيال، ولا فى العقل. ولكن يكون الموجود شيئا آخر يشبهه<sup>(\*)</sup> فى خاصة من خواصه، وصفة من صفاته<sup>(٣)</sup>، ويبدو أن الغزالي هنا يتكلم عن الأحوال التى تحدث داخل النفس

(١) فيصل التفرقة، ص ١٧٨.

(٢) المصدر السابق، ص ١٨٢.

(\*) واضح أن الغزالي هنا يشير إلى التشبيه الذى هو نوع من أشرف أنواع البلاغة وأعلىها. قال المبرد فى الكامل: لو قال قائل: هو أكثر كلام العرب لم يبعد. والتشبيه هو "الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى" أو "هو إخراج الأغمض إلى الأظهر"، أو "إلحاق شئ بذى وصف فى وصفه"، أو "هو أن تثبت للمشبه حكما من أحكام المشبه به"، والغرض منه تأنيص النفس بإخراجها من خفى إلى جلى، وإدبائه البعيد من القريب ليفيد بيانا (السيوطى، الاتقان، ج ٢، ص ٥٥).

(٣) فيصل التفرقة، ص ١٧٨.

مثل الجوانب الوجدانية التي لا وجود لها إلا في النفس فقط، لذلك فمن أمثلة هذا الوجود في التأويلات -كما يقول الغزالي- ما ورد في حق الله تعالى من الغضب والشوق والفرح والصبر وغير ذلك.

فالغضب مثلا حقيقته أنه غليان دم القلب لإرادة التشفي، وهذا المعنى يدل على النقصان والألم، وبما أن البرهان قد قام على استحالة ثبوت هذا المعنى للغضب في حق الله تعالى ثبوتنا ذاتياً وحسياً وخيالياً وعقلياً، نزلته على ثبوت صفة أخرى يصدر منها ما يصدر من الغضب كإرادة العقاب، والإرادة لا تناسب الغضب في حقيقة ذاته، ولكن في صفة من الصفات تقارنها، وأثر من الآثار يصدر عنها وهو الإيلام<sup>(١)</sup>. فمن اعترف بوجود ما أخبر الرسول عليه الصلاة والسلام عن وجوده بوجه من الوجوه الخمسة السابقة فليس بمكذب على الإطلاق أى أنه ليس بكافر. ولا تخرج درجات الوجود السابقة عند الغزالي عن:

- وجود في الأعيان: وهو الوجود الذاتي بشقيه: سواء في عالم الشهادة أو في عالم الغيب على ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم.

- وجود في الأذهان: يتعلق بالموجود المحسوس المشاهد، ووسيلته العلم حساً وتخيلاً وعقلاً، كما يتعلق أيضاً بالغيبيات ووسيلته الإلهام والوحي وإخبار الرسول صلى الله عليه وسلم. كما يوجد نوع من الوجود في الأذهان فحسب، وهو لا يعد وجوداً موضوعياً خارجياً، إنما هو وجود داخلي وجداني نفسي. وطبقاً لذلك فإن ما لا يجوز تأويله هو الوجود الذاتي الظاهر الذي لا يحتمل التأويل، ويدخل فيه أخبار الآخرة، وما يتعلق بأصول الدين وهي الإيمان بالله وبرسوله وباليوم الآخر<sup>(٢)</sup>.

والقاعدة في التأويل أنه لا يتم صرف اللفظ عن معناه الحقيقي الذي وضع

(١) فيصل التفرقة، ص ١٨٣.

(٢) المصدر السابق، ص ١٤٤.

له إلى معناه المجازى الذى يحتمله إلا إذا قام "البرهان على استحالة الظاهر" (١).

- كما لا ينبغي على المؤول أن يتجاوز فى تأويله مرتبة من مراتب الوجود إلى أخرى إلا ببرهان قاطع يجعله يعدل من درجة إلى أخرى تليها فى الترتيب المشار إليه، وذلك تأكيداً على تلازم درجات التأويل مع درجات الوجود، وكذلك مع درجات المعرفة.

لذلك يقول الغزالي فى نص صريح: "فاسمع الآن قانون التأويل: فقد علمت اتفاق الفرق على هذه الدرجات الخمس فى التأويل، وإن شيئاً من ذلك ليس من حيز التكذيب، واتفقوا أيضاً على أن جواز ذلك موقوف على قيام البرهان على استحالة الظاهر (\*)"، والظاهر الأول هو الوجود الذاتى، فإنه إذا ثبت تضمن الجميع، فإن تعذر؛ فالوجود الحسى، فإنه إن ثبت تضمن ما بعده، فإن تعذر فالوجود الخيالى أو العقلى. وإن تعذر فالوجود الشبهى المجازى، ولا رخصة للعدول عن درجة إلى ما دونها إلا بضرورة البرهان" (٢).

ورغم تأكيد الغزالي على أن العدول عن درجة إلى ما دونها ينبغي أن يتم بضرورة البرهان، غير أن مناهج الأدلة تختلف بين الفرق، وكل واحد لا يرضى بما ذكره خصمه، هنا ينصح الغزالي الفرق -لمنع الخلاف- بالتزام القانون الحاكم للبرهان (٣) وهو ما ذكره فى كتابه "القسطاس المستقيم" أى الموازين القرآنية التى هى الأقيسة المنطقية الأرسطية. لكن إذا كان هذا القانون الحاكم للبرهان هو المنطق الأرسطى، فهو المنهج الذى استخدمه الفلاسفة فى تأويلاتهم، لماذا إذن يكفّرهم الغزالي؟ ويعيب عليهم أنهم "لم يتمكنوا من الوفاء بشيء منه

(١) فيصل التفرقة، ص ١٨٧.

(\*) يخرج الفلاسفة عن هذا الاتفاق فيما يتعلق بأمور الآخرة التى هى ضمن الوجود الذاتى الذى لا يجوز تأويله عند الغزالي.

(٢) فيصل التفرقة، ص ١٨٧.

(٣) المصدر السابق، ص ١٨٨.

فى علومهم الإلهية<sup>(١)</sup>، ويقول: "أين من يدعى أن براهين الإلهيات قاطعة كبراهين الهندسيات"<sup>(٢)</sup> أعنى إذا كان الفلاسفة يضالون بنظرية فى المنهج لا يقدرون على تطبيقها فى الإلهيات، كيف يجعل الغزالي تلك "النظرية المنهجية" هى نفسها الحاكم للبرهان منعاً لاختلاف الفرق فى التأويل بعد أن أثبت الغزالي فشلها فى مجال الإلهيات؟!.

ينتهى الغزالي مما سبق إلى أن ما لا يجوز تأويله هو: الأصول الإيمانية الثلاثة التى هى الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر فهى أصول العقيدة التى لا ينبغى المساس بها ولا تأويل مهماتها، ومن مهماتها ما يتعلق بأخبار الغيب من الحشر والنشر والجنة والنار والمعاد الجسماني... إلخ. وكل ما يتعلق بأخبار الآخرة لا يجوز تأويلها على اعتبار أنها تجمع بين "الحق" و"الإمكان"، فهى حق لأن قواطع السمع دلت عليها، وهى "ممكنة" لأن العقل لم يقض باستحالتها و"ما لا برهان على استحالتها لا ينبغى أن ينكر بمجرد الاستبعاد"<sup>(٣)</sup>. وعلى ذلك وجب التصديق بأخبار الآخرة شرعاً وعقلاً<sup>(٤)</sup>.

ويذكر الغزالي أن هناك مواضع لا وجه للتأويل فيها أصلاً مثل الحروف المذكورة فى أول السور<sup>(٥)</sup>. لذلك ينصح الغزالي بأنه لا ينبغى أن يستبعد أن هناك بعض الأمور التى لا يطلع عليها العلماء، والعالم الذى يدعى الاطلاع على مراد النبي صلى الله عليه وسلم فى جميع ما أخبر به "قدعواه لقصور عقله لا لوفوره"<sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) الغزالي: تهافت الفلاسفة، ص ٨٥.
  - (٢) المصدر السابق، ص ٤٣.
  - (٣) الغزالي: الاقتصاد فى الاعتقاد، ص ٩٨.
  - (٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.
  - (٥) قانون التأويل، ص ٢٣٩.
  - (٦) المصدر السابق، ص ٢٤٠.



كما ينصح الغزالي بعدم استعمال التخمين والظن فى التأويلات لأن هذا مرخص به فى الفقه "لضرورة العبادات والأعمال والتعبدات التى تدرك بالاجتهاد. وما لا يرتبط به عمل إنما هو من قبيل العلوم المجردة والاعتقادات، فمن أين يتجاسر فيها على الحكم بالظن؟" (١). لذلك فإن ما قيل فى التأويلات فى نظر الغزالي أكثرها ظنون وتخمينات.

### ما يجوز تأويله من ظواهر الشرع وما لا يجوز عند ابن رشد

يقسم ابن رشد ظواهر الشرع ثلاثة أصناف يوضح من خلالها ما يؤول وما لا يؤول وحكمه. فى كل صنف كما يلى:

- ١ - **ظاهر من الشرع لا يجوز تأويله**، فإن كان تأويله فى المبادئ فهو كفر، وإن كان فيما بعد المبادئ فهو بدعة.
- ٢ - **ظاهر يجب على أهل البرهان تأويله**، وحملهم إياه على ظاهره كفر، وتأويل غير أهل البرهان له وإخراجه عن ظاهره كفر فى حقهم، أو بدعة.
- ٣ - **صنف متردد بين الصنفين السابقين وهو موضوع خلاف** (٢).

**والصنف الأول:** وهو المتعلق بمبادئ الشريعة يعتبره ابن رشد من المسلمات التى لا ينبغى إنكارها أو التشكيك فيها وهى "الإقرار بالله تبارك وتعالى، وبالنبوات وبالسعادة الأخروية والشقاء الأخروى" (٣).

ويعتبر ابن رشد معرفة الأصول الثلاثة للشرع "ممكنة للجميع" (٤)، أى يمكن معرفتها بالدلائل الثلاثة: البرهانية والجدلية والخطابية، لذلك لا أحد من الناس لا يقع له التصديق بها كل بحسب مرتبته فى التصديق أما الجاحد لها فهو

---

(١) قانون التأويل، ص ٢٤١.

(٢) فصل المقال، ص ١١١.

(٣) المصنوع السابق، ص ١٠٨.

(٤) المصنوع السابق، الصفحة نفسها.

كافر معاند<sup>(١)</sup>.

ويعلن ابن رشد صراحة في تهافت التهافت بقوله: "يجب على كل إنسان أن يسلم بمبادئ الشريعة، وأن يقلد فيها ولا بد الواضع لها. فإن جحدّها والمناظرة فيها مبطل لوجود الإنسان ولذلك وجب قتل الزنادقة. فالذى يجب أن يقال فيها إن مبادئها هي أمور إلهية تفوق العقول الإنسانية. فلا بد أن يعترف بها مع جهل أسبابها. ولذلك لا نجد أحداً من القدماء تكلم في المعجزات مع انتشارها وظهورها في العالم، لأنها مبادئ تثبتت البشائع. والشرائع مبادئ الفضائل؛ ولا فيما يقال فيها بعد الموت"<sup>(٢)</sup>.

ورغم أن ابن رشد يرى أن الصنف الأول وهو أصول الشرع لا يجوز تأويله بل يؤخذ على ظاهره، و"المتأول له كافر"<sup>(٣)</sup>. إلا أنه يسمح بتأويله لمن نشأ على الفضائل الشرعية حتى أصبح فاضلاً باطلاقاً، وتمادى به الزمان حتى أصبح من العلماء الراسخين في العلم، فإن عرض "له تأويل في مبدأ من مبادئه ففرضه ألا يصرح بذلك التأويل، وأن يقول فيه كما قال سبحانه: "والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا" (آل عمران/٧)<sup>(٤)</sup>.

وفي موضع آخر يقول: "وأنه إن صرح بشك في المبادئ الشرعية التي نشأ عليها، أو بتأويل، أنه مناقض للأنبياء صلوات الله عليهم وصاداً عن سبيلهم، فإنه أحق الناس بأن يطلق عليه اسم الكفر"<sup>(٥)</sup>. وهذا الصنف هو الوجود الذاتي عند الغزالي بمعنى أن ظواهر الشرع تعبر عن الوجود الذاتي تعبيراً محكماً ومن ثم لا ثنائية هنا بين ظاهر وباطن.

- 
- (١) فصل المقال، ص ١٠٩.
  - (٢) تهافت التهافت، ص ٥١٠، ٥١١.
  - (٣) فصل المقال، ص ١٠٨، ١١٠.
  - (٤) تهافت التهافت، ص ٥١١.
  - (٥) المصدر السابق، ص ٥٥٦.

**الصنف الثاني:** هو الصنف الذى تنطبق عليه ثنائية "الظاهر والباطن" "المثال والحقيقة" لأن بعض ظواهر الشرع ليس تعبيراً عن المعنى الحقيقى للشيء، أو عن الشيء نفسه كما هو الحال فى الصنف الأول الذى لا يتطرق إليه تأويل، بل هذا الصنف من الظواهر عبارة عن "أمثال" مضروبة لمعانى مقصودة، لكن "لخفائها لا تعلم إلا بالبرهان" (١). لكن الله قد تلطف فيها بالنسبة لعباده اللذين لا سبيل لهم إلى البرهان، "وضرب لهم أمثالها وأشباهاها ودعاهم إلى التصديق بتلك الأمثال" (٢)، وهى أمثال يمكن أن يقع التصديق بها بالأدلة المشتركة للجميع، أى الجدلية والخطابية (٣)، وهذا الصنف -بالطبع- يتعلق بظاهر الشرع الذى يتعارض مع ما يؤدى إليه البرهان، ومن ثم يصبح تأويله واجبا على أهل البرهان وحملهم إياه على ظاهره كفر، وتأويل غير أهل البرهان له كفر أو بدعة. والسبب الذى جعل ابن رشد يقول بأن تأويل غير أهل البرهان له كفر والتصريح بتأويله لهم كفر، هو أن هناك صنف من الناس "لا يقع لهم التصديق إلا من قبل التخيل... يعسر وقوع التصديق لهم بوجود ليس منسوباً إلى شيء متخيل" (٤).

ومن هذا الصنف آية الاستواء وحديث النزول. ولذلك قال عليه السلام فى السوداء إذ أخبرته أن الله فى السماء: اعتقها فإنها مؤمنة (\*)، إذ كانت ليست من أهل البرهان (٥).

معنى ذلك أن ابن رشد "الظاهري" يبيح للعامة من الناس أن يقعوا فى

(١) فصل المقال، ص ١٠٩.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) المصدر السابق، ص ١١١.

(\*) عن معاوية بن الحكم السلمي، قال: قلت لرسول الله، جارية لي صككتها صكة، فعظم ذلك عنى رسول الله (صلى الله عليه وسلم). فقلت: أفلا اعتقها؟ قال: انتنى بها قال: فجننت بها، قال: أين الله؟ قالت: فى السماء، قال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله، قال: اعتقها فإنها مؤمنة، سنن أبى داود، عن المصدر السابق. هامش ص ١١١.

(٥) فصل المقال، ص ١١١.

التشبيه والتجسيم، إذ جعل التنزيه من اختصاص أهل البرهان الذين يستطيعون صرف ظاهر هذه الآيات إلى مجاز يتفق مع ما يؤدي إليه البرهان العقلي المحض.

أما الصنف الثالث من ظواهر الشرع، وهو صنف موضع خلاف: - يلحقه البعض بالظاهر الذي لا يجوز تأويله، ويلحقه آخرون بالباطن الذي لا يجوز للعلماء حمله على الظاهر. - ويلحقه البعض؛ مرة على الظاهر؛ ومرة على الباطن كما فعل أبو حامد الغزالي وذلك لعواصة هذا الصنف واشتباؤه، لذلك يرى ابن رشد أن المخطيء فيه من العلماء معذور<sup>(١)</sup>.

ويدخل في هذا الصنف صفات المعاد وأحواله.

- ويشير ابن رشد إلى تعدد الآراء في أمر المعاد صفاته وأحواله فيرى:
  - أن الأشعرية ترى وجوب حملها على ظواهرها، إذ ليس هناك برهان يؤدي إلى استحالة الظاهر فيها.
  - وقوم آخرون يختلفون في تأويلها اختلافا كثيرا، وفي هذا الصنف أبو حامد معدود وكثير من المتصوفة.
  - ومنهم من يجمع فيها التأويلين كما يفعل ذلك أبو حامد في بعض كتبه<sup>(٢)</sup>.

الواقع أن الغزالي يقول بأن آيات أمر المعاد وأحواله تحمل على ظاهرها - كما أثبتنا - وهو لا يختلف عن الأشعرية في ذلك، ولم يقل بتأويلها البتة وإلا كيف نفسر إصراره على تكفير الفلاسفة في هذا الأمر في أكثر من كتاب له: (تهافت الفلاسفة، والاقتصاد في الاعتقاد<sup>(٣)</sup>، وفيصل التفرقة<sup>(٤)</sup>). وإذا كان

(١) فصل المقال، ص ١١٢.

(٢) المصدر السابق، ص ١١٢.

(٣) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص ١١١.

(٤) فيصل التفرقة، ص ١٧٩.

الجابري<sup>(١)</sup> يؤيد رأى ابن رشد ويعترض على رأى د. عمارة الذى شكك فى رأى ابن رشد حين أدرج الغزالي ضمن من يتأولون الآيات التى يتحدث ظاهرها عن "البعث الجسدي والجزاء الحسي"<sup>(٢)</sup>. فإن ما أثبتناه يقطع الشك بأن الغزالي يقول بالرأى الأول الذى أسنده ابن رشد للأشعرية على اعتبار أنه ليس هناك برهان يؤدي إلى استحالة الظاهر. وبالرغم من أن ابن رشد أشار إلى أن الصنف الأول الذى لا يجوز تأويله هو نفس ما أشار إليه الغزالي فى الوجود الذاتى، والصنف الثانى هو اصناف الموجودات الأربع الأخرى (الحسي والخيالى والعقلى والشبهي) إلا أن الغزالي يختلف عن ابن رشد فى نقطة غاية فى الأهمية هى نفسها التى أشارت حفيظة الغزالي وجعلته يتهم الفلاسفة بالكفر، وهى أن الغزالي جعل أخبار الآخرة مثل العرش والكرسى والسموات السبع ضمن الوجود الذاتى الذى لا يحتاج إلى مثال، ويجرى على الظاهر ولا يتوول، وهو الوجود المطلق الحقيقى، حيث اعتبرها أجساماً موجودة فى أنفسها أدركها الحس والخيال

(١) راجع هامش (٥١)، ص ١١٢ من فصل المقال.

(٢) راجع ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، دراسة وتحقيق، د. محمد عمارة، دار المعارف، سلسلة زخائر العرب (٤٧) ط٢ (د٢)، ص ٥٠، هامش (٤) يقول د. عمارة الأمر الجدير بالملاحظة والاعتبار هو ذلك الاتهام الذى يسوقه ابن رشد هنا للغزالي، عندما يقول: إنه قد تأول الآيات التى يتحدث ظاهرها عن "البعث الجسدي، والجزاء الحسي" ولقد راجعت (= د. عمارة) للغزالي أكثر من خمسة عشر كتاباً ورسالة فلم أجد له فيها شيئاً من ذلك، بل إنه فى كثير من صفحات هذه الكتب والرسائل يكفر صراحة، وبلا تردد من يقول بالبعث الروحي، وينكر الصفات الحسية للمعاد والجزاء، مما يكاد يقطع بنفى احتمال قوله بهذا الرأى فى الموضوع، ويأتى د. عمارة بأمثلة تؤيد كلامه. والحق مع د. عمارة، وما يعتمد عليه الجابري من رأى لابن طفيل لا ينتج بالضرورة انتساب هذا الرأى للغزالي، لأن الغزالي فى "ميزان العمل" يتحدث عن رأى للصوفية ذهبوا إلى إنكار اللذة الحسية جملة بطريق الحقيقة والخيال، وزعموا أن ذلك لما بعد عن فهم الجماهير مثلت لهم تلك اللذات، بما عرفوها من الحسيات تطلقاً من الله بهم.. وهذا لم يكن -فى نظر الغزالي- رأياً للصوفية فحسب بل هو رأى للإلهيين من الفلاسفة ولما كان هذا الرأى للصوفية، والغزالي معذور من الصوفية، استنتج ابن طفيل أن هذا رأى للغزالي!! وعليه بنى الجابري حكمه. راجع: ميزان العمل، ص ١٤-١٦.

أو لم يدركها<sup>(١)</sup>. وهذا ما لا يراه ابن رشد، بل يقول بأنها "أمثال" مضروبة لمعاني خافية على الأذهان "لخفائها لا تعلم إلا بالبرهان"<sup>(٢)</sup>. وهى ليست تعبيراً حقيقياً عن حقيقة الشيء فى نفسه بل تعبيراً مجازياً على ما أثبتنا، وبهذا تظل الإشكالية قائمة بين الغزالي والفلاسفة، باعتبار أن المعاد الجسماني جاء صريحاً فى الشرع فى آيات لا تحتمل التأويل، وأن إمكانية وقوعها غير محال كما أثبتنا من قبل.

لكن ابن رشد يخرج من المسألة بقوله: إن المخطيء من العلماء فى هذه المسألة معذور والمصيب مشكور مأجور لو اعترف بالوجود، وتأول صفة المعاد فحسب، إذا كان التأويل لا يؤدي إلى نفى الوجود، لأن نفى الوجود يعد كفراً باعتباره أصلاً من أصول الشريعة التى يقع بها التصديق بالطرق الثلاثة المشتركة للأحمر والأسود<sup>(٣)</sup>. ويحدد ابن رشد فى موضع آخر ما يجوز تأويله وما لا يجوز اعتماداً على طرق التصور والتصديق فى الشرع.

فينظر إلى علاقة الخطاب الدينى بمراتب الناس فى التصديق والتصوير بمنظار المنطق، فالمنطق: تصور وتصديق، وطرق التصديق الموجودة للناس ثلاثة: برهانية وجدلية وخطابية، وقد نصّ الشرع عليها فى قوله تعالى: ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن﴾ (النحل/١٢٥).

وطرق التصور اثنين: إما الشيء فى نفسه، وإما مثاله<sup>(٤)</sup>. على هذه الأرضية المنطقية سيعمل ابن رشد تأويله فى النصوص ليصنف ما ورد فى الشرع طبقاً لمراتب الناس فى التصور والتصديق، وبالتالي فإن ما يجوز تأويله

(١) الغزالي: فيصل التفرقة، ص ١٧٩.

(٢) فصل المقال، ص ١٠٩.

(٣) المصدر السابق، ص ١١٣.

(٤) المصدر السابق، ص ١١٦.

الجابري<sup>(١)</sup> يؤيد رأى ابن رشد ويعترض على رأى د. عمارة الذى شكك فى رأى ابن رشد حين أدرج الغزالي ضمن من يتأولون الآيات التى يتحدث ظاهرها عن "البعث الجسدي والجزاء الحسى"<sup>(٢)</sup>. فإن ما أثبتناه يقطع الشك بأن الغزالي يقول بالرأى الأول الذى أسنده ابن رشد للأشعرية على اعتبار أنه ليس هناك برهان يؤدي إلى استحالة الظاهر. وبالرغم من أن ابن رشد أشار إلى أن الصنف الأول الذى لا يجوز تأويله هو نفس ما أشار إليه الغزالي فى الوجود الذاتى، والصنف الثانى هو اصناف الموجودات الأربع الأخرى (الحسى والخيالى والعقلى والشبهى) إلا أن الغزالي يختلف عن ابن رشد فى نقطة غاية فى الأهمية هى نفسها التى أشارت حفيظة الغزالي وجعلته يتهم الفلاسفة بالكفر، وهى أن الغزالي جعل أخبار الآخرة مثل العرش والكرسى والسموات السبع ضمن الوجود الذاتى الذى لا يحتاج إلى مثال، ويجرى على الظاهر ولا يتأول، وهو الوجود المطلق الحقيقى، حيث اعتبرها أجساماً موجودة فى أنفسها أدركها الحس والخيال

(١) راجع هامش (٥١)، ص ١١٢ من فصل المقال.

(٢) راجع ابن رشد، فصل المقال فيما بين الحكمة والتشريعة من الاتصال، دراسة وتحقيق، د. محمد عمارة، دار المعارف، سلسلة زخائر العرب (٤٧) ط٢ (د.ت)، ص ٥٠، هامش (٤) يقول د. عمارة الأمر الجدير بالملاحظة والاعتبار هو ذلك الاتهام الذى يسوقه ابن رشد هنا للغزالي، عندما يقول: إنه قد تأول الآيات التى يتحدث ظاهرها عن "البعث الجسدي، والجزاء الحسى" ولقد راجعت (=د.عمار) للغزالي أكثر من خمسة عشر كتاباً ورسالة فلم أجد له فيها شيئاً من ذلك، بل إنه فى كثير من صفحات هذه الكتب والرسائل يكفر صراحة، وبلا تردد من يقول بالبعث الروحى، وينكر الصفات الحسية للمعاد والجزاء، مما يكاد يقطع بنفى احتمال قوله بهذا الرأى فى الموضوع، ويأتى د. عمارة بأمثلة تؤيد كلامه. والحق مع د. عمارة، وما يعتمد عليه الجابري من رأى لابن طفيل لا ينتج بالضرورة انتساب هذا الرأى للغزالي، لأن الغزالي فى "ميزان العمل" يتحدث عن رأى للصوفية ذهبوا إلى إنكار اللذة الحسية جملة بطريق الحقيقة والخيال، وزعموا أن ذلك لما بعد عن فهم الجماهير مثلث لهم تلك الذات، بما عرفوها من الحسيات تطلقاً من الله بهم.. وهذا لم يكن -فى نظر الغزالي- رأياً للصوفية فحسب بل هو رأى للإلهيين من الفلاسفة ولما كان هذا الرأى للصوفية، والغزالي معذور من الصوفية، استنتج ابن طفيل أن هذا رأى للغزالي!! وعليه بنى الجابري حكمه. راجع: ميزان العمل، ص ١٤-١٦.

أو لم يدركها<sup>(١)</sup>. وهذا ما لا يراه ابن رشد، بل يقول بأنها "أمثال" مضروبة لمعاني خافية على الأذهان "لخفائها لا تعلم إلا بالبرهان"<sup>(٢)</sup>. وهى ليست تعبيراً حقيقياً عن حقيقة الشيء فى نفسه بل تعبيراً مجازياً على ما أثبتنا، وبهذا تظل الإشكالية قائمة بين الغزالي والفلاسفة، باعتبار أن المعاد الجسماني جاء صريحاً فى الشرع فى آيات لا تحتمل التأويل، وأن إمكانية وقوعها غير محال كما أثبتنا من قبل.

لكن ابن رشد يخرج من المسألة بقوله: إن المخطيء من العلماء فى هذه المسألة معذور والمصيب مشكور مأجور لو اعترف بالوجود، وتأول صفة المعاد فحسب، إذا كان التأويل لا يؤدي إلى نفي الوجود، لأن نفي الوجود يعد كفراً باعتباره أصلاً من أصول الشريعة التي يقع بها التصديق بالطرق الثلاثة المشتركة للأحمر والأسود<sup>(٣)</sup>. ويحدد ابن رشد فى موضع آخر ما يجوز تأويله وما لا يجوز اعتماداً على طرق التصور والتصديق فى الشرع.

فينظر إلى علاقة الخطاب الدينى بمراتب الناس فى التصديق والتصوير بمنظار المنطق، فالمنطق: تصور وتصديق، وطرق التصديق الموجودة للناس ثلاثة: برهانية وجدلية وخطابية، وقد نصّ الشرع عليها فى قوله تعالى: ﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن﴾ (النحل/١٢٥).

وطرق التصور اثنين: إما الشيء فى نفسه، وإما مثاله<sup>(٤)</sup>. على هذه الأرضية المنطقية سيعمل ابن رشد تأويله فى النصوص ليصنف ما ورد فى الشرع طبقاً لمراتب الناس فى التصور والتصديق، وبالتالي فإن ما يجوز تأويله

(١) الغزالي: فيصل التفرقة، ص ١٧٩.

(٢) فصل المقال، ص ١٠٩.

(٣) المصدر السابق، ص ١١٣.

(٤) المصدر السابق، ص ١١٦.



وما لا يجوز، سيتحدد قياساً على "الشيء فى نفسه" أو "مثاله"، وبالطبع سيبقى التصور الخاص بـ "الشيء فى نفسه" دون تأويل لأنه واضح لا يحتمل التأويل، أما "المثال" لخفاء معناه سيتكفل الفلاسفة (العلماء الراسخون فى العلم) بتأويله" ومحرم عليهم نشر تأويلاتهم على العامة من الناس ولما كان الشرع يخاطب الناس جميعاً، فإنه يشتمل على "أنحاء التصديق، وأنحاء طرق التصور"<sup>(١)</sup>، غير أن أكثر عامة الناس لا يقع لهم التصديق إلا بالطرق الخطابية، ولما كان مقصود الشرع العناية بالأكثر من غير إغفال تنبيه الخواص، كان أكثر الطرق فى الشريعة هى الطرق المشتركة للأكثر فى وقوع التصور والتصديق"<sup>(٢)</sup>. يعنى أن أكثر طرق الشريعة فى "التصديق" خطابية أو جدلية، وفى "التصور" بعضها "أمثال" مضروبة "لمعاني" مقصودة لا يقدر عليها العامة وعليه يكون تحديد أصناف القول الخطابى فى الشرع طبقاً لمعنى التصور والتصديق فى مبحث المنطق، والنظر إلى طبيعة كل صنف بحسب طبيعة مقدماته، ونتائجه وما يؤول وما لا يؤول.

فتكون أصناف القول الخطابى أو الطرق المصرح بها فى الشرع أربعة

أصناف كما يلى:

- صنف تكون مقدماته يقينية تصوراً وتصديقاً مع أنها مشهورة فقط أو مظنونة (أى خطابية أو جدلية) ونتائجها تعبر عن الأشياء فى أنفسها دون مثالاتها، وهذا الصنف من الأقاويل الشرعية ليس له تأويل والجاحد له أو المتأول كافر.
- الصنف الثانى: مقدماته مثل مقدمات الصنف الأول، يقينية (مع كونها مشهورة أو مظنونة) إلا أن النتائج فى هذا الصنف هى مثالات للأمور التى قصد إنتاجها، وهذا الصنف يتطرق فيه التأويل إلى نتائجه دون

(١) فصل المقال، ص ١١٦.

(٢) المصدر السابق، ص ١١٧.

مقدماته.

- **الصنف الثالث:** عكس الثاني، أى أن مقدماته غير يقينية مع أنها مشهورة أو مظنونة، غير أن نتائجه هى نفسها الأمور التى قصد إنتاجها. وهذا الصنف يجوز تأويل مقدماته، ولا يجوز تأويل نتائجه.
- **الصنف الرابع:** مقدماته مشهورة أو مظنونة وغير يقينية، ونتائجه مثالات لما قصد إنتاجه. وهذا الصنف يجب على العلماء تأويله، وعلى الجمهور حمله على ظاهره<sup>(١)</sup>.

وبذلك يجعل ابن رشد - كما فعل الغزالي من قبل - المنطق معياراً للتأويل كما هو معيار للعلم، ويجعل مستويات التأويل لا تخرج عن تأويل "مظنون" وهو تأويل الجدليين، وتأويل يقينى وهو تأويل الفلاسفة. وهذا يعنى أن ظواهر الشرع تنقسم إلى تصورات وتصديقات أما التصورات (عبارات وألفاظ) إما أن تكون معبرة عن الشيء فى نفسه، وإما أن تكون أمثلة. فإذا كانت التصورات معبرة عن الشيء فى نفسه سواء كان هذا فى المقدمات أو النتائج لا يجب تأويلها. وإذا كانت مثالات (فى المقدمات أو النتائج) يجب تأويلها، وعلى ذلك: فكل ما هو يقينى (على مستوى التصديق) وكل ما هو تعبير عن الأشياء فى نفسها (على مستوى التصور) سواء كان ذلك فى المقدمات أو النتائج، فلا تأويل له.

وكل ما هو مثال وغير يقينى يجب على العلماء تأويله، وعلى الجمهور إمراره على ظاهره. أى أن كل ما يتطرق له تأويل لا يدرك إلا بالبرهان واجب على الخواص فيه التأويل، وعلى الجمهور حمله على الظاهر فى الوجهين معاً: فى التصور والتصديق إذ ليس فى طباعهم أكثر من ذلك<sup>(٢)</sup>.

كما يعالج ابن رشد أيضاً مسألة ما يجوز تأويله وما لا يجوز فى قانون التأويل الذى وضعه فى نهاية كتابه "الكشف عن مناهج الأدلة" فيقسم المعانى

(١) فصل المقال، ص ١١٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١١٨.

الموجودة فى الشرع صنفين مجموعهما خمسة اصناف، على غرار المراتب الخمس عند الغزالي، فيجعل ابن رشد الصنف الأول غير منقسم والصنف الثانى ينقسم أربعة أصناف، فيكون المجموع خمسة أصناف.

- **الصنف الأول:** هو أن يكون المعنى الذى صرح به الشرع هو بعينه المعنى الموجود بنفسه، ومعنى ذلك أن هذا النوع عند ابن رشد يتطابق فيه اللفظ مع معناه تطابقاً محكماً، لذلك يرى أن هذا الصنف تأويله خطأ بلا شك<sup>(١)</sup>، وهو الذى أسماه الغزالي الوجود الذاتى أى الموجود فى الخارج، القائم بنفسه.

أما **الصنف الثانى** المنقسم هو أن لا يكون المعنى المصرح به فى الشرع هو المعنى الموجود، وإنما أخذ بدله على جهة التمثيل وهذا الصنف ينقسم أربعة أقسام:

**أولها:** أن يكون المعنى الذى صرح بمثاله لا يعلم وجوده إلا بمقاييس بعيدة مركبة تتعلم فى زمان طويل وصنائع جمة، وليس يمكن أن تقلبها إلا الفطر الفاتكة، ولا يعلم أن المثال الذى صرح به فيه هو غير الممثل، إلا بمثل هذا البعد الذى وصفنا<sup>(٢)</sup>.

وغنى عن البيان هنا أن ابن رشد يضع فى الاعتبار تناسب الخطاب الدينى مع مستوى المخاطب فضلاً عما يتطلبه هذا المستوى من خصال وصفات وخصائص يتناسب فيها العقل المؤول مع "موضوع" التأويل نفسه، لذلك فإن هذا الصنف بعيد فى الأمرين جميعاً، يعنى فى "المثال والحقيقة"، لذلك يرى ابن رشد أن تأويل هذا الصنف خاص بالراسخين فى العلم، ولا يجوز التصريح به لغير الراسخين<sup>(٣)</sup>.

(١) مناهج الأدلة، ص ٢٠٥.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

وبالطبع فإن الراسخين فى العلم هنا هم الفلاسفة، والمقاييس البعيدة المركبة هى مقاييس المنطق الأرسطى، التى تتعلم فى زمان طويل وصناعات جمة التى هى الصناعات المنطقية والتى لا تتقبلها إلا الفطر الفائقة، وبالتالى فإن ابن رشد يجعل أمر التأويل من اختصاص أهل البرهان، الذى يكون مدارهم على المعنى أولا كما هو الحال فى المنطق. ولذلك فلا يصرح بتأويلهم لغيرهم من خارج دائرة الراسخين فى العلم.

والثانى: مقابل هذا، وهو أن يكون يُعلم بعلم قريب منه الأمران جميعاً، أى: كون ما صرح به أنه مثال، ولماذا هو مثال<sup>(١)</sup>. وهذا الصنف القريب فى الأمرين، فتأويله هو المقصود منه، والتصريح به واجب، لأنه قريب من فهم العامة.

والثالث: أن يكون يُعلم بعلم قريب أنه مثال لشيء، ويعلم لماذا هو مثال بعلم بعيد، وهذا الصنف فى تأويله نظر: لأن التمثيل لم يأت فيه من أجل بعده عن أفهام الجمهور، وإنما أتى فيه التمثيل لتحريك النفوس إليه، وهذا مثل قوله عليه السلام "الحجر الأسود يمين الله فى الأرض"<sup>(٢)</sup>، وغيره مما أشبه هذا مما يعلم بنفسه أو بعلم قريب أنه مثال، ويعلم بعلم بعيد لماذا هو مثال. فإن الواجب فى هذا ألا يتأوله إلا الخواص من العلماء. وفى هذه الحالة يقال للذين شعروا بأنه مثال، ولم يكونوا من أهل العلم لماذا هو مثال بطريقتين: إما بالاكْتفاء بإخبارهم بأنه من المتشابه الذى يعلمه العلماء الراسخون. وإما أن ينقل التمثيل فيه لهم إلى ما هو أقرب من معارفهم أنه مثال. وهذا أولى من جهة إزالة الشبهة التى تعترضهم فى النفس<sup>(٣)</sup>، وفى هذه الحالة يمكن استخدام القانون الذى سلكه أبو حامد الغزالي فى كتابه "التفرقة" (=فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة) وذلك

(١) مناهج الأدلة، ص ٢٠٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(٣) المصدر السابق. الصفحة نفسها.

بأن يُعرّف هذا الصنف (=من الناس) أن الشيء الواحد بعينه له وجودات خمس: الوجود الذي يسميه أبو حامد: الذاتي، والحسي، والخيالي، والعقلي، والشبهي. وهنا يُحمّل ابن رشد العلماء ضرورة معرفة ما يتناسب لإقناع الناس من هذه المستويات في الوجود، لذلك يرى أنه إذا "وقعت المسألة تُظن أي هذه الوجودات الأربع هي أقنع عند الصنف الذي استحال عندهم أن يكون الذي غنى به هو الوجود الذاتي. أعنى الذي هو خارج، فيُنزل لهم هذا التمثيل على ذلك الوجود الأغلب على ظنهم إمكان وجوده. ويدخل في هذا النحو قوله عليه السلام "ما من نبي لم أره إلا وقد رأيته في مقامى هذا حتى الجنة والنار"<sup>(١)</sup>، وقوله "كل ابن آدم يأكله التراب إلا عجب الذنب"<sup>(٢)</sup>. فإن هذه كلها تدرك بعلم قريب أنها أمثال وليس يدرك لماذا هي أمثال إلا بعلم بعيد. فيجب في هذا أن ينزل للصنف الذين شعروا بهذا من الناس على أقرب تلك الوجودات الأربع شيها. فهذا النحو من التأويل إذا استعمل في هذه المواضع، وعلى هذا الوجه ساغ في الشريعة. وأما إذا استعمل في غير هذه المواضع فهو خطأ<sup>(٣)</sup>.

وأما الصنف الرابع، وهو المقابل للثالث، هو أن يكون كونه مثالا معلوما بعلم بعيد، إلا أنه إذا سلم أنه مثال، ظهر عن قرب لماذا هو مثال. ففي تأويل هذا أيضا نطرح: عند الصنف الذين يدركون أنه إن كان مثالا فلماذا هو، وليس يدركون أنه مثال إلا بشبهة وأمر مقنع، إذ ليسرا من العلماء الراسخين في العلم. فيحتمل أن يقال إن الأحفظ بالشرع ألا تتأول هذه وتبطل عند هؤلاء الأمور التي ظنوا من قبلها أن ذلك القول مثال. وهو الأولي ويحتمل أيضا أن يُطلق لهم التأويل لقوة الشبه الذي بين ذلك الشيء وذلك الممثل به إلا أن هذين الصنفين متى أبيح التأويل فيهما تولدت منها اعتقادات غريبة وبعيدة من ظاهر الشريعة

(١) صحيح البخاري.

(٢) راجع: المصنوع السابق. ص ٢٠٧.

(٣) مناهج الأدلة، ص ٢٠٧.

وربما فشلت فأنكرها الجمهور. وهذا هو الذى عرض للصوفية ولمن سلك من العلماء هذا المسلك<sup>(١)</sup>.

وهكذا فقد جمع ابن رشد بين طبيعة "النص الدينى" موضوع التأويل، وبين تصنيفه إلى ما يجب تأويله، وما يجوز تأويله، وما يمتنع تأويله، فتقاسم النص الدينى أحكام ثلاثة هى: الوجوب والجواز والامتناع. وعليه ينبغي التمييز بين "الحكم" المناسب لكل فئة من الفئات الثلاث، لأن لكل فئة طبيعة خاصة، فكل فئة هى "نوع" معين يتمتع بصفات معينة تقابله "درجة" معينة من الحكم، أنواع ثلاثة، ودرجات ثلاثة، إذا استعمل نوع فى غير درجته، أو درجة فى غير نوعها أصبح تأويلها خطأ، هذا فضلاً عن تحديد كل منها لحكم "الوجوب" و"الجواز" لأهل البرهان، وحكم "الامتناع" بالنسبة للجمهور.

ومن الواضح أن ابن رشد يتأثر بمراتب الوجود الخمس وانعكاسها على قانون التأويل عند الغزالي، ولا يجد مفراً من الإشارة إلى ذلك صراحة.

### خامساً: ضوابط قانون التأويل

من أهم ضوابط قانون التأويل هو ضبط الثنائيات المشهورة فى التأويل وأهمها: "المعقول والمنقول"، "المحكم والمتشابه"، "الظاهر والباطن"، "اللفظ والمعنى"... إلخ وهذه الضوابط فى مجموعها تشكل قانوناً للتأويل، ومن هنا اهتم بهذه الضوابط كل من الغزالي وابن رشد كما يلى:

#### ١ - ضبط علاقة المعقول والمنقول

##### عند الغزالي

اهتم الغزالي اهتماماً كبيراً بضبط علاقة "المعقول والمنقول" فى معظم مؤلفاته، وذلك لأنه اعتبر العقل أصلاً فى عملية التأويل. لذلك كان يخطئ كل من يقول بتعارض العقل والشرع، وسعى إلى تأكيد العلاقة الجامعة الرابطة للعقل

(١) مناهج الأدلة، ص ٢٠٧، ٢٠٨.

والشرع فى وحدة عضوية واحدة، رافضا الثنائية الانفصالية بين العقل والشرع، مؤكدا حاجة كل منهما للآخر بحيث لا يستغنى أحدهما عن الآخر، فيعبر الغزالي عن هذا المعنى بقوله: "اعلم أن العقل لن يهتدى إلا بالشرع، والشرع لم يتبين إلا بالعقل"<sup>(١)</sup> وفى هذه العبارة يتضح دور كل منهما فى "الهدى" يأتى من الشرع، وهو ما يتعلق بالجوانب الأخلاقية والعقائدية على وجه الخصوص، وهذا ما يفسر لنا دور الشرع حين يمدّ العقل بتفصيلات جزئية فى موضوعات شرعية لا يستطيع العقل أن يهتدى إليها وحده، ودور العقل مهم فى إثبات الشرع، وعليه يؤكد الغزالي أن العقل أصل فى إثبات الشرع، لذلك يوصى بـ"أن لا يكذب برهان العقل أصلاً. فإن العقل لا يكذب، ولو كذب العقل فلعلّه كذب فى إثبات الشرع، إذ به عرفنا الشرع. فكيف يعرف صدق الشاهد بتزكية المزكى الكاذب. والشرع شاهد بالتفاصيل. والعقل مزكى الشرع"<sup>(٢)</sup>.

والنص يوضح علاقة التلازم بين الطرفين، بل يكاد يقدم الغزالي العقل تقديمًا منطقيًا على الشرع لأن فى تصديقنا للعقل تصديق للشرع وفى تكذيبنا للعقل تكذيب للشرع. والتقديم المنطقي لا يعنى إلغاء التلازم، أو إثبات العلاقة الانفصالية بين العقل والنقل.

غير أن الغزالي إمعانًا منه فى تأكيد التقديم المنطقي للعقل مع رفضه للعلاقة الانفصالية بين العقل والشرع، وتأكيدًا للعلاقة الجدلية بين الاثنين، يأتى بكثير من الأمثلة التوضيحية التى تؤكد معنى "الوحدة العضوية" الرابطة للطرفين معًا. فيقول "... فالعقل كالأس والشرع كالبناء، ولن يغنى أسٌ مالم يكن بناء، ولن يثبت بناء مالم يكن أس... فالعقل كالبصر، والشرع كالشعاع، ولن يغنى البصر مالم يكن شعاع من خارج، ولن يغنى الشعاع مالم يكن بصر... فالعقل

(١) الغزالي: معارج القدس فى مدارج معرفة النفس، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط٥، سنة ١٩٨١، ص ٥٧.

(٢) الغزالي: قانون التأويل، ص ٢٤٠.

كالسراج والشرع كالزيت الذى يمدّه؛ فما لم يكن زيت لم يحصل السراج، ومالم يكن سراج لم يضىء الزيت<sup>(١)</sup>.

وبعد أن يأتى الغزالي بأمثلة مما هو مشاهد محسوس لتأكيد فكرة جدل العقل والنقل؛ يأتى بآيات قرآنية تؤكد رفضه للثنائية الانفصالية بين الطرفين وقوله بوحدة المصدر فى آن معاً، مثل قوله تعالى: «قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين. يهدى به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه» (المائدة/١٥-١٦).

ويأتى بآية أخرى تؤكد المعنى المشار إليه، وهو قوله تعالى: «الله نور السموات والأرض» إلى قوله: «نور على نور» وكما يقول: «فالشرع عقل من خارج، والعقل شرع من داخل وهما متعاضان بل متحدان»<sup>(٢)</sup>، وقد أعلن اتحادهما عملياً فى «القسطاس المستقيم».

وهكذا يؤكد الغزالي وحدة الطرفين واتحادهما معاً استناداً إلى وحدة المصدر، ووحدة الهدف والمقصد، وافتقار أحدهما إلى الآخر. وعبارة الغزالي التى تؤكد أن الشرع عقل من خارج، والعقل شرع من داخل تؤكد أيضاً - فيما أرى - جدل الداخل والخارج، «الذات» و«الموضوع»، المعرفة والوجود وهذا يعنى إلغاء الثنائية الانفصالية بين الأطراف المشار إليها.

ويزداد تأكيد الغزالي لوحدة الطرفين حين جعل العقل ذاته هو الفطرة وهو نفسه الدين.. لذلك يتحصن الغزالي بآيات من القرآن لتأكيد هذا المعنى فيقول: «ولما كان الشرع عقلاً من خارج سلب الله تعالى اسم العقل من الكافر فى غير موضع من القرآن نحو قوله تعالى: «صم بكم عمى فهم لا يعقلون» (البقرة/١٧١).

(١) الغزالي: معارج القدس فى مدارج معرفة النفس، ص ٥٧.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.



ولكون العقل شرعاً من داخل قال تعالى في صفة العقل: ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم﴾. فسمى العقل ديناً ولكونهما متحدين (قال نور على نور) أى نور العقل ونور الشرع. ثم قال: ﴿يهدى الله لنوره ما يشاء﴾ (النور/٢٥). فجعلها نوراً واحداً. فالشرع إذا فقد العقل لم يظهر به شيء وصار ضائعاً ضياع الشعاع عند فقد نور البصر، والعقل إذا فقد الشرع عجز عن أكثر الأمور عجز العين عند فقد النور<sup>(١)</sup>.

لذلك يذم الغزالي الثانية الانفصالية، والتمسك بأحد الأطراف دون الآخر، لذلك يقول: "كلا طرفي قصد الأمور ذميم. وانى يستتب الرشاد لمن يفتن بتقليد الأثر والخير، وينكر مناهج البحث والنظر"<sup>(٢)</sup>.

وهكذا خرج الغزالي من خطأ الإفراط والتفريط، أعنى من خطأ التقسيم الثنائي القائم على الانفصال الزائف بين "إما.. أو" إما الشرع أو العقل. إلى منهج التوفيق والجمع بينهما.

كما طالب الفرق التي جنحت إلى التفريط أو إلى الإفراط أن تجمع المعقول والمنقول. لذلك يصنف الغزالي مواقف الفرق في عصره -بالنسبة لقضية التأويل- تصنيفاً ثلاثياً يقوم على الرأى ونقيضه والجمع بينهما، إفراط، وتفريط، ووسط جامع للطرفين معاً. فيقول: "والخائضون فيه تحزبوا إلى مفراط بتجريد النظر إلى المنقول، وإلى مفراط بتجريد النظر إلى المعقول، وإلى متوسط طمع في الجمع والتلفيق"<sup>(٣) (٤)</sup>.

(١) الغزالي: معارج القدس في مدارج معرفة النفس، ص ٥٧-٥٨.

(٢) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص ٢-٣.

(٣) الغزالي: قانون التأويل، ص ٢٣٥.

(٤) لا يقصد الغزالي بالتلفيق المعنى السلبي السائد في عصرنا لدى بعض الباحثين، بل يوضح أن التلفيق تركيب وتأليف بأن تذاب العناصر التي تم جمعها "بالنار ويستأنف لها صيغة أخرى مستجدة" (المنقذ من الضلال، ص ٣٥). أى أن العناصر التي تم جلبها من المذاهب المتنوعة تصاغ صياغة جديدة بصهرها معاً ليخرج مركب جديد يختلف عن

والفرقة الثالثة المتوسطة التي قامت بالجمع بين المعقول والمنقول تشعبت إلى فرق ثلاث: مالت طائفة تجاه المنقول على حساب المعقول، ومالت أخرى تجاه المعقول على حساب المنقول، والطائفة الثالثة (=الخامسة) هي التي توسطت في جمعها (بين المعقول والمنقول) فعدلت كفتي الميزان أو أمسكت العصا من النصف فيكون المجموع خمس فرق<sup>(١)</sup>. واحدة فقط هي المحققة -في نظر الغزالي- حيث نهج أصحابها منهجا قويا جامعاً للطرفين معاً. فيقول "الفرقة الخامسة هي الفرقة المتوسطة الجامعة بين البحث عن المعقول والمنقول، الجاعلة كل واحد منهما أصلاً مهما، المنكرة لتعارض العقل والشرع وكونه حقاً"<sup>(٢)</sup>.

#### ابن رشد

لقد اهتم ابن رشد اهتماماً كبيراً بضبط علاقة المعقول بالمنقول، ممثلاً في ضبط علاقة الحكمة بالشريعة فكان كتابه "فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال" الغرض منه تأييد الحكمة بالشرع، والحجاج عن الفلسفة وعلوم المنطق بالأدلة النقلية، والرد على المعارضين الرافضين للنظر فيهما، ولم يقصد ابن رشد فصل الحكمة عن الشريعة، بل قصد تأييد الشريعة للحكمة باعتبار أن الشريعة داعية إلى النظر العقلي، والنظر العقلي هو فعل الفلسفة، إذن الشريعة داعية إلى الفلسفة، ومن ثم العلاقة وثيقة بين الشريعة والحكمة<sup>(\*)</sup>.

---

القديم، وقد أشار فرنسيس بيكون إلى هذا المنهج وأسماء منهج النحل باعتبار أن النحل يجمع رحيقه من كل بستان ويخرج لنا عسلاً حلو المذاق. وهو يختلف عن منهج النمل الذي يكتفي بتجميع قوته ورصته جنباً إلى جنب دون عملية إصهار للعناصر في وحدة عضوية واحدة متجانسة (راجع المعنى نفسه في مقال "نمل ونحل" للدكتور/ زكي نجيب محمود في كتابه "قيم من التراث"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ١٩٩٩، ص ١٧٥-١٨٣).

(١) الغزالي: قانون التأويل، ص ٢٣٥-٢٤٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٣٩.

(\*) راجع ص ٣٩ فما بعدها من هذا البحث.

وعليه فقد أثبت ابن رشد "مطابقة الحكمة للشرع وأمر الشريعة بها"<sup>(١)</sup>. أعنى المطابقة في الأهداف والمقاصد، وإذا كان "فصل المقال" موجه إلى كل من يعتقد أن الحكمة مخالفة للشريعة فإن "الكشف عن مناهج الأدلة" كتاب موجه إلى كل من يعتقد أن الشريعة مخالفة للحكمة، الأول يدافع عن الفلسفة ويبرر مشروعيّتها، والثاني يدافع عن الشريعة ويبرر معقوليّتها. وهو دور لا يقوم به ولا يقدر عليه إلا الفيلسوف المسلم المحصن بالحكمة والشريعة معاً، الذي يعرف تماماً أصول الحكمة في مظانها الحقيقية، وأصول الشريعة ومقاصدها الأساسية. فالأصل الأول للحكمة ينبغي أن ننشده عند أرسطو، صاحب "أكثر الأقوال إقناعاً وأثبتها حجة"<sup>(٢)</sup>. والأصل الأول في الشريعة التزام مقاصدها ومقصد الشارع صلى الله عليه وسلم، ومقصد الشرع.

لذلك يؤكد ابن رشد أن "الحكمة هي صاحبة الشريعة والأخت الرضيعة... وهما المصطحبتان بالطبع المتحابتان بالجواهر والغريزة"<sup>(٣)</sup>.

## ٢ - ضبط العلاقة بين المحكم والمتشابه

عند الغزالي:

إذا كنا قد أوضحنا موقف الغزالي من ثنائية العقل والنقل، وأثبتنا أنه رفض الثنائية الانفصالية القائمة على عقلية "إما..أو"، إما العقل أو النقل، وقال بالجمع بينهما في وحدة عضوية تظهر حاجة كل منهما إلى الآخر، فما هو الحال مع ثنائية المحكم والمتشابه عند الغزالي؟

(١) مناهج الأدلة، ص ٩٩.

(٢) ابن رشد، جوامع السماع الطبيعي لأرسطو، طبعة حيدر آباد، سنة ١٣٦٥هـ، ص ٢.

(٣) ابن رشد، فصل المقال، ص ١٢٥.

لما كانت أولى قواعد التأويل عند الغزالي هي التصديق والإيمان والاعتراف بوجود ما أخبر الرسول صلى الله عليه وسلم عن وجوده<sup>(١)</sup>. وقد ذكر الشرع المحكم والمتشابه في آيات من القرآن الكريم<sup>(٢)</sup>.

فإن القضية انحصرت الآن في موقف الناس من المحكم والمتشابه والعلاقة بينهما.. ومن المعروف أن مشكلة الاختلاف في التأويل ترجع إلى قراءة الآية الآتية من سورة آل عمران قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدَ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ (آل عمران/٧).

وقد انقسمت الآراء في قراءة الآية، قراءة يرى أصحابها أن يتم الكلام عند قوله ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ثم الواو في قوله ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ واو الابتداء، وعلى هذا لا يعلم المتشابه إلا الله، وقراءة أخرى يرى أصحابها أن العلم بالمتشابه حاصل عند الله وعند الراسخين في العلم<sup>(٣)</sup>، واختلفت الآراء حول ما يعلمه العلماء، هل التأويل يأتي بمعنى التفسير؟ أم أن التأويل يختلف عن التفسير؟ وهل ما يؤول إليه كلام الله هو ما يؤول إليه الخطاب، أي نفس الشيء المخبر عنه، أي أن تأويل أخبار المعاد هو وقوعها يوم القيامة، وما أخبرنا الله به هو المعنى المراد فهمه منها أما الحقيقة المخبر عنها والتي لم تقع بعد فتأويلها عند الله، ومن هنا كان هناك "المتشابه في نفسه" الذي استأثر الله بعلم تأويله، و"المتشابه الإضافي" الذي يعرف الراسخون في العلم تأويله. المهم إننا نجد عند مجموع الفرق أن القراءتين حق، قراءة من يقف على قوله (إلا الله)، وقراءة من

(١) الغزالي: فيصل التفرقة، ص ١٧٥.

(٢) آل عمران/٧.

(٣) راجع: تفسير فخر الدين الرازي، ج٧، ص١٩، تفسير القرطبي، ج٤، ص١٦، ١٨، والسيوطي: الاتقان في علوم القرآن، ج٢، ص٤.

لا يقف عندهما. على ما وضعنا في بداية البحث.

والواقع أن المعتزلة والأشعرية مع اختلافهما في التأويل إلا أنهما يتمسكون بقاعدة تكاد تكون واحدة في التأويل وهي وجود قرينة إما عقلية أو سمعية تكون دليلاً واضحاً يؤدي إلى الحكم على المتشابه من خلال المحكم. والقرينة السمعية كما يقول القاضي عبد الجبار: "إما أن تكون في هذه الآية، إما في أولها أو آخرها، أو في آية أخرى من هذه السورة، أو من سورة أخرى، أو من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل، أو في إجماع من الأمة. فهذه حال القرينة التي نعرف بها المراد بالمتشابه ونحمله على المحكم"<sup>(١)</sup>، وذلك إيماناً من المعتزلة بعدم جواز أن يخاطبنا الله بخطاب يريد به "غير ما يقتضيه ظاهره ثم لا يدل عليه"<sup>(٢)</sup>، وهكذا يتعامل المعتزلة مع القرآن الكريم باعتباره وحدة واحدة لا تتجزأ، وإشكالية المتشابه تتحل إذا قمنا برد الجزء إلى الكل، أو المتشابه إلى المحكم بقرينة سمعية أو عقلية، وهو أمر لا تختلف معهم عليه الأشعرية، حيث يقول الإمام أبو الحسن الأشعري "القرآن على ظاهره إلا أن تقوم حجة بأن يكون على خلاف الظاهر"<sup>(٣)</sup>. كما يقول فخر الدين الرازي: "إن المصير في التأويل إنما يحسن إذا ثبت بالدليل العقلي امتناع حمل هذا اللفظ على ظاهره، وأما لما ثبت بالدليل أنه لا حق إلا ما دل عليه ظاهر اللفظ، كان المصير إلى التأويل في مثل هذا المقام عبثاً"<sup>(٤)</sup>.

ويؤكد فخر الدين الرازي بأن جميع فرق الإسلام مقررون بأنه لا بد من التأويل في بعض ظواهر القرآن<sup>(٥)</sup>.

- (١) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط أولى، سنة ١٩٦٥، ص ٦٠٠.
- (٢) المصدر السابق، ص ٦٠٥.
- (٣) الأشعري، الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: د. فؤاد حسين، ص ٢٣٨.
- (٤) التفسير الكبير، ج ١٥، ص ٦٦.
- (٥) الرازي: أساس النقد في علم الكلام، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، سنة ١٩٣٥، ص ٧٩.

وهذا هو ما ذهب إليه الغزالي من قبل حيث يقول: إن الإمام أحمد بن حنبل -وهو أبعد الناس من التأويل- قد أول في ثلاثة مواضع<sup>(١)</sup>، كما أن الإمام ابن حزم الظاهري الذي يطبق الأخذ بظواهر النصوص فلا يحاول تأويلها ولا يحاول تعليلها بتعريف العلة التي قام عليها الحكم، إلا أنه يسلك مسلك المؤولين وإن كان لا يعتبر ذلك تأويلاً، بل يعتبره أخذاً بمدلولات الألفاظ المجازية<sup>(٢)</sup>. بالإضافة إلى ذلك أن الرأي الذي يقول بحمل المتشابهات في الصفات على ظواهرها مع القول بأنها باقية على حقيقتها "ليس رأياً لأحد من المسلمين وإنما هو رأى لبعض أصحاب الأديان الأخرى كاليهود والنصارى وأهل النحل الضالة كالمشبهة والمجسمة"<sup>(٣)</sup>.

وغنى عن البيان أن بعض العلماء والمفكرين كان قد نظر إلى أن وجود المتشابه في القرآن وجه من وجوه الحث على إعمال النظر العقلي وتدبر القرآن، وذلك لأن المتشابه يحتاج "إلى فكر ونظر لحمله على الوجه المطابق"<sup>(٤)</sup> للمعنى الصحيح، كما أنه استدعاء للهمم في المعرفة، واستحقاق للثواب.

ويرجع الغزالي التشابه إلى أفهام الناس، واختلاف قدراتهم العقلية في فهم الآيات، بعد أن يُقرّ مبدئاً واضحاً وصريحاً وهو أن القرآن نزل للإفهام والتفهم، أي أن الفاظه مفهومة للناس، غير أن المشكلة في نوع الفهم ودرجته عند الناس،

- 
- (١) الغزالي: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، ص ١٨٤، أيضاً البرهان في علوم القرآن للزركشي، ج٢، ص ٧٩.
- (٢) راجع: الإمام محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، دار الفكر العربي، ص ٥٧٩.
- أيضاً: د. سهير فضل الله أبو وافية، ابن حزم وأراؤه الكلامية والفلسفية، رسالة دكتوراه (مخطوط) كلية البنات، جامعة عين شمس، سنة ١٩٧٤، ص ٢٣٨-٢٣٩.
- (٣) د. محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط٣، ج٢، ص ٢٩٢.
- (٤) السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، ج٢، ص ١٦، أيضاً، البرهان للزركشي، ج٢، ص ٧٥.

فقوله صلى الله عليه وسلم -مثلاً- "ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا" (\*) هو فى نظر الغزالي "لفظ مفهوم ذكر للتفهم، وعلم أنه يسبق إلى الأفهام منه المعنى الذى وضع له، أو المعنى الذى يستعار، فكيف يقال إنه متشابه" (١).

وكان الغزالي يرجع التشابه إلى إدراك بعض الناس الذين يخطنون فى فهم المعنى، وهذا هو الفرق بين الجاهل والعالم، حيث يأتى الخطأ فى الفهم من جهة الجاهل وليس من جهة اللفظ، من جهة "الذات" وليس من جهة "الموضوع". فيقول الغزالي: "فكيف يقال أنه متشابه، بل هو مزيل معنى خطأ عند الجاهل، ومفهم معنى صحيحاً عند العالم، وهو كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ﴾ (الحديد/٤)، فإنه يزيل عند الجاهل اجتماعاً مناقضاً لكونه على العرش، وعند العالم يفهم أنه مع الكل بالإحاطة والعلم، وكقوله صلى الله عليه وسلم "قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن" (\*\*) فإنه عند الجاهل يزيل عضوين مركبين من اللحم والعظم والعصب مشتملين على الأنامل والأظفار نابتين من الكف، وعند العالم يدل على المعنى المستعار له دون الموضوع له، وهو ما كان الأصبع له، وكان سر الأصبع وروحه وحقيقته، وهو القدرة على التقلب كما يشاء، كما دلّت المعية عليه فى قوله وهو معكم على ما تُراد المعية له، وهو العلم والإحاطة، ولكن من شائع عبارات العرب العبارة بالسبب عن المسبب، واستعارة "السبب للمستعار منه" (٢).

ومن النص السابق يتبين لنا أن اللفظ له مفهومان بحسب درجة الإدراك له:

- (\*) حديث صحيح رواه البخارى ومسلم، وقد ورد فى صحيح مسلم، ج ١، باب: الترغيب فى الدعاء والذكر فى آخر الليل والإجابة فيه، ص ٥٢٢.
- (١) الغزالي: الاقتصاد فى الاعتقاد، ص ٢٧.
- (\*\*) ورد فى صحيح مسلم، ج ٤، كتاب القدر، ص ٢٠٤٥.
- (٢) الغزالي: الاقتصاد فى الاعتقاد، ص ٢٧.

١ - مفهوم خطأ منسوب للجاهل الذى يتمسك بظاهر اللفظ، أى بالمعنى الموضوع له.

٢ - مفهوم مجازى يدل على غير ما وضع له اللفظ كأن يستعار السبب عن المسبب، وهو نوع من الاستعارة التى تجيزها اللغة<sup>(١)</sup>. وهو لا يفهمه إلا العالم.

#### ابن رشد

يرى ابن رشد أن المتشابه قليل، ويعرض للأقل من الناس. وهذا القليل يتضمن الإعلام عن أشياء فى الغائب ليس لها مثال فى الشاهد، فيعبر عنها بالشاهد الذى هو أقرب الموجودات إليها وأكثرها شبهاً بها، لكن يعرض لبعض الناس أن يأخذ الممثل به هو المثال نفسه فتلزمه الحيرة والشك. وهو الذى يسمى متشابهاً فى الشرع، وهذا لا يعرض للعلماء، ولا للجمهور، وهما عند ابن رشد "صنفاً الناس بالحقيقة لأن هؤلاء هم الأصحاء"<sup>(٢)</sup>. لذلك يصنف ابن رشد الناس من ظواهر الشرع التى تسمى متشابهات ثلاث رتب:

- صنف لا يشعرون بالشكوك العارضة فى هذا المعنى، وخاصة متى تركت هذه الأشياء على ظاهرها فى الشرع، وهؤلاء هم الأكثر وهم الجمهور.
- وصنف عرضت لهم فى هذه الأشياء شكوك ولم يقدروا على حلها وهؤلاء هم فوق العامة ودون العلماء، وهذا انصنف هم الذين يوجد فى حقهم التشابه فى الشرع وهم الذين ذمهم الله تعالى فى كتابه بقوله "فأما الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة" (آل عمران/٧) وهؤلاء - عند ابن رشد - هم أهل الجدل من المتكلمين. الذين أولوا الشريعة تأويلات كثيرة مما "ظنوه ليس على ظاهره وقالوا إن هذا التأويل هو المقصود به، وإنما أتى الله فى صورة التشابه ابتلاء لعباده واختباراً لهم.

(١) راجع فى ذلك؛ معيار العلم، ص ٥٥.

(٢) ابن رشد، مناهج الأدلة، ص ١٤٨.



ونعوذ بالله من هذا الظن بالله. بل نقول: إن كتاب الله العزيز إنما جاء معجزاً من جهة الوضوح والبيان فإذا: ما أبعد من مقصد الشرع من قال فيما ليس بمتشابه: إنه متشابه، ثم إنه أول ذلك المتشابه بزعمه<sup>(١)</sup>، وطالب الناس باعتقاد تأويله.

- وينتهي ابن رشد إلى القول بأن "عند العلماء والجمهور فليس في الشرع تشابه. فعلى هذا المعنى ينبغي أن يفهم التشابه"<sup>(٢)</sup>.
- وعليه يتفق ابن رشد مع الغزالي في أن المتشابه يعود إلى أهل الجدل أهل الزيغ الذين ذمهم الشرع.
- كما يتفق معه أيضاً في أن العلماء لا يوجد في حقهم تشابه لأنهم هم أهل التأويل، وإن كان يختلف معه في من هم العلماء؟.

### ٣ - ضبط علاقة الظاهر بالباطن

#### عند الغزالي

تعد مسألة الظاهر والباطن من أهم وأخطر المسائل في عملية التأويل، فهي اعتراف صريح بمشروعية التأويل، وبدرجة تفاعل "الذات" مع "موضوع" التأويل، والشرع نفسه يقرّ بورود الظاهر والباطن يذكر منها الغزالي قوله صلى الله عليه وسلم: "إن للقرآن ظاهراً وباطناً وحذاً ومطلعاً"<sup>(٣)</sup>، وقال صلى الله عليه وسلم: "نحن معاشر الأنبياء أمرنا أن نكلم الناس على قدر عقولهم"<sup>(٤)</sup> (\*)، وغيره

(١) ابن رشد، مناهج الأدلة، ص ١٤٩.

(٢) المصدر السابق، ص ١٤٨.

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود بنحوه. إحياء علوم الدين، المجلد الأول، ص ٩١.

(٤) إحياء علوم الدين، المجلد الأول، ص ٩١.

(\*) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "كلموا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله" رواه البخاري في صحيحه، موقوفاً على رواية على بن أبي طالب.

من الأحاديث.

وبعد أن يثبت الغزالي بالأدلة الشرعية وجود ظاهر وباطن تبقى أمامه مسألة "توع" العلاقة بين الطرفين. وفيما أرى أن ضبط العلاقة بين الظاهر والباطن عند الغزالي أخذت بعدين رئيسيين عبر تطور حياته الفكرية والروحية.

**البعد الأول:** تمثل في مرحلة التأويل البرهاني. وهي مرحلة برز فيها اهتمام الغزالي بالأقيسة المنطقية إلى جانب اهتمامه بالمجاز اللغوي في مجال أصول العقيدة. فكانت مرحلة جامعة لعلوم البيان وعلوم البرهان، علوم اللغة وعلوم المنطق في آن معاً، تأكيداً لزواج المعقول والمنقول (المنطق والدين) ومن ثم الظاهر والباطن، اللفظ والمعنى.

**البعد الثاني:** تمثل في مرحلة التأويل الصوفي العرفاني، وهي مرحلة جمعت البرهان والعرفان في آن معاً، في هذه المرحلة أخذت علاقة الظاهر والباطن مساراً مختلفاً عن المرحلة السابقة. ويتخرج عن المرحلتين السابقتين العامة من الناس الذين لا تبلغ مداركهم التأويل العقلي، أو التأويل الصوفي، فيكتفوا بما تدركه أفهامهم على شرط الالتزام بأصول الدين وبقرينة التنزيه. مع الأخذ في الاعتبار أنه في المرحلة الأولى كان يعتبر الخاصة هم النظار، أهل النظر العقلي، أهل الحكمة يقصد بهم المتكلمين من الأشعرية، بعد أن قام بتفكيك الفلسفة وأخذ المنطق منها ودمجه في العلوم الإسلامية، فقهية وكلامية - وفي المرحلة الثانية سينضم إلى الخاصة من هم خاصة الخاصة من العارفين والأولياء والصديقين المقربين.

#### أ - ضبط علاقة الظاهر والباطن (اللفظ والمعنى) في مرحلة التأويل البرهاني

في نص غاية في الأهمية يؤكد الغزالي بوضوح شديد معنى البرهان الحقيقي اليقيني وكيف أنه لو كان حقيقياً يستحيل أن يتغير، ولا يمكن لأحد أن يعارضه حتى لو كان أعظم خلق الله في النظر العقلي. وعلى فرض تعارض

البرهان مع ما يُنقل عن نبي صادق، يرى الغزالي أن يُكذَّب الناقل، أو يؤوَّل المسموع، إذ لا يمكن تصور تعارض البرهان اليقيني مع النص الديني المقطوع به أعنى الخبر الصحيح.

وننقل نص الغزالي -رغم طوله لأهميته- إذ يقول: "البرهان الحقيقي ما يفيد شيئاً لا يتصور تغيره، ويكون ذلك بحسب مقدمات البرهان فإنها تكون يقينية أبدية لا تستحيل ولا تتغير أبداً...، فالنتيجة الحاصلة منها أيضاً تكون يقينية، والعلم اليقيني هو أن تعرف أن الشيء بصفة كذا مقترنا بالتصديق بأنه لا يمكن أن لا يكون كذا، فإنك لو أخطرت ببالك إمكان الخطأ فيه، والذهول عنه لم ينقدح ذلك في نفسك أصلاً، فإن اقترن به تجوز الخطأ وإمكانه، فليس بيقيني، فهكذا ينبغي أن تعرف نتائج البرهان، فإن عرفته... فقل لك خلافه حكاية عن أعظم خلق الله مرتبة وأجلهم في النظر والعقليات درجة، وأورث ذلك عندك احتمالاً فليس اليقين تاماً، بل لو نقل عن نبي صادق نقيضه فينبغي أن يقطع بكذب الناقل، أو بتأويل اللفظ المسموع عنه ولا يخطر ببالك إمكان الصدق، فإن لم يقبل التأويل فشك في نبوة من حكى عنه بخلاف ما عقلت إن كان ما عقلته يقينياً، فإن شككت في صدقه لم يكن يقينك تاماً. فإن قلت ربما ظهر لي برهان صدقه، ثم سمعت منه ما يناقض برهانا قام عندي. فأقول: وجود هذا يستحيل... فالتناقض في البراهين الجامعة للشروط التي ذكرناها محال. فإن رأيته متناقضة؛ فاعلم أن أحدهما أو كليهما لم يتحقق فيه الشروط المذكورة. فتفقد مظان الغلط... وأكثر الغلط يكون في المبادرة إلى تسليم مقدمات البرهان على أنها أولية، ولا تكون أولية، بل ربما تكون محمودة مشهورة أو وهمية، ولا ينبغي أن تسلم المقدمات، ما لم يكن اليقين فيها على الحد الذي وصفناه"<sup>(١)</sup>، والحد الذي وصفه الغزالي هو التزام شروط القياس

(١) الغزالي: معيار العلم في فن المنطق، ص ٢١٦-٢١٧.

العلمى لىكون برهاناً حقيقياً.

وهكذا يرجع الغزالي الخطأ إما إلى البرهان من جهة مقدماته أو من جهة الأخبار المتواترة، أما لو كان البرهان يقينياً، والنقل صحيحاً؛ فلا يمكن أن يتعارض البرهان الصريح مع الخبر الصحيح.

وبعد كتاب "الاقتصاد فى الاعتقاد" أوسع تطبيق للقياس الأرسطى فى علم الكلام، حين استخدم القياس الشرطى المنفصل وهو "السبب والتقسيم"<sup>(١)</sup>، والشكل الأول من القياس الحملى<sup>(٢)</sup>، وكذلك قياس الخلف مناقشا<sup>(٣)</sup> قضايا علم الكلام، مؤكداً تأكيداً واضحاً على ضرورة الالتزام بالصياغة المنطقية لأقيسة المكونة من مقدمتين أو أصليين تلزم عنهما نتيجة، لذلك كان يعرض قضايا علم الكلام الأشعرى فى صورة أقيسة منطقية مؤكداً على ضرورة معرفة الحد الأوسط الذى هو علة النتيجة، وترتيب العلاقة بين العلة والمعلول، لى تكون النتيجة ضرورية، اعتماداً على المقدمات الضرورية الصادقة. كما أكد على شىء غاية فى الأهمية - اقتضته طبيعة المنطق الذى يستند إليه الغزالي كمعيار لقانون التأويل - وهو إعطاء الأولوية للمعنى على اللفظ بعد أن كان السابقون عليه يعطون الأولوية للفظ على المعنى.

لذلك يؤكد الغزالي فى نص غاية فى الأهمية على الخطأ فى تفكير المتكلمين وهو أنهم اتخذوا من اللغة سلطة مرجعية دون النظر إلى المعنى، فيقول: "إن أكثر الأغاليط نشأت من ضلال من طلب المعانى من الألفاظ، ولقد كان من حقه أن يقدر المعانى أولاً، ثم ينظر فى الألفاظ ثانياً، ويعلم أنها اصطلاحات لا تتغير بها المعقولات، ولكن من حرم التوفيق استدبر الطريق.

(١) الغزالي: الاقتصاد فى الاعتقاد، ص ٩.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

ونكل عن التحقيق<sup>(١)</sup>.

والنص واضح في التمييز بين المعنى المعقول، وبين المواضعة في اللغة من حيث هى اصطلاحية تعود إلى ما يتواضع عليه الناس من مصطلحات يتفقون عليها لا تغير المعانى العقلية. لذلك يميز الغزالي بين ثلاثة حقوق مهمة لا ينبغي الاستغناء عنها وهى المقصودة "بالتوفيق" المذكور فى النص السابق؛ وهى: "حق العقل" و"حق اللغة" و"حق الشرع".

والذى أتاح للغزالي التمييز بين الحقوق الثلاثة، مع الإبقاء على العلاقة الوثيقة بينها؛ هو وجود منطقة "تداخل" بين المنطق وبين علوم اللسان العربى، أو بين البيان والبرهان، ممثلة فى المبحث الأول من مباحث المنطق وهو مبحث التصورات، الذى يهتم اهتماما كبيرا بتحديد معانى الألفاظ وتعريفاتها، وبيان أقسام الدلالة اللفظية والوضعية، وتقسيم الألفاظ، جزئى وكلى، ورتبة الألفاظ من مراتب الوجود، ونسبة الألفاظ إلى المعانى، وتأکید الطابع التناسبى للألفاظ ومعانيها ونسبة بعضها إلى بعض<sup>(٢)</sup>، - (وهو ما سُمى حديثا بـ"فلسفة اللغة") - الأمر الذى انعكس بوضوح تام على آليات التأويل عند الغزالي، وبالتحديد آلية ضبط علاقة "المعنى باللفظ"، مما جعل الغزالي يصنف العلوم (فى كتابه ميزان العمل) تصنيفاً يؤكد فيه على هذه العلاقة، علاقة "اللفظ بالمعنى"، وعلاقة "المعنى باللفظ"، الأمر الذى يعطى كل ذى حق حقه فيما يتعلق بالحقوق الثلاثة: "حق العقل" و"حق اللغة" و"حق الشرع". فيرى أن العلوم ثلاثة:

١ - علم يتعلق باللفظ من حيث يدل على المعنى.

٢ - وعلم يتعلق بالمعنى المجرد.

(١) الغزالي: الاقتصاد فى الاعتقاد، ص ١١.

(٢) الغزالي، معيار العلم فى فن المنطق، الفن الأول من كتاب مقدمات القياس، ص ٣٢ فما بعدها.

٣ - علم متعلق بالمعنى (علمى مجرد وعملى)<sup>(١)</sup>.

والعلم الأول يهتم باللفظ الذى يعبر عن المعنى الحسى، أو اللفظ الذى تعرف "به المعانى بالحس، وأريد أن تعرف الألفاظ الموضوعية بالاصطلاح للدلالة عليها"<sup>(٢)</sup> أى أنه يهتم بدلالة الألفاظ على معانيها الحسية، لذلك فهو ينقسم إلى علم اللغات ولواحقها كعلم الاشتقاق والإعراب والنحو والتصريف وعلم العروض والقوافى، وينتهى العلم بمخارج الحروف وما يتعلق به<sup>(٣)</sup>.

- أما العلم المتعلق بالمعنى من حيث يدل باللفظ عليه، أن يكون المعنى أولاً، ثم يأتى اللفظ ليدل على المعنى ثانياً، فهو علم' الجدول والمناظرة، والبرهان، والخطابة، فإن الناظر فى هذه العلوم -فى رأى الغزالى- يكون عالماً باللغة وبموجب الألفاظ، وعالماً بالمعنى، وعالماً بترتيب إيرادها وكيفية نظمها على وجه يؤدي إلى تحصيل العلم اليقيني فيكون برهاناً، أو إلى إفحام الخصم فيكون جدلاً، أو إلى إقناع النفس الإقناع الذى يبتغى للاستدراج والمحالة، فيسمى خطابة ووعظاً، ويسمى أيضاً دليلاً، فإنها تدل المخاطبين على المقاصد<sup>(٤)</sup>.

وغنى عن البيان أن هذا العلم المتعلق بالمعنى، كما يدل عليه كلام الغزالى السابق، هو المنطق الأرسطى، بمبتيه التصور والتصديق.

ثم يأتى القسم الثالث من العلوم ليكون بمثابة تطبيق لما اعتبره الغزالى مقدمة ضرورية جمعت علوم اللسان العربى (التي تهتم بدلالة الألفاظ على معانيها)، إلى جانب علوم تهتم بدلالة المعنى العقلى أى علوم المعنى وهى علوم المنطق، التى تصلح آلة لمعرفة كافة الموجودات "معرفة الله تعالى ومعرفة الملائكة، والأنبياء، أى معرفة النبوة ومراتبها ومراتب الملائكة، وملكوت

(١) انغزالى: ميزان العمل، ص ١٣٣.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

السموات والأرض، وآيات الأفاق، والأنفس، وما بث فيها من دابة، ومعرفة الكواكب السماوية، والآثار العلوية، ومعرفة أقسام الموجودات كلها، وكيفية ترتب البعض منها على البعض، وكيفية ارتباط البعض منها ببعض، وكيفية ارتباطها بالأول الحق المقدس عن الارتباط بغيره، ومعرفة القيامة والحشر والنشر والجنة والنار والصراط والميزان ومعرفة الجن والشیاطين<sup>(١)</sup> كل هذه المعارف يرى الغزالي أنها تعود إلى القسم الثالث من العلم المتعلق بالعلمي المجرد<sup>(٢)</sup>. كما يدفع عنها المعرفة التي تتم من ظاهر الألفاظ، الأمر الذي يجعل الأفهام العامية، تتخيل "فى الله تعالى أموراً من كونه على العرش، وفوق العالم بالمكان، وقبله بالزمان... إلخ.

وهكذا يؤكد الغزالي التزامه الواضح بما قاله عن المنطق باعتباره "آلة نتوصل بها إلى معرفة الموجودات"<sup>(٣)</sup>. الأمر الذى انعكس فى "قانون التأويل" على تأكيد أهمية المعنى، من حيث أن المعقولات تدل على الألفاظ، وليست تابعة لها.

ب - ضبط علاقة الظاهر والباطن (اللفظ والمعنى) فى مرحلة التأويل الصوفى العرفانى لدى الغزالي:

إذا بدأنا من حيث انتهينا فى المرحلة السابقة -مرحلة البرهان- سنجد أن مرحلة العرفان مرحلة مكملية للبرهان إن لم تكن متداخلة معها -على نحو ما سنبين- وذلك لأن الغزالي قد انتهى فى مرحلته السابقة إلى أن كل "مالا برهان على إحالته لا ينبغي أن ينكر بمجرد الاستبعاد"<sup>(٤)</sup> والمعنى نفسه يعنى أن كل

(١) الغزالي: ميزان العمل، ص ١٣٤.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) الغزالي: تهافت الفلاسفة، ص ٨٥.

(٤) الغزالي: الاقتصاد فى الاعتقاد، ص ٩٨.

"مادلت عليه قواطع السمع وهو مَمكن فوجب التصديق به"<sup>(١)</sup>. ومادام الأمر كذلك فإنه في الإمكان وجود طريق لإدراك الأمور التي لا يدركها العقل، يعنى أن هناك طوراً فوق طور العقل وهو نفسه المراد بالنبوة، أى أن إدراك هذا الجنس الخارج عن مدركات العقل إحدى خواص النبوة<sup>(٢)</sup>. الأمر الذى أعطى له مشروعية نقد الفلاسفة في مسألة المعاد الجسماني وغيرها من المسائل التي لا برهان على استحالتها، ومن ثم لا ينبغي إنكارها أو استبعادها.. ومن ثم لا مستند لمن ينكر وجود طور وراء العقل "إلا أنه طور لم يبلغه، ولم يوجد في حقه فيظن أنه غير موجود في نفسه"<sup>(٣)</sup>. إذن يثبت الغزالي بطريق البرهان أن هناك علوماً لا يدركها "العقل ببطء العقل"<sup>(٤)</sup>.

وإذا كان الغزالي قد جعل العقل أصلاً في فهم الشرع وإثباته فإن العقل لا يستطيع التصرف في أمور الآخرة، وهى أمور فوق طاقة العقل. وهو ما يعبر عنه الغزالي بقوله: "فيكيف من منفعة العقل أن يهديك إلى صدق النبي صلى الله عليه وسلم، ويفهمك موارد إشاراته، فاعزل العقل بعد ذلك عن التصرف، ولازم الاتباع فلا تسلم إلا به والسلام"<sup>(٥)</sup>.

والى هذا يظل الغزالي في نطاق المذهب الأشعري في أن كل ما يتعلق بأمور الآخرة ينبغي فيه الإمساك عن التأويل والاتباع لما جاء به الشرع، لأن الحكماء والعلماء والعارفين بأمور الحياة الأخروية هم "الأنبياء أطباء القلوب والعلماء بأسباب الحياة الأخروية" لذلك ينبه الغزالي إلى ذلك بقوله: "قلا تتحكم

(١) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص ٩٨.

(٢) الغزالي: المنقذ من الضلال، ص ٨١.

(٣) المصدر السابق، ص ٨٠.

(٤) المصدر السابق، ص ٨٦. راجع ذلك في كتاب عجائب القلب من إحياء علوم الدين، المجلد الثالث، ص ٣ فما بعدها.

(٥) الغزالي: كتاب العلم من إحياء علوم الدين، تقديم د. رضوان السيد، دار إقرأ، بيروت، ط ٢. سنة ١٩٨٥، ص ٨٩.



على سنتهم بمعقولك فتهلك... الأمر في طريق الآخرة، وفي دقائق سنن الشريعة وآدابه، وفي عقائده التي تعبد الناس بها أسرار ولطائف ليست في سعة العقل وقوته الإحاطة بها<sup>(١)</sup>.

إذن لابد من وجود علم لطريق الآخرة، علم لا مجال للعقل فيه، بل هو طور فوق طور العقل والبرهان، إنه طور العرفان، وعلى العقل أن يقر بإمكانه لأنه "ممکن في جوهر الإنسان لولا أن مرآة القلب قد تراكم صدوها وخبثها بقاذورات الدنيا"<sup>(٢)</sup> وعلم طريق الآخرة هو العلم بكيفية تصفية هذه المرأة عن هذه الخبائث التي هي الحجاب عن الله سبحانه وتعالى، وعن معرفة صفاته وأفعاله، وإنما تصفيتها وتطهيرها بالكف عن الشهوات، والاقتداء بالأنبياء صلوات الله عليهم في جميع أحوالهم.

وعلم طريق الآخرة ينقسم إلى علم مكاشفة وعلم معاملة<sup>(٣)</sup>. وهكذا اختلفت هذه المرحلة عن سابقتها، فلم يعد التأويل يتأسس على البرهان القطعي، بل أصبح يتأسس على العرفان القلبي، ولم يعد اجتهاذاً في النصوص الدينية واعتباراً بالمعنى العقلي الذي يجوزه العقل.. بل أصبح جهاداً ومجاهدة مع النفس، وتطهيراً للقلب، وتركيبته من الخبث والكدورة الحاصلة من الأخلاق المذمومة<sup>(٤)</sup> من أجل تهيئة القلب لتلقى الرحمة المهداة من الله سبحانه وتعالى بحكم الجود والكرم، تلك الرحمة غير مضمون بها على أحد لكنها مشروطة بشروط ومقدمات وهي التصفية والتخلية عن كل ما سوى الله، أي "المجاهدة ومحو الصفات المذمومة وقطع العلائق كلها، والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى، ومهما حصل ذلك كان الله هو المتولى لقلب عبده، والمتكفل له بتتويره بأنوار العلم، وإذا تولى

(١) الغزالي: كتاب العلم من إحياء علوم الدين، ص ٨٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٠.

(٣) المصدر السابق، ص ٥٨.

(٤) إحياء علوم الدين، المجلد الثالث، ص ٩.

الله أمر القلب؛ فاضت عليه الرحمة وأشرق النور في القلب، وانشرح الصدر وانكشف له سر الملكوت... فليس على العبد إلا الاستعداد بالتصفية المجردة، وإحضار الهمة مع الإرادة الصادقة والتعطش التام، والترصد بدوام الانتظار لما يفتحه الله تعالى من الرحمة<sup>(١)</sup>.

والغزالي في تأكيده لمشروعية التصوف يتحصن بآيات الشرع وأخباره، ليسلك المنهج نفسه في التأويل.. فيقوم بتأويل كثير من الآيات لتأكيد تلك المشروعية، وهو هنا يقوم بما قد قام به من قبل -في مرحلة البرهان- حين أكد مشروعية الأقيسة المنطقية الأرسطية حين جعلها نفسها هي الأقيسة القرآنية وكما دخل المنطق من أوسع الأبواب لحل مشكلات الفكر العربي في مجال النظر العقلي، كذلك قام الغزالي هنا بالدفاع عن مشروعية التصوف تأكيداً لوجود طور فوق العقل، فدخل بالتصوف من أوسع الأبواب، من علم العصر السائد، علم الفقه ليجعل علم طريق الآخرة علمين: "علم المعاملة" و"علم المكاشفة". وما يعيننا الآن هو علم المكاشفة وله كتبه الخاصة مثل: المقصد الأسنى، وجواهر القرآن، والمضنون به على غير أهله، ومشكاة الأنوار. وما يعنيه الغزالي بعلم المكاشفة هو أن يرتفع الغطاء حتى تتضح للعارف حقائق الأشياء اتصافاً يجرى مجرى العيان الذي لا يُشك فيه<sup>(٢)</sup>.

وكتاب "مشكاة الأنوار" يعطينا فكرة عن قانون التأويل في هذه المرحلة وعن ضبط علاقة اللفظ بالمعنى، ويعد هذا الكتاب دفاعاً عن مشروعية الفلسفة الأفلاطونية المحدثة من داخل الدين، حين قرّب الغزالي بينها وبين الدين، فربط بين نظرية النور الأفلاطونية المحدثة وبين الآية الكريمة من سورة النور قال تعالى: ﴿الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكاة فيها مصباح، والمصباح في زجاجة، الزجاجة كأنها كوكب دري يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية

(١) إحياء علوم الدين، المجلد الثالث، ص ١٩.

(٢) الغزالي: كتاب العلم من إحياء علوم الدين، ص ٦٠.

ولا غريبة، يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار، نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء (النور/٣٤-٣٥). وما يعنينا ليس المذهب الفلسفى الذى يدافع عنه الغزالى تحت ستار الدين، بل ما يعنينا هو "قانون التأويل" وكيفية ضبط علاقة الظاهر بالباطن.

يذهب الغزالى فى مشكاة الأنوار إلى أن "النور الحق هو الله تعالى، وأن اسم النور لغيره مجاز محض لا حقيقة له"<sup>(١)</sup>. فيجعل كل موجود غير الله وجوده مستعار لا قوام له بنفسه، أى أن وجود العالم وجود مجازى والوجود الحقيقى هو وجود الله، والعارفون هم الذين يرتقون "من حضيض المجاز إلى يفاع الحقيقة"<sup>(٢)</sup>، وإذا كان الأمر كذلك وكل ما فى العالم أصبح مجازاً، فإن الأمر يحتاج إلى تأويل، والعبارات التى يستخدمها الإنسان ليعبر بها عن هذا المجاز ستكون هى نفسها مجازاً، وبالتالي يحق له ألا يهتم -فى هذه الحالة- بالعبارات، بل بالمعانى التى وسيلتها "البصيرة" فيقول: "ودع عنك العبارات، فإنها إذا كثرت أوهمت عند ضعيف البصيرة كثرة المعانى"<sup>(٣)</sup>. كما يقول: "ومن نظر إلى الحقائق من الألفاظ ربما تحير عند كثرة الألفاظ تخيل كثرة المعانى. والذى تنكشف له الحقائق يجعل المعانى أصلاً والأنفاظ تابعاً، وأمر الضعيف بالعكس؛ إذ يطلب الحقائق من الألفاظ"<sup>(٤)</sup>. أما العارف لم تعد تعنيه الألفاظ أو العبارات الآن، بل الحقائق فى ذاتها.

والإنسان دون غيره من الموجودات هو الذى يستطيع أن يحقق هذه الدرجة من العيان، يستطيع أن يرتقى من عالم المحسوسات والمعقولات إلى العالم الحقيقى عالم الروحانيات، يرتقى من "علم اليقين" إلى "عين اليقين" إلى

(١) مشكاة الأنوار، ص ٤٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٥.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٦٦.

"حق اليقين"، لأن به حاسة "القلب" التى هى من عالم الألوهية، وتلك الحاسة مفتوحة على العالمين العالم الأرضى عالم الشهادة والعالم العلوى عالم الملكوت، وهى نفسها عين الإنسان "يعبر عنها تارة بالعقل، وتارة بالروح، وتارة بالنفس الإنسانى"<sup>(١)</sup>، وعليه لا ينبغي أن ننظر إلى الحقائق من الألفاظ، لكن لا ينبغي رفض ظواهر الألفاظ ولا ظواهر الموجودات لأن الظاهر مثال و"المثال الظاهر حق ووراءه سر"<sup>(٢)</sup>.

لقد تجاوز العارف مرحلة الألفاظ، فأصبح "يجعل المعانى أصلاً والألفاظ تابعاً"، لكنها معانى ليست كالمعانى المعروفة فى العالم الأرضى، بل هى معانى "المعانى"، إنها حقائق الحقائق، أو إن شئت حقيقة ماهو رموز ومجاز. إن العارف أمام العيان، عيان الحقيقة، فلا واسطة من ألفاظ هنا.

وغنى عن البيان أن الغزالي يتحدث عن التجربة الصوفية من خارجها، بعد أن انفصل عنها، إنه يتحدث عنها حديثاً بعدياً، إن صح التعبير فهو يقدم "نظرية فى منهج البحث الصوفى" نظرية تقوم على مقدمات ونتائج، واسلوب وطريقة، لم يغفل فيها الغزالي أهمية العقل، بالمعنى الذى يقصده من العقل، ودوره فى البحث الصوفى، كما لم يغفل تقديم "التوجيهات المنهجية" الخاصة بهذه النظرية الصوفية؛ حين يؤكد على ما أسماه "حجاب العقل"، وهو الجانب السلبي<sup>(٣)</sup> الذى يطالب بالتخلص منه للدخول فى قلب الجانب الإيجابى. وينبه الغزالي إلى أمر مهم وهو أن حجاب العقل يصنعه العقل بنفسه لنفسه وهو بنص عبارته يقول: "وأما حجاب العقل حيث يحجب؛ فمن نفسه لنفسه بسبب صفات هى مقارنة له تضاهى حجاب العين من نفسه عند تغميض الأجفان"<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) مشكاة الأنوار، ص ٤٣.
  - (٢) المصدر السابق، ص ٧٥.
  - (٣) المصدر السابق، ص ٨٥.
  - (٤) المصدر السابق، ص ٤٤-٤٥.

وهذا يعنى أن المعوقات التى يضعها الإنسان لنفسه هى معوقات من نفسه، ولا يضعها له الآخرون، وهو قادر على إزالة هذه المعوقات والعقبات والحجب من طريقه، وهنا يحيل الغزالي إلى كتبه فى المنطق: "معيان العلم" و"محك النظر" وغيرها لتكون معينة للعقل على التخلص من أنواع الغلط الذى يقع فيه العقل من خيالات وأوهام واعتقادات، مؤكداً أن "العقل إذا تجرد عن غشاوة الوهم والخيال لم يتصور أن يغط؛ بل رأى الأشياء على ما هى عليه، وفسى تجريده عسر عظيم"<sup>(١)</sup>. لذلك تتفاوت درجات هذا التجريد من تلك النوازع من إنسان لآخر، ولا يصل التجريد إلى مرحلة الكمال إلا "بعد الموت"، وعند ذلك ينكشف الغطاء وتتجلى الأسرار"<sup>(٢)</sup>.

ويؤكد الغزالي على أهمية "الوعى الذاتى" لدى الإنسان، ووعى الإنسان بهذا الوعى الذاتى، فالإنسان هو الكائن الوحيد الذى يعى أنه يعى ذاته، ويعى وعيه بذاته، ويمارس وعيه لنقد وعيه الذاتى ووعيه بالأشياء فى آن معاً ويعبر الغزالي عن هذا المعنى بقوله: "العقل يدرك المعلومات... بل يدرك علمه بالشئ وعلمه بعلمه بالشئ، وعلمه بعلمه بعلمه. فقوته فى هذا الواحد لا تقف عند نهاية"<sup>(٣)</sup>.

وفى داخل التجربة الصوفية هناك إدراك واستنباط للأسباب والعلل والغايات والحكمة فالعقل "يتغلغل إلى بواطن الأشياء وأسرارها ويدرك حقائقها وأرواحها، ويستنبط سببها وعلتها، وغايتها وحكمتها"<sup>(٤)</sup>. لكنه العقل بعد أن وصل إلى أعلى مراحل التجريد وتخلص من كل الأوهام والخيالات.

ويتحقق الوعى الذاتى ووعى الوعى، والوعى بالوعى بعد انتهاء التجربة

(١) مشكاة الأنوار، ص ٤٧.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٦-٤٧.

(٤) المصدر السابق، ص ٤٥.

الصوفية لذلك يطالب الغزالي الصوفية بعملية وعى "بعدي" بعد انتهاء التجربة، وبعد عودة الروح إلى العالم الأرضي، بعد أن يعود "العارفون بعد العروج إلى سماء الحقيقة" (١)، ويُردوا "إلى سلطان العقل الذي هو ميزان الله في أرضه" (٢) ليعرفوا أن اتحادهم لم يكن اتحاداً "بل شبه الاتحاد" (٣) فالغزالي يرفض الاتحاد من جهة، ويقول "بالمشاهدة العيانية" (٤). ويعتذر -من جهة ثانية- عن العشاق في حالة سكرهم، بل يعذرهم، ويطالبهم من جهة ثالثة بعدم التصريح بكلامهم، بل يرى أن "كلام العشاق في محال السكر يطوى ولا يُحكى" (٥). والمنهج الجامع بين الطرفين الأقصيين يحكم جميع العلاقات عند الغزالي.. فالذي يجرد الظاهر ويكتفى به هو حشوي، والذي يجرد الباطن ويتمسك به هو باطني، أما الذي يجمع بينهما كامل. ولذلك قال عليه السلام: "للقرآن ظاهر وباطن وحذ" ومطلع (٦).

والغزالي مثله مثل أي فقيه أو متكلم أو فيلسوف يستخدم لفظ "الاعتبار" المصرح به في الآية الكريمة: "فاعتبروا يا أولى الأبصار" (الحشر/٢) ليؤكد أن "الاعتبار" يعني "العبور من الشيء إلى غيره، ومن الظاهر إلى السر" (٧)، غير أن الاعتبار نفسه -فيما أرى- هو "التأويل" وهو "الجمع الكامل بين الظاهر والباطن وذلك لأن "المثال الظاهر حق ووراءه سر" (٨) فلا إلغاء للظاهر، وإنما عروج نحو الحقيقة لذلك يتحدث الغزالي عما أسماه بـ"سر التمثيل ومنهاجه، ووجه ضبط أرواح المعاني بقوالب الأمثلة، ووجه كيفية المناسبة بينها، وكيفية الموازنة بين

(١) مشكاة الأنوار، ص ٥٧.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) المصدر السابق، ص ٥٥.

(٥) المصدر السابق، ص ٥٧.

(٦) المصدر السابق، ص ٧٣.

(٧) المصدر السابق، ص ٧٣.

(٨) المصدر السابق، ص ٧٥.

عالم الشهادة التي تتخذ طينة الأمثال، وعالم الملكوت الذى منه تسنزل أرواح المعانى<sup>(١)</sup>.

تتجلى النزعة الجامعة عند الغزالي فى الجمع بين الظاهر والباطن وكذلك بين الوجود والمعرفة، فى ذلك الارتباط الارتقائى المتصل الذى لا يستغنى فيه العارف عن السير فى خط ارتقائى من عالم حسى إلى عالم عقلى إلى عالم الغيب، وما يعيننا إلغاء الغزالي لتلك الانفصالية الانشطارية بين العالمين على مستوى الوجود وعلى مستوى المعرفة، وعلى مستوى "التأويل" "الوعى بحقائق الأشياء" هو العبور من الظاهر إلى السر. ويقوم عند الغزالي على فكرة "الموازنة" حين رأى أن الرحمة الإلهية جعلت "عالم الشهادة على موازنة عالم الملكوت: فما من شئ من هذا العالم إلا وهو مثال لشئ من ذلك العالم"<sup>(٢)</sup>. وفكرة الموازنة -فيما أرى- هى من أهم الأفكار التى وردت فى "مشكاة الأنوار"، هى الفكرة التى سيحل بها الغزالي إشكاليات كثيرة من مثل: إشكالية الظاهر والباطن، المجاز والحقيقة، الاتصال بين العالمين المختلفين: عالم المادة وعالم الروح، عالم الأرض والعالم العلوى، عالم الشهادة وعالم الغيب، عالم المتناهى واللامتناهى، إنها باختصار ستحلعضلة الثنائية التى عرفها الفكر الفلسفى عبر عصوره المختلفة.

لهذا يعطينا الغزالي درساً منهجياً فى "سر التمثيل ومنهجه" هذا الدرس يعنى به عملية ضبط أرواح المعانى بقوالب الأمثلة، أى بالألفاظ، هذا الضبط نفسه يحكم عالم الشهادة الذى هو القالب الذى نصب فيه سر المعنى الموجود فى عالم الغيب، وهنا نكون وجهاً لوجه أمام علاقة "موازنة" بين عالمين عالم "اللفظ والمعنى" المثال (أو المجاز) والحقيقة، الحسى والروح، فحقيقة اللفظ تعبير عن عالم الحس، و"المعنى" تعبير عن عالم الملكوت، والمسألة هى كيفية ضبط روح

(١) مشكاة الأنوار، ص ٦٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٧.

"المعنى" بقول الب "الأمثلة"، ومعرفة وجه المناسبة بينهما.

يقول الغزالي... "فاعلم أن العالم الملكوتى عالم غيب؛ إذ هو غائب عن الأكثرين. والعالم الحسى عالم الشهادة إذ يشهده الكافة. والعالم الحسى مرقاة إلى العقل. فلو لم يكن بينهما اتصال ومناسبة لانسد طريق الترقى إليه. ولو تعذر ذلك لتعذر السفر إلى حضرة الربوبية والقرب من الله تعالى" (١).

وهكذا تحل فكرة "الموازنة" مسألة "الاتصال" فالموازنة تسهل عملية الحركة الارتقائية التصاعدية المتصلة من الحس إلى العقل، وتسهل السفر إلى حضرة الربوبية والقرب من الله تعالى، وليس الوحدة ولا الاتحاد، وبالتالي لا شطحات هناك، ولا تجاوزات، بل كل ما هنالك كشف سر المثال الظاهر وصولاً إلى الحقائق. لذلك فإن ضعيف البصيرة هو الذى "يطلب الحقائق من الألفاظ" (٢) من القشور من الظاهر، ولا يرتقى إلى الباطن. الأمر الذى يؤدي إلى التفاوت بين الناس، أو بالأحرى بين أرواح البشر، تلك المراتب النورانية التى وضعها الغزالي بطريقة ارتقائية ليؤكد بعد ذلك المعرفة عن طريق فكرة "الموازنة" بين مراتب الوجود، ومراتب المعرفة ومستويات التأويل ومراتب الأرواح البشرية النورانية هي:

- ١ - الروح الحساس.
- ٢ - الروح الخيالى.
- ٣ - الروح العقلى.
- ٤ - الروح الفكرى.
- ٥ - الروح القدس النبوى الذى يختص به الأنبياء وبعض الأولياء (٣). سلم متدرج من يسير عليه يسير فى حركة ارتقائية تصاعدية، هناك من يتوقف عند

(١) مشكاة الأنوار، ص ٦٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٦.

(٣) المصدر السابق، ص ٧٦، ٧٧.



درجة منه، وهناك من يكمل السير، وهناك من يبلغ منتهاه. وكل درجة من درجات السلم تقود إلى ما وراءها، أو ما بعدها، أو إلى الدرجة التي تعلوها.

لذلك عندما يصل الإنسان إلى درجة معينة لا ينبغي عليه أن يتوقف إنما ينبغي أن يسأل نفسه هل وراءها ما يعلوها؟ لذلك يخاطب الغزالي العاكف في عالم العقل "فلا يبعد أيها العاكف في عالم العقل أن يكون وراء العقل طور آخر يظهر فيه مالا يظهر في العقل، كما لا يبعد كون العقل طوراً وراء التمييز والإحساس تنكشف فيه غرائب وعجائب يقصر عنها الإحساس والتمييز"<sup>(١)</sup>. ويستشهد الغزالي بقوله تعالى: ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾ (المجادلة/١١).

وطبقاً لفكرة "الموازنة" و"المناسبة" بين الموجودات يرى الغزالي أن الأرواح الخمسة التي ذكرها هي "بجملتها أنوار لأنها تظهر أصناف الموجودات. والحسي والخيالي منها - وإن كان يشارك البهائم في جنسها، لكن الذي للإنسان منه نمط آخر أشرف وأعلى؛ وخلق الإنسان لأجل غرض أجل وأسمى"<sup>(٢)</sup>. أى أن الإنسان نفسه تتحقق فيه فكرة "الموازنة" الجامعة للعالمين معاً، العالم المادى الأرضى، والعالم العلوي السماوي، بل يذهب الغزالي ليوسع مجال "الموازنة" لتكون جامعة تضم مستويات ثلاثة تضم مراتب الأرواح البشرية النورانية، وأصناف الموجودات وكذلك أمثلة القرآن، ليجتمع ما هو مقروء وما هو مشاهد محسوس وما هو أرواح نورانية في آن معاً، وتتحقق الموازنة بين مراتب الأرواح البشرية النورانية (الروح الحساس، الخيالي، العقلي، الفكري، القدسي...) مع أمثلة القرآن في آية النور.. فتتم موازنة هذه الأرواح الخمسة للمشكاة، والزجاجة، والمصباح، والشجرة، والزيت<sup>(٣)</sup>.

(١) مشكاة الأنوار، ص ٧٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٨-٧٩.

(٣) المصدر السابق، ص ٧٩.

### المنطق فى خدمة العرفان

ويتجلى الطابع البرهاني المنطقى فى "مشكاة الأنوار" يتوارى خلف ثوب العرفان والتصوف، ليؤكد أن آلية القياس المنطقى قد تمكنت من عقل الغزالى وقلبه، ليؤكد أنه عند عهده الذى أخذ على نفسه فى مقدمة كتابه "المستصفى من علم أصول الفقه" حين اعتبر المنطق مقدمة ضرورية لكل العلوم، "ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلاً"<sup>(١)</sup>. ففكرة "الموازنة" هى نفسها فكرة "الربط" بين أصليين (مقدمتين كبيرى وصغرى فى القياس الأرسطى) فكرة الموازنة أتاحت للإنسان العبور من العالم السفلى إلى العالم العلوى عن طريق "القلب" الرابط بين العالمين، إن العروج من العالم السفلى إلى العالم العلوى، هو نفسه ردّ المقدمة الصغرى إلى المقدمة الكبرى فى القياس المنطقى، فقام الغزالى برّد العالم السفلى كله بأنواره المتعددة، إلى الله النور الحقيقى الذى منه يستمد العالم أنواره. فالأصل الأول هو الله، هو واجب الوجود بذاته، والأصل الثانى هو عالم الشهادة واجب الوجود بغيره، لا وجود له إلا بالأول، ولولا أن العالم الأرضى تربطه صلة بالعالم العلوى وبالله لاستحالت معرفتنا بالعالم العلوى، وتعدّر السفر إلى الحضرة الربوبية، والإنسان هو الذى يحقق هذه الرابطة بين العالمين، إن الانتقال من الجزئى إلى الكلى من المقدمة الصغرى إلى الكبرى أو العكس يحتاج إلى تبرير منطقى يتيح رد الجزء إلى الكل، أو يفسر ارتباط الكلى بالجزئى، هذا التبرير المنطقى هو فكرة "الموازنة" إلى جانب القلب الذى هو "الحد الأوسط" فى القياس الرابط بين العالمين، وهذا الربط يحتاج إلى شروط (تخلية وتحلية وتصفية وتركيزية) هى نفسها إزالة الأغاليط التى يقع فيها العقل، إزالة الظلمات والحجب عن القلب، لكن ليست هذه الشروط كافية. بل لابد بعد جلاء المرآة من وضع مخصوص لكى تحصل المعرفة، لابد أن نضع المقدمتين بشكل معين، أعنى أن نضع مرآة القلب بمحاذاة مرآة اللوح المحفوظ بطريقة معينة لتحصل المعرفة

(١) المستصفى من علم الأصول، ص ١٠.

الكشفية فالأصل الأول (أو المقدمة الكبرى) في عملية الكشف هو "اللوح المحفوظ الذى هو منقوش بجميع ما قضى الله به يوم القيامة"<sup>(١)</sup>، والأصل الثانى (المقدمة الصغرى) هو مرآة القلب، وهى "مستعدة لأن ينجلي فيها حقيقة الحق فى الأمور كلها"<sup>(٢)</sup>، ولحصول الكشف لابد من رفع الحجب بين المرأتين، وجعل الاتصال بينهما مباشراً، وذلك يتم بطريقة مخصوصة قوامها المجاهدة والتزكية والتصفية والتحلية... إلخ هذه الشروط التى تجعل مرآة القلب مصقولة ومقابلة لمرآة اللوح المحفوظ حتى ينعكس فيها منه ما ينعكس من الحقائق، ويأتى الغزالى بمثال تقريبي لتأكيد هذا الطابع البرهانى، يوضح فيه أن الاعتماد على أصل واحد لا يكفى، وعلى الأصلين أيضاً لا يكفى لكن العبرة بتحقيق الشروط والضوابط والترتيب المخصوص بين الأصلين وعدم الالتزام بهذا أسماء الغزالى "الجهل بالجهة التى الصورة فيها"<sup>(٣)</sup>. ومثاله كما يقول: "أن يريد الإنسان أن يرى قفاه مثلاً بالمرأة، فإنه إذا رفع المرأة بإزاء وجهه؛ لم يكن قد حاذى بها شطر القفا فلا يظهر فيها القفا، وإن رفعها وراء القفا وحاذاه؛ كان قد عدل بالمرأة عن عينه فلا يرى المرأة ولا صورة القفا فيها فيحتاج إلى مرآة أخرى ينصبها وراء القفا، وهذه فى مقابلتها بحيث يبصرها ويراعى مناسبة بين وضع المرأتين حتى تنطبق صورة القفا فى المرأة المحاذية للقفا، ثم تنطبق صورة هذه المرأة فى المرأة الأخرى التى فى مقابلة العين، ثم تدرك العين صورة القفا، فكذاك فى اقتناص العلوم"<sup>(٤)</sup>.

وما يقوم به الغزالى لتأكيد مشروعية المعرفة اللدنية الصوفية العرفانية، هو تأكيد للبرهان فى مجال العرفان، لذلك فهو يقارن بين العلم المكتسب والإلهام والوحى ليجعل بينهما ما هو مشترك عام وبينهما أيضاً بعض الاختلاف فيقول "فلم

(١) إحياء علوم الدين، ج ٣، ص ١٩.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المصدر السابق، ص ١٤.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

يفارق الإلهام الاكتساب في نفس العلم، ولا في محله، ولا في سببه، ولكن يفارقه من جهة زوال الحجاب، فإن ذلك ليس باختيار العبد، ولم يفارق الوحي الإلهام في شيء من ذلك، بل في مشاهدة الملك المفيد للعلم، فإن العلم إنما يحصل في قلوبنا بواسطة الملائكة، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وما كان لنبئ أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحي بإذنه ما يشاء﴾ (الشورى/٥١)<sup>(١)</sup>.

إذن ليس صحيحاً من يرى أن تأويل الغزالي في مشكاة الأنوار "لا يخضع لقاعدة لغوية، ولا لعرف خاص"<sup>(٢)</sup>. إنه يخضع لآلية البرهان، وعليه يتداخل عنده البيان مع البرهان مع العرفان.

#### الظاهر والباطن ومشروعية التأويل البرهاني عند ابن رشد

تتأسس مشروعية قانون التأويل البرهاني عند ابن رشد ليس فحسب على دعوة القرآن الكريم إلى النظر العقلي البرهاني؛ بل أيضاً على وجود الظاهر والباطن في الشرع. ويرى ابن رشد في نص صريح أن "السبب في ورود الشرع فيه الظاهر والباطن هو اختلاف فطر الناس وتباين قرائحهم في التصديق، والسبب في ورود الظواهر المتعارضة فيه هو تنبيه الراسخين في العلم على التأويل الجامع بينهما. وإلى هذا المعنى وردت الإشارة بقوله تعالى: ﴿وهو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات﴾ إلى قوله: ﴿والراسخون في العلم﴾"<sup>(٣)</sup>.

والنص يشير إلى ما أشار إليه المعتزلة من قبل من وجه الحكمة في وجود بعض القرآن محكماً وبعضه متشابهاً، أو ظاهراً وباطناً فقد ذهب القاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ) إلى أن من وجوه الحكمة في ذلك "أن الله تعالى كلفنا النظر

(١) إحياء علوم الدين، ج ٣، ص ١٩.

(٢) هذا رأى عرضه د. أبو العلا عفيفي في تصديره لكتاب "مشكاة الأنوار" للغزالي، ص ١٩.

(٣) فصل المقال، ص ٩٨.

وحنثا عليه، ونهانا عن التقليد ومنعنا منه، فجعل القرآن بعضه محكما وبعضه متشابهها، ليكون ذلك داعيا لنا إلى البحث والنظر، وصارفاً عن الجهل والتقليد<sup>(١)</sup>، وإلى هذا المعنى يذهب ابن رشد، غير أنه يقصر النظر على أهل البرهان فحسب هم القادرون على "التأويل الجامع" للمحكم والمتشابه، الظاهر والباطن، الحقيقة والمجاز، المثال والمعنى، المعقول والمنقول... إلخ.

كما يعزو ابن رشد السبب في انقسام الشرع إلى ظاهر وباطن إلى وجود أشياء خفية في الشرع لخفائها لا يمكن العلم بها إلا بالبرهان، ولذلك تلطف الله فيها لعباده الذين لا سبيل لهم إلى البرهان "بأن ضرب لهم أمثالها وأشباهها ودعاهم إلى التصديق بتلك الأمثال"<sup>(٢)</sup>. أى التصديق بها بالأدلة الجدلية والخطابية المشتركة للجميع، وكما يقول "وهذا هو السبب في أن انقسام الشرع إلى ظاهر وباطن، فإن الظاهر هو تلك الأمثال المضروبة لتلك المعاني، والباطن هو تلك المعاني التي لا تتجلى إلا لأهل البرهان". ويشير ابن رشد إلى أن هذه هي أصناف تلك الموجودات الأربعة أو الخمسة التي ذكرها أبو حامد في كتاب التفرقة<sup>(٣)</sup>.

والنص السابق يوضح أن من ألفاظ القرآن الكريم ماهو أمثال مضروبة لطفاً من الله سبحانه لتقريب المعاني إلى أذهان العامة من الناس، أما المعنى الحقيقي المقصود والخفي لا يتم العلم به إلا بالبرهان، وعلى ذلك يسند تأويله إلى أهل البرهان ويحرم على العامة تأويله.

- 
- (١) القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، تحقيق، د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط أولى، سنة ١٩٦٥، ص ٥٩٩-٦٠٠.  
راجع أيضاً: السيوطي، الاقتان في علوم القرآن، ج٢، ص ١٦ عن حكمة وجود المحكم والمتشابه في القرآن.
- (٢) فصل المقال، ص ١٠٩، ١١٠.
- (٣) المصدر السابق، الصفحات نفسها.

ولما كان ابن رشد يتحدث عن التأويل من داخل محاولته لضبط العلاقة بين الشريعة والحكمة، ومن داخل الفقه وأصوله، فإنه يتعامل مع البرهان ومع التأويل بالمصطلحات الفقهية، فيسأل عما هو مذكور في الشرع، وعما هو مسكوت عنه، فضلاً عن أنه يقدم النظر البرهاني على الشرع في حالة التعارض بين النظر البرهاني وظاهر ما ورد في الشرع - كما أشرنا -... فالنظر البرهاني هو الأصل وهو في ذاته حق وعلى ذلك فالحق لا يضاد الحق قطعا، على ما جاء في قوله: "فإننا معشر المسلمين نعلم على القطع أنه لا يؤدي النظر البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع: فإن الحق لا يضاد الحق بل يوافقه ويشهد له"<sup>(١)</sup>.

لذلك يقول: "إن أدى النظر البرهاني إلى نحو ما من المعرفة بوجود ما، فلا يخلو ذلك الموجود أن يكون قد سكنت عنه في الشرع، أو عرّف به. فإن كان مما قد سكنت عنه فلا تعارض هنالك، وهو بمنزلة ما سكنت عنه من الأحكام فاستتبطها الفقيه بالقياس الشرعي. وإن كانت الشريعة نطقت به، فلا يخلو ظاهر النطق أن يكون موافقا لما أدى إليه البرهان فيه أو مخالفا. فإن كان موافقا فلا قول هنالك، وإن كان مخالفا طلب تأويله"<sup>(٢)</sup>.

وابن رشد يريد ضبط العلاقة بين ظاهر اللفظ ونتائج البرهان، فإذا تعارض الظاهر مع نتائج البرهان هنا نلجأ إلى تأويل هذا الظاهر أي صرفه "من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية".

ويؤكد ابن رشد في نص حاسم قاطع له: "نحن نقطع قطعا أن كل ما أدى إليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي، وهذه القضية لا يشك فيها مسلم، ولا يرتاب بها مؤمن، وما أعظم ازدياد اليقين بها عند من زاول هذا المعنى وجربه، وقصد هذا المقصد

(١) فصل المقال، ص ٩٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٧.

### من الجمع بين المعقول والمنقول<sup>(١)</sup>.

إن النص السابق يكاد يشمل إشارات إلى معظم الشروط والضوابط وأطراف القضايا التي تتعلق بالتأويل من مثل "الظاهر والباطن، المعقول والمنقول، علاقة البرهان والتأويل". فإذا قمنا بتفكيك أجزاء النص سنجد أنه يشير إلى ما يلي:

- ١ - تقديم البرهان على ظاهر الشرع.
- ٢ - عند مخالفة البرهان لظاهر الشرع وجب تأويل هذا الظاهر.
- ٣ - ينبغي تأويل الظاهر على قانون التأويل العربي.
- ٤ - إن القضية التي تقول: "كل ما يؤدي إليه البرهان ويخالفه ظاهر الشرع وجب تأويل الظاهر"؛ هي قضية مقطوع بها لا يشك فيها مسلم، ولا يرتاب بها مؤمن، بل هي يقينية مقطوع بها عند من زاول التأويل.
- ٥ - كل من يقصد الجمع بين المعقول والمنقول لابد أن يلجأ إلى التأويل.

لم يختلف ابن رشد هنا عما ذكره الغزالي من قبل، فقد ذهب الغزالي إلى القول بأن ما قضى العقل باستحالته يجب تأويل ما ورد السمع به<sup>(٢)</sup>، وابن رشد يؤكد أنها قضية لا شك فيها.

ويؤكد ابن رشد على أنه من وسائل رفع الخلاف المزعوم بين البرهان وبين بعض ظواهر الشرع؛ هو ردّ هذه الظواهر إلى باقى أجزاء الشرع. أو بالتعبير المنطقي، ردّ الجزء إلى النسق الكلي الذي ينتمى إليه هذا الجزء، وبالتعبير البياني: ردّ العبارة إلى السياق العام الذي وردت فيه. يؤكد ابن رشد هذا المعنى بقوله: "مأمّن منطق به في الشرع مخالف بظاهره لما أدى إليه البرهان؛ إلا إذا أعتبر الشرع وتصفحت سائر أجزائه، وجد في ألفاظ الشرع ما

(١) فصل المقال، ص ٩٨.

(٢) الغزالي، الاقتصاد في الاعتقاد، ص ٩٥.

يشهد بظاهرة لذلك التأويل أو يقارب أن يشهد<sup>(١)</sup>.

ومن الملاحظ أن ابن رشد لم يقل من الواجب ردّ المنتسب إليه إلى المحكم، لأن ذلك يتعارض مع تأكيده على البرهان، فبالنسبة لأهل البرهان لا يوجد عندهم تشابه. لذلك كان حديثه عن "الظاهر من الشرع" فحسب. وهذا يعني أن الباطن أو المعنى الكلى للظواهر لا يتعارض مع البرهان، لذلك يكون التأويل لبعض الظواهر وليس لكل ما ورد في الشرع.

- لم يختلف ابن رشد مع الغزالي من حيث وجود ظاهر وباطن في الشرع غير أن ابن رشد جعل مهمة الكشف عن الباطن هي مهمة الفلاسفة (أهل البرهان)، وعلى الجمهور التعامل مع ظواهر الشرع دون تأويل. وجعل البرهان هو الوسيلة الوحيدة لمعرفة الباطن، ورفض طريق الحدس والإلهام والعرفان، لأنه يرفض التصوف أصلاً.

أما الغزالي أقرّ بمستويات ثلاثة للباطن، المستوى البياني، والمستوى البرهاني، والمستوى العرفاني، الأول (البياني) يكون المجاز فيه لغوياً، والباطن هو المعنى الذي يجيزه اللفظ، والمستوى البرهاني هو المجاز العقلي أى المعنى الذي يجيزه البرهان العقلي، ويرى أنه لا يتعارض مع المجاز اللغوي أو المعنى الجواني للفظ. والمستوى الثالث العرفاني، مستوى العيان والكشف الحقيقي عن حقائق الأشياء هو مستوى باطنى غير أنه استخدم فيه آلية التفكير المنطقى ممثلة فى آلية القياس البرهاني. ولم يعزل الغزالي العرفان عن البرهان عن البيان، لأنه لم يعزل علوم الباطن عن علوم الظاهر، أعنى علوم الباب عن علوم القشر. وهذا يتضح جلياً فى كتابه "جواهر القرآن"، لأنه يجعل علوم الظاهر مدخلاً للباطن.

---

(١) فصل المقال، ص ٩٨.



٤ - ضبط العلاقة بين حقوق التأويل (حق العقل وحق اللغة وحق الشرع):  
\* من الضوابط المهمة في قانون التأويل معرفة العلاقة بين الحقوق الثلاثة في عملية التأويل: حق العقل، وحق اللغة، وحق الشرع؛ غير أن هناك بعض التأويلات التي قطعت العلاقة تمامًا بين الحقوق الثلاثة مثل تأويلات التعليمية الباطنية (الشيعة)، وكذلك الحشوية وبعض الصوفية وغيرهم..

غير أنه من المعروف أن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، وأن لغة العرب فيها من المجاز والتشبيه والاستعارة والكناية، والإيجاز والإطناب... إلخ ما يسمح بتعدد المعاني والدلالات<sup>(١)</sup>.

لذلك نجد القاضي أبا بكر الباقلاني يقول: "في سائر الألسنة غير العربية لا يقع فيها من التفاوت ما يتضمن التقديم العجيب، فلا نجد في القدر الذي نعرفه من الألسنة للشيء الواحد من الأسماء ما نعرفه في اللغة (=العربية). وكذلك لا نعرف فيها الكلمة الواحدة تتناول المعاني الكثيرة على ما تتناول العربية، وكذلك التصرف والاستعارات والإشارات، ووجوه الاستعمالات البديعة... ويشهد لذلك من القرآن أن الله تعالى وصفه بأنه لسان عربي مبين، وكرر ذلك في مواضع كثيرة، وبين أنه رفعه عن أن يجعله أعجمياً"<sup>(٢)</sup>.

الأمر الذي جعل العرب أنفسهم يلجئون إلى ما هو معروف من أساليب اللغة العربية لإيضاح معاني وردت في القرآن الكريم، فقد ذكر السيوطي أنه "أخرج الحاكم في المستدرك من طريق عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن قوله "يوم يكشف عن ساق" قال: إذا خفى عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر فإنه ديوان العرب، أما سمعتم قول الشاعر:

(١) راجع في ذلك: البرهان للزركشي، المجلد الثاني، والاتقان للسيوطي، ج ٢.  
(٢) القاضي أبو بكر الباقلاني، إعجاز القرآن، بأسفل صحائف الاتقان للسيوطي، مصطفى البابي الحلبي، ط ٤، ج ١، سنة ١٩٧٨، ص ٥٥.

اصبر عناق إنه شرّ باق ٠٠ قد سنّ لى قومك ضرب الأعناق  
وقامت الحرب بنا على ساق.

قال ابن عباس: هذا يوم كرب وشدة. ومن ذلك الجنب فى قوله تعالى: ﴿مَا  
فَرَطْتَ فى جنب الله﴾ (الزمر/٥٦) أى فى طاعته وحقه، لأن التفريط إنما يقع فى  
ذلك ولا يقع فى الجنب المعهود، ومن ذلك صفة القرب فى قوله ﴿فإنى قريب﴾،  
(البقرة/١٨٦) و﴿نحن أقرب إليه من حبل الوريد﴾ (ق/١٦) أى بالعلم. وغيرها  
من الآيات<sup>(١)</sup>. مما يعنى أن اللجوء إلى معرفة المعنى المقصود لألفاظ الشرع لا  
يتم إلا من داخل اللغة نفسها، وما تحتمله ألفاظ اللغة من معانى درج العرب على  
استعمالها. ويأتى حق العقل فى تأكيد المعنى الدال على المدلول. مما يدل على  
التفاوت فى الدلالة. الأمر الذى يؤكد أهمية الدلالة اللغوية، مع تأكيد الطابع  
التناسى لألفاظ اللغة العربية، وكيفية توظيف هذه المسألة فى حل مشكلات  
التأويل، وانعكاساتها على قانون التأويل عند كل من الغزالى وابن رشد:

#### الغزالى

يؤكد الغزالى على التفاوت فى الدلالة<sup>(٢)</sup>، وعلى أهمية الاستعارة فى لسان  
العرب، وكيف توسع العرب فى التجويز والاستعارة أكبر من توسع العجم، بل لا  
نسبة لتوسع العرب مقارنة بجمود العجم<sup>(٣)</sup>. يحافظ الغزالى على الحقوق الثلاثة  
حق العقل، وحق اللغة وحق الشرع فى نطاق التمييز بينها والقول بتلازمها فى  
أن معاً. فيقول عن الحقوق الثلاثة:

"العقل عندنا لا يوجب الامتناع من اطلاق الألفاظ، وإنما يمنع عنه إما:  
لحق اللغة، وإما لحق الشرع"<sup>(٤)</sup>. أما حق اللغة فيعود إلى واضع اللسان للبحث

(١) السيوطى، الاتقان فى علوم القرآن، ج٢، ص ١٠.

(٢) الغزالى: إجماع العوام عن علم الكلام، ص ٧١.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) الغزالى: الاقتصاد فى الاعتقاد، ص ٢٠.

عما إذا كان ما يدعيه هو "اسمه على الحقيقة" كما وضعه واضع اللغة له، فإذا لم يكن مطابقاً للمواضعة كان كاذباً على اللسان. وإذا زعم أنه استعاره ينبغي النظر إلى المعنى الذى به شارك المستعار منه، فإن صلح للاستعارة لا ينكره الغزالي استناداً إلى حق اللغة، وإن لم يصلح قيل له أخطأت على اللغة. والنظر فى حق اللغة "لا يليق بمباحث العقول"<sup>(١)</sup>. أى يعود إلى المواضعة وما اصطلاح عليه أهل اللغة.

أما حق الشرع وجوازه أو تحريمه للألفاظ فهو "بحث فقهي يجب طلبه على الفقهاء، إذ لا فرق بين البحث عن جواز إطلاق الألفاظ من غير إرادة معنى فاسد، وبين البحث عن جواز الأفعال وفيه رأيان: أحدهما: أن يقال لا يطلق اسم فى حق الله تعالى إلا بالإذن، وهذا (= جوهر غير متحيز) لم يرد فيه إذن فيحرم. وإما أن يقال لا يحرم إلا بالنهي، وهذا لم يرد فيه نهى، فينظر: فإن كان يوهم خطأ؛ فيجب الاحتراز منه، لأن إيهام الخطأ فى صفات الله تعالى حرام. وإن لم يوهم خطأ يحكم بتحريمه. فكلما الطريقين محتمل. ثم الإيهام يختلف باللغات وعادات الاستعمال. فرب لفظ يوهم عند قوم، ولا يوهم عند غيرهم<sup>(٢)</sup>.

وهكذا يميز الغزالي تمييزاً واضحاً بين ثلاثة حقوق حق "اللغة" وحق "الشرع" وحق "العقل"، وحق اللغة يعود إلى ما اصطلاح عليه القوم بحسب اللغات وعادات الاستعمال<sup>(٣)</sup>، وهذا يعود إلى البحث اللغوى.

أما "حق العقل" فهو يتعلق "بالمعنى" والمعنى الذى يقصده الغزالي هو مناهج الأدلة التى ذكرها فى كتب المنطق: محك النظر ومعيار العلم وغيرها. أما "حق الشرع" فإنه يعود إلى ما ورد فى الشرع من حيث التحريم

(١) الغزالي: الاقتصاد فى الاعتقاد، ص ٢٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٢١.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

والجواز .

ولما كان الغزالي يقدم العقل، فإنه يؤكد أن "مالا برهان على إحالته، لا ينبغي أن ينكر بمجرد الاستبعاد"<sup>(١)</sup>. ويكون حق "التصديق به واجب لأنه ممكن"<sup>(٢)</sup>.

فما ورد السمع به ينظر إليه، فإن كان العقل مجوزاً له، وجب التصديق به قطعاً إن كانت الأدلة السمعية قاطعة في متنها ومستندها لا يتطرق إليها احتمال. وإن كانت ظنية وجب التصديق بها ظناً وإنما صارت المسألة قطعية بالبحث على الطرق العقلية وقد كان المتكلمون قبل الغزالي يستخدمون الظن في المسائل الاعتقادية والفقهية<sup>(٣)</sup> حتى أدخل الغزالي البرهان، في ممارساته التأويلية في أصول الفقه وأصول العقيدة. رافضاً استخدام قياس الغائب على الشاهد.

ينتهي الغزالي إلى رأى قاطع يعتمد على استخدامه للطرق العقلية، وهو أن "ما قضى العقل باستحالته فيجب فيه تأويل ما ورد السمع به، ولا يتصور أن يشتمل السمع على قاطع مخالف للمعقول"<sup>(٤)</sup>.

ولو توقف العقل في شيء من الظواهر القابلة للتأويل ولم يقضى فيه باستحالة ولا جواز وجب التصديق أيضاً لأدلة السمع، فيكفى في وجوب التصديق انفكاك العقل عن القضاء بالإحالة"<sup>(٥)</sup>.

ومن أمثلة الجمع بين الحقوق الثلاثة عند الغزالي:

مسألة الاستواء في قوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ (طه/ ٥) ومسألة النزول في قوله صلى الله عليه وسلم "ينزل الله كل ليلة إلى سماء

(١) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص ٩٨.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المصدر السابق، ص ٩٥.

(٤) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٥) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

الدنيا...(\*)" يعتمد الغزالي على إبراز الطابع التناسبي لكل ما يحتمله "معنى" الاستواء في "نسبته للعرش" ليوضح علاقة المعنى باللفظ، الظاهر بالباطن، ما يجيزه اللفظ وما لا يجيزه، وما يحيله العقل وما لا يحيله، ثم يقوم بعملية استبعاد، ثم استبقاء. أعنى نفى وإثبات. نفى كل ما لا يتناسب مع التنزيه، وإثبات المعنى اللائق للتنزيه وهو المعنى المحقق المراد.

ونثبت نص الغزالي رغم طوله لأهميته، يقول: "أما الاستواء فهو نسبته للعرش لا محالة، ولا يمكن أن يكون للعرش إليه نسبة.

- إلا بكونه معلوما.
- أو مرادا.
- أو مقدورا عليه.
- أو محلا مثل محل العرض.
- أو مكانا مثل مستقر الجسم.

ولكن بعض هذه النسبة تستحيل عقلا، وبعضها لا يصلح اللفظ للاستعارة به له. فإن كان في جملة هذه النسبة - مع أنه لا نسبة سواها - نسبة لا يحيلها العقل، ولا ينبو عنها اللفظ؛ فليعلم أنها المراد. أما كونه مكانا أو محلا كما كان للجوهر والعرض إذا اللفظ يصلح له، ولكن العقل يحيله كما سبق، وأما كونه معلوما ومرادا فالعقل لا يحيله، ولكن اللفظ لا يصلح له، وأما كونه مقدورا عليه وواقعا في قبضة القدرة ومسخر له مع أنه أعظم المقدورات ويصلح الاستيلاء عليه لأن يتمدح به ويتبعه به على غيره الذي هو دونه في العظم، فهذا مما لا يحيله العقل ويصلح له اللفظ، فاخلق بأن يكون هو المراد قطعاً<sup>(١)</sup>.

والنص السابق تطبيق عملي للمنهج الذي يسلكه الغزالي وهو ضرورة

(\*) حديث صحيح رواه البخاري ومسلم، وقد ورد في صحيح مسلم، ج ١، باب: الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل، والإجابة فيه، ص ٥٢٢.

(١) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص ٢٨.

تقدير المعاني أولاً ثم النظر في الألفاظ ثانياً<sup>(١)</sup>.

وتقدير المعاني جاء في النص السابق بناء على السبر والتقسيم، أو الحصر والاستبعاد، فبعد الانحصار تستبعد المحالات اللفظية منها والعقلية، والإبقاء على اللازم الذي هو المطلوب وجاء الحصر بناء على حصر نسبة العرش إلى الاستواء. والمعنى التي توول إليه النسب المذكورة لا تخرج عن ثلاث:

- أن اللفظ يصلح للمعنى والعقل يحيله.
- العقل لا يحيله واللفظ لا يصلح له.
- العقل لا يحيله واللفظ يصلح له. وهو المراد قطعاً.

وعلى ذلك يكون الغزالي قد حقق الالتزام بمناهج الاستدلال التي لا يتصور إنكار حصول العلم منها.

وطالب المعنى أولاً لا يعني عدم صلاحية اللفظ للمعنى المحقق، بل العبرة بالمنهج البرهاني القطعي الذي يحقق الوصول إلى "المراد قطعاً"<sup>(٢)</sup> دون التضحية باللفظ، لذلك يقول: "أما صلاح اللفظ له، فظاهر عند الخبير بلسان العرب. وإنما ينبو عن فهم مثل هذا إفهام المتطفلين على لغة العرب، الناظرين إليها من بعد"<sup>(٣)</sup>.

لذلك يأتي الغزالي ببيت من الشعر يوضح معنى الاستواء على سبيل المجاز في اللغة فيقال استوى الأمير على مملكته حتى قال الشاعر:

قد استوى بشر على العراق .. من غير سيف ودم مہراق<sup>(٤)</sup>

(١) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص ١١.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٨.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٤) يشكك ابن تيمية في هذا البيت ويراد موضوعاً للاحتجاج به وليس له أصل تاريخي... وذلك لإبطال تأويل الاستواء بالمعنى الذي أراده المتكلمون. راجع: د. محمد السيد الجليند. الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، ص ٣٣٩.

ولذلك قال بعض السلف رضى الله عنهم يفهم من قوله تعالى: ﴿الرحمن على العرش استوى﴾ (طه/ ٥) ما فهم من قوله تعالى: ﴿ثم استوى إلى السماء وهي دخان﴾<sup>(١)</sup> (فصلت/ ١١). والغزالي بهذا البيت من الشعر إشارة منه بأن الدلالة اللغوية لا تتعارض مع المنطق العقلى.

فى مسألة رؤية الله فى الآخرة رفض الغزالي قياس الغائب على الشاهد، الله على الإنسان. كما استند إلى قرينة أساسية هى فرض عين وهى التنزيه الإلهى. وتمسك بما ورد فى الشرع، والشرع أقرّ بالرؤية. ونظر فى المعانى التى يتردد اللفظ بينها واختار ما يجوز به العقل طبقاً لقرينة التنزيه الإلهى.

ويعلن الغزالي صراحة بقوله: "ينبغي أن نحصل معنى هذا اللفظ فى الموضع المتفق، ونسبكه، ثم نحذف منه ما يستحيل فى حق الله سبحانه وتعالى"<sup>(٢)</sup>. فيقوم الغزالي بإثبات وحصر المعانى التى يجيزها اللفظ فى الموضع الذى جاء فيه؛ ثم نفى المعانى التى تستحيل عقلاً فى حق الله سبحانه وتعالى، والإبقاء على ما "لم يستحل فى حق الله سبحانه وتعالى، وأمكن أن يسمى ذلك المعنى رؤية حقيقة، أثبتناه فى حق الله سبحانه، وقضينا بأنه مرئى حقيقة، وإن لم يكن إطلاق اسم الرؤية عليه إلا بالمجاز، أطلقنا اللفظ عليه بإذن الشرع، واعتقدنا المعنى كما دلّ عليه العقل"<sup>(٣)</sup>.

ويكون الغزالي بذلك قد جمع بين اللفظ (باسم الشرع) والمعنى (بحق العقل) أى أنه جمع بين المعقول والمنقول، أو بين الحقوق الثلاثة المشار إليها، أو بين البيان والبرهان، فالعقل لا يحيل الرؤية، والشرع يشهد بذلك، والمجاز اللغوي يجيز تعدد معانى الرؤية، ولم يبق أمام نفاة الرؤية (المعتزلة) إلا العناد،

(١) الغزالي: الاقتصاد فى الاعتقاد، ص ٢٨.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٢.

(٣) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

والقصور عن درك المعاني الدقيقة<sup>(١)</sup>.

### فى مسألة القرآن كلام الله غير مخلوق

من المعروف أن المعتزلة قالت أن القرآن مخلوق تمشياً مع مذهبها فى حدوث الصفات لتتفى كل قديم غير الله، تأكيداً على التنزيه الإلهى، غير أن الغزالى الذى يتمسك بما جاء به الشرع، وما يجيزه العقل مع تأكيدده على حق اللغة، فإنه استخدم لحل هذه المسألة الحقوق الثلاثة المشار إليها مؤكداً على الطابع التناسبى لألفاظ اللغة، باعتبار اختلاف معانى الألفاظ بحسب الاعتبارات المتعددة: من حيث دلالة هذه المعانى على حقائق الأشياء فى ذاتها (كما هى فى الأعيان) من جهة، ومن حيث دلالة الألفاظ على معانى الأشياء فى الأذهان، ثم فى اللسان، ثم مكتوبة من جهة ثانية<sup>(٢)</sup>. وغنى عن البيان هذا التقسيم المنطقى للموجود فى الأعيان وفى الأذهان؛ نظر الغزالى إلى لفظ القرآن باعتباره لفظاً مشتركاً متعدد المعانى، يتغير معناه بعدة اعتبارات:

١ - باعتبار أنه كلام الله.

٢ - باعتبار أنه حروف وأصوات.

٣ - باعتبار قراءة القارئ للحروف والأصوات.

فيكون أمامنا ثلاثة ألفاظ: "قرآن"، و"مقروء"، و"قراءة".

وأما القرآن فقد يطلق ويراد به المقروء. فإن أريد به ذلك فهو قديم غير مخلوق،... وإن أريد به القراءة التى هى فعل القارئ ففعل القارئ لا يسبق وجود القارئ وما لا يسبق وجود الحادث فهو حادث<sup>(٣)</sup>.

(١) الغزالى: الاقتصاد فى الاعتقاد، ص ٣٤.

(٢) راجع: الغزالى: المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى، تحقيق: الشيخ محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندى، ص ٩-١٠.

أيضاً: إجماع العوام عن علم الكلام، ص ١١٣، ١١٥ حيث قسم مراتب الوجود أربع: فى الأعيان، وفى الأذهان، وفى اللسان، وفى البياض المكتوب عليه.

(٣) الغزالى: الاقتصاد فى الاعتقاد، ص ٥٨-٥٩.



وعلى ذلك يثبت الغزالي أن لفظ القرآن مشترك بين القراءة والمقروء أى بين الحدوث والقدم.. و"إذا صار الاسم مشتركا امتنع التناقض. فالاجماع منعقد على أن لا قديم إلا الله تعالى، والله تعالى يقول: ﴿حتى عاد كالعرجون القديم﴾ (يس/٣٩)، ولكن نقول اسم القديم مشترك بين معنيين فإذا ثبت من وجهه لم يستحل نفيه من وجه آخر" (١).

وهكذا يحل الغزالي الإشكالات العويصة الخاصة بمثل هذه المسائل التي يقع فيها التناقض بالتبني على الاسم المشترك الذي يحتمل معنيين معاً أو أكثر. ولا يكون ثمة تناقض فى الموضوع. لذلك يقول: "من لم يفهم اشتراك اللفظ ظن تناقضا فى هذه الاطلاقات" (٢).

وفى الوقت نفسه يحذر من استعمال الاسم المشترك إن لم يفهم معه القرينة: يعنى على أى معنى من معانيه تم استخدامه فى الموضوع أو السياق التركيبى للفظ. كما هو الحال فى كلمات مثل "الشيء"، و"القرين"، و"الأمة" و"الروح" ونظائرها.

قال تعالى: ﴿ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء﴾ (النحل/٧٥) أراد به النفقة مما رزق. وقوله عز وجل: ﴿وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء﴾ (النحل/٧٦) أى الأمر بالعدل والاستقامة. وقوله عز وجل: ﴿فإن اتبعتنى فلا تسألننى عن شيء﴾ (الكهف/٧٠) أراد به من صفات الربوبية، وهو العلوم التى لا يحل السؤال عنها حتى يبتدىء بها العارف فى أوان الاستحقاق. وقوله عز وجل: ﴿أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون﴾ (الطور/٣٥) أى من غير خالق، فربما يتوهم به أنه يدل على أنه لا يخلق شيء إلا من شيء" (٣).

(١) الغزالي: الاقتصاد فى الاعتقاد، ص ٥٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٠، ٧٣.

(٣) إحياء علوم الدين، ص ٢٥٨، المجلد الأول.

لذلك يقول الغزالي عن الأسماء المشتركة: "فلا يؤتى بها في البراهين خاصة، ولا في الخطابات إلا إذا كانت معها قرينة"<sup>(١)</sup>، ويعدد أقسام القرائن، ويحذر الغزالي من الخلط بين "حق اللغة" و"حق العقل" بين أن يكون "تحت اللفظ إجمالاً"<sup>(٢)</sup> يحتاج إلى تفصيل وإيضاح لينكشف حقيقة المعنى المراد، وبين معنى "المحال" العقلي و"الممكن" العقلي، وأن النقيضين لا يصدقان معاً. وذلك تأكيداً للطابع التناسبي للغة طبقاً لدلالة الألفاظ على المعاني بحسب الاعتبارات المتعددة في النظر إلى تلك المعاني ودلالاتها على الأشياء ومثاله "أن العالم يصدق عليه أنه واجب، وأنه محال، وأنه ممكن. أما كونه واجباً، فمن حيث إنه إذا فرضت إرادة القديم موجودة وجوداً واجباً؛ كان المراد أيضاً واجباً بالضرورة لا جائزاً، إذ يستحيل عدم المراد مع تحقيق الإرادة القديمة(\*)". وأما كونه محالاً، فهو أنه لو قدر عدم تعلق الإرادة بإيجاده فيكون لا محالة حدوثه محالاً، إذ يؤدي إلى حدوث حادث بلا سبب وقد عرف أنه محال. وأما كونه ممكناً؛ فهو أن تنتظر إلى ذاته فقط، ولا تعتبر معه لا وجود الإرادة، ولا عدمها، فيكون له وصف الإمكان، فإذاً الاعتبارات ثلاثة:

الأول: أن يشترط فيه وجود الإرادة، وتعلقها، فهو بهذا الاعتبار واجب.

الثاني: أن يعتبر فقد الإرادة، فهو بهذا الاعتبار محال.

الثالث: أن تقطع الالتفات عن الإرادة والسبب فلا تعتبر وجوده ولا عدمه، ونجرد النظر إلى ذات العالم، فيبقى له بهذا الاعتبار الأمر الثالث وهو الإمكان، أو أنه ممكن لذاته، أي إذا لم نشترط غير ذاته كان ممكناً فظهر

(١) معيار العلم، ص ٥٣.

(٢) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص ٤٠.

(\*) هذا يعني إذا كانت الإرادة قديمة فالمراد وهو العالم لا بد أن يكون قديماً وهو ما يتعارض مع موقف الغزالي في حدوث العالم، العالم حادث بإرادة قديمة على ما ذكر في تهافت الفلاسفة ليرد زعمهم بأن العالم قديم!! راجع: الغزالي: تهافت الفلاسفة، ص ٩٨.

منه أنه يجوز أن يكون الشيء الواحد ممكناً محالاً، ولكن ممكناً باعتبار ذاته، محالاً باعتبار غيره، ولا يجوز أن يكون ممكناً لذاته محالاً لذاته فهما متناقضان<sup>(١)</sup>.

لذلك يحذر الغزالي من التعامل مع الألفاظ المشتركة بطريقة مجملة دون تفصيل معانيها في السياق التركيبي للغة، وبمقتضى المعنى الذى لا يحيله العقل. لذلك يقول عن الألفاظ المشتركة

إن "مثار الأغاليط إجمالها، والوجه في أمثال هذه المباحث أن نطرح الألفاظ، ونحصل المعانى فى العقل بعبارات أخرى، ثم نلتفت إلى الألفاظ المبحوث عنها، وننظر إلى تفاوت الاصطلاحات فيها"<sup>(٢)</sup>.

وهذا النص يؤكد أن الغزالي يهتم بسلطة المعنى أولاً ثم اللفظ ثانياً، كما يؤكد أيضاً على لفت الانتباه إلى الطابع التناسبى لألفاظ اللغة وضرورة تحويل الألفاظ المشتركة إلى ألفاظ متواطئة متفق عليها، عن طريق رفع الإبهام أو الإجمال عنها وتخصيصها في سياق تركيبى محدد، يحدد المعنى الذى يتم الاتفاق عليه بين الخصمين المتحاورين، كذلك يحذر من "الجهل بكون الاسم مشتركاً"<sup>(٣)</sup> فيقول: "يغلط من لا يميز بين معانى الألفاظ المشتركة"<sup>(٤)</sup> وينبه إلى أنه إذا تم تفصيل مسميات اللفظ المشترك يرتفع الخلاف بين المتحاورين.

#### حقوق التأويل عند ابن رشد

يؤكد ابن رشد -أيضاً- على حقوق التأويل الثلاثة المشار إليها حين يأتى معنى التأويل عنده على أنه: إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية دون إخلال بعادة لسان العرب فى المجاز اللغوي<sup>(٥)</sup>، كما يؤكد ضرورة

(١) الغزالي: الاقتصاد فى الاعتقاد، ص ٤٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٣.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠١.

(٤) المصدر السابق، ص ١٠٥.

(٥) راجع: ابن رشد، فصل المقال، ص ٩٧.

التزام "قانون التأويل العربي"<sup>(١)</sup> بل يقطع قطعاً بأن ما يؤدي إليه البرهان لا يتعارض مع ما يؤدي إليه قانون التأويل العربي، وبالطبع فإن قانون التأويل العربي هنا يعنى حق اللغة العربية، وحق الشرع، وحق العقل كما يراه ابن رشد ممثلاً في العقل البرهاني الذي لا يخالف حق اللغة وحق الشرع وفي نص يجمع الحقوق الثلاثة يقول ابن رشد: "وتحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان، وخالفه ظاهر الشرع، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي"<sup>(٢)</sup>.

لذلك كان من المسائل المهمة التي نبه عليها ابن رشد -متابعا للغزالي- مسألة الاشتراك في الاسم، مؤكداً على الطابع الدلالي المتنوع للاسم المشترك.

وينبه ابن رشد إلى أن الاسم المشترك لا حد له جامع للمعنيين معاً.

لقد اعتمد ابن رشد على مسألة الدلالة اللغوية، وبالتحديد دلالة الاسم المشترك لدفع تهمة الغزالي للحكماء بأنهم يقولون أن الله لا يعلم الجزئيات، ليثبت ابن رشد أن علم الله علم غير مجانس لعلمنا المحدث، ومن شبه العلمين أحدهما بالآخر فقد جعل ذوات المتقابلات وخواصها واحدة، وذلك غاية الجهل - في رأى ابن رشد - فاسم العلم إذا قيل على العلم المحدث والعلم القديم فهو مقول باشتراك الاسم المحض: كما يقال في كثير من الأسماء المقابلات مثل الجبل المقول على العظيم والصغير، والصريم المقول على الضوء والظلمة. ولهذا ليس ههنا حد يشتمل العلمين جميعاً كما توهمه المتكلمون من أهل زماننا"<sup>(٣)</sup>.

ويوضح ابن رشد هذا الأمر في رسالته "ضميمة في العلم الإلهي" حيث يشير إلى الشك الذي أثاره الغزالي وحله لهذا الشك العجيب أن ابن رشد يحل الشك في العلم القديم والعلم المحدث بشيئين أكد عليهما الغزالي وهما:

(١) ابن رشد، فصل المقال، ص ٩٨.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٢، ١٠٣.

رفض قياس الغائب على الشاهد، والتنبيه على دلالة الاسم المشترك. دون إشارة منه إلى الغزالي يقول ابن رشد: "أتى هذا الغلط من قياس العلم القديم على العلم المحدث، وهو قياس الغائب على الشاهد، وقد عرف فساد هذا القياس"<sup>(١)</sup>، والواقع أن الغزالي له فضل الكشف عن فساد هذا القياس، وتوجيه الطعون القائلة له<sup>(٢)</sup>. بل ويقترب ابن رشد أكثر من الغزالي حين يشير إلى نقطة أشار إليها الغزالي في معرض تأكيده أن هناك طور فوق طور العقل، غير أن ابن رشد يوظفها توظيفاً آخر ليؤكد أن المشائين من الحكماء لا يقولون بأن الله لا يعلم الجزئيات فيقول: "وكيف يمكن أن يتصور أن المشائين من الحكماء يرون أن العلم القديم لا يحيط بالجزئيات، وهم يرون أنه سبب الإنذار في المنامات والوحي وغير ذلك من أنواع الإلهامات؟"<sup>(٣)</sup>.

### قدم وحدوث العالم: الاختلاف في التسمية

ويؤكد ابن رشد - ما أكده الغزالي من قبل - على الطابع الدلالي المتنوع للاسم المشترك. في مسألة قدم العالم أو حدوثه، فيرى أن الاختلاف فيها بين المتكلمين من الأشعرية وبين الحكماء المتقدمين يكاد يكون راجعاً للاختلاف في التسمية، وبخاصة عن بعض القدماء<sup>(٤)</sup>، ويمارس ابن رشد منهجه التحليلي التفكيكي ليوضح ما يتفق عليه الطرفان، وما يختلف فيه كل منهما.

فقد اتفق كل من الأشعرية والحكماء المتقدمين على وجود أصناف ثلاثة من الموجودات، طرفان واسطة بين الطرفين، اتفقوا في تسمية الطرفين واختلفوا في الواسطة.

(١) ابن رشد ضميمه في العلم الإلهي، ضمن كتاب: فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، سنة ١٩٩٧، ص ١٢٩.

(٢) راجع: معيار العلم، راجع: الجابري، بنية العقل العربي، ص ٤٤١.

(٣) ابن رشد: ضميمه في العلم الإلهي، ص ١٣٠.

(٤) ابن رشد، فصل المقال، ص ١٠٤.

- ١ - أشياء اتفقوا على تسميتها محدثة وهي موجودات وجدت عن سبب فاعل . ومن مادة والزمان مقدم عليها وهي الموجودات مثل الماء والهواء والأرض والحيوان والنبات.
- ٢ - موجود اتفقوا على تسميته قديما، وهو موجود لم يكن من شيء ولا عن شيء ولا تقدمه زمان ووجوده مدرك بالبرهان، وهو الله تبارك وتعالى الذى هو فاعل الكل، وموجده، والحافظ له، سبحانه وتعالى قدره<sup>(١)</sup>.
- ٣ - صنف ثالث وهو موجود لم يكن من شيء ولا تقدمه زمان، ولكنه موجود عن فاعل وهذا العالم بأسره<sup>(٢)</sup>.

وابن رشد يقصد هنا بداية العالم بأسره وهو شيء غير مشاهد ومن ثم فالاختلاف جاء فى هذا الصنف، من حيث القدم والحدث، غير أن ابن رشد يرى أن الكل منهم متفق على وجود هذه الصفات الثلاث المذكورة أعلاه أن العالم موجود من لا شيء مادي، لا يتقدمه زمان، إنما موجود عن فاعل. كما أنهم متفقون أيضا على أن الزمان المستقبل غير متناه، وكذلك الوجود المستقبل، إنما يختلفون فى الزمان الماضى والوجود الماضى. فالمتكلمون يرون أنه متناه، وهو مذهب أفلاطون وشيعته، وأرسطو وفرقته يرون أنه غير متناه كالحال فى المستقبل.

ويأخذ ابن رشد بالحل الوسط الجامع بين رأيي الحكميين (أفلاطون وأرسطو). فيقول بأن هذا الوجود الماضى "أخذ شبهها من الوجود الكائن (=المحدث) الحقيقى، ومن الموجود القديم، فمن غلب عليه ما فيه من شبه القديم على ما فيه من شبه المحدث سماه قديما. ومن غلب عليه ما فيه من شبه المحدث سماه محدثا. وهو فى الحقيقة ليس محدثا حقيقيا ولا قديما حقيقيا. فإن المحدث

(١) ابن رشد، فصل المقال، ص ١٠٤.

(٢) المصدر السابق، ص ١٠٥.

**الحقيقي فاسد ضرورة. والقديم الحقيقي ليس له علة<sup>(١)</sup>.**

وعن طريق الاختلاف فى التسمية يوضح ابن رشد أن المذاهب فيما يتعلق بالعالم "ليست تتباعد كل التباعد حتى يكفر بعضها ولا يكفر"<sup>(٢)</sup>. ويرى ابن رشد أن استخدام الاسم الواحد ليدل على المتقابلات اسماً، وليس حقيقة هو الذى أوقع المتكلمين فى الخطأ لأنهم -على حد قول ابن رشد- ظنوا "أن اسم القدم والحدوث فى العالم بأسره هو من المتقابلة، وقد تبين أن الأمر ليس كذلك"<sup>(٣)</sup>.

وفى مسألة المعاد وأحواله: حيث يوضح حق الشرع، فيسأل: "فهل فى الشرع دليل على بقاء النفس أو تنبيهه على ذلك"<sup>(٤)</sup>. فيأتى بآيات من القرآن الكريم تثبت أن ذلك موجود، من مثل قوله تعالى: ﴿اللّٰهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فِيمَسْكُ الْتَى قُضِيَ عَلَيْهَا الْمَوْتُ وَيُرْسِلُ الْآخَرَى إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى، إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الزمر/٤٢) ووجه الدليل فى هذه الآية أنه سوى فيها بين النوم والموت<sup>(٥)</sup>.

وما يؤكد عليه ابن رشد -فى هذه الأمور- أن شريعتنا الإسلامية استخدمت "أدلة مشتركة التصديق للجميع فى إمكان هذه الأحوال"<sup>(٦)</sup>. ويعلن ابن رشد صراحة: أنه "ليس يدرك العقل فى هذه الأشياء أكثر من الإمكان فى الإدراك المشترك للجميع"<sup>(٧)</sup>. وهنا يلتقى ابن رشد مع الغزالي حين قال أن موقف الشرع فى هذه الأمور يجمع بين "الحق" و"الإمكان"، فهو حق لأن قواطع السمع دلت عليه، وهو "ممکن" لأن العقل لم يقضى باستحالته، وعليه وجب

(١) ابن رشد، فصل المقال، ص ١٠٥.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٤) مناهج الأدلة، ص ٢٠٤.

(٥) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٦) ابن رشد، فصل المقال، ص ٢٠٢.

(٧) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

التصديق شرعا وعقلا تأكيدا لما يتفق عليه كل من العلمين الكبيرين، حين يقول الغزالي: "لا يتصور أن يشتمل السمع على قاطع مخالف للعقل"<sup>(١)</sup>. أو كما يقول ابن رشد: "فإننا معشر المسلمين نعلم على القطع أنه لا يؤدي النظر البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع: فإن الحق لا يضاد الحق بل يوافقه ويشهد له"<sup>(٢)</sup>. وينتهي ابن رشد إلى القول بأنه "لم يقل أحد من الناس في العلوم الإلهية قولا يعتد به، وليس يعصم أحد من الخطأ إلا من عصمه الله تعالى بأمر إلهي خارج عن طبيعة الإنسان وهم الأنبياء"<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص ٩٥.  
(٢) ابن رشد، فصل المقال، ص ٩٦.  
(٣) تهافت التهافت، ص ٣٧٦.



### خاتمة الدراسة

من خلال مجموعة العناصر (المعنى والدوافع والمعيار والشروط والضوابط) التي شكلت "قانون التأويل" بين الغزالي وابن رشد؛ نوجز أهم النتائج فيما يلي:

#### أولاً: من حيث المعنى

جاء معنى التأويل عند كل من الغزالي وابن رشد جامعاً للمجاز اللغوي والعقلي في آن واحد، كما اتفق كل منهما على ألا يتم صرف ظاهر اللفظ إلا بقيام البرهان على استحالة الظاهر.

#### ثانياً: من حيث الدوافع

كانت الدوافع -في جملتها- واحدة عند كل من الغزالي وابن رشد، حيث اقتضت ظروف العصر عند كليهما القيام بمحاولة ضبط لحركة التأويل، ووضع قانون لمنع الإسراف والخلو في التأويل، واندفاع عن أصول العقيدة، وحماية جمهور الناس من التأويلات الفاسدة، بعد نفشى ظاهرة التكفير بين الفرق الكلامية. لذلك قام كل من الغزالي وابن رشد بنقد شديد للفرق في عصره.

وكما أرجع الغزالي فتور الخلق وضعف إيمانهم لانتشار تأويلات الفلاسفة، والخائضين في طرق التصوف، والمنتسبين إلى الباطنية، والمتكلمين الموسومين بالعلم بين الناس. كذلك أرجع ابن رشد فتور الخلق وتشككهم في الشريعة والحكمة معاً إلى تأويلات المتكلمين التي مزقت الشرع، وإلى الغزالي الذي أضرّ بالناس وأضرّ بالحكمة وبالشرعية في آن واحد، وكما كفر الغزالي الفلاسفة، كذلك كفر ابن رشد الغزالي!!.

#### ثالثاً: فيما يتعلق بالمعيار

لقد كان للغزالي قصب السبق في إدخال المنطق الأرسطي باعتباره منهجاً

للعلوم الكلامية والفقهية، بل باعتباره معياراً لكافة العلوم، ومعياراً للتأويل في آن واحد، ورَفُض الغزالي قياس الغائب على الشاهد وهو المنهج الذي كان يستخدمه الفقهاء والمتكلمون من قبله، وجاء ابن رشد ليؤكد ما أكده الغزالي من أن المنطق مقدمة ضرورية ومدخلاً لكافة العلوم، ومعياراً للتأويل. ونبه كلاهما على أهمية الدلالة اللغوية وبخاصة "الاسم المشترك" متعدد المعاني والمدلولات.

كما لجأ كل من الغزالي وابن رشد إلى حيلة لإضفاء المشروعية على علوم المنطق في بيئة معادية لهذه العلوم، فتحصن كل منهما بالدين: أليس الغزالي المنطق ثوباً إسلامياً خالصاً، وجعله موازين القرآن التي أنزلها الله على الأنبياء وعن طريقهم تعلمها البشر جميعهم بما فيهم اليونان.

كان ابن رشد واقعيًا، واعترف بالفضل لأصحابه، فالمنطق من علوم الأوائل من اليونان، فحسوا عنه أتم فحص، ومن حق اللاحقين أن يفيدوا منه بأمر الشرع نفسه الذي حث على النظر العقلي.

#### رابعاً: من حيث الشروط

اتفق كل من العلمين الكبيرين على أهمية التأويل، وأن التأويل من حق الخواص، وأنه محرم على العامة، ومحرم على أهل التأويل التصريح بتأويلاتهم للعامة، لأن قدراتهم لا تسمح بفهم حقائق الأشياء، ولا فهم الطرق البرهانية النظرية في التأويل. ورأى كل منهما ضرورة العودة بالجمهور إلى حال الصدر الأول أنموذج الفضيلة الكاملة والتقوى والمعرفة الحقة، وأفضل الطرق لتعليم الجمهور هي الطرق القرآنية.

اتفق ابن رشد مع الغزالي في أن في الشرع ما يؤول وما لا يؤول، كما اتفق كل منهما على أن أصول العقيدة، وهي الإيمان بالله، وبرسوله، وباليوم الآخر، هي من الثوابت الإيمانية التي لا يمكن جردها عند كل مسلم، وإنكارها كفر، وليس من أمة الإسلام جاحد لها. غير أن الغزالي يرفض تأويل كل ما

يتعلق بأصول العقيدة مثل أخبار الآخرة، ومنها المعاد.

لكن ابن رشد يفرق بين المعاد "كوجود" والمعاد "كصفات وأحوال"، ويؤكد أن نفي الوجود هو الكفر، وكل من ينفي الأصول من هذه الجهة فهو كافر، أما من يتأول من العلماء الصفات والأحوال، فإن أخطأ فهو خطأ معذور فيه، على ألا يصرح بتأويله للجمهور.

يتفق ابن رشد مع الغزالي في أن قانون التأويل مؤسس على مراتب الوجود الخمس الذاتى من جهة، والحسي والخيالى والعقلى والشبهى من جهة ثانية، لكنهما اختلفا داخل الذاتى من حيث أدخل الغزالي فى الذاتى ماهو غيبى مثل العرش والكرسي واعتبرها ابن رشد أمثلة...، ودخل مراتب الوجود الأربع الأخرى اختلف كل منهما أيضا، من حيث أدخل الغزالي فى الوجود الحسي ماهو غيبى، وكذلك فى الخيالى والعقلى والشبهى ليفتح المجال لطور فوق طور العقل، يدخل فيه التصور الآتى عن طريق الإلهام والوحى.

ويلتزم ابن رشد التزاما صارما بأن الذاتى (بالنسبة للإنسان) هو الموجود فى الخارج والمشاهد المحسوس، وأن المراتب الأربع الأخرى (الحسي والخيالى والعقلى والشبهى) هى أيضا متصورة عما هو مشاهد ومحسوس أو متخيلة بالعقل المحض لا إلهام فيها ولا وحى، ولا حدس، إنما عقل محض يقوم عليه البرهان القاطع، وعليه فإن هذه الأمور هى "تمثيل" بالمحسوسات لتقريب المعانى إلى أذهان العامة.

#### خامساً: بالنسبة للضوابط

اتفق ابن رشد مع الغزالي فى أن العقول الصريح لا يخالف المنقول الصحيح، ولا معاندة بين الشرع والعقل، فالحق لا يضاد الحق، والعقل مع الشرع نور على نور، والحكمة صاحبة الشريعة والأخت الرضيعة، ولا يتصور

أن يشتمل السمع على قاطع مخالف للبرهان.

وإذا كان الغزالي قد أثبت فيما يتعلق بأمور الآخرة أن ما لا يبرهان على استحالاته لا ينبغي إنكاره، لأن ما لم يقض العقل باستحالته فهو "ممكن".

كذلك يؤيده ابن رشد في ذلك؛ ويرى أن العقل لا يدرك في هذه الأمور أكثر من "الإمكان" في الإدراك المشترك للجميع.

كما اتفق كل منهما على أهمية ضبط علاقة المحكم والمتشابه، الباطن والظاهر، وأن الظاهر حق الجمهور، والمؤول هو الباطن الذي ينبغي أن يكون جامعا لحقوق التأويل الثلاثة: حق العقل، وحق اللغة وحق الشرع. وكلاهما قدم العقل، وجعله أصلاً في الشرع، وكلاهما اهتم بالمعنى قبل اللفظ. مع تأكيد الدلالة اللغوية.

في الواقع قد تبين لي من خلال هذا البحث أن نقاط الاتفاق والالتقاء بين الغزالي وابن رشد أكبر مما يظن بعض الباحثين.

## قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- كتب الصحاح.
- أولاً: مؤلفات الغزالي(\*):
- ١ - محك النظر في المنطق، دار النهضة الحديثة، بيروت، سنة ١٩٦٦، طبعة أخرى تحقيق وتعليق: د. رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، ط١، سنة ١٩٩٤.
- ٢ - مقاصد الفلاسفة، طبع على نفقة محيي الدين الكردي، المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر، ج٢، سنة ١٩٣٦.
- ٣ - معيار العلم في فن المنطق، تحقيق: الشيخ محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندي، القاهرة.
- ٤ - تهافت الفلاسفة، تحقيق: د. سليمان دنيا، دار المعارف، ط٧، (د.ت).
- ٥ - ميزان العمل، تحقيق: الشيخ محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندي (د.ت).
- ٦ - فضائح الباطنية، حققه وقدم له د. عبد الرحمن بدوي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، سنة ١٩٦٤.
- ٧ - الاقتصاد في الاعتقاد، طبع على نفقة مكتبة الحسين التجارية.
- ٨ - إحياء علوم الدين، خمسة مجلدات، دار الفكر العربي، (د.ت).
- ٩ - كتاب العلم من إحياء علوم الدين، تقديم د. رضوان السيد، دار إقرأ، بيروت، ط٢، سنة ١٩٨٥.
- ١٠ - المعارف العقلية، تحقيق د. عبد الكريم العثمان، دار الفكر بدمشق، ط أولى، سنة ١٩٦٣.

---

(\*) مرتبة ترتيباً تاريخياً بحسب ما ورد في كتاب: د. عبد الرحمن بدوي مؤلفات الغزالي.

- ١١- المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى، تحقيق الشيخ: محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندى، القاهرة، (د. ت).
- ١٢- جواهر القرآن، المركز العربى للكتاب، دمشق، (د. ت).
- ١٣- المضمون به على غير أهله، ضمن مجموعة القصور العوالى من رسائل الإمام الغزالى، ج٢، تحقيق الشيخ: محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندى، القاهرة، ط٢، سنة ١٩٧٠.
- ١٤- القسطاس المستقيم، ضمن مجموعة القصور العوالى من رسائل الإمام الغزالى، تحقيق الشيخ: محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندى، القاهرة، ط٢، سنة ١٩٧٠.
- ١٥- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، تحقيق: د. سليمان دنيا، عيسى البابى الحلبي، ط أولى، سنة ١٩٦١.
- طبعة أخرى ضمن مجموعة القصور العوالى من رسائل الإمام الغزالى، تحقيق الشيخ: محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندى، القاهرة، ط٢، سنة ١٩٧٠.
- ١٦- قانون التأويل (مع كتاب معارج القدس فى مدارج معرفة النفس)، تحقيق الشيخ: محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندى، القاهرة، (د. ت).
- ١٧- مشكاة الأنوار، تحقيق د. أبو العلا عفيفى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، سنة ١٩٦٤.
- ١٨- المنقذ من الضلال، تحقيق الشيخ: محمد مصطفى أبو العلا، والشيخ محمد محمد جابر، مكتبة الجندى، القاهرة.
- ١٩- المستصفى من علم الأصول، ط ثانية، دار الكتب العلمية، (مجلدان)، بيروت، (د. ت).
- ٢٠- إجماع العوام عن علم الكلام، ضمن مجموعة القصور العوالى من رسائل الإمام الغزالى، تحقيق الشيخ: محمد مصطفى أبو العلا، ج٢، مكتبة الجندى، ط٢، سنة ١٩٧٠.

- ٢١- معارج القدس فى مدارج معرفة النفس، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٥، سنة ١٩٨١.
- ثانيًا: مؤلفات ابن رشد<sup>(\*)</sup>:
- ٢٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، شرح وتحقيق، د. عبد الله العبادي، أربعة أجزاء فى أربعة مجلدات، دار السلام، ط أولى، سنة ١٩٩٥.
- ٢٣- تهافت التهافت، مشروع سلسلة التراث الفلسفى العربى مؤلفات ابن رشد (٣)، مع مدخل ومقدمة تحليلية للمشرف على المشروع: د. محمد عابد الجابري، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط أولى، سنة ١٩٩٨.
- ٢٤- جوامع السماع الطبيعى لأرسطو، ضمن رسائل ابن رشد، الطبعة الأولى، حيدر آباد، سنة ١٣٦٥هـ.
- ٢٥- فصل المقال فى تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، تحقيق مركز دراسات الوحدة العربية، إشراف، د. محمد عابد الجابري، بيروت، ط أولى، سنة ١٩٩٧.
- للكتاب طبعة أخرى، دراسة وتحقيق، د. محمد عمارة، دار المعارف، ذخائر العرب (٤٧)، ط٢، (د.ت).
- ٢٦- الكشف عن مناهج الأدلة فى عقائد الملة... مؤلفات ابن رشد (٢)، تحقيق: مركز دراسات الوحدة العربية، مع مدخل ومقدمة تحليلية للدكتور محمد عابد الجابري، بيروت، ط أولى، سنة ١٩٩٨.
- ٢٧- ضميمه فى العلم الإلهى، ضمن كتاب: فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، مركز دراسات الوحدة العربية، إشراف الدكتور محمد عابد الجابري، ط أولى، سنة ١٩٩٧.

---

(\*) مرتبة أبجديًا تبعًا للعنوان مع استبعاد آل (التعريف) وكلمة كتاب.

ثالثًا: مصادر ومراجع أخرى(\*):

- ٢٨- الأشعري: (أبو الحسن علي بن إسماعيل، ت ٣٢٤هـ).  
الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: د. فؤاد حسين، دار الأنصار،  
القاهرة، سنة ١٩٧٧.
- ٢٩- \_\_\_\_\_: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تصحيح: هلموت ريتز،  
دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).
- ٣٠- إفري (ألفريد): المجاز عند ابن رشد، بحث ضمن كتاب: ابن رشد  
والتنوير، تحرير د. مراد وهبة، د. منى أبو سنة، تقديم: د. بطرس  
غالي، دار الثقافة الجديدة، ط أولى، سنة ١٩٩٧.
- ٣١- الباقلائي (القاضي أبو بكر، ت ٤٠٣هـ).  
إعجاز القرآن (بأسفل صحائف الإتيان للسيوطي، مصطفى البابي  
الحلي، ط ٤، ج ١، سنة ١٩٧٨.
- ٣٢- بدوي (د. عبد الرحمن): مؤلفات الغزالي: بمناسبة احتفال المجلس الأعلى  
لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالذكرى المئوية التاسعة  
لميلاد أبي حامد الغزالي في مهرجان دمشق، ١٠-١٤ مارس  
١٩٦١.
- ٣٣- ابن تيمية، الرسائل الكبرى، المطبعة العامرة، مصر، ط أولى، سنة  
١٣٢٣هـ.
- ٣٤- \_\_\_\_\_، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة  
الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ط  
أولى، سنة ١٩٧٩.
- ٣٥- الجابري (د. محمد عابد)، التراث والحداثة، مركز دراسات الوحدة  
العربية، بيروت، ط أولى، سنة ١٩٩١.
- (\*) مرتبة أبجديًا بحسب اسم العائلة، مع إغفال الألف واللام، وأبو، وابن.



- ٣٦- الجابري (د. محمد عابد)، بنية العقل العربى، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة فى الثقافة العربية، الرکز الثقافى العربى، بيروت، ط٣، سنة ١٩٩٣.
- ٣٧- \_\_\_\_\_، ابن رشد سيرة وفكر، دراسة ونصوص، مركز دراسات الوحدة العربية، ط أولى، سنة ١٩٩٨.
- ٣٨- الجليند (د. محمد السيد)، الإمام ابن تيمية وقضية التأويل، دراسة لمنهج ابن تيمية فى الإلهيات وموقفه من المتكلمين والفلاسفة والصوفية، دار قباء، ط خامسة، سنة ٢٠٠٠.
- ٣٩- حنفى (د. حسن)، دراسات إسلامية، دار التنوير، بيروت، ط أولى، سنة ١٩٨٢.
- ٤٠- \_\_\_\_\_، دراسات فلسفية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط أولى، سنة ١٩٨٧.
- ٤١- \_\_\_\_\_، علوم التأويل بين الخاصة والعامة، بحث ضمن مجلة الجمعية الفلسفية المصرية، العدد الثالث، السنة الثالثة، يونيو ١٩٩٤.
- ٤٢- الحنفى (ابن أبى العز)، شرح الطحاوية فى العقيدة السلفية، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار التراث، القاهرة.
- ٤٣- ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر، بيروت، (د. ت).
- ٤٤- دنيا (د. سليمان)، الحقيقة فى نظر الغزالى، دار المعارف، ط٤، (د. ت).
- ٤٥- الرازى (الإمام محمد الرازى فخر الدين)، تفسير الفخر الرازى، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، ط ثالثة، سنة ١٩٨٥.
- ٤٦- \_\_\_\_\_، أساس التقديس فى علم الكلام، مطبعة مصطفى البابى الحلبي، سنة ١٩٣٥.

- ٤٧- ريكور (بول)، من النص إلى الفعل، أبحاث التأويل، ترجمة: محمد برادة حسان بورقية، عين للدراسات والبحوث، ط أولى، سنة ٢٠٠١.
- ٤٨- الزرقاني (د. محمد عبد العظيم)، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- ٤٩- الزركشي (الإمام محمد بن عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط ٣، سنة ١٩٨٠.
- ٥٠- زقزوق (د. محمود حمدي)، المنهج الفلسفي بين الغزالي وديكارت، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٢، سنة ١٩٨١.
- ٥١- أبو زهرة (الإمام محمد)، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، دار الفكر العربي.
- ٥٢- أبو زيد (د. نصر حامد)، الاتجاه العقلي في التفسير، دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ط أولى، سنة ١٩٨٢.
- ٥٣- \_\_\_\_\_، فلسفة التأويل، دراسة في تأويل القرآن عند محيي الدين بن عربي، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ط أولى، سنة ١٩٨٣.
- ٥٤- \_\_\_\_\_، مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٠.
- ٥٥- السيوطي (جلال الدين، ت ٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٤، سنة ١٩٧٨.
- ٥٦- طاهر (د. حامد)، قضية العلاقة بين الفلسفة والدين لدى ابن تومرت وابن رشد، بحث ضمن الكتاب التذكاري "الفيلسوف ابن رشد مفكراً ورائداً للاتجاه العقلي"، إشراف وتصدير: د. عاطف العراقي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، سنة ١٩٩٣.

- ٥٧- عبد الجبار (القاضي)، شرح الأصول الخمسة، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط أولى، سنة ١٩٦٥.
- ٥٨- عبد المهيم (د. أحمد)، إشكالية التأويل بين كل من الغزالي وابن رشد، تصدير د. عاطف العراقي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط أولى، سنة ٢٠٠١.
- ٥٩- العراقي (د. عاطف)، مذاهب فلاسفة المشرق، دار المعارف، ط سابعة، سنة ١٩٧٨.
- ٦٠- \_\_\_\_\_، ثورة العقل في الفلسفة العربية، دار المعارف، ط رابعة، سنة ١٩٧٨.
- ٦١- \_\_\_\_\_، المنهج النقدي في فلسفة ابن رشد، دار المعارف، ط أولى، سنة ١٩٨٠.
- ٦٢- \_\_\_\_\_، النزعة العقلية في فلسفة ابن رشد، دار المعارف، طبعة رابعة، سنة ١٩٨٤.
- ٦٣- \_\_\_\_\_، ابن رشد فيلسوفا عربيا بروح غربية، المجلس الأعلى للثقافة، سنة ٢٠٠٢.
- ٦٤- العلوي (د. جمال الدين)، المتن الرشدي مدخل لقراءة جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط أولى، سنة ١٩٨٦.
- ٦٥- عون (د. فيصل بدير)، علم الكلام ومدارسه، مكتبة سعيد رأفت، سنة ١٩٧٧.
- ٦٦- \_\_\_\_\_، الفلسفة الإسلامية في المشرق، مكتبة الحرية الحديثة، سنة ١٩٨٢.
- ٦٧- ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم، ت ٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، سنة ١٩٥٤.

- ٦٨- القرطبي (أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، ت ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.
- ٦٩- لطف (د. سامي نصر)، نماذج من فلسفة الإسلاميين، الجزء الأول، حكماء المشرق الإسلامي، ط١، سنة ١٩٧٧.
- ٧٠- محمود (د. زكي نجيب)، قيم من التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، سنة ١٩٩٩.
- ٧١- المغربي (د. علي عبد الفتاح)، التأويل بين الأشعرية وابن رشد، بحث ضمن الكتاب التذكاري للفيلسوف ابن رشد مفكرًا عربيًا ورائدًا للاتجاه العقلي، إشراف وتصدير: د. عاطف العراقي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، سنة ١٩٩٣.
- ٧٢- ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل، ت ٧١١هـ)، لسان العرب، تحقيق: عبد الله على الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، (د.ت.).
- ٧٣- مهران (د. محمد)، المنطق والموازن القرآنية، قراءة لكتاب القسطاس المستقيم للغزالي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط أولى، سنة ١٩٩٦.
- ٧٤- الموسوي (د. موسى)، من الكندي إلى ابن رشد، ط أولى، سنة ١٩٧٢.
- ٧٥- موسى (د. محمد يوسف)، بين الدين والفلسفة في رأى ابن رشد وفلسفة العصر الوسيط، دار المعارف بمصر، (د.ت.).
- ٧٦- أبو وافية (د. سهير فضل الله)، ابن حزم وآراؤه الكلامية والفلسفية، رسالة دكتوراه، (مخطوط)، كلية البنات - جامعة عين شمس، سنة ١٩٧٤.
- ٧٧- اليماني (ابن المرتضى)، ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان، تصحيح جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، سنة ١٩٨٤.

# الحوار الحضارى فى الإسلام

بحث قدم فى:

المؤتمر الدولى الخامس للفلسفة الإسلامية

"الإسلام وحوار الحضارات"

٢-٣ مايو ٢٠٠٠ ميلادية (٢٧-٢٨ محرم ١٤٢١ هجرية)

قسم الفلسفة الإسلامية

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة



## الحوار الحضارى فى الإسلام

### مقدمة :

إن تناول موضوع الحوار الحضارى - بصفة عامة - له أهمية بالغة بخاصة فى وقتنا هذا؛ لما يحدث من مستجدات على الساحة العالمية، ولما له من أثر على الوضع الحضارى للأمة العربية. وموضوع الحوار الحضارى ذو خيوط متعددة، ومتشابكة ذلك لأن مفهوم الحوار الحضارى لا يتضح إلا إذا عرفنا معنى "الحوار"، ومعنى "الحضارة"، و "الثقافة"، وكذلك ما المقصود بـ "حوار الحضارات"، وهل يختلف عن "الحوار الحضارى"، هذا فضلاً عن ارتباط جميع المفاهيم السابقة بالإنسان صانع الحضارة، ومؤسس الحوار الحضارى على نحو ما سنبين بعد قليل.

### الهدف من الدراسة :

إن الغاية التى تتشدها الباحثة هى : معرفة أين نقف ؟ وأين نتجه فى عصرنا الراهن فى قضية التطور الحضارى ؟ وهى القضية التى بذل فيها زعماء الإصلاح فى وطننا العربى الإسلامى جهداً مضمناً للمساهمة فى عملية التطور الحضارى<sup>(١)</sup> بدءاً من البحث عن أسباب أزمة هذا التطور<sup>(٢)</sup> التى نعانى منها، وأسباب تقدم العالم المتقدم إلى آخر التساؤلات فى هذا الموضوع.

(١) فى عصرنا الحديث محمد على وتحديث مصر ، وإرسال البعثات، ومشروع الترجمة ومساهمات العطار والطهطاوى، والأفغانى، ومحمد عبده، وطه حسين وغيرهم.  
(٢) راجع أزمة التطور الحضارى فى الوطن العربى، وقائع ندوة عقدت فى الكويت من ١٢-٧ نيسان "ابريل" ١٩٧٤م، إعداد وإشراف د. شاكى مصطفى جامعة الكويت ط ١٩٧٥.

وفى ظل التطورات الراهنة، تزداد الهوة إتساعاً بيننا وبين العالم المتقدم، وتزداد الأزمة حجماً، وكان لابد أن تعقد المؤتمرات<sup>(١)</sup> وتكتب البحوث، وتكثر الرؤى للمساهمة فى هذا الموضوع لعنا نخرج من حالتنا الراهنة إلى حالة أفضل. ودراسة الحوار الحضارى خاصة فى الإسلام هى رؤية من الباحثة فى عملية إحياء الوعي الحضارى، لعنا نلحق بركب الحضارة.

#### تساؤلات الدراسة :

- سيجيب البحث عن عدة تساؤلات أثارها موضوع البحث وهى ما يلى :-
- ما معنى الحوار الحضارى ؟
- ما الشروط التى تجعل من الحوار حواراً حضارياً ؟
- متى يمكن أن يتم الحوار الحضارى ؟
- هل يختلف الحوار الحضارى عن "حوار الحضارات" ؟
- هل يوجد حوار حضارات بالفعل ؟ أم أننا (على مستوى العالم العربى الإسلامى) ننشد هذا الحوار ؟ وهل الآخر ينشد ما ننشده ؟ أم ينظر إلى الموضوع من زاوية أخرى ؟
- سيجاول البحث الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال التناول.

#### المنهج المستخدم فى الدراسة :

يعتبر منهج التحليل المقارن إلى جانب المنهج التاريخى، هما أنسب المناهج لهذه الدراسة فيما ترى الباحثة.

#### مخطط الدراسة :

فى ظل التساؤلات المطروحة، ينقسم البحث إلى ثلاثة أجزاء رئيسية تمثل الإطار العام للبحث، وتتسع فى الوقت نفسه لما يمكن أن يندرج تحتها من موضوعات فرعية.

(١) مازالت المؤتمرات مستمرة فى مصر والعالم الإسلامى، عقد فى مصر المؤتمر الإسلامى الثانى عشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية على مدى أربعة أيام من ١٤ يونيو سنة ٢٠٠٠ تحت عنوان : نحو مشروع حضارى لنهضة العالم الإسلامى والإسلام ومتغيرات العصر.



أولاً : الإطار النظري في الموضوع، وهو الإطار المفاهيمي.  
ثانياً : الإطار التطبيقي، وهو الخاص بالإسلام والحوار الحضاري.  
ثالثاً : حوارنا في مواجهة العصر .  
ثم خاتمة البحث.

### أولاً : الإطار المفاهيمي لعنوان البحث :

بما أن موضوع الحوار الحضاري في الإسلام سيقتصر الأمر داخل هذا النطاق ، ويكون تحديدي للمفاهيم (١) من خلال اللغة العربية لغة الإسلام والمسلمين . في البداية لابد من التسليم بفرضية - فيما اعتقد - أنه لا خلاف عليها وهي : أن الحضارة صناعة الإنسان ولنا أن نسأل - في هذه الحالة - لماذا ينفرد الإنسان بالحضارة ؟ وهنا يصح لنا الكشف عن الخصائص التي تجعل الإنسان مؤسس الحضارة وتجعله الكائن "المتحضر" الوحيد ، الذي يمكن أن يحقق حضوره الفعلي وإنسانيته في حضارة تشهد بتفرده عن بقية المخلوقات ، أي بتفرده "ككائن متحضر" .

وإن صح القول بتفرد الإنسان بالحضارة ، يصح أن ندخل في معنى الحضارة السمات التي ينفرد بها الإنسان وهي : وعي الإنسان ، فكره ، سلوكه ، ضميره ، قيمه ، ومبادئه وطموحاته وأهدافه .. إلخ فإذا كان الإنسان - على سبيل المثال - ينفرد بالوعي الذاتي وبالعقل - لا شك في هذا. فإن السؤال متى يمكن أن يحقق المعقولة الواعية في الوجود ؟ أي يحقق معنى حضوره العقلي ؟

هناك فرضية أخرى يجب التسليم بها في قضية الحوار الحضاري هي : أن الإنسان مجبول على الحوار لأن "الحوار" مرتبط بغريزة "الحياة في

جماعة" عند الفرد ، باعتبار أن الإنسان اجتماعي بطبعه ، وغريزة الحياة عند الفرد تتيح له تكوين القبيلة والعشيرة والمدينة والأمة (٢) وهو ما يحمل معنى الحوار وضرورته ، فإن عملية التكوين ذاتها لا تتم إلا بالحوار "والمجتمع الذي يتجمع لتكوين حضارة فإنه يستخدم نفس الغريزة ، ولكنه يهديها ويوظفها بروح خلقى سام" (٣) ويجب التفرقة بين مفاهيم ثلاثة هي : "الحضارة" و"الحوار الحضارى" و"حوار الحضارات" وبالرغم من اختلاف كل مفهوم عن الآخر فى المعنى ، إلا أن هذا لا يلغى الارتباط الشديد والعلاقة الوثيقة بين المفاهيم الثلاثة على نحو ما سنبين :

### الحوار الحضارى :

إن تعبير "الحوار الحضارى" مركب من لفظين ، أحدهما صفة والآخر موصوف ، ولن نستطيع أن نفهم المعنى إلا بإدراك الشروط التى نصف بها الحوار بأنه حضارى ، وذلك لن يتأتى إلا بالوقوف على معنى "الحوار والثقافة" و"الحضارة فى اللغة العربية" (بما أن الموضوع هو الحوار الحضارى فى الإسلام) معنى الحوار : الحوار : الرجوع عن الشئ وإلى الشئ حار إلى الشئ وعنه حوراً ومحاراً ومحارة وحوراً : راجع عنه وإليه ، والمحاورة المجاورة والتحاور : التجاوب ، ونقول : كلمته فما أحوار إلى جواباً ، ما رجع إلى حويراً . ولا حورا أى ما ورد جواباً ، واستحاره أى استنطقه .

والأحور : العقل ، وما يعيش فلان بأحور ، أى ما يعيش بعقل يرجع إليه (٤) .

استنتج مما سبق ما يلى : إن الحوار تحاور أى تفاعل وتجاوب مقصود بين طرفين ، وهذا التجاوب يقتضى حتمية الوصول إلى نتيجة إيجابية بحكم

مفهوم "التجاوب" ذاته بين الطرفين ، وهنا تلعب القصدية دوراً مهماً فى عملية التوجه الإرادى نحو فعل الحوار ، ونحو الوعي بموضوع الحوار ، وأهمية الوقفة الحوارية التى تقتضى التفاعل والتواصل وربما قدراً من التنازل أحياناً من الطرفين تحقيقاً للغاية من الحوار . والغاية عادة حل لإشكال معين ، أو موقف معين فيه خلاف واختلاف فى رأى ، وهو ما يمثل موضوع الحوار . إذن عناصر الحوار هى :

١- موضوع الحوار : الموضوعات كثيرة ومتعددة وتختلف من مجال لآخر .

٢- منهج الحوار : وهو الأسلوب والطريقة التى يمكن أن توصلنا إلى الأهداف المقصودة ، فالمنهج يمثل خريطة السير التى تحدد لنا كيفية السير نحو الهدف ، كما تحدد لنا نقطة البداية أيضاً .

٣- الأهداف : وهى أصل الحاجات والمصالح والمنافع التى اقتضت الوقفة الحوارية ، فهى ما يمثل ثمرة للتفاعل والتحاور ، فهى الغاية ومحطة الوصول .

٤- الواقع : الواقع هو ما يمثل نقطة الانطلاق التى يجب أن نبدأ منها السير والتوجه نحو الهدف المقصود ، والتعامل مع هذا الواقع قصداً لتغييره وتجديده ودفعه للأفضل والأحسن ، وهو معنى التحسين (على مستوى المادى والمعنوى) الذى يمثل معنى الحضارة كما سنبين فيما بعد .

٥- لغة الحوار : وليس المقصود هنا لغة الحديث ، إنما المقصود لغة التفاهم بين الأطراف ، هذه اللغة التى يحكمها أيضاً لغة الحديث ، وعقلية المتحدث ، ومفاهيمه وطرق تفكيره . . الخ .

٦- الأطراف المتحاوره : هم المعنيون بالموضوع ، لابد أن يحكمهم التوجه الإرادى المقصود نحو الهدف من الحوار ، أى يحكمهم التجاوب والتفاهم لحل إشكالية ما تفرض نفسها ، أو يفرضها الواقع وتتطلب وقفة للحوار من الأطراف المتحاوره .

بناء على ما سبق فإن أى توجه إنسانى مقصود لفعل "الحوار" هو تجاوب مع طرف آخر أو شئ آخر ولا يمكن أن يتم هذا التجاوب بمعزل عن تفهم الموضوع والهدف والبحث عن أفضل طريقة لتحقيق الهدف .

ليس شرطاً أن يتخذ التجاوب منحى إنسانيا فقط - كأن يكون حوارا بين الإنسان وإنسان آخر - بل قد يكون حوار إنسان مع أشياء مادية ، وهذا يفهم من معنى "استحاره أى استنطقه" فهذه العملية قد تتسحب على المادى وغير المادى ، وحوار الإنسان مع الأشياء حين يستنطقها وتتجاوب معه اتخذ صوراً كثيرة عبر التاريخ تمثلت فى اكتشافاته العلمية والتكنولوجية واختراعاته التى سجلها على صفحات التاريخ .

يفهم أيضاً من معنى الرجوع "عن الشئ و"إلى الشئ" ، أنها عملية تحمل فى طياتها معنى التجديد ، أو التحسين المستمر ، فالرجوع الأول "عن الشئ" (سواء ماديا أو معنويا) هو رجوع يقصد به ترك هذا الشئ أى تغييره وتجديده وتحسينه ، والرجوع الثانى : إلى "الشئ" ، هو رجوع إلى الشئ نفسه ولكن بعد تحقيق عملية التحسين ، أى رجوع "إليه" فى ثوبه الجديد ، وهو ما يمثل هدف الوقفة الحوارية المقصودة من الطرفين وهو معنى التجاوب أى الانتقال إلى وضع جديد ترضى عنه الأطراف المتحاوره جميعها .

أفهم أيضاً من هذا الرجوع "عن و"إلى الشئ" أن الأمر يقتضى استمرارية ديناميكية لا تنتهى ، أى أنها عملية متجددة دائما ، لا تقف عند حد معين ما دامت الأشياء والموضوعات والمواقف موجودة ومتجدة ، ومادام

الهدف هو التحسين والتقدم نحو الأفضل والأكمل ، وهذا الرجوع "من" و"إلى" يؤكد عملية التواصل المستمر بين القديم والجديد ، بين الماضي والحاضر والمستقبل ، فلا انقطاع حاسم بين ماض وحاضر ، ولا استرجاع كامل لما هو قديم .

أفهم أيضا مما سبق أن الحوار يتأسس على العقل حين يعنى "الأحور" العقل ، فلا يمكن أن يحدث حوار دون "أحور" فالعقل هو الأساس الأول والرئيسى فى عملية الحوار ، وهو مناط التكليف عند المسلمين ، وهو أعدل الأشياء قسمة عند الفلاسفة (ديكارت) ، وهو مميز الإنسان فى كل زمان ومكان حتى يمكن القول : إن الحوار أخص خصائص العقل ذاته حين يتخذ موضوعا معيناً يمارس فيه فعل الحوار ، وليس لنا هنا أن نبحث عن طبيعة العقل معزولا عن فعل الحوار على غرار "أنا أفكر إذن أنا موجود (ديكارت)" ، وإنما أنا أفكر فى موضوع ما (هوسرل) أى أن حوار الفكر (حتى الحوار الصامت) لابد أن يكون حوارا فى موضوع ما ، من هنا كان لب الإنسان وصميمه هو الحوار مع الآخر ، والآخر هو الموضوع أيا كان نوعه بل إن وجود الإنسان نفسه متوقف على الحوار ، لأنه متوقف على تفاعله مع كل ما يحيط به .

#### أصل الثقافة فى اللغة العربية (٥)

أن أصل كلمة ثقافة فى اللغة العربية يأتى على عدة معان جميعها تحمل فى طياتها معنى الحوار ، أجملها فيما يلى :

- الحذق والفتنة ، ولا حذق ولا فتنة إلا لموضوع .
- سرعة التعلم والفهم ، ولا تعلم ولا فهم إلا أن يكون حوار بين معلم ومتعلم ، ومنهج ومادة تعليمية . . الخ .

- التهذيب والتأديب ، أى تقويم المعوج ماديا ومعنويا وهو معنى الحوار على مستوى المادى والمعنوى الذى يستهدف عملية تقويم دائمة تستدعى حوارا مستمرا وصولا للأفضل والأحسن .
- معرفة ما يحتاج إليه ، وعملية المعرفة ذاتها حوار .
- إدراك الشئ والظفر به ، عملية الإدراك حوار بين المدرك والمدرك ووسيلة الإدراك والهدف .. الخ .

يتضح مما سبق أن معنى الثقافة فى أصل اللغة العربية ، يترادف مع معنى الحوار الحضارى ، بل أن الثقافة هى الحوار الحضارى ذاته حين تعنى عملية تنقيف مستمرة ، لا تتوقف عند حد معين ، على مستوى المادى والمعنوى ، ومعنى أن عملية التنقيف هى عملية حوار مستمر دائم لا ينتهى لا يعنى إن إنسانا أو مجتمعا معينا قد حصل من المعارف والعلوم ما يجعله على قمة السلم الثقافى ، أو أنه قد وصل إلى الغاية القصوى فى الحوار ، وإنما دلالات التنقيف والتهذيب والتقويم ، تعنى مراجعة الذات والأشياء وتقويمها وإصلاح إوجاجها دائما ، وهو معنى الحوار الحضارى الدائم المستمر الذى لا يتوقف أبدا عند حد معين ، لذلك نجد عملية النقد والتصحيح عملية تسعى إليها الأمم المتقدمة والنامية على حد سواء مهما كان مستواها الحضارى .

#### أصل الحضارة فى اللغة العربية (٦)

إن الحضارة فى اللغة العربية تأتى على عدة معان أجملها فيما يلى :

- من أهم معانيها الحضور الذى هو نقيض المغيب .
- من معانيها ما يتعلق بالمادة ، وهو حضور الشئ .

- ومنه ما يتعلق بالاجتماع : أى الحضور بمشهد من الآخرين ، أى بشهادة الغير على هذا الحضور .
- ومنه ما يتعلق بالمكان (الحاضر اسم المكان) .
- ومنه ما يتعلق بالزمان (حضرت الصلاة) .
- وما يتعلق بالجانب النفسي والاجتماعي والاقتصادي كالأستقرار والأمن والأمان ، وارتباط ذلك بالموارد الطبيعية وأهمها المياه ، ومن ثم البناء والتعمير وإقامة الأمصار والديار .
- ومنه ما يتعلق بالبيان .
- وما يتعلق بالسرعة والانطلاق والارتفاع ، كارتفاع الفرس فى عدوه .
- ومنه ما يتعلق بالاحتضار أى الموت .

مما سبق : يجب أن نعى دلالة الحضارة فى اللغة العربية من الحضور وارتباطها بكل العناصر التى تمثل معطيات هذا الحضور المشهود من الغير، الفعال فى الزمان والمكان ، المتعلق بالأمن والأمان والأستقرار ، إنه ارتباط وتلازم وتفاعل بين عناصر إنسانية ، ومعطيات طبيعية مكانية وزمانية ، إنه حضور إنسانى عبر الزمان والمكان يهدف الأمن والأمان والأستقرار ويقصد السعادة للإنسان ، وهنا أيضا نجد العلاقة الحوارية بين المادى والمعنوى حين تتجسد فى الواقع الحاضر المشهود من الآخرين .

وبعد أن وقفت على التحديدات اللفظية فى اللغة العربية ، أخلص إلى أنه إذا كانت "الحضارة" فى مفهومها العام - ثمرة كل جهد يقوم به الإنسان لتحسين ظروف حياته على وجه الأرض ماديا ومعنويا (٧) .

فإن الحوار الحضارى - فيما أرى - هو ذلك الجهد المبذول ، والتخطيط المنظم لعملية التحسين المادية والمعنوية بغية الوصول إلى الحضارة التى هى ثمرة هذا الجهد المنظم ، وهذا الجهد المنظم يأتى عادة لاستجابات تعلمها الأفراد ، وأصبحت من مميزات مجتمعهم لمواجهة تحديات المجتمع . والثقافة الفعالة تمثل الروح التى تكمن وراء المادة الحضارية تدفعها نحو الحركة الموجهة لصالح الإنسان ، فتصبح الحضارة مركبا من روح وجسد ، يصوغها الإنسان بفعل حوار حضارى يجسد فيه معتقداته وآماله وطموحاته ، ويربط بين المؤثرات الداخلية والخارجية ، أى المعطيات الروحية والمادية ربطا يجسد الثقافة فى منتج حضارى ، وسلوك اجتماعى فعال .

الحوار الحضارى : هو سعى الإنسان / المجتمع الدؤوب للتغلب على تحدياته باستجابات ناجحة ، وهو يتركب من حركة الوعى الفكرى المنظمة ، وحركة العمل الموجهة ، حين يتمثل الإنسان فى مجتمع ما ثقافة معينة ، ويخلص للفكر إخلاصا يدفع به إلى وعى الأنا واللا أنا فى آن واحد ، فيتسم الحوار الحضارى بينهما ، من نقطة أساسية وضرورية وهى نقطة الوعى الذاتى الذى يمثل جوهر الإنسان ، يبدأ الحوار مع الذات ثم تتطرق نحو الآخر، المادى وغير المادى ، وتصبح الحضارة حصيلة ما يقوم به الإنسان من حوار مثمر مع الأنا ومع كل ما هو لا أنا مرتكزا على ثقافة تمثل قوى التماسك و"موجهات" لحركة الحوار ، وحين يسطر هذا الحوار صفحات التاريخ ، نقول : إن التاريخ هو الحضارة ، والروح الإنسانى الحضارى يتجلى فى التاريخ ، عبر آتات الزمان فى حركة دائبة ، لا تتقطع ولا تتوقف زمانيا ، ولا تتوقف مكانيا ، فإنها تعبر حدود الجغرافيا ، أى تنتقل من مكان إلى آخر ؛ شريطة أن يظل سعيها دائما عبر الزمان ، يصنعها وعى



الإنسان، وحين يرى هيجل أن "تحولات التاريخ هي تقدم إلى شئ أفضل وأكمل" (٨) يتجلى مفهوم التقدم مقرونا بمنهجية الحوار الحضاري حين يمثل حركة التقدم ذاته عبر التاريخ ، وتتجلى الغاية من التقدم وهو "التحسين" الروحي والمادي ، وهذا "التحسين" لا يتم إلا بالحوار الحضاري من الإنسان (المركب من المادي والروحي) ومن هذا لا تعجب من وجود فلسفات مثالية وواقعية: فلسفات تقدس الروح، وأخرى تقدس المادة، وعلوم تقوم على كل ما هو روح ، وأخرى تقوم على كل ما هو مادي ، ذلك لأن الإنسان - صانع الحضارة - فيه ما هو مثالي روحي وما هو مادي ، والروح الإنساني ليست هي عبادة للمادة وليست تدميرا لها ، إنما هي "وعى حضاري" لحقيقة المادي وحقيقة الروحي وحقيقة العلاقة بينهما ، فهي وعى بحقيقة الإنسان ، وجوده ، وأهدافه وعلاقاته بمعطيات الحياة ، وعى بالإطار العام لحركة الفعل الحوارى ، أو وعى بفلسفة الحوار الحضاري .

"الحوار الحضاري" هو عملية تجاوب مستمرة بين طرفين تهدف إلى التصحيح والتجديد سعيا للأفضل لتتأسس الحضارة على سلسلة مستمرة من التصحيحات والتعديلات ، والحضارة تكمن فى قيمة ثقافتها المتصلة عبر الامتداد الزمانى فى خط بياني صاعد ، بصرف النظر عن النكسات المؤقتة، والتعرجات والالتواءات التى تطرأ على مسار حركتها الصاعدة (٩) شريطة ألا ينقطع صعودها المتصل ، وهنا يأتى دور النخبة المثقفة فى مجتمع ما حين نقف على مستوى الصعود والهبوط فى الخط البياني لحضارة المجتمع ، ومن ثم نقد وتقييم ومتابعة لطريقة الحياة، ومنهجية الحوار الحضاري التى يسلكها المجتمع .

## أنواع الحوار الحضارى :

إن من الحوار الحضارى ما هو "تثقيف" مادي كما فى تثقيف الرماح ،  
أى تسويتها وتقويم اعوجاجها حتى يستفاد منها ، وهو ما يعتبر حوارا  
حضاريا إذا ما حقق المنفعة والفائدة لتلبية حاجات الفرد والمجتمع .

ومن هنا أرى أن ما أسبمته الدراسات الأنثروبولوجية فى مستهل أيامها  
بـ "الحضارة المادية" (١٠) هو ثمرة للحوار الحضارى العلمى على مستوى  
الأشياء حين يبدأ حوار الإنسان مع الأشياء ، فكل محاولات الإنسان لاختراع  
أدواته هو نوع من الحوار الحضارى مع الأشياء ، فإذا كان مؤرخو  
الحضارة يبدأون العصور التى تشكل تاريخ الإنسان بالعصر الحجرى ، فلن  
هذا لا يعنى أن الحوار الحضارى بدأ بهذا العصر ، هو قبل ذلك وبعد ذلك  
حين حاول الإنسان أن يستتطق الأشياء ويدخل معها فى حوار وتتجاوب  
معه، ويتوالى الحوار الحضارى بين الإنسان والأشياء عبر اختراعاته التى  
تتواصل من عصر إلى آخر ، اكتشافه للنار ومعرفة استخدامها فى الطهى  
والصناعة ، وكذلك الزراعة ، واستئناس الحيوان ، والتعدين ، والكتابة ،  
وصولاً إلى عصر التكنولوجيا .. الخ ، هذا كله هو ثمرة للحوار الحضارى  
بين الإنسان والطبيعة (١١) على أن حوار الإنسان مع الطبيعة يستلزم أولا  
نوعا آخر من الحوار وهو :

الحوار الحضارى على المستوى الفكرى والمعرفى والأخلاقى ، وهنا  
يتجلى المعنى الآخر لعملية "التثقيف المعنوية" ، حين يصبح الإنسان على  
دراية بما يمثل لبه وصميمه وبما يحتاج إليه ، وبالأهداف التى تحقق السعادة  
له ولمجتمعه ، وبطريقة تحقيق الأهداف عمليا ، تتجلى هنا الأبعاد الفكرية  
للثقافة من حذق وفطنة وسرعة تعلم .. الخ ، ويتجلى البعد الاجتماعى  
لحاجات المجتمع ، ويتجلى البعد الأخلاقى على مستوى الظفر بمعانى الحق

والخير والعدل . . الخ وكل القيم التي تهذب الوجود الإنساني وتقوّم اعوجاجه .

بعد أن انتهيت من تحليل الإطار المفاهيمي على مستوى اللغة الغربية ،  
أنتقل إلى موقف الإسلام من الحوار الحضاري .

### ثانيا : الإسلام والحوار الحضاري :

لا يمكن تقدير التعاليم الجديدة التي جاء بها الإسلام والتي قام بنشرها رسول الله ﷺ تقديرا حقيقيا ، ولا معرفة العطاء الحضاري للإسلام إلا بعد معرفة تاريخ العرب الديني والفكري والاجتماعي والثقافي قبل الإسلام ، وبما أن المقام لا يسمح بهذا الأمر أكتفى بإشارة موجزة إلى بعض التغيرات التي أحدثها الإسلام والتي صورها بوضوح جعفر بن أبي طالب في خطبته أمام نجاشي الحبشة حين قال : أيها الملك ، كنا قوما أهل جاهليّة ، نعبد الأصنام ونأكل الميتة ، ونأتى الفواحش ، ونقطع الأرحام ، ونسئ الجوار ، ويأكل القوى منا الضعيف ، فكنا على ذلك حتى بعث الله إلينا رسولا منا نعرف نسبه وصدقه وأمانته وعفافه ، فدعانا إلى الله لنوحده ونعبدّه ، ونخلع ما كنا نعبد نحن وآباؤنا من دونه من الحجارة والأوثان . وأمرنا بصدق الحديث وأداء الأمانة وصلة الرحم وحسن الجوار ، والكف عن المحارم والدماء ، ونهانا عن الفواحش ، وقول الزور ، وأكل مال اليتيم وقذف المحصنة ، وأمرنا أن نعبد الله وحده ولا نشرك به شيئا . وأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام" (١٢) .

وهكذا صور جعفر الفرق بين الجاهلية وبين الإسلام الحضاري ، الفرق بين البداوة والحضارة ، حين صاغ الإسلام من هذه العجينة المشتملة الممزقة خير أمة أخرجت للناس ، مصداقا لقوله "كنتم خير أمة أخرجت

للناس" (آل عمران / ١١٠) أخرجها الإسلام من جهلها وبدأوتها إلى رحابيه  
الواسعة ، فكانت الحضارة الإسلامية تتويجا لثقافة الإسلام عبر الحوار  
الحضارى ممثلا فى نقطة البداية وهى الوعى الذاتى لحقائق الوجود .

#### الدين والوعى الحضارى :

علينا أن نعرف كيف خلقت روح الإسلام من عناصر متفرقة أول  
مجتمع إسلامى فى تجربة عمرت ألف عام ، وحضارة ولدت على أرض  
قاحلة ، وكلمات نزلت تخاطب البدوى البسيط فألفت نسيجاً متكاملًا ،  
متربطًا ، إنها عملية التركيب التى تجريها الشرارة الروحية عندما يؤذن فجر  
إحدى الحضارات (١٣) لتنظيم حياة الأمة حين تتخذ لها إتجاها عاما تقودها  
روح تحركها وتدفع الجميع دفعة واحدة نحو أهداف تحقق سعادة الفرد  
والمجتمع معا .

انطلق ميلاد الحضارة الإسلامية من جوهر الدين ، وجوهر الدين هو  
قوة التركيب التى تجمع عناصر الحضارة فى مركب واحد ، وجوهر الدين  
لا يصبح مؤثرا إلا إذا تم تسجيله فى النفس ، وتسجيله فى النفس هو ما يهم  
الدين (١٤) .

قال تعالى : "إن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" واعتمادا  
على هذا السند الشرعى ، قال مالك بن نبي "غير نفسك تغير التاريخ" (١٥) .  
وتغير النفس يتطلب إرادة التغيير ، وإرادة التغيير لا تتحقق إلا  
بالإيمان والوعى الذاتى ، ولم يكن من السهل على المسلم أن يبدأ وعيه  
الذاتى ، ثم وعيه الحضارى ، إلا بعد أن يعى حقيقة نفسه ، وحقيقة وجوده ،  
ودوره داخل الإطار العام الذى يحكم حركة الوجود وحركة الحوار

الحضاري ، هذا الإطار الذي يضم الحقائق الأخرى ، حقيقة الله، وحقيقة الكون ، والحياة، أى الوجود بما فيه، ومن فيه، ودور الإنسان فى كل هذا .

إنه الإطار العام الذى يضم السماء والعالم والإنسان ، وفعل الإنسان يجرى فى الزمان والمكان ، صورة الفعل هى صورة الحوار حين يسعى الإنسان لفهم الحياة فيتجدد فعله عبر الزمان مشدودا بتقدم حركة العقل وخبرة الإنسان ، لتتشكل الحضارة فى التاريخ بفضل الإنسان .

وداخل الإطار العام للحوار ، لابد أن يعى الإنسان قوة الدفع الروحية، ونقطة الانطلاق الواقعية التى تبدأ منها حركة الحوار الحضاري .

وقوة الدفع الروحية ، هى "الفكرة الموجهة" لحركة الفعل الحضاري . ونقطة الانطلاق الواقعية هى الواقع المراد تحسينه وتطويره للأفضل والأكمل .

والفكرة الموجهة" هى الأساس الثابت الذى يجمع الشتات ، هى العقيدة الدينية (بمعناها العام) بكل ما تحمله من قيم أخلاقية ومثل عليا توجه حركة الإنسان . وعلى ذلك ينبغي أن نبحث فى أى حضارة من الحضارات عن أصلها الدينى الذى بعثها ، أى عن القيم الأخلاقية والمثل العليا التى توجهها . وإذا كنا بصدد الحديث عن الحوار الحضاري فى الإسلام ، علينا أن نبحث عن "الفكرة الموجهة" لحركة هذا الحوار ، والتى أيقظت الوعي الحضاري وألفت نسيجاً مترابطاً وسط التمزق والشتات والقلق .

بدأت إرهابيات الحضارة الإسلامية فى غار حراء ، بهذا الحوار الصامت من إنسان عُرف عنه أنه صادق أمين ، كان يعيش فى وسط يموج بكل أنواع المضادات الإنسانية ، اعتزل هذا الوسط ، ليبحث عن وعي المجتمع المفقود . . انطلقت الشرارة الأولى للحوار الحضاري فى الإسلام

بالتقاء الوحي مع الصادق الأمين محمد بن عبد الله النبي الأمي ليحمل الرسالة فكان الرسول المبلغ ﷺ لأول كلمة نزلت من السماء تؤكد الحوار الحضاري في أجلى معانيه ، إنها كلمة "اقرأ" بصيغة فعل الأمر ، تعبيراً عن أن الأمر فعل "والفعل "أمر" لا اختيار فيه ، بل هو فريضة دينية إلهية ليبدأ الدرس المنهجي في الحوار الحضاري من أول سورة نزلت سورة "العلق" التي تحمل معنى الحوار في أكمل معانيه :

قال تعالى : "اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق . اقرأ وربك الأكرم . الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم ، كلا إن الإنسان ليطغى ، أن رآه استغنى . إن إلى ربك الرجعى" .

في هذه السورة تتحدد ملامح الحوار ، والإطار العام للحوار ، والملاح العامة للإنسان "فالإنسان خلق من علق ، ويختص بالعلم ، وقد يتورط في طغيانه حين يتمادى به الغرور فيرى أنه استغنى عن خالقه" (١٦) إن أول كلمة نزلت في الإسلام هي بداية إعلاء شأن الفكر والعلم . والأمر بالقراءة المستمرة التي لا انقطاع فيها ، هي دعوة للحوار المتجدد المستمر ، دعوة تركز على تلازم ارتباط الدين والعقل والعلم والواقع ، برباط لا ينفصل أبداً ، وينتج عن هذا الرباط ، الحضارة كنتيجة حتمية للحوار الحضاري . لقد جسد رسول الله معنى الحوار الحضاري في دعوته إلى الدين الجديد ، حين كانت دعوته دعوة تجديد وتنوير بكل أبعاده الإسلامية ، تجديد في الفكر السائد ، وفي الاعتقاد ، وفي المنهج وفي القيم التي سادت المجتمع والعالم أجمع ، ليتحقق الهدف من الحوار الحضاري وهو التنوير بالمعنى الإسلامي ، الذي يعني إخراج الناس من الظلمات إلى النور (١٧) فكانت القراءة الفاحصة العاقلة العابدة ، وكان التجسيد العملي لما يقرأ ، لب التجديد والتنوير الذي بدأ من عمق النفوس . لقد كان ﷺ خلقه القرآن ،

كان قرآنا يمشى ، جسد اللفظ القرآنى فى الواقع العملى ، لم يكتف بالقول أو التردد أو الحفظ ، اقترن كلام الله بالفعل ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن (النحل/١٢٥) .

بدأت دعوة الرسول ﷺ إلى الإسلام وتأسست الحضارة الإسلامية منذ بداية الدعوة على ثلاث مراحل طبقها الرسول ﷺ خير تطبيق "إقناع فاقتناع فقانون" (١٨) وطبيعى أن يبدأ الإقناع بالحوار ، ويحدث الاقتناع كأثر للحوار ، ليبدأ الحوار بفعل مقصود لهدف مرغوب ، وتصبح الوحدة الأساسية فى لغة الحوار هى "الفعل" وليس القول ، بل هو الفعل شريطة أن يكون صادرا عن صدق فى الاعتقاد والتصور ، أى قوة فى الإيمان ، ليحقق الحوار الحضارى معناه فى الواقع . وكان الإقناع والاقتناع فى مكة ، حيث كانت مرحلة التأسيس وبعث الوعى الروحى . وكان "القانون" فى المدينة المنورة ، حيث بدأ نور التمدن الحقيقى للتطوير والإسلام الحضارى ، بدأ بالتعاون والتفاعل بين المهاجرين والأنصار (١٩) وبدأ التنظيم الأمثل للعلاقات والمعاملات إذانا ببدء الدولة .

والدرس المنهجى للفعل الحضارى هنا أن تكون الوثبة الحضارية الأولى من أناس يتسمون بالبساطة ، ورجال لا يزالون فى بداوتهم ، فجاء الإسلام بقيمه ليذهب من سلوكهم وروحهم ، ولكى ندرك أن قيام الحضارة مشروط بصحة الروح الإنسانى ، ويقظة الوعى والتوحد فى الهدف والاتجاه ، وهذا لا يتحقق إلا بتربية الإنسان تربية روحية وعقلية وبدنية ، تتأسس على قيم فعالة تخلق منه إنسانا قادرا على مواجهة التحديات الواقعية وليتأكد لنا أيضا أن قيام الحضارة الإسلامية مشروط ببث الوعى الدينى فى النفوس أولا وهذا يبدأ من الفرد ذاته كما حدث فى التجربة الحضارية الإسلامية ، فلم تتكون الدولة إلا بعد تنمية الفرد - اللبنة الأولى فى بناء

المجتمع - فمن الفرد يبدأ "التهديب" و"التثقيف" الحضارى ، ثم يتأسس المجتمع فالدولة بتنظيماتها المتعددة ، ويمكن الوقوف على بعض نماذج حوارية من القرآن الكريم لكى نستخلص منها بعض الأسس المنهجية .

### الحوار فى القرآن الكريم :

إن من يستقرئ آيات القرآن الكريم يتأكد له أن القرآن كله حوار ، حوار من المبتدأ حتى المنتهى ، حوار عن الإنسان وإلى الإنسان ، فأيات القرآن الكريم كلها حوار ، أو توجيه للحوار ، أو حديث عن الحوار ، ويكفى أن القرآن ذاته كتاب يخاطب الإنسان ويدخل معه فى حوار ويطالبه بالحوار بأوسع معانى الحوار على كافة المستويات الحسية والعقلية والقلبية الخ . مشيراً إلى كل ما يمكن أن يكون موضوعاً للحوار ، والإنسان هو محور الحوار وفاعله ، وأول حوار كان موضوعه الإنسان ، كان بين الله والملائكة، إيذاناً بخلق الإنسان وحوار الله مع إبليس كان موضوعه الإنسان ، وحوار الأنبياء مع قومهم لأجل الإنسان ، فالإنسان مبدأ وهدف للحوار فى آن واحد .

### حوار البداية (بداية خلق الإنسان) :

فى البدء كان الحوار ، حوار من نوع خاص إيذاناً بخلق مخلوق جديد آدم أبو البشرية ، وكان الحوار بين الخالق سبحانه وتعالى وبين الملائكة ، قال تعالى : (إنى جاعل فى الأرض خليفة) (٢٠) لقد أعطى الله سبحانه وتعالى الملائكة حق السؤال والحوار فخرجت على غير المعهود فى طبيعتها من الإذعان والتسليم بأمر الله دون تفكير أو مراجعة ، فكان لها هذا الموقف الفريد والوحيد على ما يذكر القرآن ، والذى مارست فيه حق التفكير فى العلل والأسباب ، فكان هذا الحوار مع الله قالت : (أتجعل فيها من يفسد فيها



ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك) (البقرة/٣٠) وقد عادت الملائكة بعد كلمات من الله إلى مألوف وضعها من الطاعة والامتثال والإذعان لم يشذ عنها إلا إبليس (٢١) فكان هذا الحوار بين الله سبحانه وتعالى وإبليس ، فى قوله تعالى : "قال يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيديّ استكبرت أم كنت من العالين ، قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين ، قال فاخرج منها فإنك رجيم ، وإن عليك لعنتى إلى يوم الدين ، قال رب فأنظرني إلى يوم يبعثون ، قال فإنك من المنظرين ، إلى يوم الوقت المعلوم ، قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين ، إلا عبادك منهم المخلصين ، قال فالحق والحق أقول ، لأملأن جهنم منك وممن تبعك منهم أجمعين (ص/٧٥-٨٥) .

#### من الحوار السابق أفهم ما يلى :

- لقد اتخذ إبليس موقفا رافضا ومعارضاً لأمر السجود للمخلوق الجديد .
- الله سبحانه وتعالى (وهو علام الغيوب) لم يمنعه علمه المطلق أن يسأله عن سبب موقفه ، ويستمع إلى حجته .
- عرض إبليس حجته ليبرر موقفه الرافض ووجهة نظره .
- حمل الله تعالى إبليس تبعة اختياره وفعله ليرى فى النهاية مصيره ومصير اتباعه

#### ومن الأسس المنهجية التى أراها مما سبق ما يلى :

- إن الحوار مكفول لهؤلاء الذين لم يتهأوا لذلك ، ولهؤلاء المعارضين أيضا .

فالدرس المنهجي هنا أنه من الواجب علينا ألا نمنع حواراً يجلى الموقف ويوضح الأمور . وأن نترك للآخر حرية التعبير عن رأيه ، حتى لو كان رأياً معارضاً ، ونحترم وجهة نظره بحسن الاستماع .

ومن الواجب تقديم الدليل والبرهان عند اتخاذ موقف معين أو رأى معين .

ومن الواجب على كل من يتخذ موقفاً ويتبنى رأياً أن يتحمل نتيجة رأيه وسلوكه أمام الله وأهم ما أريد التركيز عليه هو اقتران الحوار بالتجديد ، فحوار الله سبحانه وتعالى مع الملائكة ، وموقفها كان بسبب بادرة مؤذنة بجديد ، ومحنة إبليس كانت أثراً لوقع الحدث الجديد على الطور السابق لآدم والذى لم يتهياً لغير الطاعة والتسخير ، وحوار الرسل والأنبياء جميعهم مع قومهم - على ما يذكر القرآن - يتأسس على التجديد وضرورة الانتقال من طور إلى طور انتقالاً من الظلمات إلى النور .

### نموذج للحوار في أول سورة المجادلة :

قال تعالى : "قد سمع الله قول التى تجادلن فى زوجها وتشتكى إلى الله والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير" (المجادلة/١) .

إن المجادلة فى هذه السورة كانت زوجة ظاهر منها زوجها (على عادة الظهار فى الجاهلية) فأتت إلى رسول الله ﷺ "تجادل" فى زوجها وتشتكى إلى الله ، فكان الحوار مع رسول الله ﷺ ، وكانت الشكوى إلى الله ، وكان هذا الموقف الذى استخلص منه ما يلى :

- ورد فى الآية السابقة لفظ "الجدال" ولفظ "الحوار" بصيغة الفعل فهذا يدل على أن هناك فرقاً بين المجادلة والمحاورة ، فالجدل (كما فى قواميس اللغة) يدخل فيه اللدد فى الخصومة (٢٢) فمن أحد معانيه ، عنف الخصومة

فى المناقشة ، والتحاور يعنى التجاوب ، والمحاوره هى المجاوبه (٢٣) .  
والمرأه كانت تجادل فى زوجها وتشتكى الى الله ، وتحاور الرسول ﷺ فى  
أمرها .

- أفهم من الآية أيضا أن الوقفه الحوارية قد تأتى بعد صراع وخلاف  
وجدال بين قديم وجديد ، حين يشتد الصراع ، فالأمر يتطلب وقفه للحوار ،  
فيقوم الحوار بين طرفين ، طرف يتمسك بالقديم ويدافع ويجادل عنه ،  
وطرف يريد تصحيح وتغيير وتجديد للقديم ليتمشى مع الواقع الجديد ، فكانت  
هذه الزوجه تجادل فى زوجها الذى مازال يتمسك بالقديم (عادة الظهار عند  
العرب) الذى لم يعد يتناسب مع الجديد الذى جاء به الإسلام من أمور تتعلق  
بالعلاقات والحياه الزوجية . فكانت تطالب بتصحيح الوضع ، عندما كانت  
تشتكى الى الله ، وتحاور الرسول ﷺ فكان يقول لها عليه السلام ، "حرمت  
عليه" فكانت تدافع وتقول : والله ما ذكر طلاقا . . . هكذا كانت تعى الفرق  
بين الظهار والطلاق ، الفرق بين القديم والجديد ، وهى التى جسدت المأساة  
فى شكواها حين كانت تناضل فى حقها المسلوب الذى سلبها إياه زوجها  
فقال لرسول الله ﷺ : "إن أوسا تزوجنى وأنا شابه مرغوب فى ، فلما خلا  
سنى وكثر ولدى جعلنى كأمه" (٢٤) فكان الموقف بالنسبة للمرأة واقعا  
مازوما تكابد فيه صراعا يهدد حياتها وحياه أولادها بالضيايع .

- من الآية أفهم أيضا ضرورة وجود المرجعية التى يجب أن نحتكم  
اليها عند الاختلاف فى مثل هذه الظروف - لجأت المرأة إلى رسول الله ﷺ  
منقذ الأمة من الضيايع ، الحاكم بأمر الله العادل ، مبلغ الرسالة ، لجأت لمن  
لديه الحس الصادق ، والملاذ واليقين ، لمن ينظر بنور الله ، ولم يستطع  
الرسول الكريم الحكم فى هذا الأمر حتى جاءه نور الله ، فنزل الوحي

بتصحيح الأمر ، ومن هنا كانت الشكوى إلى الله ، والحوار مع رسول الله ﷺ .

- يجب أن ندرك من الموقف السابق ، أنه حينما يحيط بنا الخطر ، ويتأزم الموقف يجب أن نتخذ الحوار وسيلة لتصحيح الواقع المأزوم ، على أن يكون الحوار تجاوبا وتفاعلا لتصحيح الواقع ، فالحوار يبدأ من الواقع ليرتد إليه مرة أخرى مصححا . إياه كما تجلى في الموقف السابق ، إنه الواقع الذى يتحدى وينتظر الاستجابة ، والاستجابة الناجحة هي التى تحكمها المرجعية العادلة التى تأذن بتغيير أوضاع ظالمة تسود فى مجتمع ظالم . . وتجعل نور الله مرجعا مصداقا لقوله :

"ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور" (النور/٤٠) .

- واستكمالا لهذا الدرس المنهجى الذى نتعلمه من الموقف السابق هو ما قالته هذه المرأة الحكيمة (على ما يروى فى كتب التفاسير) حين قالت "إن لى صبية صغارا إن ضمنتهم إليه (إلى زوجها) ضاعوا ، وإن ضمنتهم إلى جاعوا" (٢٥) هنا تبدأ صرخة العقل حين يعقل الواقع فكل طرف منهما على حدة يعانى نقصا ما ، لكن حين يؤتى الحوار ثماره ، يحدث التفاعل والتجاوب والجمع بين الطرفين ليكونا كيانا واحدا ، ينتهى النقص عند كليهما ، ويحدث التوازن والتكامل ، وتحل المعضلة التى كادت أن تؤدى إلى التشتت والتمزق. والتمزق لكل طرف من الأطراف فى حالتنا هذه .

مما سبق أفهم أن الحوار ضرورة يفرضها الدين والعقل والواقع ، إنها ضرورة قد تتطلبها وجود أوضاع ظالمة فى مجتمع ظالم ، لنبث الوعي وتجلية النفوس والعقول مما ران عليها من معوقات انطلاق الروح نحو الأكمل والأفضل .

### من مقتضيات الحوار الحضاري في الإسلام :

إن الحوار الحضاري لا يمكن أن يبدأ دون أسس أو شروط أو متطلبات ، وفيما يلي أهم المقتضيات التي أراها في هذا الصدد .

الوعي الذاتي : إن الحوار الحضاري لا يمكن أن يتم بمعزل عن الوعي الحضاري ، وهذا الأخير لا يتأسس إلا على "الوعي الذاتي" والإنسان هو الكائن الوحيد الذي يستطيع أن يعي ذاته ، خلافا للحيوان الذي يدرك الأشياء الجزئية من حوله باستخدام حواسه ، لكنه يقف عند حد "الإدراك" الجزئي للأشياء فقط . أما وعي الإنسان ، فهو إدراك لموضوعات الإدراك ، ووعي بذلك الإدراك في آن واحد ، فإدراكه لذاته ، وأنا أفعل الفعل هو "وعي ذاتي" وقولي "أنا يحوي جوهر العملية المزدوجة يعني أنني استطعت إدراك ذاتي ، وقمت بتمييزها عن غيرها من الأشياء والموجودات (٢٦) .

والوعي الذاتي يحتاج إلى تربية وتعليم فمفتاح هذه المشكلة هي مسألة تربوية بالدرجة الأولى ، فالتربية هي الوسيلة الوحيدة التي تنمي وعي الإنسان لذاته ، وهي الوسيلة التي ينتقل بها من مستوى إلى مستوى آخر من الوعي . وعلى ذلك فالوعي الذاتي ، لا يوجد منذ البداية ، بل ينمو ويتطور مع الإنسان في مجرى وعيه حتى يصل إلى الوعي بحقيقته وحقيقة كل ما عده ، وهو بهذا التطور يحتاج إلى جهد شاق للوصول إليه حتى تتحقق هذه الإمكانية بما لها من نتائج خطيرة في الحياة ، وفي عملية التأسيس الأولى للحضارة الإسلامية قام الرسول ﷺ بدور المربي الذي أسس الوعي الذاتي لدى المسلم على عين إلهية حين بصّره بحقيقته ، وحقيقة وجوده في الكون ، وحقيقة الأمانة التي اختارها طوعا لا كرها فكانت بداية الوعي هي عملية "تنقيف" روحى نفسى معنوى ، شملت العقائد والأخلاق والقيم عبر ثقافة إسلامية تأسست على الدين الذي بدأ من عمق النفوس بتكوين حالة وجدانية

ذهنية عند المسلم كقوة دافعة تدفعه للحوار الحضارى مع ذاته ومع كل معطيات الوجود . . فكانت بداية الوعي الذاتى هى نفسها بداية الوعي الدينى والوعى العلمى ، حين تأسس هذا الوعي على عدة أسس أهمها :

**تصحيح العقيدة :** كان الدرس الأول فى الإسلام تصحيح العقيدة التى على أساسها يستقيم السلوك العملى ، فكانت الدعوة إلى التوحيد اللبنة الأولى فى بناء شخصية المسلم ، ليتسع التوحيد من توحيد العبادة ، إلى توحيد الاتجاه ، وتوحيد خط السير وتوحيد المنهج ، وتوحيد القيم التى نهتدى بها فى مسيرة حياتنا ، فالقيم التى تهتدى الإنسان سواء السبيل كثيرة العدد : العلم ، والقدرة ، والعدل ، والحرية ، والتعاون ، والرحمة . . الخ ، لكن هذه الكثرة قد تتوحد عند قوم بحيث لا ينقض بعضها بعضاً ، وقد تتعارض عند قوم آخرين ، وعندئذ يعانى الأفراد من تمزق وتفسخ . إن الطابع الثقافى العميق الذى تميز به أسلافنا العرب المسلمون هو الوجدانية فى مجموعة القيم ، بحيث كان الرجل منهم يتصرف فى شئون حياته بكيانه كله ، مما خلغ على سلوكهم تلقائية فطرية لا تكلف فيها ولا تصنع ، فالفائدة لم يعتنقها أصحابها فى الأصل ليخزنوها تحفاً فى صناديق النفائس ، بل اعتنقوها - وهم أقوياء أسوياء - لتكون هى المسارب التى تتسكب فى أطرافها عمليات الحياة كما هى واقعة (٢٧) فكانت الأسس الإيمانية التى انطلقت من عقيدة التوحيد تغذى الوعي الإنسانى ، ومنها أن الإنسان مخلوق للحوار بما تهيأ من وسائل التعقل والتبصر والتدبر والتمييز بين الخير والشر ، ذلك من جوهر إنسانيته وبها يحمل الأمانة ويتحمل تبعات التكليف ومسؤولية الثواب والعقاب . فكان الحوار من المبتدأ إلى المنتهى ، حوار المبتدأ هو الحوار العقلى العلمى الذى أرساه فعل الأمر اقرأ ، فكانت قراءة الكون "كتاب الله المفتوح" (٢٨) وكانت قراءة كتاب الله المقروء "القرآن الكريم" ومن الحوار عبر القراءتين كانت

الحضارة الإسلامية ، وقراءة المنتهى كما فى قوله تعالى : " وكل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه ونخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا " (الإسراء / ١٣-١٤) لقد أقر الإسلام خصائص الإنسانية التى تعنى الارتقاء إلى الدرجة التى تؤهله لخلافة الله فى الأرض ، واحتمال تبعات التكليف وأمانة الإنسان ، وأمانة الحوار ، ولأنه المختص بالعلم والبيان والعقل والتمييز ، مع ما يلابس ذلك كله من تعرض للابتلاء بالخير والشر ، وفتنة الغرور بما يحس من قوته وطاقته ، وما يزدنيه من الشعور بقدره ومكانته فى الدرجة العليا من درجات التطور ومراتب الكائنات (٢٩) .

لقد أقر الإسلام الحرية والتحرر من خلال عقيدة التوحيد ، حين يبدأ التحرر بتحريم عبودية الإنسان لغير خالقه ، والمساواة التامة المطلقة بين البشر ، فهم جميعا سواء خلقوا من نفس واحدة (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء) (النساء/ ١) .

- أقر الإسلام حرية العقيدة قال تعالى : ولو شاء ربك لآمن من فى الأرض كلهم جميعا ، أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين " (يونس/ ٩٩) .  
"لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى" (البقرة/ ٢٥٦) .

إن ما يأباه الإسلام نصّا وروحا ، إلزاما للإنسان بحمل الأمانة ، وتقديرا لأن العقيدة لا تكون عقيدة حتى تصدر عن اعتقاد ، والإيمان لا يكون إيمانا حتى ينبع من القلب والضمير عن رضى خالص وطمأنينة صادقة . . ولا خير فى كلمة ينطق بها اللسان زورا ويكفر بها القلب ، فذلك هو النفاق الذى يعده الإسلام شرا من الكفر الصريح (٣٠) .

من هنا كان تأكيد القرآن لمهمة الرسول ﷺ بأنه ليس عليه إلا البلاغ .

"فإن أسلموا فقد اهتدوا ، وإن تولوا فإنما عليك البلاغ والله بصير بالعباد" (آل عمران / ٢٠) .

قرر الإسلام وحدة الأديان بوحدة مصدرها وغايتها فالذى تلقاه خاتم الرسل هو فى جوهره ما تلقاه الرسل من قبله .

قال تعالى :

"ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك" (فصلت / ٤٣) .

- إن الهدف المشترك للأديان جميعا هو توحيد الألوهية ، وبه تتأسس وحدة الجنس البشرى والمساواة بين كل البشر أمام الله ، قال تعالى :

"شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذى أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه" (الشورى / ١٣) .

وهكذا أقر الإسلام : وحدة الحقيقة الإلهية ، وحدة الدين ، ووحدة الجنس البشرى ، وحدة العالم الخارجى ووحدة التاريخ الحضارى ، الإنسان مكرم على سائر المخلوقات يمتلك حرية الاعتقاد ، وحرية الرأى ، وحرية الإرادة .

انطلاقا من الإسلام نصا وروحا تأسس الحوار الحضارى بنوعيه :

الحوار الحضارى العلمى المرتكز على دعوة الإسلام للنظر العقلى فى الآفاق وفى الأنفس ، وفى المكتوب . واللافت للنظر أن فعل القراءة فى صيغة الأمر فى أول كلمة نزل بها الوحي كلمة اقرأ ، ينفى به جوهر القراءة من حيث هى مشيئة واختيار ، بل يؤكد كفريضة وأمر من الله لا اختيار فيه



للإنسان ، ليتأكد الحوار العلمى المستمر بما يقتضيه المنهج العقلى فى تطوره .

والنوع الثانى من الحوار هو حوار الحضارات : وهو حوار الإنسانية حين يتأسس على قيم من الحق والعدل وكرامة الإنسان وحريته .

قال تعالى : "ولقد كرّمنا بنى آدم" (الإسراء / ٧٠) .

هذا التكريم الذى يوجب حق الاحترام لكل إنسان .

والأمر بالعدل حتى مع الذين نبغضهم أو نخالفهم فى الدين قال تعالى :

"ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا

الله إن الله خبير بما تعملون" (المائدة / ٨) .

وأكد الإسلام أن اختلاف البشر واقع لا محالة بمشيئة الله . قال تعالى :

"ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ، ولكن ليبلوكم فى ما آتاكم ، فاستبقوا

الخيرات إلى الله مرجعكم جميعا ، فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون"

(المائدة / ٤٨) .

"ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم . إن

فى ذلك لآيات للعالمين" (الروم / ٢٢) .

إن ما أريد أن نؤكد عليه هو ما أكد عليه الإسلام من الحوار

الحضارى فى مجال العلم ، والحوار الحضارى فى المجال الإنسانى كافة .

فهذه القضية قد حسمها الإسلام بوضوح شديد . فالإسلام - على مستوى

حوار الحضارات - يعترف بالتعددية وصولا إلى المشاركة والتواصل لخدمة

الإنسانية ، انطلاقا من قوله تعالى :

"يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا • إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير" (الحجرات /١٣) •

وفعل التعارف كما جاء فى الآية بلا مفعول ، لكى يتسع معنى التعارف ويشمل كل ما يمكن من مجالات تتسع للتفاعل والتجاوب والتعاون بين الناس جميعهم على أن الآية جعلت التفاضل بين الشعوب بالتقوى والعمل الصالح ليصبح الهدف هو سعادة البشرية بالتعارف النافع المثمر البناء •

### حوار الحضارات كما عرفه مفكرو الإسلام :

لقد عرف المسلمون الحوار الحضارى بمعناه الواسع فى حركة المد الكبيرة للإسلام ، حين عرف العرب أمما شتى ، وحضارات مختلفة ، وثقافات متنوعة ، فكان الحوار الحضارى المقصود وكان التأثير والتأثر ، والتفاعل والاختصاص ، والأخذ والعطاء ، وتبادل الأفكار ، لقد ورث العربى حضارات الشرق والغرب معا - الهندية والصينية والبابلية والفينيقية والفرعونية والفارسية والرومانية واليونانية - ومزج المسلمون بينها جميعا وكونوا منها نسيجاً موحداً عبر ثقافة واحدة هى الثقافة الإسلامية • وبحكم طبيعة الرسالة العالمية وهدفها أدرك المسلم أهمية الحوار الحضارى وأهمية استيعاب التراث شرقه وغربه ، تأكيداً لمبدأ أن الحقيقة تراث إنسانى مشترك ، وهى ثمرة لتضامن العقول المفكرة الكبيرة ، وثمره لتفاعل الحضارات عبر العصور المختلفة والأجيال المتعاقبة ، شعر المسلمون - إبان ازدهار حضارتهم - بأن عليهم واجبا نحو الإنسانية ، وهى الدعوة إلى الحق ، وإظهاره ، والعمل بالحق ، والبحث عنه ، وخاصة أن مفهوم "الحق" يقوم على السند العقائدى المأخوذ من الفعل الإلهى الذى خلق كل شئ بالحق ، وأمر بأحقاق الحق ، وجعل معيار القبول هو موافقة الحق ومعيار الرفض عدم موافقة الحق ، قال تعالى :

"وما خلقتنا السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق" (الحجر/٨٥) .

"وبالحق أنزلناه وبالحق نزل" (الإسراء/١٠٥) .

"ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق" (الإسراء/٣٣) .

"يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق"

(ص/٢٦) .

ولا عجب أن تقوم الثقافة الإسلامية كلها حول مفهوم "الحق" بالمعنى الإسلامي في مجالاته المتعددة على مستوى الحكم ، وعلى مستوى العمل ، وعلى مستوى العلم .. الخ .

ويؤكد الفكر الإسلامي على هذا المفهوم حين نجد الكندي أول فيلسوف عربي مسلم ينطلق من هذا المفهوم مؤكداً على الحوار الحضاري أنطلاً من قوله تعالى "والله لا يستحي من الحق" .

فيقول : "ينبغي لنا أن لا نستحي من الحق ، واقتناء الحق من أين أتى وإن أتى من الأجناس القاصية عنا والأمم المباينة لنا ، فإنه لا شيء أولى بطالب الحق من الحق ، وليس ينبغي بخس الحق ولا التصغير بقائله ولا بالآتي به ، ولا أحد بخس بالحق ، بل كل يشرفه الحق" (٣١) .

وتستمر مسيرة الحوار الحضاري عند مفكرى الإسلام وصولاً إلى ابن رشد الذي يؤكد ما أكدته الكندي وغيره من قبل ليؤكد أن التاريخ الحضاري متصل الحلقات ، ويجب أن يستعين فيه المتأخر بالمتقدم ، حتى لو كان هناك اختلاف في الدين بين السابق واللاحق ، فيقول :

"يجب علينا أن نستعين على ما نحن بسبيله بما قاله من تقدمنا ... سواء أكان ذلك الغير مشاركا لنا أم غير مشارك في الملة" (٣٢) .

لقد أدرك مفكرو الإسلام ضرورة الالتقاء الحضارى والحوار الحضارى ، وأهمية الانتقاء الحضارى ، حين يتعلق الأمر بالمشترك الإنسانى العام الذى لا وطن له وليس حكرا على أمة بعينها وتميز الخصوصية الثقافية التى تخضع للمعتقدات والعادات والتى تختلف من أمة إلى أخرى .

فكان قانون النقاء الحضارات الذى يميز بين ما يؤخذ من الحضارات وما يترك ، على هذا القانون تأسست منهجية الحوار الحضارى ، وهذا ما يؤكد د . عبد الرحمن بدوى فى حديثه عن "التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية ، حيث يرى أن تاريخ هذا التراث فى الحضارة الإسلامية تعبير عن روح الحضارة الإسلامية" وهى تحاول على مر زمانها أن تكون مقوماتها وتحدد خصائصها ومميزاتها ، وتتطبع بالطابع الذى يقتضيه جوهرها ، فعن طريق موقفها من هذا التراث ، سواء فى حالة الأخذ عنه أم فى حالة الثورة عليه ، نستطيع أن نعرف هذا الطابع ، ونتبين تلك الخصائص ، ولعل هذا أن يكون مقياسا من أجل المقاييس التى يمكن استخدامها فى فلسفة الحضارات ، فكما نستطيع أن نكشف عن خصائص الكائن العضوى ، الحى من سلوكه إزاء الوسط الذى هو فيه ، إن فى تأثيره به أو فى رد فعله وتأثيره فيه كذلك روح الحضارة نستطيع أن نكشف عن حقيقتها من موقفها إزاء روح الحضارات الأخرى فيما خلفته هذه الروح من آثار . وروح الحضارة الإسلامية لا تأخذ من الحضارة اليونانية إلا ما ليس بمفهوم جوهرى لهذه الحضارة الأخيرة ، إذ رأيناها تأخذ عنها العلوم العملية التى هى قدر مشترك بين الناس جميعا على اختلاف أجناسهم وحضاراتهم ولا تتأثر بطبيعة واضعها ، ولا تتغير بتغير روح الحضارة التى نشأت أونمت فيها ، لأنها خاضعة للطبيعة الخارجية لا للطبيعة الذاتية ، بينما هى

لا تأخذ عنها العلوم الروحية أو الفنون ، أو إن هي أخذت بشئ من العلوم الروحية لم تستغ إلا الجانب الذى تراه عاما غير مميز للروح اليونانية" (٣٣) هكذا عبرت الحضارة الإسلامية عن روحها الحقيقية حين انفتحت على الحضارات الأخرى ، دون أدنى خوف من فقدان هويتها ، بل على العكس من ذلك ، فقد أكدت هذه الهوية حين قامت بعملية انفتاح ، فلقاء ، فانتقاء لما رأته صالحا ، ورفض لما رأته غير صالح ، وأكملت ما رأته ناقصا ، وهو ما عبر عنه الكندى حين قال :

"فحسن إذا كنا حراسا على تميم نوعنا ، إذ الحق فى ذلك أن نلزم فى كتابنا هذا عادتنا فى جميع موضوعاتنا من إحضار ما قال القدماء فى ذلك قولاً تاماً ، على أقصر سبله وأسهلها سلوكاً على أبناء هذه السبيل ، وتتميم ما لم يقولوا فيه قولاً تاماً على مجرى عادة اللسان وسنة الزمان ، وبقدر طاقتنا" (٣٤) .

وفى موضع آخر يقول :

"نحن سالكون سبيلنا (= منهجنا) التى سلكتها فى جميع موضوعاتنا بتوفيق الله جل ثناؤه وتسديد عونه ... أما ما قالت به الحكماء من غير أهل لساننا قولاً تاماً ، فنحضره على أقصد سبيله ... وما لم ينته إلينا فيه قول تام كملناه بأوضح ما تبلغه طاقتنا ، وبحسب ما يظهره لنا الزمان مما يكون وجوده (= إدراكه) بكثرة الاعتبار ، وبحسب ما بين الزمان الذى رسم فيه قول أقرب المعبرين له الراسمين لنا ما اعتبروا إلى زماننا مما أمكننا اعتباره" (٣٥) .

وهكذا فهم مفكرو الإسلام روح الثقافة الإسلامية وطبقوها عملياً ، فعرفوا معنى التواصل المعرفى ، ومعنى التفاعل الحضارى ومعنى الانفتاح والانتقاء والارتقاء فى المعرفة حين تتواصل الجهود البشرية بحثاً عن الحق

أو السبل "الشريفة" المؤدية إلى حقائق الأشياء" (٣٦) على حد تعبير الكندي دون أى تزمّت ، أو تعصب ، أو ضيق أفق أو خوف ، بل الحوار الحضارى يحكمه الاستيعاب والفهم والتحليل والنقد والإضافة والإبداع .

### متى يبدأ الحوار الحضارى ؟

يبدأ الحوار الحضارى حين تتحرك إرادة التغيير نحو الأفضل فى النفوس ، فتدفع العزيمة بأصحابها إلى رحاب الوعي الذاتى ، فالوعي الحضارى ، فالحوار الحضارى .

يبدأ الحوار الحضارى ، حين يتحرر الإنسان من معوقات انطلاق الروح الحضارى ، حين يتحرر من الخوف ، حين ينتهى الاضطراب والقلق والتشتت والتأزم ، وحين تتوحد القيم ، والاتجاهات والأهداف ، وتحدد المبادئ وترسم حدود الحركة الفعلية نحو موضوعها ، هنا تتجلى العقلانية فى أجلى صورها حين تصبح قادرة على مواجهة مشكلات العصر . حين تستفيد من درس التاريخ فتربط ماضيه بحاضره بمستقبله ، وحين تمارس عملية نقد واع وتصحيح مستمر لمسيرة العقل الإنسانى .

ونجد هذا المعنى عند ديورانت حين يعرف الحضارة بأنها نظام اجتماعى يعين الإنسان على الزيادة فى إنتاجه الثقافى فيؤكد على نقطة غاية فى الأهمية لبداية الحضارة ومن ثم فعل الحوار الحضارى فيرى أن الحضارة "تبدأ حيث ينتهى الاضطراب والقلق ، لأنه إذا ما أمن الإنسان من الخوف ، تحررت فى نفسه دوافع التطلع وعوامل الإبداع والانشاء وبعدئذ لا تتفك الحوافز الطبيعية تستنهضه للمضى فى طريقه إلى فهم الحياة وازدهارها" (٣٧) .

فالقضاء على الاضطراب والقلق ، وتحقيق حالة من الأمن النفسى .  
شرط أساسى لبدء الحوار الحضارى بين عالم الروح وعالم الأفكار وعالم  
الأشياء .

ويبدأ حوار العقل مع الأشياء عبر ما أسماه مالك بن نبي بـ "الاهتمام  
الأسمى" (٣٨) وهو حالة نفسية سابقة على فعل الحوار ، حين يبدأ هذا الفعل  
بالوعى الموجه نحو موضوعه توجيهها قصديا ، فتتشأ العلاقة العضوية بين  
عالم الأفكار وعالم الأشياء بين الذات والموضوع ليصبحا كلا متكاملًا . هذه  
العلاقة تجعل الإنسان دائما فى حوار مع الأشياء ومع الأفكار متصلا بكيانها  
قادرا على تعمقها ملما بها ، حين يستنطقها وتستنهضه للمضى فى طريق  
فهم الحياة وازهارها .

والمجتمع الذى يفقد "اهتمامه الاسمى" يفقد القدرة على استنطاق "فكرة"  
أو استنطاق "شئ" هو مجتمع فقد وعيه الحضارى ، وفقد القدرة على الحوار  
الحضارى ، ومجتمع ينزلق على سطح الأشياء دون أن يغور خلالها . ويمر  
بجانب الأفكار دون أن يتعمقها (٣٩) .

وكما يقول مالك بن نبي : "لقد استنطق نيوتن التفاحه لأن اهتمامه  
الاسمى قد تعلق بها ، بينما لو حدث ذلك قبل نيوتن بألف عام مثلا ، فمن  
أبسط الأشياء أن تلتهم التفاحه ، لأن الاهتمام الاسمى آنئذ غير موجود فى  
المجتمع الانجليزى الذى لم يكن قد ولد بعد (٤٠) .

وعلىنا أن نسأل أنفسنا فى مجتمعاتنا العربية / الإسلامية اليوم هل  
نعيش حالة من "الاهتمام الاسمى" بالأشياء وبالأفكار وبالتحديات التى تحيط  
بنا من كل جانب نسبر أغوارها ونتعمقها ؟ أم أننا نعيش حالة "اتصال  
سطحى" بعالم الأشياء وعالم الأفكار يفقدها القدرة على تعمقها ؟

إن الإجابة معروفة ، وهى أننا مازلنا نعيش حالة "التهام التفاحة" وليس استخراج معناها ، أى أن صلتنا بعالم الأشياء وعالم الأفكار تشبه صلة "جد" نيوتن فى القرن الحادى عشر ، هذه الصلة تجسد العلاقة المتبادلة بين سلوك الفرد وأسلوب الحياة فى مجتمع معين .

فالنتيجة أنه مع غياب "الاهتمام الأسمى" بعالم الأشياء ، وعالم الأفكار ، فالحوار مفقود ، والمجتمع المتحضر لم يولد بعد ، وهذا هو معنى التخلف الحضارى ، وهو تخلف فكرى منهجى بالدرجة الأولى ، وهو يعنى أننا حين نصف مجتمعا ما بأنه متخلف ، كأن نصف طفلا ما بأنه متخلف عقليا ، أى أن عمره الزمنى أكبر من تفكيره العقلى ، وأن تفكيره أقل بكثير من عمره الزمنى ، وعمر أقرانه الذين فى مثل سنه ، وهنا تحدث الأزمة ، أزمة تخلف مجتمع معين حين يعيش فى عصر يفكر فيه بمنطق عصر مضى وانتهى ولا يستطيع أن يتعامل بمنطق العصر الذى يعيش فيه .

وكما كان يقول د. زكى نجيب محمود : "إننا نعيش فى القرن العشرين بكثير جدا من مفاهيم القرن العاشر نعيش فى عصر الصناعة والعلم ، بمفاهيم ما قبل الصناعة والعلم ، ومن هنا يأتى التمزق والتفسخ والحيرة : نعيش فى عالم ونفكر فى عالم آخر" (٤١) .

أقول : إننا مع بداية القرن الواحد والعشرين ازدادت الفجوة اتساعا بين مفاهيم هذا القرن ومفاهيمنا فنعيش فى عصر المعرفة والمعلوماتية ، ونفكر بمفاهيم عصر الزراعة ، ولم يعد يجدى حرق المراحل أو امتصاصها أو القفز فوقها ، إلا إذا أدركنا معنى نظرية التحدى والاستجابة .



### نظرية التحدى والاستجابة :

إن الحوار الحضاري الناجح هو قدرة على مواجهة التحديات باستجابات ناجحة ، ولم يكن أرنولد توينبي يرد نشأة الحضارة إلى جنس من الأجناس ، أو إلى البيئة التي نشأ فيها صناعتها ، وإنما يرى أن الحضارة تنشأ عندما تستطيع مواجهة التحديات التي تقابلها باستجابات ناجحة ، وتذهب ريحها إذا فشلت في مواجهة هذا التحدى ، وطبيعى أن تعرض ضروب بعينها من التحدى في تاريخ كثير من الحضارات(٤٢) .

وضروب التحدى كثيرة وهى تشكل مادة الحوار ، وتشكل الحوافز التي تستنهض الإنسان فتدفعه إلى تعمقها وسبر أغوارها ، إذا صح وعيه الحضارى .

وعلى ذلك فإن مستوى الحضارة يتحدد "نتيجة موقف الجماعة مما يقابلها من تحديات ونوع ردها عليها واستجابتها لها" (٤٣) .

ومعنى ذلك أن نظرية التحدى والاستجابة ، تشكل فى طياتها معنى الحوار حين تمثل "التحديات" مادة الحوار ، وتمثل نوعية "الاستجابة" منهج التعامل وطريقة مواجهة التحديات ، وتتوقف درجة الحضارة ، على هذه المنهجية فى الحوار الحضاري ، وهنا يأتى دور الأقلية الخلاقة المفكرة التي تأخذ على عاتقها ترسيم حدود "منهج" الحوار الحضاري لمواجهة تحديات المجتمع ونستطيع بهذا المعيار البسيط أن نحدد وضعنا الحضارى بمدى قدرتنا على "الحوار الحضارى" (حوار الأفكار وحوار الأشياء) الذى يمكننا من تسخير الأشياء والمواقف والأحداث ، فإذا كان تسخييرا ناجحا يجعلها مطية لنا ، نبلغ به منازل العلم والقوة ، والثراء والكرامة والحرية . . الخ ، أصبح حوارا حضاريا يؤكد معنى الحضارة .

"ومعظم الحضارات القديمة الرئيسية قامت نتيجة للتحدى والاستجابة أو للفعل ورد الفعل ، على صور تختلف بعض الشيء من حضارة لأخرى" (٤٤) .

وهنا يتأكد العنصر الإنسانى وأهميته ، حين يصبح الإنسان صانع الحضارة ، هو المسؤول الأول عن بقائها وفنائها ، وكما يقول رالف لنتون :

"إنه لا توجد على ما يبدو أى عوامل وراثية تمنع المجتمع أو الحضارة من البقاء إلى ما لا نهاية ، ولكن بعض الفلاسفة يؤمنون بعكس ذلك ، ونحن لا نملك أى دليل على أن المجتمعات أو الحضارات تموت من الشيخوخة ، فهما غالبا ما يسقطان تحت ضربات عنيفة أو فقر اقتصادى ، ولكن التطور الحضارى له من المرونة ما يجعل المجتمع يستمر فى البقاء ، طالما يظل أفراد ذلك المجتمع أحياء إما بطريق التناسل أو بضم عناصر جديدة من السكان إليه" (٤٥) .

ولكن يؤكد رالف لنتون على نقطة غاية فى الأهمية بل يؤكد حتميتها وهى ضرورة التغيير فى منهج الحياة فيقول : مواصلا كلامه السابق :

"ولكن يتحتم على مثل هذا المجتمع أن يعدل كثيرا من كيانه ، ويغير الكثير من منهجه فى الحياة تغييرا أساسيا " (٤٦) وهذا هو معنى التطور الحضارى الذى يضمن بقاء الحضارة الذى يضمن بقاء الحضارة إلى ما لا نهاية ويتفق لنتون مع توينبى فى قوله بنظرية التحدى والاستجابة حين جعل المسئولية مسئولية الإنسان / المجتمع ، ويستثنى كل من رالف لنتون وأرنولد توينبى الحضارة الغربية من أن يحدث لها ما حدث للحضارات البائدة لأنها تحرص دائما على تجديد نفسها ، وتغيير منهجها فى الحياة عن طريق نقدها الواعى لذاتها واستفادتها من دروس التاريخ ، وهو ما عبر عنه توينبى بقوله :

"ليس هناك ما يمنع الحضارة الغربية من أن يجرى عليها حكم السوابق التاريخية إذا هي اختارت أن تتحرر انتحارا اجتماعيا . ولكننا لم يكتب علينا أن نجعل التاريخ يعيد نفسه معنا ، ففي وسعنا أن نحول بجهودنا مجرى التاريخ إلى اتجاه جديد لم يسبق له مثيل . وقد أوتينا هذه الحرية في الاختيار بوصفنا كائنات بشرية ، وليس في وسعنا أن نلقى تبعاتنا على الله أو الطبيعة، بل يجب أن ننهض بها نحن أنفسنا لأن ذلك لزام علينا" (٤٧) .

وهكذا إذا كانت الحضارة صناعة الإنسان ، والإنسان يتمتع بحريته في الاختيار ، فهو مسئول عن صلاح صناعته أو فسادها باستمراره في صيانتها ومتابعتها أو عدم ذلك .

والسؤال : أليس ما يراه توينبي - وغيره - من مسئولية الانسان بحكم حرية الاختيار ، هو ما يقول به الإسلام ، وما أثبتته الواقع ؟

### مستويات الحوار الحضاري :

يتوزع الحوار الحضاري على ثلاث دوائر ، دائرة الحوار الداخلي المحلي ، ودائرة الحوار الإقليمي ، ودائرة الحوار العالمي .

الحوار الداخلي : هو الذي يتعلق بنوعية الحوار الذي يسلكه مجتمع معين ذو ثقافة معينة تحكم أسلوب حياته وسلوكه وفكره ، فيحدد مستوى الحوار تبعا لسلوكيات هذا المجتمع وطرائق تفكيره ، وتفاعله مع واقعه وتحدياته .

المستوى الإقليمي : هو مستوى الحوار مع الجيران الأقربين الذين تربطهم صلة الحدود الجغرافية ، أو صلة الثقافة الواحدة أو اللغة .

المستوى العالمي : وهو مستوى الاتصال أو الحوار مع الحضارات الأخرى ، ويتسم الحوار الحضاري بالفاعلية حين يخلق نوعا من التجاوب

والتعاون بين الحضارات ذات الثقافات المختلفة ، وإذا كان البعض يرى صعوبة في حوار الحضارات ، ذات الثقافات المختلفة ، على اعتبار أن الحضارة تتعلق بالثقافة التي تتحدد في مجموعة من القيم الروحية والتاريخية التي تقرها الشعوب كنوع من التراث الذي يختلف من ثقافة إلى أخرى ، والحضارة في جوهرها عبارة عن مجموعة من القيم الثقافية المحققة (٤٨) ومعنى ذلك أن الصراع في عالم اليوم لن يكون أيديولوجيا أو اقتصاديا بل سيكون ثقافيا ، ومثل هذه الأطروحات التي تنفي الأمل في إمكان مشاركة الانسانية جمعاء في وفاق إنساني عالمي (٤٩) هي دعوة إلى تدمير الإنسان ودعوة إلى الفلسفات نفسها التي تطالب بالبقاء للأقوى . إذ أن الأمر في اختلاف الثقافات هو اختلاف تنوع - كما بين الإسلام - وليس شرطا أن يفرض اختلاف التنوع إلى خلاف وصدام وصراع بين الحضارات ، بل إن الاختلاف مشيئة إلهية ربما لإحداث نوع من التكامل والتوازن في الوجود ، ويمكن تشبيه "الوحدة في الاختلاف" على أنها لوحة واحدة تحمل من الألوان والرسومات والأشكال ما هو متعدد ومختلف ، هذا التعدد والاختلاف يمكن اعتباره من مستلزمات " التركيب " الواحد ، وهو من مستلزمات الكمال والجمال الذي يجعل اللوحة مكتملة العناصر شكلا وموضوعا ، هذا التركيب لعناصر متفرقة مختلفة يمكن أن يجمع بينها انسجام ، وهذا الفنان الذي يمكن أن يحقق هذا الانسجام هو الإنسان صانع الحضارة ، يمكن أن يحقق الانسجام على مستوى الحضارات فنسميه تعايشا وتعارفا ، وهو الغاية من اختلاف الشعوب . قال تعالى :

"وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا" وهذا هو معنى الاختلاف في الإسلام، إذ ليس الصراع ولا الصدام من جوهر الإسلام إلا أن يكون دفاعا عن الحق .

### ثالثا : حوارنا فى مواجهة العصر

إن الذى يحدد موقعنا الحضارى الراهن ، هو واقع الحوار الحضارى ذاته ، وعند تحديد مستوى الحوار الحضارى ، نستطيع أن نحدد مستوى الحضارة . . . ولا يمكن أن نقف عند مستوى الحوار الحضارى دون الوقوف على منطق تعاملنا مع الواقع والعلاقة التى تحكم واقعنا وموقفه من العصر ؟ هل هى علاقة انفصال أم علاقة اتصال ؟ أى هل نعيش عصرنا بمفاهيمه وآلياته وأساليبه ؟ أم نعيش فى عصر آخر ؟ باختصار بأى منهج فكرى نتعامل مع واقعنا ومع عصرنا ؟ هل "نعيش فى عالم ونفكر فى عالم آخر" (٥٠) .

إذن لكى نحدد مستوى الحوار الذى نسلكه فى حياتنا لابد أن نحدد ما "العصر" الذى نعيش فيه ، أو على الأدىق نوجد فيه .

يقول زكى نجيب محمود : وإنما "العصر" المعين هو "فكرة" أساسية تسود الحياة ، وتصبح محورا تدور حوله مسالك الناس ومناشطهم" (٥١) .

وإذا تساعلنا عن "الفكرة" التى تسود عصرنا الآن وتميزه عن العصور السابقة نقول : إن عصرنا الآن يتميز بأنه عصر العولمة وعصر "المعرفة" العالمى ، عصر "المعرفة بالتكنولوجيا ، تكنولوجيا المعلومات" الذى أحدثته ثورة الاتصالات وعلى رأسها شبكة الإنترنت التى أحدثت بدورها ثورة فى الحوار بين البشر لقد أصبحت سمة العصر هى المعلوماتية ، وأصبحت التنمية هدفا للحوار الحضارى الناجح ، وأصبحت "المعرفة" طريقا إلى التنمية (٥٢) بل هى مفتاح التنمية أو هى التنمية ذاتها (٥٣) .

وعلى ذلك فإن التتوير فى عصرنا الراهن لا يتحقق إلا بالمعرفة بل هو المعرفة نفسها ، لأن المعرفة الآن أصبحت "أشبه بالنور ، فهى بلا وزن

ولا ملمس ، ولكنها تستطيع الانتقال بسهولة فى العالم فتستضى بها حياة الشعوب فى كل مكان" (٥٤) وعلى ذلك يمكن أن نربط برباط وثيق بين المعرفة والتطوير والحوار والتنمية والحضارة وكل ذلك يرتبط بالوعى الحضارى بالعصر .

### الحوار الحضارى المعاصر حوار "المعرفة"

إن الوعى الحضارى فى عصرنا اليوم هو وعى بالمعرفة ، ومع ذلك فإن هناك مليارات من الناس يعانون نقصا فى هذا الوعى ، فهم "يعيشون فى ظلمة الفقر دون مقتضى ، فالمعرفة المتعلقة بكيفية علاج مرض بسيط كالإسهال قد وجدت منذ قرون ، ومع ذلك مازال ملايين من الأطفال يموتون بسببه لأن آباءهم لا يدرون كيف ينقذونهم .

والبلدان الفقيرة - والشعوب الفقيرة - تختلف عن البلدان والشعوب الغنية لا لمجرد أنها تملك مالا أقل ولكن لأن لديها معرفة أقل (٥٥) .

وهكذا أصبح مقياس التنمية ومقياس الحضارة فى عصرنا هو المعرفة "قبل أربعين عاما خلت كان دخل الفرد فى جمهورية كوريا وغانا متساويا تقريبا ، ولكن أوائل عقد التسعينات كان دخل الفرد فى جمهورية كوريا أعلى بستة أمثال الدخل فى غانا . ويعتقد البعض أن "تصف هذا الفرق إنما يعزى إلى ما حققته كوريا من نجاح أكبر فى الحصول على المعرفة واستخدامها" (٥٦) .

وهكذا لقد أصبح النظر إلى مشكلات التنمية لا يتم فى عصرنا إلا بأسلوب جديد من منظور المعرفة ، وعلى ذلك لنا أن نقول إن معيار الحضارة الآن يقاس من هذا المنظور المعرفى ، فيصح القول : إن الحضارة ما هى فى جوهرها إلا "منهج فى المعرفة" تنتقل خلاله من مرحلة تدفق

المعلومات إلى مرحلة توظيف هذه المعلومات من خلال التحليل والنقد والتركيب الذى يتيح تشكيل مجتمعات المعرفة الفعالة لخدمة المجتمع والسير به نحو الأفضل دائما فى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، وهذه هى لغة الحوار الحضارى المعاصر .

### أين نحن من عصر "المعرفة" ؟

إذا كانت أزمة التخلف فى عالمنا العربى تمتد لتشمل ميادين شتى فإن أساسها الآن أصبح واضحا وهو التخلف المعرفى . ومعنى التخلف المعرفى . هو أننا نحصل على معرفتنا بأسلوب يختلف عن أسلوب العصر ، فالعصر يتميز بدينامية الحوار للمعرفى فى ظل ثورة المعلومات وقدرة التكنولوجيا فى عصر المعلومات على توليد العلم الجديد إلا أن الكثير منا "مازال يعتقد أن ما تقدمه تكنولوجيا المعلومات لنشاط الإنتاج المعرفى مقصور على استخدام الكمبيوتر كأداة لا غنى عنها للحسابات العلمية المعقدة وعلى خدمات الاسترجاع التى توفرها نظم المعلومات العملية والتكنولوجيا للباحث العلمى" (٥٧) .

ولكن الأمر ليس كذلك ، فإن العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وتوليد المعرفة أعمق من ذلك بكثير فهى تتجاوز حدود تقديم المادة المعرفة المتاحة إلى مناهج البحث العلمى والأسس المنهجية القائم عليها" (٥٨) .

وإذا كان البنك الدولى يرى أن المسرح يبدو معدا أمام البلدان النامية للتضييق السريع لفجوة المعرفة والطفرة فى النمو الاقتصادى وفى رفاهية هذه الإنسان ، وذلك فى رأيه يعود إلى أنه لا حاجة للبلدان النامية إلى أن تعيد اختراع العجلة أو الكمبيوتر أو علاجا لمرض الملاريا ، وعوضا عن أن تقوم بلدان أفقر بإعادة خلق المعرفة المتاحة فعلا ، فإن أمامها خيارا

يتمثل في الحصول على قدر كبير من المعرفة الموجودة فعلا فى البلدان الأغنى والقيام بتطويعها لتلائم ظروفها ، ومما يساعد على ذلك مع هبوط تكاليف الاتصالات الذى جعل نقل المعرفة أرخص منه فى أى وقت مضى ، لكن البنك الدولى فى تقريره عن التنمية فى العام ١٩٩٩/٩٨ يتساءل: لماذا يلاحظ أن هذا النقل لا يتم بالسرعة التى نتوقعها ، وما الظروف اللازمة للبلدان النامية كيما تستخدم الرصيد العالمى من المعرفة استخداما أوفى؟(٥٩) .

أقول : إن الأمر ليس بهذه السهولة فى بلادنا ، إذ أن الأمر يتطلب زلزلة للأسس القديمة المتهاشة على مستوى المؤسسات جميعها تعليميا وإداريا واقتصاديا وسياسيا ، إذ يستحيل أن يتم نقل للمعرفة واستيعاب لها واستفادة منها فضلا عن توطئها وتطويعها إلا بتجاوز ذلك إلى الأسس المنهجية القائمة عليها هذه العمليات السابقة ، أى مناهج البحث العلمى ، أى ما يمثل أساس المعرفة ، إلى جانب المناخ العام الذى يساعد على تهيئة الظروف الملائمة لعمل هذه المعرفة ونموها ، فعلىنا أن نسأل عن عنصرين: الأول يمثل التربة الصالحة لنمو البذرة الجيدة وهو ما يمثل نظام التربية والتعليم الذى ينمى القدرات المنهجية ، والثانى يمثل المناخ الجيد الذى يساعد على الإثمار والنمو ، وهو النظام السياسى فهو بمثابة الهواء الجيد والسماء التى تمد الزرع بالنماء .

#### الوضع الراهن وتأثيره على "الحوار الحضارى"

مما لا شك فيه أن أى اختلال فى ميزان التوازن بين الأمم لابد أن يودى إلى اختلال فى الحوار بينها ويتبلور الوضع العربى الإسلامى الراهن فى عدة إشكاليات أهمها :



- إشكالية الصراع العربى الإسرائيلى وما يترتب على وجوده من أزمات وآثار سلبية - على مدى تكوينه حتى اليوم - فى كافة المجالات عسكريا وسياسيا واقتصاديا . . الخ

- إشكالية انهيار المعسكر الاشتراكى وما خلفه من حالة التفرد التى تتمتع به أمريكا اليوم وتأثيرها على التوازن الدولى .

- إشكالية حرب الخليج وما خلفته من آثار فى المنطقة ، دمار وتمزق ، ونزيف سائل فى البيت العربى . جميع الإشكاليات السابقة تؤثر تأثيرا سلبيا على مستوى "الحوار" بما تسببه من اختلال فى التوازن الإقليمى لشعوب المنطقة ، والتوازن الدولى على مستوى العام ، والاختلال فى المنطقة عبر عنه "انفراد الكيان الإسرائيلى بامتلاك أسلحة الدمار الكلى ونجاحه فى فرض تسوية سياسية على العرب بشروطه بعد أن مكّن من استثمار نتائج حرب الخليج وتدمير القدرة الإستراتيجية العربية لتحصيل عائدات ذلك من حقوق العرب ومصالحهم" (٦٠) فلا يمكن أن نتحدث عن حوار حضارى ناجح فى منطقتنا العربية والإسلامية إلا والواقع بآلامه وآثاره وتراكماته يفرض نفسه على طبيعة الحوار وأسلوبه وحدوده وفاعليته .

وهنا نستحضر قوله تعالى :

"وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم وما تنفقوا من شئ فى سبيل الله يوف إليكم وأنتم لا تظلمون . وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم" (الأنفال/٦٠-٦١) .

من معنى الآيتين السابقتين تبين أن القوة (بمعناها الواسع فى كافة المجالات) هى التى تحقق التكافؤ بين الأطراف المتحاربة ، وهنا إذا ما

تحقق التكافؤ والتعادل ، يمكن أن يتحقق السلم كنتيجة طبيعية لهذا التعادل في القوة .

إن الواقع يشهد لنا أن السلام لا يتحقق إلا بعد قوة ، فاتفق كامب ديفيد الأول لم يتحقق إلا بعد "قوة" النصر في أكتوبر ١٩٧٣ وتعثّر الحوار في كامب ديفيد الثانية ما هو إلا رد فعل لحالة الواقع العربي المأزوم .

#### ملامح الحوار بين طرفين بينهما قطيعة حضارية :

والسؤال كيف يتم الحوار بين العالم المتقدم والعالم النامي أى كيف يتعامل فكر عصرى مع فكر قديم ؟ فالفكر العصرى يقدم نفسه انطلاقاً من وضعه الحالى وما سيكون عليه مستقبلاً فى حركة التقدم السريعة التى لا تتوقف ، وهو يقدم نفسه بشكل علمى وموضوعى ، والفكر العربى الإسلامى يقدم نفسه من خلال الفكر الانفعالى كرد فعل لحالة "الجوع" الغذائى ، والجوع "المعرفى" أى "الجوع" الحضارى الراهن وهنا يصح أن نسأل عن نوعية الحوار التى يمكن أن يتم بين "غنى" و "فقير" بين "عارف" و "ممن" لا يعرف "بين" و "واع" و "فاقد الوعي" إن الاختلال فى التوازن والتكافؤ بين الطرفين يؤذن بفشل الحوار لا محالة .

والتكافؤ الحضارى الذى يعنى أن يعيش الطرفان فى حضارة واحدة زمنياً وفكرياً يعنى أن تتشكل ملامح الحوار الحضارى بينهما تشكيلاً طبيعياً كنتيجة للأرضية المشتركة التى يرتكز عليها الطرفان ، وحدة التفكير ، والآليات والتوجهات ، وحدة المصير ، التحديات المشتركة .. الخ .

وعدم تكافؤ المستوى الحضارى لا بد أن يؤدى حتماً إلى محاولة هيمنة طرف على آخر ، هذه الهيمنة نتيجة طبيعية لا تعود لقوة القوى ، بل تعود بالدرجة الأولى لضعف الضعيف وعدم قدرته على التفاهم والتجاوب

الحضارى ومن هنا تحدث التبعية الحضارية من ناحية وتحدث الهيمنة ،  
ويحق لمنظرى (٦١) التطورات الجديدة فى الغرب عموما والولايات المتحدة  
الأمريكية خصوصا أن ينادوا "بنهاية التاريخ والإنسان الأخير" ويدعوا  
المجتمعات البشرية لخيار وحيد هو "نموذج الغرب" أو الانقراض . . . وهنا  
تصبح العولمة والعالمية والمستقبل تأكيدا لمركزية "الغرب" وتقليدا للنموذج  
الغربى وأحادية التطور الإنسانى ، بناء على الواقع الذى يعيشه العالم  
المتقدم، والواقع الذى نعيشه مع من تخلف مثلنا عن ملاحقة الركب .

#### منهجنا فى مواجهة تحدياتنا المحلية :

إن الحوار الناجح تحكمه الفاعلية الناجحة التى تنشأ عن نجاح  
الاستجابة فى مواجهة المشكلة المعنية ، ونجاح التصدى لمشكلة معينة لا  
يعود إلى المشكلة ذاتها بقدر ما يعود إلى نظم الأفكار ومنهجية العقل تجاه  
المشكلة ، ومن هنا يختلف التطبيق العملى لحل المشكلة الواحدة التى قد تقابل  
مجتمعات متباينة . مجتمعات تطبق حلولاً مختلفة بصدد مشكلة معينة ،  
مشكلة مثل مشكلة "التعليم" - فى رأى - أنها تقابل معظم المجتمعات فعملية  
"تطوير التعليم" هى الشغل الشاغل فى بلاد كثيرة متقدمة ونامية ، فى اليابان  
 وأمريكا وإنجلترا وفرنسا وكذلك فى مصر وفى غيرها من الدول النامية . .  
لكن السؤال هل هذه البلاد (المتقدمة والنامية) تطبق حلولاً واحدة لمشكلة  
واحدة ؟ أم أن التطبيق يختلف من دولة إلى أخرى فى حل المشكلة الواحدة ؟  
لذلك يرى مالك بن نبي "أن تطور العالم الجديد دائما يركز اعتماده  
على المقاييس الفكرية" (٦٢) ومن هنا يجب على العربى أن يرد تخلفه إلى  
مستوى الأفكار ، لا إلى مستوى الأشياء ، فإن ما ينقصنا هو منهج العلم على  
حد قول زكى نجيب محمود (٦٣) لكن ما هو المقياس الفكرى أو ما هو  
أسلوبنا العملى فى مواجهة مشكلاتنا الذى يحدد مستوى جوارنا ؟

إن أسلوب حوارنا الراهن في حل مشكلاتنا ، هو استيفاء "الشكل" اللفظي والورقي - في معظم الحالات كل شيء عندنا يعتمد على كتابة التقارير ، واجتماع اللجان ، التي يدور فيها الحوار ويسجل في المحاضر وينتهي بالتوصيات التي أشبع فيها المتكلمون والكتابون العاطفة وضخموا الشعور بالذات . . وإذا كان ذلك قد تم على الوجه الأكمل فقد تم لنا كل شيء السبيل إلى حل مشكلاتنا هي أن نتعقد مجالس وتأتلف لجان ، ونقام مؤتمرات ، وإذا تم ذلك استراحت فينا الضمائر ولا عليك من ذلك أمر المشكلات (٦٤) .

#### ماذا ينقصنا ؟

إن ما ينقصنا في حياتنا أن تخرج مشروعاتنا النظرية إلى النور ، إذ ليس من الصعب على الفرد العربي أن يصوغ مقياسا نظريا يستخرج به نتائج من مقدمات محددة ، غير أنه من النادر جدا أن يعرف المنطق العملي ، أى استخراج أقصى ما يمكن من الفائدة من وسائل معينة (٦٥) وإذا كان ينقصنا المنطق العملي فإننا لن نفلح في عصر "المعرفة" وثورة المعلومات ، فالمعرفة ليست مجرد تكديس لمعلومات في مجال معين ، بل الأهم هو كيفية تحقيق أقصى استفادة عملية ممكنة من هذه المعرفة . والأمثلة كثيرة على انعدام المنطق العملي في جوانب كثيرة من حياتنا ، فنرى - على سبيل المثال - وزير التربية والتعليم الدكتور / حسين كامل بهاء الدين يكتب مؤلفات عديدة منها "التعليم والمستقبل" يركز فيه على أن "التعليم" بوابة التقدم ، وهذا ما تؤكد التجارب الدولية المعاصرة التي أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هي التعليم ، بل إن جوهر الصراع العالمي هو سباق في تطوير التعليم ، وإن حقيقة التنافس الذي يجري في العالم هو تنافس تعليمي (٦٦) ويضع الوزير تصورات له للأزمة والتحديات

الدولية . . ورؤيته المستقبلية في هذا الموضوع ، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن ما ينقصنا هو منطق التحقيق العملي ، العقل التطبيقي ، وليس العقل النظري ، "لأن العقل النظري متوفر في بلادنا ، غير أن العقل التطبيقي الذي يتكون جوهره من الإرادة والانتباه فهو شيء يكاد يكون معدوماً (٦٧) هذا على كافة المستويات ، مستوى الأشياء والأفكار ، مستوى السياسة والثقافة . . الخ ، فنحن نفتقد الضابط الذي يربط بين الأشياء ووسائلها ، وبين الأشياء وأهدافها ، فسياستنا تجهل وسائلها ، وثقافتنا لا تعرف مثلها العليا ، وفكرتنا لا تعرف التحقيق ، وإن ذلك كله ليتكرر في كل عمل نعمله ، وفي كل خطوة نخطوها" (٦٨) .

وهنا يجب التفرقة بين الحوار الحضاري على المستوى النظري والحوار الحضاري على المستوى العملي فالحوار الحضاري لا قيمة له إن لم يتحول إلى فاعلية عملية ترى النور وتترجم في سلوك يغير مجرى الحياة وينقل الإنسان من وضع إلى وضع أفضل ينقله من "الكلامولوجيا" إلى التكنولوجيا" (٦٩) .

ولقد يقال : إن المجتمع الإسلامي يعيش طبقاً لمبادئ القرآن ، ومع ذلك فمن الأصوب أن نقول : إنه يتكلم طبقاً لمبادئ القرآن ، لعدم وجود المنطق العملي في سلوكه الإسلامي ، فالذي ينقص المسلم ليس منطق الفكرة - على حد قول مالك بن نبي - لكن منطق العمل والحركة ، وهو لا يفكر ليعمل ، بل ليقول كلاماً مجرداً ، بل إنه أكثر من ذلك يبغيض أولئك الذين يفكرون تفكيراً مؤثراً ، ويقول كلاماً منطقياً من شأنه أن يتحول في الحال إلى عمل ونشاط" (٧٠) .

إن فلسفة المعرفة في عصر المعرفة تقوم على "القوى" و"القدرة" وسرعة التغيير ، تغيير العالم بما يخدم الإنسان ، بما يجعل الإنسان مسيطرًا

على الطبيعة ، ولن يتم له هذه السيطرة إلا بالمعرفة ، والمعرفة تصبح هنا "حرية" بمعنى التحرر من قيود الطبيعة وتسخيرها فى يد الإنسان الأكثر علما ومعرفة . فالمعرفة عندنا بكماء خرساء لا تغير من الدنيا شيئا ، وليس لها قدرة ولا قوة على إخصاب الأرض ، وإزالة المرض ولا التحرر من الفقر والجهل . . هذا لا لشيء إلا لأننا لا نعرف المنطق العملى التطبيقي ، وهذا ما يفسر لنا الإجابة عن السؤال الذى يقول : لماذا لم تثمر دعوة زعماء الإصلاح إبان النهضة العربية الإسلامية ؟ وأغلب الظن أن الدعوات الحالية ، حتى لو كانت من رئيس الدولة (٧١) - لا ينتظر لها النجاح إن لم تعرف طريقها إلى النور عن طريق المنطق العملى والعقل التطبيقي ، وليس العقل النظرى .

### الحوار الحضارى : ضرورة محتومة

لقد أصبح الحوار الحضارى بين الحضارات مطلبا إنسانيا عاما ، لا لأنه من طبيعة الإنسان فحسب ، بل أيضا لما تفرضه مقتضيات العصر من مصير مشترك لمواجهة واقع فعلى مشترك يتحدى الجميع ، الشمال والجنوب ، الغنى والفقر ، مثل التحديات الكونية وأهمها مسألة التلوث البيئى والتغير المناخى ، مسألة نقص المياه ، انتشار الأمراض الوبائية ، انتشار المجاعات وزيادة الفقر ، انتشار الجريمة . . الخ ، لقد أصبح محتوما على الناس وعلى الدول القومية فى عصرنا هذا أن يقيموا حوارا حضاريا يواجهون به تحدياتهم المختلفة ، بعدما تبين "إن ما يحدث على مسافات بعيدة أصبح الآن أكثر أهمية ، فاستخدام الرنيزات (الإيروسول) فى أوروبا يمكن أن يسبب سرطان الجلد فى أمريكا الجنوبية ، ونقص المحاصيل فى روسيا يمكن أن يعنى المزيد من الجوع فى إفريقيا ، والركود الاقتصادى فى أمريكا الشمالية يمكن أن يدمر الوظائف فى آسيا ، والصراعات فى أفريقيا يمكن أن

تجلب المزيد من طالبي اللجوء إلى أوروبا ، والصعوبات الاقتصادية في أوروبا الشرقية يمكن أن تؤدي إلى كراهية الأجانب في أوروبا الغربية ، ولأسباب نفسها ، فإن النشاط الاقتصادي في شرق آسيا يمكن أن يحمي العمالة في الولايات المتحدة . وإعادة الهيكلة الصناعية في الشمال يمكن أن تخفف من حدة الفقر في الجنوب ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى توسيع الأسواق أمام الشمال .

لقد أدى اختصار المسافات ، وزيادة الصلات ، وتعميق الاعتماد المتبادل - أدت جميعا مع تفاعلاتها - إلى تحول العالم إلى حوار بشري واحد (٧٢) هذا الحوار الذي جعل من الحوار الحضاري ضرورة محتومة .

## الخاتمة

---

أخلص من بحثى هذا ببعض النتائج والتوصيات التالية :

- لا حوار حضارى دون حضارة ، ولا حضارة دون ثقافة فعالة تمثل قوة الدفع نحو الوعى الحضارى ، إذ يرتبط الحوار الحضارى بالحضارة وجودا وعدما .

- الوعى الحضارى لابد أن ينطلق من الواقع .

- الحوار الحضارى لا يمكن أن ينجح دون تهيئة المناخ العام الصالح للحوار بالتححرر من كل أنواع الخوف والقهر والطغيان . وتربية الإنسان بأسلوب يقوم على احترام الحق والحقيقة واحترام الإنسان والحفاظ على كرامته ، وهذا ما أكدته الإسلام حين أعطاه حرية العقيدة ، وحرية الإرادة ، وحرية التعبير وحمله الأمانة طوعا لا كرها .

- الحوار الحضارى هو طريقة تفكير ، ومنهج متجدد يسمح باستيعاب الواقع وتجاوزه نحو مستقبل أفضل ، أدواته عقلية علمية ، وأهدافه إنسانية تحقق مصالح الإنسان وسعادته .

- يرتبط الحوار الحضارى دائما بكل ما هو جديد ، وحينما يتصارع القديم والجديد فالأمر يتطلب وقفة للحوار .

- دوائر الحوار الحضارى تتسع لتشمل الفرد مع نفسه عبر الحوار الصامت ، والفرد مع الآخر : المادى وغير المادى مع الأشياء ، مع الأفراد ، داخل الأسرة ، والمجتمع وتتسع الدائرة لتشمل المجتمعات على المستوى الإقليمى فالمستوى العالمى . . ويمثل حوار الحضارات الدائرة الأخيرة



حينما يعى الفرد ذاته أولا ثم يتسع الوعى حتى يشمل العالم كله فيبدأ الوعى ميكروسكوبيا لينتهى تلسكوبيا ، أو كوكبيا .لಿದرك مكانه وسط العالم إن منعزلا أو مشاركا .

- تنمية الحوار الحضارى تتأسس على النقد الذاتى المستمر ويستند على عملية تصحيح تربوى وتعليمى وتدريب متواصل لا يقف عند حد معين .

- الحوار الحضارى الناجح بين الحضارات لابد أن يكون بين طرفين متكافئين .

- الإطار العام للحوار الحضارى : السماء والعالم والإنسان ، والسعيد من يجمع بينها ليحقق التعادلة التى هى من طبيعة الإنسان الذى خلق من جسد وروح ، وهذا ما دعا إليه الإسلام .

- إن الإسلام دين الحوار الحضارى بأوسع معانيه ، ودين يدعو إلى حوار الحضارات فى ظل تعدد الثقافات واحترام حرية الإنسان .. فهو ينادى بالوحدة فى التنوع ، فالتعدد والتنوع ليس شرطا أن يؤدى إلى صدام وصراع .

- ليس خفيا ما يتهدد العرب والمسلمين من جهلهم ومرضهم وفقرهم ، جهلهم بدينهم وحضارتهم وواقعهم وواقع العصر ، وليس خفيا ما يتهددهم من عجزهم وتفرقهم وتمزقهم فى ظل عالم تحكمه التكتلات والشراكة والعولمة ولغة المصالح فما بالنا تجمعنا ثقافة واحدة ، لغة واحدة ، كتاب واحد ، قبلية واحدة ، قيم واحدة ونعانى مثل هذا التمزق ؟

## الهوامش

- (١) عن أهنية المفاهيم : راجع : د. عابد الجابري ، الفلسفة فن صياغة المفاهيم ، فسي كتابه قضايا في الفكر المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط أولسى ، ١٩٩٧ ، ص ٩ .
- (٢) راجع مالك بن نبي ، مشكلة الثقافة ، ترجمة د. عبد الصبور شاهين ، ص ٧٦ .
- (٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- (٤) راجع لسان العرب لابن منظور مادة "حور" .
- (٥) راجع حـ ٩ ، ص ١٩-٢٠ مادة "تقف" .
- (٦) راجع : مادة "حضر" في لسان العرب لابن منظور .
- (٧) راجع د. حسين مؤنس ، الحضارة ، عالم المعرفة ، العدد الأول ، ص ١٣ ، ص ٥٣ .
- (٨) د. إمام عبد الفتاح إمام : ثورة المثالية الهيكلية ، مجلة الحكمة ، العدد الأول ، السنة الأولى ، ١٣٩٦ - ١٩٧٦ ، منشورات قسم الفلسفة والاجتماع - جامعة الفاتح ليبيا ، ١٦٦ .
- (٩) راجع : د. فؤاد زكريا : التخلف الفكرى وأبعاده الحضارية ، بحث ضمن ندوة أزمة التطور الحضارى فى العالم العربى ، الكويت ، ص ١٧٥ .
- (١٠) راجع أمثلة ذلك عند رالف لنتون ، شجرة الحضارة ، حـ ١ ، ص ٧٨ .
- (١١) راجع العصور المكونة لتاريخ الإنسان ، رالف لنتون ، شجرة الحضارة ، حـ ١ ، ص ١١٧ . وكذلك جـ ٢ ، جـ ٣ .
- (١٢) راجع ابن هشام حـ ١ ص ٢١٩ ، أيضا خواد بخشى ، المرجع السابق .
- (١٣) راجع مالك بن نبي ، شروط النهضة ، ص ١٢٥-١٢٦ .
- (١٤) راجع المرجع السابق ، ص ٨٧ .

- (١٥) المرجع السابق ص ٤٤ .
- (١٦) د. عائشة عبد الرحمن . مقال في الإنسان ، دراسة قرآنية ، دار المعارف ط ٣ ، ص ١٥ . المرجع السابق ص ٤٤ .
- (١٧) ورد لفظ النور ومشتقاته في القرآن الكريم تسع وأربعين مرة .
- (١٨) هذا عنوان مقالة للدكتور زكي نجيب محمود في كتابه هذا العصر وثقافته ص ٩٧ .
- (١٩) راجع السيرة النبوية لابن هشام ج ٢ ، ص ١٢٣ ، مؤاخاة الرسول بين المهاجرين والأنصار في المدينة ، بحيث أصبح كل مهاجر أخا لأحد الأنصار ، وأصبحت العلاقة بين كل أخوين وثيقة جدا .
- (٢٠) البقرة / ٣٠ .
- (٢١) راجع د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) مقال في الإنسان ، دار المعارف ، ص ٢٧ .
- (٢٢) راجع لسان العرب ، لابن منظور ، مادة "جدل" .
- (٢٣) المرجع السابق ، مادة حور ، كما بينت فيما سبق .
- (٢٤) تفسير الفخر الرازي ، سورة المجادلة ، المجلد ١٥/ص ٢٥١ .
- (٢٥) المرجع السابق ، المجلد ١٥/ص ٢٥١ .
- (٢٦) راجع د. إمام عبد الفتاح إمام : الوعي السياسي : التأسيس والإشكال ، بحث مقدم في ندوة الفكر الفلسفي في مصر في مئة عام ، جامعة القاهرة في الفترة ٢٦-٢٧ إبريل سنة ٢٠٠٠ ، ص ٥ من المخطوط .
- (٢٧) د. زكي نجيب محمود ، هذا العصر وثقافته ، ص ٧٦-٧٧ .
- (٢٨) راجع د. عائشة عبد الرحمن ، مقال في الإنسان : دراسة قرآنية ، دار المعارف ط ٣ ، ص ٥٨-٥٩ .
- (٢٩) المرجع السابق . ص ١٥ .

- (٣٠) المرجع السابق ص ٧٧ .
- (٣١) رسائل الكندي الفلسفية ، تحقيق أ.د. محمد عبد الهادي أبو ريذة ، ص ٥٠ .
- (٣٢) ابن رشد : فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، تحقيق د. محمد عذرة . دار المعارف ، ص ٢٥-٢٦ .
- (٣٣) التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ، دراسات لكار المستشرقين ألف بينها وترجمها د. عبد الرحمن بدوي ، مكتبة النهضة المصرية ، ص ٢ ، من تصدير د. بنوي .
- (٣٤) رسائل الكندي الفلسفية ، ج ١ ، ص ١٠٣ .
- (٣٥) الكندي في الصناعة العظمى ، تحقيق عزمي طه السيد ، ص ١٢٩-١٣٠ .
- (٣٦) الرسائل ح ١ ن ص ١٠٣ .
- (٣٧) ول وايريل ديورانت ، قصة الحضارة ، الجزء الأول ، ص ٣ .
- (٣٨) راجع مالك بن نبي ، مشكلة الثقافة ، ص ٤٧ .
- (٣٩) راجع المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- (٤٠) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- (٤١) في حياتنا العقلية ، ص ١٢٤ .
- (٤٢) راجع : توينبي ، الحضارة في الميزان ، ص ٦٢ .
- (٤٣) د. حسين مؤنس ، الحضارة ، ص ١١٧ .
- (٤٤) د. حسين مؤنس ، الحضارة ، ص ١١٩ .
- (٤٥) رالف لنتون : شجرة الحضارة ، ترجمة أحمد فخرى ، ح ١ ص ٦٥-٦٦ .
- (٤٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- (٤٧) أرنولد توينبي : الحضارة في الميزان ، ص ٤٥-٤٦ .
- (٤٨) مالك بن نبي : مشكلة الثقافة ، ص ٩٨ .

- (٤٩) راجع : صمويل هنتجتون : صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي .
- (٥٠) د. زكي نجيب محمود ، فى حياتنا العقلية ، ص ١٢٤ .
- (٥١) عربى بين ثقافتين ، ص ٨٣ .
- (٥٢) البنك الدولى للإنشاء والتعمير / البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨ بعنوان "المعرفة طريق إلى التنمية" الطبعة العربية ، الناشر مركز الأهرام للترجمة والنشر .
- (٥٣) راجع المرجع السابق ، ص ١٩ .
- (٥٤) المرجع السابق ص ١ .
- (٥٥) المرجع السابق ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨ ص ١ .
- (٥٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- (٥٧) د. نبيل على ، العرب وعصر المعلومات ، ص ٢٨٩-٢٩٠ .
- (٥٨) المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .
- (٥٩) راجع تقرير التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨ ص ٢ .
- (٦٠) راجع عبد الإله بلقزيز - تحديات إقامة "النظام الشرق أوسطى" وانعكاساته على مجال الثقافة ، مجلة مستقبل العالم الإسلامى السنة السادسة العدد (١٧) سنة ١٩٩٦ ص ٢٤ .
- (٦١) أمثال ألفن توفلر ، وفرانسيس فوكوياما ، وسموئيل هانتجتون .
- (٦٢) مالك بن نبي ، مشكلة الثقافة ، ص ١٣ .
- (٦٣) راجع مقالة "ينقصنا منهج العلم" ضمن كتابه "أفكار ومواقف دار الشروق ط أولى ١٩٨٣ ، ص ٢٠٨ .
- (٦٤) راجع فى ذلك د. زكي نجيب محمود ، هذا العصر وثقافته ، ص ١٧٢ .
- (٦٥) مالك بن نبي مشكلة الثقافة ، ص ٨٢ .

- (٦٦) د. حسين كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل ، مكتبة الأسرة ١٩٩٩ ، ص ١٣ .
- (٦٧) مالك بن نبي - مشكلة الثقافة ، ص ٨٣ .
- (٦٨) المرجع السابق ، ص ٨٤ .
- (٦٩) راجع : د. زكى نجيب محمود ، هذا العصر وثقافته ، مقالة من الكلامولوجيا إلى التكنولوجيا ص ١٦٩ ، دار الشروط ، ط أولى ١٩٨٠ .
- (٧٠) مالك بن نبي ، مشكلة الثقافة ، ص ٨٤ .
- (٧١) دعا الرئيس حسنى مبارك فى السادس من يوليو ٢٠٠٠ . إلى وضع برنامج لإعادة صياغة الأداء الوطنى من أجل تحديث مصر ، وبناء دولة عصرية قادرة على مواجهة التحديات والمتغيرات العالمية .
- (٧٢) جيران فى عالم واحد : نص تقرير : لجنة إدارة شئون المجتمع العالمى ، ترجمة : مجموعة من المترجمين ، مراجعة : عبد السلام رضوان ، عالم المعرفة (٢٠١) سبتمبر ١٩٩٥ ، ص ٦٢-٦٣ .
- . . .

## مراجع البحث

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- كتب الصحاح.
- ٣- أرنولد توينبى : الحضارة فى الميزان، ترجمة : أمين محمود الشريف، مراجعة محمد بدران، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للثقافة، قسم الترجمة، طبع عيسى البابى الحلبي وشركاه.
- ٤- إمام عبد الفتاح إمام : ثورة المثالية الهيجلية، مجلة الحكمة، العدد الأول، السنة الأولى، سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م، منشورات قسم الفلسفة والاجتماع، جامعة الفاتح، ليبيا.
- ٥- ----- : الوعى السياسى : التأسيس والإشكال، بحث مقدم فى ندوة الفكر الفلسفى فى مصر فى مئة عام، جامعة القاهرة فى الفترة ٢٦-٢٧ إبريل سنة ٢٠٠٠.
- ٦- التراث اليونانى فى الحضارة الإسلامية، دراسات لكبار المستشرقين ألف بينها وترجمها د. عبد الرحمن بدوى، مكتبة النهضة المصرية.
- ٧- تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨ بعنوان : المعرفة طريق إلى التنمية، للبنك الدولى للإنشاء والتعمير، الطبعة العربية، الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر.

- ٨- جيران فى عالم واحد : نص تقرير لجنة إدارة شئون المجتمع العالمى، ترجمة مجموعة من المترجمين، مراجعة : عبد السلام رضوان، عالم المعرفة (٢٠١) سبتمبر سنة ١٩٩٥.
- ٩- حسن كامل بهاء الدين : التعليم والمستقبل، مكتبة الأسرة سنة ١٩٩٩م.
- ١٠- حسين مؤنس : الحضارة، دراسة فى أصول وعوامل قيامها وتدهورها، عالم المعرفة، العدد الأول، الكويت، محرم/صفر سنة ١٣٩٨ هـ ، يناير سنة ١٩٧٨م.
- ١١- رادوفان ريشتيه : الحضارة على مفترق الطرق، ترجمة يحيى على أديب، وزارة الثقافة، دمشق، سنة ١٩٧٥م.
- ١٢- رالف لنتون، شجرة الحضارة : قصة الإنسان منذ فجر ما قبل التاريخ حتى بداية العصر الحديث، ترجمة د. أحمد فخرى، الناشر : مكتبة الأنجلو المصرية.
- ١٣- ابن رشد : فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، تحقيق د. محمد عمارة، دار المعارف.
- ١٤- زكى نجيب محمود : هذا العصر وثقافته، دار الشروق، ط أولى سنة ١٩٨٠، القاهرة.
- ١٥- ----- : فى حياتنا العقلية، دار الشروق، ط ٣، سنة ١٩٨٩م.
- ١٦- ----- : عربى بين ثقافتين، دار الشروق، ط ٢، سنة ١٩٩٢م.
- ١٧- ----- : أفكار ومواقف، دار الشروق، ط أولى سنة ١٩٨٣م.



- ١٨- صمويل هنتجتون : صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمى،  
ترجمة : طلعت الشايب، تقديم : د. صلاح قنصوه،  
منشورات شركة سطور، ط ٢، سنة ١٩٩٩م.
- ١٩- عائشة عبد الرحمن : مقال فى الإنسان، دراسة قرآنية، دار المعارف،  
ط ٣.
- ٢٠- عبد الإله بلقزيز : تحديات إقامة النظام الشرق أوسطى وانعكاساته على  
مجال الثقافة، مجلة مستقبل العالم الإسلامى، السنة السادسة  
العدد (١٧) سنة ١٩٩٦م.
- ٢١- غالى شكرى : النهضة والسقوط فى الفكر المصرى الحديث، الهيئة  
المصرية العامة للكتاب، سنة ١٩٩٢م.
- ٢٢- الغرب وبقية العالم بين صدام الحضارات وحوارها، دراسات لمجموعة  
من المؤلفين على رأسهم صاموئيل هانتجتون، وكيشورى  
محبوبانى وغيرهما، مركز الدراسات الاستراتيجية  
والبحوث والتوثيق، ط أولى، بيروت سنة ٢٠٠٠م.
- ٢٣- غوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر، دار إحياء  
الكتب العربية سنة ١٩٥٦، ط ٣، القاهرة.
- ٢٤- الفخر الرازى : التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت، ط ٣، سنة ١٩٨٥.
- ٢٥- قرناند بروديل : تاريخ وقواعد الحضارات، ترجمة وتعليق سفير. د.  
حسين شريف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة  
١٩٩٩م.

- ٢٦- فؤاد زكريا : التخلف الفكرى وأبعاده الحضارية، بحث ضمن ندوة أزمة التطور الحضارى فى العالم العربى، جامعة الكويت، ٧-١٢ أبريل سنة ١٩٧٤م.
- ٢٧- كاي حافظ، الإسلام والغرب وإمكانية الحوار، ترجمة : صلاح محبوب إدريس، مرادجعة وتقديم : محمد خليفة حسن، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة (٢٤٠) سنة ٢٠٠٠م.
- ٢٨- الكندى : رسائل الكندى الفلسفية، تحقيق :د. محمد عبد الهادى أبو ريده، دار الفكر العربى، سنة ١٩٥٠م.
- ٢٩- ---- : فى الصناعة العظمى، تحقيق : د. عزمى طه السيد، قبرص، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع، سنة ١٩٨٧م.
- ٣٠- مالك بن نبي : مشكلة الثقافة، ترجمة : د. عبد الصبور شاهين.
- ٣١- ----- : شروط النهضة، ترجمة : عمر كامل مقاوى، ود. عبد الصبور شاهين، دار الفكر، ط ٣، سنة ١٩٦٩م.
- ٣٢- محمد عابد الجابري : قضايا فى الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط أولى، سنة ١٩٩٧م.
- ٣٣- ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل) لسان العرب، تحقيق : عبد الله على الكبير، محمد أحمد حسب الله، هاشم محمد الشاذلى، دار المعارف، القاهرة.

٣٤- نبيل على، العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة (١٨٤)، الكويت، شوال ١٤١٤ هـ، أبريل سنة ١٩٩٤ م.

٣٥- ابن هشام (أبو محمد عبد الملك، ت ٢١٣ هـ)، السيرة النبوية، تحقيق : د. محمد فهمى السرجانى، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

٣٦- ول ديورانت، قصة الحضارة (نشأة الحضارة)، المجلد الأول، الجزء الأول، ترجمة د. زكى نجيب محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، سنة ٢٠٠١ م.

#### مراجع أجنبية :

- ٣٧- Bernard Lewis, Islam and the West. New York : Oxford University Press, 1993.

1. The first part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

2. The second part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

3. The third part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

4. The fourth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

5. The fifth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

6. The sixth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

7. The seventh part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

8. The eighth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

9. The ninth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

10. The tenth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

11. The eleventh part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

12. The twelfth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

13. The thirteenth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

14. The fourteenth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

15. The fifteenth part of the document is a list of names and addresses of the members of the committee.

# دور الفكر الإسلامى فى النهضة الحديثة اتجاه واحد أم تعدد فى الاتجاهات؟

بحث قدم فى:

المؤتمر الدولى السادس للفلسفة الإسلامية

"الإسلام ومشروعات النهضة الحديثة"

٢-١ إبريل ٢٠٠١ ميلادية (٧-٨ محرم ١٤٢٢ هجرية)

قسم الفلسفة الإسلامية

كلية دار العلوم - جامعة القاهرة



## دور الفكر الإسلامى فى النهضة الحديثة . اتجاه واحد أم تعدد فى الاتجاهات ؟

### مقدمة :

لقد أثرت أن يأتى عنوان هذه الدراسة على هيئة تساؤل أطرحه ، لكى يتضح هدفي صراحة من هذا البحث ، وهو هدف يتحدد فى الإجابة عن السؤال إذا ما طرح بصيغة أخرى وهى : هل كان يجب أن تتعدد اتجاهات الفكر الإسلامى فى النهضة الحديثة (\*) ، ونحن نسعى جميعاً نحو هدف واحد وهو النهضة ؟ أم كان لابد أن نتفق ونلتقى جميعاً عند الهدف ، وحتمية الاتفاق واللقاء تتأسس على واحدة الهدف ؟

---

(\*) ما أقصده بالنهضة الحديثة الفترة التي تمتد منذ بدايات القرن التاسع عشر مع رائد النهضة رفاة رافع الطهطاوى (١٨٠١-١٨٧٣) حتى يومنا هذا ، حيث لا أرى أننا تجاوزنا مرحلة فجر النهضة إلى غسقها ، وشروقها ، وضحاها ، وظهرها ، فى ظل الظروف التى نمرّ بها الآن . (راجع : د. حسن حنفى : نحو تنوير عربى جديد محاولة للتأسيس ، مجلة عالم الفكر ، المجلد (٢٩) ، العدد (٣) يناير ، مارس ٢٠٠١ ، بعنوان "التنوير" ، ص ٧٥ فما بعدها) حيث يصنف مفكرنا التنوير العربى إلى فجر ، وغسق ، وشروق ، وضحى وظهر .

أشير منذ البداية إلى أن معالجة مثل هذا الموضوع تتطلب مساحة كبيرة وصبراً وأناة ، لأنه موضوع متشابك يشكل حياة أمة فكراً وعملاً ونضالاً ، ومما يضاعف مسئولية الباحثة أن ثمة أقلماً كثيرة تناولت هذا الموضوع من جوانب متعددة ، غير أن عذري أن هذه الدراسة ليست مما يندرج تحت "تاريخ" الفكر الخاص بالنهضة ، فالمعالجة التاريخية - على أهميتها - ليست الهدف الأساسي من هذا البحث ، بل تأتي المعالجة الفلسفية للموضوع في المقام الأول ، لذلك سأحاول جاهدة الوقوف عند الحدود المنهجية المنطقية العامة لاتجاهات الفكر الإسلامي في النهضة الحديثة ، من خلال نقطة محورية ، هي ما يعرف في الفلسفة ، بـ "منطق المذهب" هذا المنطق الذي يظهر في إجابة السؤال الجوهرى المتعلق بالنهضة ، وهو السؤال الذي يطرحه كل اتجاه أو كل مفكر يساهم في مشروع النهضة ، وهو : لماذا تأخر المسلمون وتقدم غيرهم ؟ وسيكون اعتمادي في إظهار هذا المنطق - عند كل اتجاه - على مبدأ منهجي أشار إليه الفيلسوف الانجليزى المعاصر جورج روبين كولنجوود (١٨٨٩-١٩٤٣) ، وهو مبدأ "الإثبات العينى" ومن إحدى تطبيقاته أنه "عندما نقرأ لفيلسوف أو تستمع إليه فلا نقنع أبداً بالسؤال : ما الذى يريد إثباته ، دون أن نسأل فى الوقت نفسه ما الذى يريد إنكاره" (١) فمن المهم للغاية مراعاة هذا المبدأ فى قراءتنا الفلسفية ، وفى فهمنا لأفكار الآخرين . وتطبيق هذا المبدأ على موضوع دراستى ، يعنى : أنه لكى نستطيع فهم اتجاهات النهضة الحديثة ينبغى أن نقف عند موقف تلك الاتجاهات أى عند الآراء التى دافعت عنها ، وتلك التى رفضتها ، وهو موقف واحد يتضمن إثباتاً ونفىاً ، أو إيجاباً وسلباً فى الوقت نفسه .



من هنا ستعتمد هذه الدراسة على التحليل والنقد والتركيب ، تحليل آراء الاتجاهات ممثلة في نموذج واحد يعبر عن كل اتجاه ، وتركيب عناصر التقارب والتواصل بينها ، إيماناً من الباحثة بأن من أهم ضروريات أى مشروع للنهضة ، هو إبراز عوامل التوحيد سواء على مستوى الفكر وعلى مستوى الفعل ، وتحويلها إلى عناصر فعّالة ، بدلاً من الآلية الانفصالية الصراعية المدمرة ، لذلك تنطلق الدراسة من فرض ، تسعى الباحثة إلى تأكيده ، وهو أن التنوع والتعدد عنصر إثراء ، لا عنصر صراع أو تشتت وما أريده هو وحدة تؤكد تعددية المجالات ، لا تعددية الاتجاهات ، وحدة تؤكد التعددية التواصلية التعاونية ، التى تسهم وتخصب وتصب فى مجرى واحد هو مجرى النهضة العام .

ولما كانت مساحة البحث لا تسمح باستقراء جميع المشروعات التى ساهمت فى النهضة الحديثة ، رأت الباحثة أن تعالج موضوعها فى إطار التصنيف العام الذى درج الباحثون على استخدامه ، لكى نرى فى نهاية البحث مدى صحة هذا التصنيف أو عدم صحته ؟ ، ويتكون هذا التصنيف العام من اتجاهات ثلاثة هى :

١-الاتجاه الإسلامى ، أو التيار الأصولي السلفي ، أو "التراثيون" أو "الماضويون" .. إلخ .

٢-الاتجاه التحديثي ، العلماني ، التغريبي ، التجديدي ، المدني .. إلخ .

٣-الاتجاه التوفيقي .

وعلى ضوء هذا التصنيف العام للاتجاهات ، يتكون الإطار العام للبحث من العناصر التالية :

أولاً : عرض منطق كل اتجاه من الاتجاهات الثلاثة .

ثانياً : عرض النقد الموجه لكل اتجاه .

ثالثاً : تعقيب الباحثة ، وخاتمة البحث .

وقبل الحديث عن منطق كل اتجاه ، أرى أن منطق أى مفكر - فيما يتعلق بموضوعنا - يتكون مما يلى :

أ- منطق فهم الوقائع ؛ الذى يتأسس بدوره على معرفة كيف حدثت الوقائع ؟

ب- منطق تفسير الوقائع ؛ الذى يتأسس على معرفة لماذا وقعت على هذا النحو ؟

ج- منطق تغيير الوقائع ؛ وهو يتضمن العنصرين السابقين ، فضلاً عن عنصر ثالث ، يتعلق "بما ينبغي" أن يكون عليه المستقبل ، الأمر الذى يتطلب وضع تصور معياري لما ينبغي أن يتحول إليه هذا الواقع ، وضرورة ترسيم حدود هذا التصور من الناحية المنهجية النظرية ، والناحية العملية ، وكما يقول الكندى : " لاسبيل إلى إظهار شئ على صواب حتى يثبت فى الفكر معلوماً ، وفى الطبع مفهوماً ، وفى النفس معقولاً ، ثم يظهر معقولاً محسوساً مجسماً ملموساً" (١) فتغيير الواقع هو تغيير عملي ، والمنطق العملي لابد أن يسبقه المنطق النظري بأبعاده المتنوعة ، الأمر الذى يتطلب الأسبقية الزمانية والمنطقية ، "لوعي" النهضة على "فعل" النهضة ذاته ، ولعل هذا ما كان يقصده الكندي فى موضع آخر حين قال عن : "ذوى الحكمة إذا أرادوا أن يفعلوا شيئاً ، قدّموا قبله النظر والبحث عن علم ما الذى ينبغي أن يفعل" (٢) .

إن فمطلق التصور الخاص بالنهضة هو منطق يتطلب تخطيطاً عقلياً بالدرجة الأولى فى جانبيه النظري والعملي ، أى أنه يتطلب وعياً

وفعلاً في الوقت نفسه ، غير أنه يرتبط بعملية "الوعي" بالنهضة شرطان مهمان هما ، الأول : العلم "بالغاية" المقصودة ، والثاني هو : عدم الخلط بين الغاية والوسيلة ، ولكي تتحقق النهضة ، لابد من اقتران "الوعي" بالنهضة ، مع "الفعل" النهضوي أي اقتران الفكرة "الموجهة" "بالحركة" الفعلية الموجهة على سمت واضح محدد ، وضرورة دوام الحركة على هذا السمت ، أو المنهج المرسوم مسبقاً ، وكلما زادت الحركة ، يزداد اقترابنا من أهدافنا ، وإلى هذا المعنى يشير نصّ الكندي حين يقول : "فإن العالم بالغاية التي يقصد إليها يجمع قوته في السلوك إليها وفكره فيها ، فلا يثبط عزمه في السلوك والجد حيرة عن سمت الغرض ، . . . والتيقن أن مع كل حركة يزداد من غرضه قريباً . . . ومن قصد بفكرته وحركته نحو غرض مطلوبه على سمته لم يخطئه . . . فأما من لم يعلم الغاية التي يقصد إليها ، لم يعلم إذ أنتهي إليها ، فلم يتناول مطلوبه فيها" (٤) .

يوجهنا النصّ السابق إلى طرح عدة تساؤلات تتعلق بـ "الفكرة الموجهة" لاتجاهات النهضة الحديثة ، وعن السمت المحدد لكل اتجاه من الاتجاهات الثلاثة .

أولاً : منطق التصور السلفي (٥) :

سنتناول الحديث عن منطق التصور السلفي من خلال عرض هذا التصور عند جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده ، رائدي الاتجاه السلفي في العصر الحديث ، لكي نرى كيف قرأ هذان الرائدان الواقع ، وكيف كان تصورهما لما "ينبغي" أن يكون عليه الواقع ، ومن ثمّ "النموذج" الذي قدمناه معياراً لتغيير الواقع ، وباختصار ما هي الإجابة التي قدمناها عن سؤال النهضة ؟

جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨-١٨٩٧) ومحمد عبده (١٨٤٩-١٩٠٥) :

يُعد الأفغاني ومحمد عبده رائدا السلفية في الفكر الإسلامي الحديث . . . جاء مفهوم النهضة عندهما بمعنى الحركة والقيام أو هي "نهوض من سقطة" (٥) على حد قوليهما (في العروة الوثقى) لذلك يتساعل كل منهما عما "رد الأفكار عن الحركة ، وما أقعد الهمم عن النهوض" (٦) ، والنهوض عندهما ، فرض عين على كل فرد ، وشعور ينبغي أن يمتلك "جميع الأحاد في جميع الطبقات" (٧) وإحساس "يبعث كل واحد على الفكر في أحوال أمته" (٨) فكر وعمل يجعل "شأن الأمة في المكان الأول" (٩) ولا تقف فيه الأنفس "عند جلب المصالح ودرء المفاسد لأوقاتها الحاضرة" (١٠) فقط بل تعمل على مستقبلها أيضاً بجهود العلماء أولاً بأن "يأخذ العقلاء منها سبلاً من التفكير . . . ويجمعوا ذلك للأمة ، لصيانة حياتها . . . ولا تقف حركتهم دون الغاية مما نهضوا إليه" (١١) .

وهكذا يوضح الأفغاني وعبده مفهوميهما للنهضة ، والوعي بالنهضة ، وأهمية توجيه الحركة الفكرية والعملية نحو الغايات والأهداف ، وأهمية الإعداد ، والأخذ بالأسباب ، والإيمان بأن الله "جعل لكل شئ سبباً" (١٢) ، و"عين بحكمته لكل حادث سبباً" (١٣) فضلاً عن إيمانيهما بسنن الله في المجتمعات البشرية ، وتأكيدهما على ضرورة "الوحدة" و"السيادة" التي تحفظ وجود الأمم وسعادتها إذ يقول الأفغاني ومحمد عبده : "إذا تصفحنا تاريخ كل جنس ، واستقرينا أحوال الشعوب في وجودها وفناها ، وجدنا سنة الله في الجمعيات البشرية ، حظها من الوجود على مقدار حظها من الوحدة ، ومبلغها من العظمة على حسب تطاولها في الغلب" (١٤) .

إذن التصور السلفي لمشروع النهضة (عند الأفغاني ومحمد عبده) بتأسس على مقولتي "الوحدة" و"السيادة"، وحدة الأمة الإسلامية، وسيادتها التي لا تتحقق إلا "بالقوة"، وبخاصة القوة العسكرية التي تضمن لها دفع الاعتداء. • غير أن الوحدة والسيادة - في هذا التصور لا يمكن تحقيقهما إلا عن طريق رابطة الدين لأن "الدين صاحب الشوكة العظمى على الأفكار"، مع ملاحظة أن لكل خيال أثراً في الإرادة يتبعه حركة في البدن على حسب<sup>(١٥)</sup>. وهذا تأكيد على دور العقائد في العزيمة والأعمال والفكر والإرادة، حين يؤكد الأفغاني وعبده على "أن للعقائد الراسخة آثاراً تظهر في العزائم والأعمال، وتأثيراً في الأفكار، والإرادات لا يمكن للمعتقدين أن يزحوها عن أنفسهم ما داموا معتقدين"<sup>(١٦)</sup>، وتأكيدهما على تأثير العقائد في النفوس، إلى جانب سنن الله في المجتمعات البشرية، لا يلغى حركة الفعل الإنساني، تلك الحركة التي لا يتم تحقيق الأهداف إلا بها، وضرورة أن يسبق تلك الحركة الفعلية، حركة عقلية ممثلة في "تصور" لكيفية التحرك العملي، والتيقن بأن "الإرادة" و"التصور العقلي" لا قيمة لهما إلا بالعمل، وهذا الدور المنوط بالإنسان، الموسوم بالإرادة، والتخطيط العقلي، والعزيمة والعمل هو سنة من سنن الله في عباده كما يرى الأفغاني ومحمد عبده من خلال هذا النص: "من سنة الله في عباده أن لا تتجه الإرادة البشرية إلى حركة تصور عن المريد، إلا بعد تصور غاية تعود إلى ذاته، وبعد اليقين أو راجح الظن بأنه يستفيد الغاية من العمل"<sup>(١٧)</sup> (وهذا الرأي يتفق مع ما ذكرناه للكندى في الصفحات السابقة)، لكن يبقى المنظور السلفي في حاجة إلى مزيد من الإيضاح ونجد هذا الإيضاح في مقالة من مقالات العروة الوثقى، تحمل عنواناً هو "ماض الأمة وحاضرها وعلاج عللها". نستطيع أن نجد التعبير الدقيق عن فكر النهضة عند الأفغاني ومحمد عبده من خلال عنوان هذه "المقالة". •

فمنذ الوهلة الأولى نستطيع أن نتصور الصورة السلفية ، وحركتها المنهجية لتتناول القضية عبر أبعادها التاريخية ، ماض ، وحاضر ومستقبل ، فتبدأ المقالة بالعنصر الأول من عناصر الزمن لإيضاح الصورة التي كان عليها العرب "قبل" الإسلام ، لنرى مقدار التحول الجديد ، ثم تتابع المقالة تحليل واقع المسلمين وما انتهوا إليه ، لتؤكد ضرورة تغيير هذا الواقع ، وتعرض وسائل العلاج المقترحة ، وتستبعد ما لا يتناسب مع حالة المريض ، وتقدم وسيلتها الناجعة لعلاج المريض من وجهة نظرها ، وهي في منطقتها تستند إلى حقائق الواقع التاريخي فتعطينا ثلاث صور : الصورة الأولى تمثل تجربة العرب الأوائل في مرحلة ما "قبل" الإسلام ، والصورة الثانية تمثل المسلمين في مرحلة "الإسلام" والصورة الثالثة عن "حاضر" المسلمين .

ففي مرحلة "ما قبل" الإسلام ، كان العرب "أمة من الأمم لم تكن شيئاً مذكوراً" <sup>(١٨)</sup> ، فإذا هي بفضل "الإسلام" ينشق عنها "عماء العدم" <sup>(١٩)</sup> ، وتصبح كوناً "بديع النظام قوى الأركان شديد البنيان" <sup>(٢٠)</sup> هذا الإبداع وهذا النظام ، وهذه القوة .. الخ كلها نمت في هذه الأمة نمواً طبيعياً وأثمرت ثمارها ، "بعدما ثبتت أصولها ورسخت جذورها" <sup>(٢١)</sup> ، فتثبتت الأصول وترسيخ الجذور ، يُعد بمثابة الدعائم الثابتة لتأسيس البناء الحضاري القوى للامة الإسلامية ، الذي يمتد سلطانه بعد ذلك "على البعيد عنها والداني" <sup>(٢٢)</sup> فيجعل لها السيادة على غيرها ، سيادة تفرضها آدابها وأخلاقها المستمدة من أصول دينها ، وتجعل سواها من الأمم يشعر بأنه "لا سعادة إلا في انتهازها منهجها وورود شريعته" <sup>(٢٣)</sup> ذلك المنهج وتلك الشريعة التي جعلتها أمة "قليلة العدد كثيرة الساحات كأنها للعالم روح مدبر وهو لها بدن عامل" <sup>(٢٤)</sup> .

وهكذا يركز التصور السلفي للنهضة على ضرورة التأسيس الديني ، وقوة الدفع الشرعية الروحية ، التي يلزم بالضرورة عن تطبيق شروطها وأحكامها والعمل بها ، بناء حضاري قوى البنين ، انطلاقاً من الإيمان بالسنان الإلهية التي لا تتغير .

وتنقلنا المقالة إلى الصورة الثالثة صورة "حاضر" الأمة العربية الإسلامية لقد "وهن بناؤها ، وانتثر منظومها ، وتفرقت فيها الأهواء ، وانشقت العصي ، وتبدد ما كان مجتمعاً ، وانحل ما كان منعقداً ، وانفصمت عرى التعاون ، وانقطعت روابط التعاضد ، وانصرفت عزائم أفرادها عما يحفظ وجودها" (٢٥) .

وليس لنا أن نأتى بتعليق أفصح وأوضح مما ذكرته المقالة ، تعبيراً عن حاضر الأمة ، وباختصار نلمح فى هذا الإيضاح عودة إلى مرحلة "ما قبل" الإسلام من ضعف الأمة ، وتخلفها ، وتمزقها ، ومن ثم انحطاطها ، وأنها لو استمرت على ذلك الحال ، فإنها تسير في طريق هلاكها .

والمنطق السلفي ، يعزو السبب الحقيقي لهذا الضعف والتخلف إلى مسؤولية الحكام "وحيدانهم عن الأصول القويمة التي بنيت عليها الديانة الإسلامية ، وانحرافهم عن مناهج أسلافهم الأقدمين ، فإن منابذة الأصول الثابتة ، والنكوب عن المناهج المألوفة ، أشد ما يكون ضررها بالسلطة العليا ، فإذا رجع الوازعون (أى الحكام) فى الإسلام إلى قواعد شرعهم وساروا سيرة الأولين السابقين ، لم يمض قليل من الزمان ، إلا وقد آتاهم الله بسطة فى الملك ، وألحقهم فى العزة بالراشدين أئمة الدين" (٢٦) .

فى النص السابق ، تحددت "المرجعية" عند الاتجاه السلفي فى شيئين اثنين هما : "الأصول" الثابتة ، و"مناهج" السلف الذين التزموا تلك الأصول ، وهم على وجه التحديد الخلفاء الراشدون الذين جمعوا بين الدين

والملك ، فحققوا خلافة الله في الأرض ، وهو ما لم يتحقق فى أى عصر آخر ، حيث تشعب الخلاف من بداية القرن الثالث من الهجرة ، فانقسمت الخلافة إلى عباسية فى بغداد ، وقاطمية فى مصر والمغرب ، وأموية فى أطراف الأندلس ، مما فرق كلمة المسلمين وجعل الأمة الإسلامية تقع فريسة بين أنياب أعدائها جنكيز خان وأولاده وتيمور لنك وأحفاده ، وإيقاعهم بالمسلمين قتلاً وإذلالاً حتى أذهلهم عن أنفسهم فنفروا الشمل بالكلية<sup>(٢٧)</sup> .

وهكذا تفهم السلفية الحديثة (ممثلة فى الأفغانى ومحمد عبده) النهوض على أنه استرجاع لما "سلب" من المسلمين ، وعودة إلى "مثل نشأتهم" الأولى قبل أن تحل بالمسلمين العوارض فيما بين القرنين الثالث والرابع والهجريين ، والتقدم عندهما هو تقدم المسلمين على من سواهم فى المدنية ، تلك المدنية التي تحتاج إلى قوة تحميها ، من هنا ينبغي على المسلمين أن يتقدموا فى "فنون الملاحمة والمنازلة والمصالوة حفظاً لحقوقهم وضناً بأنفسهم عن الذل ، وملتهم عن الضياع"<sup>(٢٨)</sup> ، وهنا يتضح من النص أن العنصر المدني العلمى يخدم العنصر الدينى ، والعنصر الدينى الروحي يأمر بالعلم والمدنية ، من هنا يأمر القرآن بطلب "المنعة من كل سبيل ، لا يعين لها وجهاً ، ولا يخصص لها طريقاً"<sup>(٢٩)</sup> .

من هنا فإن المنطق السلفي يقدم الروحي على المادي ، فالروحي له السلطة الأولى على الأفكار والعزائم والإرادات ، وهو الذى يرشدها ويقودها بطبيعته إلى العلم والمدنية ، ورغم ذلك فليس هناك فصل بين الروحي والمادى ، أو بين الثابت والمتغير ، بين الدين وما يحث عليه الدين من أمور تتعلق بالدنيا فالدين "ينادي بمعتقديه إلى جميع فروع المدنية"<sup>(٣٠)</sup> كما تقول السلفية ، "والأصول الدينية الحقّة المبرأة عن محدثات البدع تنشئ للأمم قوة



الاتحاد . . . . وتبعثها على اقتناء الفضائل وتوسيع دائرة المعارف ، وتنتهي بها إلى أقصى غاية في المدنية" (٣١) من وجهة نظر الأفغاني وعبد .

وتأكيداً للوحدة العضوية بين الدين والمدنية ، يذكر الأفغاني ومحمد عبده القارئ بـماضي الأمة العربية فنقرأ قوليهما : "هل نسيت تاريخ الأمة العربية ، وما كانت عليه قبل بعثة الدين من الهمجية ، والشنات ، وإتيان الدنيا والمنكرات ، حتى إذا جاءها الدين فوحدها ، وقواها ، وهذبها ، ونور عقولها وقوم أخلاقها ، وسدد أحكامها ، فسادت على العالم وساست من تولته بسياسة العدل والإنصاف ، وبعد أن كانت عقول أبنائها في غفلة عن لوائح المدنية ومقتضياتها نبهتها شريعتها وآيات دينها إلى طلب الفنون المتنوعة والتبحر فيها ، ونقلوا إلى ديارهم طب بقرط ، وجالينوس وهندسة اقليدس وهيئة بطليموس ، وحكمة أفلاطون وأرسطو ، وما كانوا قبل الدين في شيء من هذا ، وكل أمة سادت تحت هذا اللواء ، إنما كانت قوتها ومدنيتهما في التمسك بأصول دينها" (٣٢) .

وهكذا النهضة عند السلفية الحديثة (الأفغاني ومحمد عبده) هي نهضة تقوم على وحدة عضوية بين الدين والمدنية ، فالدين يقوم الأخلاق ، و"ينبه" إلى طلب المدنية من كل سبيل "لا يعين لها وجهاً ولا يخصص لها طريقاً" (٣٣) ومن هنا لم يكن الدين الإسلامي يتوجه إلى الآخرة فقط ، بل "أتى بما فيه مصلحة العباد في دنياهم ، وما يكسبهم السعادة في الدنيا ، والنعيم في الآخرة ، وهو المعبر عنه في الاصطلاح الشرعي بسعادة الدارين" (٣٤) ، من هنا كان تأكيد هذا الاتجاه السلفي على أن "للوصول إلى السعادة المطلوبة طريقاً وعرة السلوك . . . فأحسن الطرق وأولاهها بالسلوك هو الطريق السدى امتحنته أيدي التجربة" (٣٥) سواء كانت تجربة السلف الصالح ، وهم الخلفاء الراشدين ، أو تجربة أهل أوروبا فيما يتعلق بالجانب المدني ، لذلك يقول

الأفغاني في "تقريظ" كتبه لكتاب مترجم عن الفرنسية حول تاريخ الحضارة الفرنسية (مؤلفه كيزو وهو وزير ومؤرخ فرنسي) ونشر محمد عبده هذا التقريظ في مقالة في الأهرام بالعدد ٤١ سنة ١٨٧٧ ، يقول الأفغاني : " . . . نحن لا نشك في أنه قد حصل لأهل أوربا تقدم ووصول إلى الغاية المطلوبة في هذا العالم ، وكان ذلك نتائج مقدمات ترتبت قياساً صحيح النتيجة ، حتى أوصلتهم إلى هذا المطلوب ، فلا بد لكل إنسان أن يبحث عن تلك المقدمات التي أنتجت سعادة أولئك الأمم حتى يستعملها في إيصال أهالي ملته ووطنه إلى مثل ما ناله غيرهم" (٣٦) .

وقد يقول قائل إن من ضمن المقدمات التي أوصلت الأوربيين إلى تقدمهم وغاياتهم في هذا العالم فصل الدين عن العلم والمدنية . . فما موقف السلفية من هذه القضية ؟ .

يقدم لنا الإمام محمد عبده إجابة عن هذا السؤال في فصل بعنوان "وظيفة الرسل عليهم السلام" في كتابه رسالة التوحيد فيقول : "إن بعثتهم (أى الرسل) حاجة من حاجات العقول البشرية قضت رحمة المبدع الحكيم بسدادها . . . ولكنها حاجة روحية ، وكل ما لامس الحس منها ، فالقصد فيه إلى الروح وتطهيرها . . . أما تفصيل طرق المعيشة والحدق فى وجوه الكسب وتناول شهوات العقل إلى درك ما أعد للوصول إليه من أسرار العلم فذلك مما لا دخل للرسالات فيه إلا من وجه العظة العامة والإرشاد إلى الاعتدال فيه" (٣٧) .

ويوضح الإمام أنه "ليس من وظائف الرسل ما هو من عمل المدرسين ومعلمي الصناعات ، فليس مما جاءوا له تعليم التاريخ ، ولا تفضيل ما يحويه عالم الكواكب ولا بيان ما اختلف من حركاتها ، ولا ما استكن من طبقات الأرض ، ولا مقادير الطول فيها والعرض . . . فإن ذلك كله من

وسائل الكسب . . . هدى الله إليه البشر ، بما أودع فيهم من الإدراك<sup>(٣٨)</sup> لذلك فهو يؤكد أنه "لا يجوز أن يقام الدين حاجزاً بين الأرواح ، وبين ما ميزها الله به من الاستعداد للعلم بحقائق الكائنات الممكنة بقدر الإمكان ، بل يجب أن يكون الدين باعثاً لها على طلب العرفان (= المعرفة) ، مطالباً لها باحترام البرهان ، فارضاً عليها أن تبذل ما تستطيع من الجهد في معرفة ما بين يديها من العوالم ، ولكن مع التزام القصد والوقوف في سلامة الاعتقاد وعند الحد ، ومن قال غير ذلك ، فقد جهل الدين وجنى عليه جناية لا يغفرها له رب العالمين" <sup>(٣٩)</sup> .

وبهذا الإيضاح الذي بيّنه الإمام محمد عبده ، حين ميّز بأمر الدين ومن داخل الدين ذاته بين "الباعث" على العلم ، أى "التنبيه" على إعمال العقل في أمور هذا العالم ، وبين "كيفية" إعمال العقل ، منهجه وآلياته ، ووسائله . . الخ وهو ما يدخل تحت باب "البرهان" الذى طلب الدين احترامه ، يؤكد هذا الإيضاح أن التحديثين الذين ركّزوا على دعوة الدين إلى العلم والمدنية ، تفرعوا عن السلفية ، وأخذوا يمارسون دعوتهم إلى التحديثية "بأمر" الدين ، و"بمعزل" عن الدين فى الوقت نفسه . بأمر الدين حين يكون الأمر أمر "تنبيه" فحسب . وبمعزل عن الدين ، حين يكون تفصيل طرق البرهان ومتطلبات المدنية فى هذا العالم ، هو مما لا يندرج تحت وظيفة الرسل ، أو وظيفة الدين ، لذلك كان من الطبيعي أن يتخرج في هذه المدرسة دعاة التحديثية قاسم أمين ولطفي السيد ، وعلى عبد الرازق ، وطه حسين وغيرهم من المفكرين المحدثين والمعاصرين ممن يُطلق عليهم الاتجاه التغريبي العلماني<sup>(٤٠)</sup> .

وكما يقول عثمان أمين : "إن المتأمل المنصف لابد أن يلاحظ أننا حين نستقصي الحركة الفكرية ، منذ أيام قاسم أمين وسعد زغلول إلى المفكرين

المعاصرين من مثل أحمد لطفي السيد ، وفريد وجدي ، ومصطفى عبد الرازق ، وعباس العقاد ، وطه حسين ، وأحمد أمين ، وعلى عبد الرازق ، وحسين هيكل ، وخالد محمد خالد ، نجد أنهم جميعاً ، على اختلاف نزعاتهم وتباين اتجاهاتهم ، لا يخلون من أن يكونوا متأثرين بأراء الأستاذ الإمام من قريب أو بعيد <sup>(٤١)</sup> ، وسنوضح بعد قليل مدى هذا التأثير على طه حسين .

مما سبق يتضح أن منطق التصور السلفي يقدم الروحي على المادي ، ولكنه لا يلغي المادي ، ولا يطالب ببتره أو الاستغناء عنه ، بل يؤكد الارتباط العضوي بين الإثنين ، من هنا كان المبدأ الذي تنادي به السلفية هو أن "كل أمة سادت . . . إنما كانت قوتها ومدنيتها في التمسك بأصول دينها" <sup>(٤٢)</sup> .

#### النقد الموجّه للسلفية :

لعل أكبر نقد يوجه إلى السلفية هو أنها لا تتجه إلى المستقبل بل تسعى إلى العودة إلى الماضي ، وتتجه إلى وسيط مرجعي هو أسلافنا الأقدمون ، أو كما يقول صاحب هذا النقد الموجه إليهم : "نحن إزاء نمط من التفكير يشدنا إلى الوراء ، بدلاً من أن يتوجه بنا إلى الحاضر والراهن أو المستقبل ، فالتركيز يتم على المسبق والمنجز والمتحقق ، لا على ما يمكن خلقه وإنجازه أو فتحه واستكشافه . . . فالعربي هو من تسبقه الأفكار وتتقدم عليه الحقائق ، أى أن زمنه هو زمن أصولي تراجع ، ومن يكون كذلك لا ينتج فكراً ، ولا يصنع حقيقة ، ولا مستقبلاً ، مثل هذا النمط من التفكير ، هو الذى يفسر لنا كيف أننا نعود القهقري ، ونكاد نخرج من التاريخ ، أو نصبح على هامشه" <sup>(٤٣)</sup> أقول : إن النقد السابق يحتوى على عدة مغالطات هي :

- الخلط بين التصور و"زمن" التصور .

- الخلط بين التصور ، وإنتاج الفكر المستقبلي .

- ربط الفاعلية بالتححرر من المسبقات .

- الخلط بين الحقائق التاريخية والأوهام .

إنه - فيما أرى - لا يعيب الفكر أن يقوم بعملية استدعاء لتصور أو لمعيار أو "نموذج" معين يحاكيه . وغني عن البيان أن عملية الاستدعاء أو المحاكاة ليست محاكاة كاملة ، أو صورة طبق الأصل لما كان عليه النموذج ، فهذا ضرب من المحال ، ولم يقل به أحد من السلفية ، بل كان استدعاءً للأصول الثابتة ، وللوقفة المنهجية التي وقفها السلف تجاه عصرهم ، فلا يعيب عملية الاستدعاء أن ترتبط بالزمان أو المكان ، بل ما يعيبها ، هو مدى صلاحية النموذج المختار أو عدم صلاحيته ، والصلاحية أو عدمها ، كلاهما يرتبطان بإمكانية تحقيق المراد من هذا النموذج أو ذاك ، وفي المنطق السلفي ، فإن إمكانية التحقق ليست مستحيلة ، بل تستمد إمكانية من كونها تجربة واقعية قد تحققت بالفعل حينما استوفت شروط تحققها ، فلم تكن وهملاً بل كانت واقعاً والمغالطة أن نربط بين الاستفادة من تجارب السابقين وبين صناعة المستقبل ، فليس بالضرورة أن من يستفد من تجارب سابقة أو من نموذج قد تحقق بالفعل ، أن يلغي الفاعلية بين الذات وموضوعها ، فهذه قضية أخرى ، إذ ليس بالضرورة أن من يعتبر بسنن الله في التاريخ ، ويستفد من التجارب الماضية أن يتوقف عن التجديد أو عن الحركة الديناميكية الفعالة ، أو ينغلق عنده النسق المعرفي ، أو تنقطع صلته بالواقع ، فالفاعلية المتبادلة والانفتاح الخاص بالنسق المعرفي ، والحركة الديناميكية الفعالة بين الفكر والواقع هي مطلب أساسي ، ومقدمة ضرورية من مقدمات النهضة في النموذج السلفي القديم وهو ما يحققه مبدأ الثابت والمتغير ، مثل ما نجده في قوله تعالى : (وأعبدوا لهم ما استطعتم من قوة) . قال الأفغاني

والإمام محمد عبده : إن "سر الإفصاح والإبهام" في قوله تعالى : (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) أمر بإعداد القوة ووكلها إلى الطاقة وحكم الاستطاعة ، على حسب ما يقتضيه الزمان ، وما تكون عليه حال من تخشى غوائلهم (العروة الوثقى ص ١١٨) ، و"الإفصاح" هنا - فيما اعتقد - يمكن أن نأخذه على الثبات ، ثبات "الأمر" المذكور في الآية ، و"الإبهام" هنا نحمله على عدم التحديد والتعيين . إذن هناك ما هو ثابت واضح أصولي لا يجب أن نحيد عنه ، وهناك ما هو متغير ينبغي فيه مراعاة الزمان والحال ، وهو بعينه ما يحمل معنى التجديد والحركة الديناميكية الفعالة مع الزمان والواقع والفكر على المستوى الذاتي والخارجي . وما سبق يؤكد لنا أننا نستطيع أن نضع كلاً من الأفغاني ومحمد عبده في صف "التجديد" لأن كلاً منهما كان يريد تغيير الواقع الإسلامي ، رغم أن الانفتاح عندهما كان على الماضي، لكنه كان أيضاً أنفتاحاً على المستقبل .

فالاتجاه السلفي إذن حين دعا إلى النهضة عن طريق الانتظام في التراث، والعودة إلى الأصول ، لم يكن يخالف جميع النهضة التي نعرفها ، وهو في تعامله مع هذا التراث كان ناقداً له ، لأنه قام بعملية انتقاء محددة لشريحة معينة من هذا التراث ، ولم يطلب التماهي المطلق لما مضى ، ولم يغفل نقد الحاضر الملتصق بالماضي ، ولم يغفل المستقبل . فلم يغفل الإيمان الثابت ولم يغفل الزماني المتغير ، فجعل المسائل الزمانية رؤية إنسانية وصناعة إنسانية ينبغي الاجتهاد فيها قدر الطاقة البشرية وبحسب الزمان . . . وهنا أخذ أصحاب التيار التحديثي هذه الفكرة المحورية وأسسوا عليها دعوتهم ، مما يؤكد تداخل دائرة التحديث مع دائرة السلفية كما سنرى بعد قليل .

### ثانياً : منطق التصور التحديثي :

يتبلور هذا المنطق من خلال دائرتين هما : الدائرة "الوصفية" للواقع ، والدائرة المعيارية لما "ينبغي" أن يكون عليه هذا الواقع . . . ويتفق هذا المنطق ، مع السلفية في الدائرة الأولى ، حيث وصف كل منهما الواقع بأنه واقع متردي ومتخلف إلى أقصى حد في جميع المجالات ، غير أن "النموذج" المطلوب الاقتداء به هنا ، هو "النموذج" الغربي ، من هنا أطلق على هذا التيار الاتجاه التغريبي ، والفكرة الموجهة عنده هي تقليد أوروبا ، واصطناع وسائل قوتها ونظمها ، والأخذ بأسباب تقدمها ، والهدف مواجهة أوروبا نفسها بعين سلاحها ، وبنفس منطقها وبلغتها . .

لكن يبقى السؤال : إذا كان التصور التحديثي العلماني يسلم بضرورة الأخذ عن الغرب ، فماذا يأخذ عنه ؟ هل يطلب المحاكاة بالكامل ، أم يطلب محاكاة جزئية ؟ أى هل يطلب التغريب أم يطلب التحديث ؟  
طه حسين إنموذجاً (١٨٨٩-١٩٧٣) (٤٤) :

لقد وجه كثير من الباحثين نقداً لاذعاً وهجوماً عنيفاً ضد طه حسين باعتباره من دعاة التغريب ، ومن دعاة الاندماج في الحضارة الأوروبية بخيرها وشرها ، فيرى أحد الباحثين رأياً تلخصه فيما يلي : إن طه حسين في "مستقبل الثقافة في مصر" ، يوحد بين الغائية والكيفية في الدعوة إلى التقدم ، مؤسساً لجبرية هوانية ، خالطاً بين الهوية والتماهي ، فهو يطالب المصريين ومن ورائهم العرب والمسلمين والعالميين (يقصد العالم الثالث) بالتنازل عن هويتهم لكي يصبحوا أوروبيين في كل شيء ، فطه حسين - من وجهة النظر هذه - يطالب بالتماهي الكلي واللامشروط ، الذي ينزع إلى استبدال آلى للهوية بأخرى مغايرة أو نقيضة بدلاً من التماهي الجزئي الذي هو عنصر بناء للهوية وإغناء للشخصية .

أن خطيئة طه حسين - في نظر الكاتب - هي خلطه الضمني بين التغريب والتحديث ، وبوضح صاحب هذا الرأي الفرق بين التغريب Occidentalisation والتحديث Modernisation فيرى أن التغريب سيرورة على مستوى الهوية نزاعاً وقلعاً واستلاباً ، أما التحديث فسيرورة على مستوى التماهي ، المشروط والجزئي والتدرجي ، التغريب سلب للهوية وإبدال وإفقار إلى حد الإعدام ، والتحديث تطوير للهوية وإغناء ، وبقدر ما أن مكتسبات التحديث قابلة للتمثل النفسي ، فإن التغريب استلاب ممجوج ومرفوض من قبل الجهاز النفسي . . . . التحديث التزام مفتوح على تعدد من النماذج والبدائل والحلول المبدعة . . . لا يختزل العملية الحضارية . . . بل يفرضها شراكة متبادلة تقوم على الأخذ والعطاء ، كما على التخصيب وإعادة الإنتاج ، وعلى نقیض التغريب الذي يؤسس العملية الحضارية قطيعة في الهوية ، يؤسسها التحديث استمرارية واتصالية يكون فيها التماهي مع الآخر ممكناً بدون نزاع للهوية ، وبقدر ما أن التغريب يجبُّ ما قبله وما عداه ، ولا يعترف عملياً بوجود الآخر إلا ليصادره ويلغيه ، فإن التحديث إذ يفهم التماهي مع الآخر على أنه تطوير وإغناء لهوية الذات ، لا يقطع مع الماضي ولا مع تراث الذات ، بل يوظفهما على العكس كعتلة في عملية التحول الحضاري للذات<sup>(٤٥)</sup> .

هذه وجهة نظر أحد الباحثين ، وعلينا أن نرى هل قصد طه حسين التغريب - كما فهم صاحب هذا الرأي - أم أنه قصد التحديث ؟ أي هل أراد طه حسين التماهي الكلي واللامشروط مع الغرب ، أم المشروط والجزئي ، هل أراد سلب الهوية وإبدالها ؟ ، هل أراد القطع مع الماضي أم توظيفه ؟ هل رفض الاستمرارية والاتصالية ؟ هل رفض الشراكة والأخذ والعطاء ، هل رفض تطوير الذات ؟ . . الخ



نعود إلى طه حسين في "مستقبل الثقافة في مصر" لنرى ماذا "يريد". وماذا "يرفض" طبقاً لمبدأ الإثبات العيني الذي أشرنا إليه ، إن ما يريده طه حسين هو أن نتقدم "ونحن خليون أن نتقدم" <sup>(٤٦)</sup> وأن نرقى " ونحن خليون أن نرقى" <sup>(٤٧)</sup> ، والتقدم والرقى لا يتأسس عنده إلا بالثقافة والعلم ، وهنا يركز طه حسين على الجانب الحضاري "الثقافة والعلم أساس الحضارة والاستقلال" <sup>(٤٨)</sup> والحرية والاستقلال ليسا غاية تقصد إليهما الشعوب ، وإنما هما وسيلة إلى أغراض أرقى منهما وأبقى <sup>(٤٩)</sup> ولولا أن مصر قصرت في ذات الثقافة والعلم لما فقدت حريتها ولما أضاعت استقلالها <sup>(٥٠)</sup> .

هكذا كانت قضية طه حسين التقدم والرقى الحضاريين وهما لا يتحققا إلا بالثقافة والعلم . . . غير أن مستقبل الثقافة والعلم الذي ينشده طه حسين لمصر ، لا يتنكر للماضي إطلاقاً ، بل ينطلق من هذا الماضي ليحدث تواصلاً معه . . . فهو يريد "أن تكون حياتنا الحديثة ملائمة لمجدنا القديم" <sup>(٥١)</sup> من هنا أوضح أن التفكير في مستقبل الثقافة في مصر لا يتم "إلا على ضوء ماضيها البعيد وحاضرها القريب ، لأننا لا نريد ولا نستطيع أن نقطع ما بيننا وبين ماضيها وحاضرها من صلة" <sup>(٥٢)</sup> بل يؤكد طه حسين على أنه "بمقدار ما نقيم حياتنا المستقبلية على حياتنا الماضية والحاضرة نجنب أنفسنا كثيراً من الأخطاء التي تنشأ عن الشطط وسوء التقدير والاستسلام للأوهام والاسترسال مع الأحلام" <sup>(٥٣)</sup> .

يتخذ طه حسين من مبدأ الاتصال والتواصل مع الماضي والحاضر منطلقاً لإقامة "حياتنا الجديدة" <sup>(٥٤)</sup> ، ليصل من خلال ما يقدمه من وقائع تاريخية ، وحقائق واقعية ، إلى اتصال العقل المصري قديماً بأقطار الشرق القريب ، واتصاله بالعقل اليوناني منذ عصوره الأولى ، وتأثر كل منهما بالآخر <sup>(٥٥)</sup> فيوضح طه حسين أن العقل المصري إلى أيام الأسكندر كان

مؤثراً في العقل اليوناني متأثراً به ، مشاركاً له في كثير من خصاله ، إن لم يشاركه في خصاله كلها <sup>(٥٦)</sup> .

إن ما قصده طه حسين هنا هو إزالة المفهوم الأوربي الذي ترسخ في عقل الغرب حين ميّز بين العقلية الأوربية ، وكل ما عداها ، لكي تصبح العقلية المصرية ومعها الشرق كله طبقاً لهذا المفهوم الغربي ، عقلية متخلفة بطبعها وعلى أوربا أن تنهض بها ، وتجد مبرراً لاستعمارها بدعوى النهوض بها . . هنا رأى طه حسين أن "أول واجبات التقدم والرفي هو إزالة هذا الوهم الأثم الشنيع الذي يصور لهم (أي للمصريين) أنهم خلقوا من طينة غير طينة الأوربي ، وفطروا على أمزجة غير الأمزجة الأوربية ، ، ومنحوا عقولاً غير العقول الأوربية" <sup>(٥٧)</sup> من هذا المنطلق يبدأ طه حسين دعوته للتحديث ، وغني عن البيان أن حديثه يتعلق بالجانب العقلي والحضاري ، من هنا يؤكد تأكيداً تاماً على أنه مهما "نبحث ومهما نستقصي فلن نجد ما يحملنا على أن نقبل أن بين العقل الأوربي والعقل المصري فرقاً جوهرياً" <sup>(٥٨)</sup> .

وما أراد طه حسين أيضاً من الناحية النفسية هو "ألا تلقى الأوربي فنشعر بأن بيننا وبينه من الفروق ما يبيح له الاستعلاء علينا والاستخفاف بنا ، وما يضطرنا إلى أن نزدري أنفسنا" <sup>(٥٩)</sup> .

لقد أثبت طه حسين بالوقائع التاريخية أنه لا فرق بيننا وبين الأوربيين فيما يتعلق بطبائع الأشياء وجواهرها ، إنما الذي خلق الفارق الحضاري بيننا وبينهم هو ما يتعلق بالزمان ، هم بدأوا حياتهم الحديثة في القرن الخامس عشر ، ونحن تأخرنا حتي القرن التاسع عشر ، وما أخرنا في نظر طه حسين هم الترك العثمانيون ، إذ لولاهم "لاستمر اتصالنا بأوربا ولشاركنا في نهضتها ولسلكنا معها إلى الحياة الحديثة نفس الطريق التي سلكتها ولتغير

وجه العالم" (٦٠) وغني عن البيان أن المشاركة الحضارية مع الغرب سواء منها ما تعلق بالماضي ، أو ما يتعلق بالمستقبل في نظر مفكرنا لا تعني التماهي المطلق ، ولا تعني أن نهوض "الأنا" وتقدمه يعني إلغاء الآخر وتخلفه . . بل تعني تبادل المنافع والتعاون والحوار الحضاري أو كما يقول مفكرنا : "إنهم قد أخذوا عنا . . . كما نأخذ عنهم اليوم ، وساروا سيرتنا كما نسير نحن سيرتهم اليوم" (٦١) .

ما أراده مفكرنا هو دعوة إلى المساواة بين الشعوب والحضارات ، لذلك يؤكد علي ضرورة "أن نمحو من أنفسنا أن في الأرض شعوباً قد خلقت لتسودنا ، ويجب أن نمحو من أنفسنا أن في الأرض شعوباً قد خلقت لتسودها ، ويجب أن نقرّ في أنفسنا أن نظام المساواة في الحقوق والواجبات ، هذا الذي نريد أن نقرّه في حياتنا الداخلية ، هو بعينه النظام الذي يجب أن نقرّه في حياتنا الخارجية" (٦٢) .

لكن كيف يتحقق هذا في نظر طه حسين ، إنه يتحقق بوجوب الصراحة في الأخذ بأسباب الحضارة الأوروبية ، بأن "تسير سيرة الأوربيين ونسلك طريقهم" (٦٣) لكن كيف نسير سيرة الأوربيين ونسلك طريقهم ، هل يدعونا طه حسين إلي التماهي المطلق أي إلي التغريب ؟ كما تصور صاحب الرأي الذي عرضنا له ؟

بداية يوضح طه حسين أن الحياة ، حياة أي شعب ، أو أي حضارة في أي زمان ومكان ، هي مزيج من الخير والشر ، هذا ما ينطبق علي حياة المسلمين أيام بني أمية وبني العباس ، وقد كانت لهم حضارة خصبة منتجة ، هو ما ينطبق أيضاً علي حياة الأوربيين في ظل حضارتهم الراهنة . لكن ما يدعو إليه طه حسين هو "الانتقاء" ، وهو ما يعني رفض الشر وقبول ما هو خير في الوقت نفسه ، من هنا يقول : "إذا دعونا إلى الاتصال بالحياة

الأوربية ، ومجارة الأوربيين في سيرتهم التي انتهت بهم إلى الرقي والتفوق، فنحن لا ندعو إلى آثامهم وسيئاتهم ، إنما ندعو إلى خير ما عندهم وأنفع ما في سيرتهم" (٦٤) .

ومبدأ الدعوة إلى أخذ ما هو خير عن الغرب ، هو ذاته عين المبدأ الذي استند إليه السلفيون في دعوتهم لأخذ ما هو خير عند السلف الصالح ، من هنا يقارن طه حسين دعوته بدعوة "الصادقين الأخيار إذا دعوا إلى الاستمسك بحياتنا الموروثة والاحتفاظ بتقاليدنا المستقرة فهم من غير شك لا يدعون إلى أن نستمسك بما في حياتنا الموروثة من آثام ، ولا إلى أن نحفظ بما في تقاليدنا من سيئات ، وإنما هم يدعون إلى أن نستمسك بما في حياتنا وتقاليدنا من الخير والمعروف" (٦٥) .

ويرفض طه حسين رفضاً قاطعاً التماهي المطلق حين يقول : "نحن حين ندعو إلى الاتصال بأوربا والأخذ بأسباب الرقي التي أخذوا بها لا ندعو إلى أن نكون صوراً طبق الأصل للأوربيين ، كما يقال ، فذلك شيء لا سبيل إليه ولا يدعو إليه عقل" (٦٦) .

إن ما يريد طه حسين أن نشارك فيه الأوربيين هو أسباب الحضارة ونتائجها ، أي الجانب الحضاري وهو المشترك الإنساني العام . . أما ما هو "خاص" بالحياة الأوربية ، فلا شأن لنا به . . لذلك فهو يؤكد أن الأوربيين يتخذون المسيحية لهم ديناً ونحن لا ندعو إلى أن تصبح المسيحية لنا ديناً . وما يريد مفكرنا أن يلفت نظرنا إليه هو أن الأوربيين يختلفون في أشياء كثيرة منها ما يتعلق بدينهم المسيحي فهم مسيحيون في ظاهر أمرهم ، ولكن مسيحياتهم أشكال وألوان ، ولم يمنعهم اختلافهم في المذهب الديني من أن يتفوقوا في أسباب الحضارة وفي نتائجها (٦٧) .

ويقف مفكرنا عند موقف أوروبا من خصومة الدين ليوضح أن الله عصمنا منها ، فلا شك أن الحضارة الأوروبية الحديثة قد وقفت من المسيحية الأوروبية موقف خصومة عنيفة متصلة ضحت في سبيل هذه الخصومة الشيء الكثير من الأنفس ، والأموال ولكن الأمر قد انتهى فيها إلي شيء من "التوازن" بين الدين والحضارة ، يستخدم طه حسين لفظاً معتدلاً وهو "التوازن" ليعبر عن العلاقة بين الدين والحضارة عند الأوروبيين ولم يُشر إلي ما قامت به أوروبا من "فصل" بين الدين والحضارة ولم يقل بأن الحضارة عندهم لا علاقة لها بالدين ولا تتأسس إلا علي العلم والعقل . . بل أكد علي أن أوروبا قد التزمت "التوازن" بين الدين والحضارة لأسباب أهمها أن "العقل الأوروبي المستقيم قد انتهى إلي أن الخصومة العنيفة الأثمة لم تكن بين الدين والحضارة في حقيقة الأمر ، وإنما كانت بين الذين يمثلون الدين والحضارة ، كانت بين الأهواء والشهوات" (٦٨) .

وإذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بالتزام أوروبا بهذا "التوازن" ، فهل يمكن أن نتصور أن مفكرنا لم يقل بهذا "التوازن" فيما يتعلق بالدين الإسلامي ؟ بخاصة حين يؤكد أن الخصومة بين الدين المسيحي الأوروبي والعقل الأوروبي أفرزتها الظروف والأنظمة والقوانين والسلطان القوي لرجال الدين المسيحي الذي كونه لهم العصور المتصلة ، ومن هنا فقد أرادوا أن يذودوا عن هذا السلطان ويحافظوا على ما كان لهم من قوة وبأس (٦٩) ، "فأما نحن قد عصمنا الله من هذا المحذور ووقانا شروره التي شقيت بها أوروبا ، فالإسلام لا يعرف الأكليروس ، ولا يميز طبقة رجال الدين من سائر الطبقات . والإسلام قد ارتفع عن أن يجعل واسطة بين العبد وربه . فهذه السيئات التي جنتها أوروبا من دفاع رجال الدين عن سلطانهم لم نجنيها نحن إلا إذا أدخلنا علي الإسلام ما ليس فيه وحملناه ما لا يحتمل" (٧٠) .

وهنا يدخل طه حسين دائرة السلفية عند محمد عبده ، ويتفق معه في الرأي حين يري الإمام محمد عبده أن ما أدخل علي الإسلام من تجاوزات تتعلق بؤاد الحريات وصدور الأمر بالسجن "فليس الحامل عليها التمسك بالدين" (٧١) ، بل هو "من مقتضيات السياسة" (٧٢) فالسياسة كما يقول الإمام "تضطهد الفكر أو الدين أو العلم" (٧٣) ، فليس في الإسلام ما يسمي عند قوم بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه " (٧٤) .

وما أراد طه حسين تأكيده هو أنه ليس "على حياتنا الدينية بأس من الأخذ القوي بأسباب الحضارة الأوربية ، لأن أكثر مما كان عليها من بأس حين أخذ المسلمون في قوة بأسباب حضارة الفرس والروم" (٧٥) وهنا يعقد طه حسين مقارنة بين ما ينبغي أن نقوم به اليوم وبين ما قام به أسلافنا حين "تجاوز الإسلام بلاد العرب واتصل بحضارات أجنبية كان مركزها في ذلك الوقت من العرب والمسلمين كمركز أوروبا منا الآن . ولم يتخرج العرب والمسلمون من أن يأخذوا بأسباب الحضارة الفارسية واليونانية ، كما أخذ بها الفرس والروم الذين لم يكونوا مسلمين في ذلك الوقت ، ولم يتخرجوا من ذلك ولم يرفضوه . . . فهم قد صاغوا من هاتين الحضارتين ومن تراثهم القديم هذه الحضارة الإسلامية الرائعة التي أزهرت أيام بني أمية وبني العباس والتي يحرص المحافظون منا عليها أشد الحرص" (٧٦) .

وهنا يستند طه حسين إلي مرجعية السلف أيضاً كوسيط مرجعي لتأكيد فكرته ، وإن كان يختار منها عصراً يؤكد ما يريد الوصول إليه ، رغم أن الباحثة لا تتفق مع رأي مفكرنا في موضوع "المركز" الذي كانت تحتله الحضارات الأجنبية من العرب المسلمين قديماً ، وأنه كمركز أوروبا الآن ، أرى أن الأمر يختلف بعض الشيء لأن الفكر الأجنبي في ذلك الوقت كان قد توقف عن الإنتاج ، إن صح التعبير ، وأن تلك الحضارات قد لفظت

أنفاسها . غير أن ما أتفق مع مفكرنا فيه ، أن تلك الحضارات قد ورثت علماً ومدنية لم يعرفهما العرب من قبل ، مما أفاد الحضارة الإسلامية أكبر إفادة ، وبالتحديد في الجوانب المادية المدنية والعلمية ، لذلك يؤكد طه حسين "أن الحضارة الإسلامية الرائعة ، لم يأت بها المسلمون من بلاد العرب وإنما أتوا ببعضها من هذه البلاد ، وبعضها الآخر من مجوس الفرس ، وبعضها الآخر من نصارى الروم" (٧٧) .

وبهذا النص نفهم أن قسماً من الحضارة الذي أتى به المسلمون من بلاد العرب لابد أن يتعلق - أكثر ما يتعلق - بالأمور الدينية العقائدية والتشريعية ، والقسم الآخر الذي أتى به مجوس الفرس ونصارى الروم لابد أن يتعلق بالجانب المدني المادي والعلمي ، واستخدامه ألفاظاً من مثل "مجوس" و"نصارى" أكبر دليل على أن دورهم دور مدني علمي فقط لا يتعلق بالأمور الدينية ، وهو بهذا الشاهد يؤكد الموقف السلفي ، حين دعا أصحاب الاتجاه السلفي إلى ضرورة الاقتداء بمناهج السلف ، ومن ضمن مناهج السلف ، ما يتعلق بمنهجهم تجاه الحضارات الأجنبية الأخرى .

لذلك يحسم مفكرنا موقفه من قضية العلاقة بالسلف لصالح الوقفة المنهجية حين يقول : "إننا بين أمرين أثنين : إما أن ننكر ماضينا كله ، ونجدد أسلافنا جميعاً ، ونرفض مجد المسلمين الذين أسسوا الحضارة الإسلامية ، وما أظننا مستعدين لشيء من هذا ، وإما أن ننهج نهجهم ، ونذهب مذهبهم ، ونأخذ بأسباب الحضارة الأوربية في قوة ، كما أخذوا هم في قوة بأسباب حضارة الفرس والروم" (٧٨) .

وبالطبع حين يختار مفكرنا البديل الثاني ، أي "المنهج" و"المذهب" السلفيين فلا بد أنه ينادي بتعادلية العقل و"الدين" ، "فالنهج" عقلاني و"المذهب" إسلامي ، ولا تعارض بينهما ومن ثم كانت دعوته إلى "جوب" الأخذ

بأسباب الحضارة الأوربية ، دعوة يؤكد بها الإسلام ذاته ، وتؤكد بها كذلك الوقفة المنهجية للسلف الذين أسسوا الحضارة الإسلامية .

ويأتي طه حسين بنصوص صريحة واضحة في كتابه "مستقبل الثقافة في مصر" ، نصوص تشهد كالثيقة للرد على الذين يظنون أنه علماني ، أو تغريبي ، أو أنه يريد التماهي الكلي المطلق اللامشروط ، أو ما أسماه هو "الفناء" في أوربا . وذلك حين تؤكد تلك النصوص على ضرورة التمسك بمقومات الشخصية المصرية والحفاظ عليها من جهة ، وضرورة التقدم العلمي والراقي الثقافي من جهة أخرى . فالشخصية المصرية يشخصها أقليمها الجغرافي ، ويشخصها دينها ، ولغتها العربية ، وتراثها الفني والأدبي ، وتاريخها الطويل العظيم .

يؤكد على ضرورة الحفاظ على تلك المقومات فيطالب - أول ما يطالب - بأن نحمي إقليم مصر الجغرافي من أن تغير عليه أوربا ، فهل مما يفني مصر في أوربا أن يدعوا إلى حماية إقليمها من أوربا ؟ وكيف تحميه إذا لم تقاوم مصر أوربا بمثل سلاحها ؟ هل يُعد علمانياً من يطالب كذلك بأن يكون "الدين" من مقومات الشخصية المصرية ، وهل يدعو إلى أن تفنى مصر في أوربا ، إذا دعا إلى ضرورة الاحتفاظ بهذا الدين ، والملاءمة بينه وبين مقتضيات الحياة ، كما لاعم أسلافنا بينه وبين مقتضيات الحياة ؟ هل نعتبر مفكرنا علمانياً يدعو إلى التغريب ، وهو الذي يشخص شخصية مصر كذلك في "لغتها العربية" و"تراثها الفني والأدبي" ، فهل يدعو إلى فناء مصر في أوربا إذا دعا إلى أن تحافظ مصر على لغتها وتراثها حتى لا يكون للغة أخرى ، ولتراث آخر عليهما فضل ؟ هل يدعو إلى التغريب من يشخص مصر في تاريخها الطويل العظيم ؟ وهل يدعو إلى فنائها في أوربا من يدع



إلي أن تحفظ مصر لهذا التاريخ حرمة ، وثبت أنها حريصة علي أن يكون حاضرها ومستقبلها خليقين بماضيها<sup>(٧٩)</sup> .

وهكذا إن من يدع إلى هذه المقومات التي تؤكد شخصية مصر ، لا يمكن أن نفكر ولو للحظة واحدة أنه يريد الفناء في أوروبا ، ويدعو إلى التغريب أو إلى التماهي اللا مشروط والمطلق ، ألم تكن الدعوة إلى حماية الأوطان والحفاظ علي الدين والمواطنة بينه وبين مقتضيات الحياة ، والمحافظة علي اللغة العربية ، والتاريخ وربط الحاضر بالماضي والمستقبل ، والحرص علي أن يكون الحاضر والمستقبل في قوة الماضي ، ألم تكن هذه دعوة جميع مفكري النهضة من تحديثيين وسلفيين وتوفيقيين ؟ أم هي دعوة كل مفكر من مفكري النهضة قديمهم وحديثهم !!؟

إن ما أراد طه حسين هو ما يريده كل وطني مخلص لبلده ، وهو مفكر استطاع أن يقرأ المستقبل ويتنبأ بما هو حادث اليوم ، فقد دعانا إلي "أن نثبت لأوروبا ونحفظ استقلالنا من عدوانها وطغيانها ، ونمنعها من أن تأكلنا"<sup>(٨٠)</sup> هل كان يتنبأ بعصر ثورة الاتصالات حين دعا إلي الاتصال القوي الصريح بأوروبا قبل أن يتم لنا هذا رغماً عنا ، ودون استعداد له ؟ إن طه حسين حين دعا في قوة وصراحة إلى أن "تسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم"<sup>(٨١)</sup> ، قصد من ذلك أن ننهج منهجهم "لنكون لهم أندادا ، ولنكون لهم شركاء في الحضارة"<sup>(٨٢)</sup> ، والندية والشراكة تحتاج إلي التكافؤ في كل شيء . . من هنا أعلن طه حسين بصراحته المعهودة أنه " من أراد الغاية فقد أراد الوسيلة ، ومن أراد القوة ، فقد أراد جيشاً أوربياً قوياً ، فقد أراد تربية أوربية ، وتعليماً أوربياً يهيئان الشباب لتكوين الجيش القوي العزيز "<sup>(٨٣)</sup> ، ونحن في حاجة إلي قوة الدفاع الوطني ، لذلك ينبغي أن تكافئ قوة الدفاع الوطني عندنا ما نتعرض له من الهجوم ، ومعني ذلك أنه يجب أن ينظم

جيشنا تنظيماً أوروبياً ، من حيث الثقافة ومن حيث العدة ، التي يجب أن تكافئ عدة الجيوش التي يمكن أن تغير علينا ، وهو يعني ضرورة الإعداد الفني لأبنائنا لنصنع ما يمكن صنعه .

وهنا يؤكد طه حسين علي أهمية الإعداد الفني والتصنيع والتكنولوجيا التي تلائم العصر وهو لا يخلط بين الوسيلة والغاية حين يرى أن الدفاع عن حوزتنا وصيانة استقلالنا يفرض علينا أن "نتهيأ لأمر الحرب كما يتهيأ لها الأوروبيون" <sup>(٨٤)</sup> وفي هذا تأكيد علي أنه إذا أردنا أن نضارع أوربا علينا أن نأخذ بنفس وسائلها في حماية أوطانهم ، وفي حماية اقتصادهم ، وفي مجال التعليم . . إلخ وغني عن البيان أن تأكيده هنا هو تأكيد علي ما هو مشترك إنساني عام لذلك يقول : "من أراد الغاية فقد أراد الوسيلة ، وليس يكفي ولا يستقيم في العقل أن نريد الاستقلال ونسير سيرة العبيد" <sup>(٨٥)</sup> فهذا يتناقض مع العقل ومع الواقع .

إننا في حاجة اليوم أكثر من أى وقت مضى أن نحقق دعوة طه حسين التي يؤكد فيها علي ضرورة "إشعار الأجنبي بأننا مثله وأنداده . . . نكون شركاءه في الحياة وأعوانه عليها ، لا خدمه ووسائله إلي هذه الحياة . . . أن نكون أحراراً في بلادنا ، أحراراً بالقياس إلي الأجنبي بحيث لا يستطيع أن يظلمنا أو يبغي علينا ، وأحراراً بالقياس إلي أنفسنا ، بحيث لا يستطيع بعضنا أن يظلم بعضاً أو يبغي علي بعض ، نريد الحرية الداخلية وقوامها النظام الديمقراطي ، ونريد الحرية الخارجية وقوامها الاستقلال الصحيح والقوة التي تحوط هذا الاستقلال" <sup>(٨٦)</sup> والحرية الداخلية والخارجية عند مفكرنا لها طريق واحد ، ولا سبيل لها إلا بوحدة لا ثانية لها على حد قول مفكرنا وهي : "بناء التعليم علي أساس متين" <sup>(٨٧)</sup> .

وقد يقول قائل ما هو هذا الأساس المتيّن ؟ ألا يريد مفكرنا أن ننشئ المدارس والمعاهد" علي النحو الذي أنشأ الأوروبيون والأمريكيون عليه مدارسهم ومعاهدهم" (٨٨) ، بالفعل أراد طه حسين ذلك جنباً إلي جنب مع الأساس الديني الذي يتعلق بهويتنا علي ما وضعنا من قبل ، بل أكثر من ذلك أن طه حسين بذل جهوداً مضنية لتأسيس التعليم الديني في المدارس الأجنبية ، وقد كانت دعوته جديدة لم تكن تعرفها أو تطبقها هذه المدارس الأجنبية في مصر من قبل ، فكانت له وقفته التي دافع فيها عن ضرورة أن يكون التعليم الديني جزءاً أساسياً من مناهج التعليم في المدارس الأجنبية ، لأن الدين مقوم خطير من مقومات الشخصية الوطنية المصرية . . . ومن غير المعقول أن يطلب - إلي المصريين الآن أن يقيموا التعليم العام في بلادهم علي أساس مدني خالص ، وأن يترك تعليم الدين للأسر ، فهذا لا يمكن أن تفعله مصر ، ولا ينبغي لها أن تفعله .

لقد كانت "مصر ملجأً للتعليم الديني الإسلامي حين انحسر ظلّه عن كثير من الأقطار الإسلامية ، وكانت مصر معقلاً للإسلام ، حين عجز عن حمايته كثير من بلاد المسلمين ، فهذا مجد تليد لمصر لا ينبغي أن تفرط فيه أو تقصر في ذاته" (٨٩) فكانت دعوة طه حسين تتأسس علي ضرورة تطوير التعليم في الأزهر بإضافة العلوم الحديثة ، وضرورة تدريس الدين جنباً إلي جنب مع العلوم الحديثة في المدارس الأجنبية ، وهو بذلك يحقق التعادلية التي ترفع من شأن تفكير طالب الأزهر لتوائم بينه وبين التفكير الحديث ، ويحافظ من ناحية أخرى علي هوية الطالب الذي يدرس في مدارس أجنبية . ويريد أن يصل بذلك إلي نقطة غاية في الأهمية وهي أن يجعل التعليم وسيلة لتوحيد العقلية المصرية الحديثة كما يقول "أن نوحّد العقلية المصرية لنكوّن الوحدة الوطنية علي النحو الحديث" (٩٠) ومن هنا

فإن هذا النحو الحديث ، أو التحديث ليس بالضرورة أن يلغي الدين أو يلغي التراث أو التاريخ أو اللغة العربية أو كل ما يتعلق بعناصر الهوية كما أكد طه حسين .

أخلص مما سبق إلى ما يأتي :

- لم يكن طه حسين علمانياً ولم يدع إلى التغريب ، بل طلب التحديث ، وهو عين المطلب الذي أرادته السلفية .

- لم يقطع طه حسين مع الماضي ، بل أراد الوقفة المنهجية التي وقفها أسلافنا وهو عين ما أرادته السلفية . . . فأراد الوقفة الانفتاحية الحضارية العلمية جنباً إلى جنب مع القيم الدينية الثابتة التي تشكل هويتنا . .

- لم يقل طه حسين بالتماهي الكلي اللا مشروط ، بل قال بالجزئي المؤسس علي ضرورة احترام مقومات الشخصية المصرية عبر إقليمها الجغرافي ودينها الإسلامي ، ولغتها العربية ، وتراثها الفني والأدبي ، وتاريخها الطويل العظيم . وهو بهذا التواصل مع القديم لا يلغي فاعلية التحديث ، والاستجابة المتجددة للواقع وللعالم ومتغيراته ، بل هو يؤكد علي هذه الفاعلية المتجددة دوماً ، طبقاً لمبدأ الثابت والمتغير .

ثالثاً : الاتجاه التوفيقي :

من المعروف أن الاتجاه التوفيقي كان أسبق زمنياً من الاتجاهات الأخرى فيما يتعلق بفكر النهضة الحديثة ، حيث يؤرخ لهذا الاتجاه برائد النهضة الحديثة رافع الطهطاوى (١٨٠١-١٨٧٣) ، الذي أقام توازناً متعادلاً بين القديم والجديد ، غير أنني أثرت أن أقف عند رائد من رواد

الفكر المعاصر هو زكى نجيب محمود ، حيث رأيت أن محاولته - فيما يتعلق بموضوع النهضة - كانت أكمل محاولة احتلت من صاحبها مساحة زمنية ، ومرّ خلالها بمراحل فكرية تطويرية تستحق منا وقفة ، لأنها أثارت - وما زالت تثير - جدلاً لدى بعض الباحثين .

#### منطق تصور النهضة عند زكى نجيب محمود . .

ليس ثمة داع للقول بأن مؤلفات زكى نجيب محمود جميعها كانت تتشد النهضة بصورة أو بأخرى . . فقد كانت بداية دعوته إلى النهضة ممثلة في الدعوة إلى منطق الوضعية المنطقية ، منادياً بفلسفة علمية مؤمناً بأنه "لا أمل في حياة فكرية معاصرة إلا إذا بترنا التراث بترأ ، وعشنا مع من يعيشون في عصرنا علماً وحضارة ووجهة نظر إلى الإنسان والعالم" (٩١) ظلناً منه في هذه المرحلة من حياته الفكرية "أن الحضارة وحدة لا تتجزأ ، فإما أن نقبلها من أصحابها - وأصحابها اليوم هم أبناء أوربا وأمريكا بلا نزاع - أو نرفضها ، وليس في الأمر خيار ، بحيث ننتقي جانباً ونترك جانباً ، كما دعا إلى ذلك الداعون إلى اعتدال" (٩٢) .

إذن فلم يكن مفكرنا في تلك الفترة داعياً إلى "الاعتدال" بل كان داعياً إلى "الحسم" استناداً إلى الحكم المنطقي المنفصل "إما هذا أو ذاك ولا يجوز الجمع بينهما" ، إما أن نقبل الحضارة الغربية كلها أو نرفضها كلها ولا يجوز الانتقاء لا من التراث ولا من المعاصرة . لكن ما لبث أن تجاوز مفكرنا هذه المرحلة الفكرية ، بعد أن وقف على التراث وقفة واعية ، وأدرك عن وعى أهمية التراث ، ودوره الفاعل في أي مشروع للنهضة العربية ، فتحوّلت الوقفة المنهجية من وقفة إنفصالية ترفض الجمع بين التراث والمعاصرة ، إلى وقفة ترى ضرورة الجمع بينهما في مركب واحد ، فما لبث أن أعلن استراتيجية مشروعه النهضوى في ضرورة إيجاد "تركيبة عضوية يمتزج

فيها تراثنا مع عناصر العصر الراهن الذي نعيش فيه لنكون بهذه التركيبة العضوية عرباً ومعاصرين في آن ؛ ولكن كيف ؟ " (٩٣) ، وهكذا أدرك مفكرنا أن العلاقة الانفصالية بين الماضي والعصر ، أو بين الموروث والوافد لا يمكن أن تنتج نهضة ، فتبلور مشروعه ومنطقه كله في الإجابة عن هذا السؤال : "وكيف السبيل إلى ثقافة موحدة متسقة يعيشها متقف حي في عصرنا هذا ، بحيث يندمج فيها المنقول والأصيل في نظرة واحدة؟" (٩٤) .

وهكذا أراد مفكرنا النهضة من باب "الثقافة" (وهو في ذلك يتفق مع طه حسين ) فأرادها ثقافة موحدة تتدمج فيها الأصالة بالمعاصرة (٩٥) ، من هنا تركز جل اهتمام مفكرنا في البحث عن "السبيل إلى خلق المركب الواحد" (٩٦) ، الذي يضم أهم عناصر الشخصية العربية الأصيلة ، وأهم عناصر بنية الثقافة العصرية ، وبدأت حركة الفكر المنهجية التحليلية تسير في طريقها عند مفكرنا ، وتتحول إلى إجراء عملي ، ووقفة تنتقي وتختار خيوطاً من قماش التراث ، وخيوطاً من قماش الثقافة الأوربية والأمريكية ، وأصبحت الإشكالية كيف ينسج هذه الخيوط في رقعة واحدة لحمتها من هنا وسداها من هناك ، فإذا هو نسيج عربي ومعاصر ؟ (٩٧) .

ولما كان مفكرنا صاحب فكر فلسفي منطقي ، تأسس مشروعه علي فكرة منطقية خالصة ، هي فكرة "الصورة" و"المادة" ، أو "الإطار" و"المضمون" الذي يملأ ذلك الإطار ، أو "المنظار" الذي يرى به الموضوع ، أو "الثابت" و"المتغير" ، أو ما شئت من ألفاظ تؤكد الوحدة العضوية بين كل مصطلحين من المصطلحات السابقة . فقد رأى مفكرنا أن الأصالة هي "الوعاء" وأما المعاصرة فهي أن نصب عصرنا في وعائها" (٩٨) ولكل عصر فكره ومشكلاته ، ولا يمكن أن نوحّد بين الفكر القديم والجديد في

المشكلات ، ولا نملك الحرية في ذلك ، ولكن الأمر في ذلك ، كالنهر دفاق المياه ، تظل للنهر هويته منذ ألوف السنين ، برغم جريان مائه وتبدله يوماً بعد يوم ، بل لحظة في إثر لحظة ، والذي يحفظ للنهر هويته هو التزامه مجرى واحداً ، وهكذا أراد مفكرنا أن نحفظ لحياتنا الإطار الأساسي العام ، ووجهة النظر الرئيسية ، ثم نجدد المضمون الذي يملأ ذلك الإطار ، أو الذي يشغل تلك الواجهة من النظر ، كلما جاءت العصور المتوالية بحضارات متعاقبة لكل حضارة منها مضمونها الجديد<sup>(٩٩)</sup> .

وهكذا يؤكد مفكرنا علي الإطار الثابت والمضمون المتغير . . حين يقول : "يخطئ من يظن أن قوائم الهيكل الثقافي الأصيل قد غيرا الزمن ، حتي وإن تغيرت جميع القضايا المطروحة للنظر ، فإذا تحدثنا عن "الثقافة العربية الحديثة" فلا بد من التفرقة الواضحة بين "المنظار" من جهة و"الموضوع" الذي ننظر إليه من جهة أخرى ، فهناك موضوعات للنظر أثارها مشكلات العصر لم يكن لنا بد من التعرض لها لأنها تمس حياتنا في الصميم ، ومن تفكيرنا فيها توالدت "الثقافة العربية الحديثة" لكننا نسأل هنا : بأي منظار نظرننا ، وعن أي موقف فكري صدرنا ؟ وتلك هي "المواجهة"<sup>(١٠٠)</sup> ، وهكذا ظلّ "المنظار" أي المنطق أو المنهج هو الشغل الشاغل للمفكر صاحب الفكر المنطقي الفلسفي حين يعالج موضوعاً ما .

ولقد كان "منظاراً" وضعياً منطقياً خالصاً في مرحلة الوضعية المنطقية ، ثم أصبح منظاراً جامعاً للقيم الدينية والمنطق العقلي في مرحلة التوفيقية من هنا وضع مفكرنا المشكلة التي نعيشها في عصرنا اليوم في عبارة مبسطة تقول : "إنه إذا كان موضع الإشكال الفلسفي عند أسلافنا هو طريقة اللقاء بين أحكام الشريعة ومنطق العقل ، فقد أصبح موضع الإشكال عندنا اليوم هو طريقة اللقاء بين العلم والإنسان"<sup>(١٠١)</sup> وما يقصده مفكرنا هنا

هو اللقاء بين العلم والقيم الإنسانية ، المستمدة من الدين ، ومن هنا أراد محاكاة أسلافنا في "القيم" التي يقاس عليها ما يصح وما لا يصح" (١٠٢) وأهم هذه القيم التي تعقبها مفكرنا في تراثنا هي قيمة العقل والعلم ، والإنسان ، وتبعاً للفلسفة الثنائية التي تميز الحياة الثقافية العربية كما يراها مفكرنا ، فإن "القيم" في هذه الثقافة مطلقة ثابتة ، و"العلم" في تغير دائم ، لذلك يرى مفكرنا ضرورة أن تتأسس حياتنا الثقافية علي فلسفية ثنائية ، "تضع الإنسان علي قدميه فوق الأرض ، وترفع رأسه إلي السماء ، أي أنها تتيح له أن يعيش لهما معاً ، فعلى الأرض يسعى علماً وعملاً ، بكل ما يتطلبه العلم من دقة ، وما يتطلبه العمل من صبر ودأب ، وفي السماء يهتدي بالمثل التي ترسم أمامه لتكون له على الطريق أهدافاً وغايات" (١٠٣) والنص يوضح أن الفلسفة الثنائية ذاتها هي التي تحقق الوحدة العضوية ، لكن كيف يتم ذلك ؟ أي كيف ينادي مفكرنا بثنائية ، وقد أرادها وحدة عضوية أو مركباً واحداً ؟

إن مفكرنا حين تكلم عن الوجود كله رأى أنها ثنائية وجودية "شطر الوجود شطرين لا يكونان من رتبة واحدة ، ولا وجه للمساواة بينهما هما الخالق والمخلوق ، الروح والمادة، العقل والجسم ، المطلق والمتغير ، الأزلي والحادث ، أو قل هما السماء والأرض ، إن جاز هذا التعبير" (١٠٤) وإذا كان من الفلاسفة من جعل الوجود كله روحياً صرفاً ، ومنهم من جعله مادة صرفاً ، ومنهم من شطر الوجود شطرين كلا منهما مستقل عن الآخر ، ومنهم من رده إلي كثرة من عناصر لا داعي لتجميعها تحت مبدأ واحد أو مبدأين ، فإن مفكرنا اختار الثنائية التي "لا تسوي بين الشطرين بل تجعل للشطر الروحاني الأولوية على الشطر المادي ، فهو الذي أوجده ، وهو الذي يسيّره ، وهو الذي يحدد له الأهداف" (١٠٥) هذا على مستوى الوجود أو على مستوى العلاقة بين الخالق والمخلوق .



أما علي مستوى المهمة المنوطة بالإنسان فإن دور الإنسان يتأسس علي ضرورة تحقيق الوحدة العضوية بين الطرفين حين يوحد بين الثابت والمتغير ، بين القيم التي تنزل من السماء غيثاً والعلم المنبثق نباتاً من الأرض وظواهرها ، فيوحد بين القيم المطلقة التي تشخص إليها الأبصار وبين العلم النسبي الذي يتغير مع التقدم<sup>(١٠٦)</sup> .

لكن كيف يتم هذا التوحد ؟ يتم هذا التوحد عند مفكرنا في الحركة المنهجية العقلية التي تبدأ من نقطة معينة أو مبدأ مفروض لتصل إلى غاية أو هدفاً هو قيمة من القيم المطلقة ، أو هو مثال ينبغي الوصول إليه ، ودور العقل هنا هو "رسم الطريق المؤدية إلى هدف أردنا بلوغه"<sup>(١٠٧)</sup> أو هو "القدرة علي الانتقال من وسيلة إلى هدف"<sup>(١٠٨)</sup> فليس الهدف المختار في ذاته "عقلاً" ، لأنه وليد الرغبة وحدها ، وليست النقطة التي أبدأ منها السير علي الطريق "عقلاً" لأنها مبدأ مفروض ، أما "العقل" . . . رسم الخطوات الواصلة بين هذا المبدأ المفروض من جهة ، وذلك الهدف المطلوب من جهة أخرى"<sup>(١٠٩)</sup> فإذا أردنا الحرية مثلاً ، فإن الحرية المنشودة هي الهدف المقصود ، والفاعلية العقلية في هذه الحالة هي في دقة التصوير لما ينبغي أن يتخذ من وسائل لتحقيق ذلك الهدف ، وبمقدار ما يكون لتصوير الوسيلة من دقة تمكن الناس من السير علي هداها . . . يكون لدينا من قدرة عقلية في هذا المجال<sup>(١١٠)</sup> .

إن فالوحدة العضوية عند مفكرنا لا تتحقق إلا بحركة عقلية منهجية حيال مسألة من المسائل أو هدف من الأهداف ، وبذلك تتركب عناصر هذه "الوحدة العضوية" أو "المركب الواحد" من دقة العلم ومنهجه ، والصبر والدأب في العمل ، والقيم العليا التي تمثل أهدافاً وغايات .

وبذلك يتفق مفكرنا مع نظيره السلفي والتحديثي في الدعوة إلى درء التعارض بين العقل والإيمان طبقاً لمبدأ "الشكل والمضمون" أو "الثابت والمتغير".

ويؤكد مفكرنا ذلك بقوله : "الذي نريد لأبناء عصرنا أن يستخلصوه من تراثهم - شكلاً لا مضموناً - هو ألا يجعلوا بين العقل والإيمان تعارضاً، بل أن يجعلوا بينهما تعاوناً علي الوصول إلي هدف واحد" (١١١) وتتحدد الأهداف في مبادئنا الخلقية الموروثة وفي العمل علي تطبيقها في دنيا الواقع ، والأمر فيه من السعة ما يمكننا من التصرف في إطار هذه القيم الثابتة بدرجة من الحرية ، تكفي للحركة مع سرعة الايقاع في كل عصر ، فهذه القيم الموروثة شبيهة - كما يقول مفكرنا - بالأمر في تكوين ألفاظ اللغة مع حروف الأبجدية، فالحروف محددة معلومة العدد ، ومع ذلك ففي استطاعتنا أن نبنى بها ألفاظاً تعد بملايين الملايين إذا أردنا . وهنا يتساءل مفكرنا : فلماذا لا نقول إن مبادئنا الخلقية الموروثة هي أسس يمكن أن نبنى عليها ما لا حصر له من ضروب العمل ؟ . إن هذه القيم الموروثة ماثلة في أسماء الله الحسنى لأن هذه الأسماء - كما يقول الإمام الغزالي - هي صفات تكون مطلقة بالنسبة لله تعالى ، وهي نفسها تكون نسبية محدودة بالنسبة للإنسان فاقراً هذه الأسماء تعلم ماذا يطلب منك أن تكون : يطلب منك - مثلاً - أن تكون عليمًا، بصيرًا، سميعًا ، قادرًا ، صبورًا ، إلي آخر هذه الصفات العليا ، ويتساءل مفكرنا : فما الذي يمنع من مسايرة العصر بهذه الصفات ؟ وما الذي يمنع أن أكون عليمًا وبصيرًا وسميعًا بحقائق عصري ، وما تتطلبه الحياة فيه ؟ وأن أكون قادرًا وحكيماً وجسورًا وقويًا وخبيرًا ، وكلها صفات من تلك الصفات المطلوبة مني بحكم عقيدتي ؟ كل الذي يطلب مني في هذا المجال ، هو أن أفهم من كل صفة جوانبها التي تكون أقرب إلي العصر ، فأكون عليمًا بعلم

العصر ، وقادراً بقدرة العصر ، وقوياً بقوته ، وحكيماً بحكمته وهلم جرا<sup>(١١٢)</sup> .

وهكذا استمر مفكرنا في توضيح فكرته عن الثقافة الموحدة استناداً إلى فكرة الثابت والمتغير ، حين جعل الثابت الموروث هو الموضوعي وهو الإطار الذي نتحرك فيه ، وجعل النسبي المتغير هو حرية الحركة المواقفة لكل عصر داخل هذا الإطار الثابت نفسه .

والخلاصة أن مفكرنا لم يشذ عن مفكرينا المحدثين السابقين عليه أمثال رفاعة الطهطاوي<sup>(١١٣)</sup> ، وخير الدين التونسي<sup>(١١٤)</sup> ومحمد عبده ، وطه حسين وغيرهم هؤلاء الذين تحركوا في دائرة الثابت والمتغير .. غير أن ما تميز به مفكرنا هو طريقة العرض والأسلوب الفلسفي اللذين تميز بهما ، وصياغته للموضوع صياغة منهجية أكدت من الناحية الشكلية علي التمييز المنطقي بين الإطار والمضمون ، وضرورة الربط بينهما في آن واحد ، تأكيداً للعلاقة الوثيقة بينهما ، وتحقيقاً للوحدة العضوية المركبة من العنصرين معاً . وداخل هذا الإطار الثابت ، والمضمون المتغير ، وحدّ بين القيم الموروثة عن السلف وبين الموضوعات والمشكلات المتغيرة بتغير العصر واهتماماته وآلياته ومنهجه .. الخ .

#### أزمة فكر النهضة :

ترى الباحثة أن السبب الحقيقي وراء الأزمة التي يعيشها الفكر الإسلامي فيما يتعلق بمشروعات النهضة الحديثة والمعاصرة يكمن في "فهم بعضنا" لقضية النهضة ، وفي "صياغته" لها ، فتكمن الإشكالية في تصورنا للعلاقة المنطقية التي تتأسس عليها صياغتنا للموضوع حين تأخذ هذه الصيغة إحدى صورتين :

- إما صورة الحكم الانفصالي (إما هذا أو ذلك ولا يجوز الجمع بينهما)، أي الحسم القاطع ، والانفصال التام بين النقيضين المتصارعين وهما التيار الأصولي والتيار التحديثي العلماني ، فينكر كل منهما الآخر ويدينه بلا أمل في اللقاء •

- أو الصورة الثانية وهي الصورة التوفيقية ، أو إشكالية اللحسم التي تحاول التوفيق بين الضدين المتصارعين •

والدليل على ذلك هو ما تبناه زكي نجيب محمود في مرحلته الأولى ، وما نجده كذلك في أطروحة الدكتور محمد جابر الأنصاري "الفكر العربي وصراع الأضداد" <sup>(١١٥)</sup> حيث يقدم المؤلف دراسة قيمة للفكر العربي في إطار ماركسي ، يستند إلى صراع الأضداد الذي قد يؤدي إلى حسم قاطع لصالح أحد الطرفين أو ينتهي إلى صيغة توفيقية بين الخصمين اللدودين • ويرى المؤلف أن تاريخنا الفكري كله كان صراعاً بين تلك الثنائيات الشهيرة: العقل والإيمان ، العلم والدين ، التراث والمعاصرة • الخ • مما أدى إلى ظهور نوع من التوفيقية قديماً وحديثاً ، تمثلت في الحضارة العربية الإسلامية التي جمعت ووفقت للمرة الأولى في تاريخ البشرية بين العنصر الهلنستي الروماني (الأوربي الغربي) وبين العنصر الفارسي الهندي (الآسيوي الشرقي) في مشروع توفيق عالمي بالغ الضخامة ، ثم التوفيقية الحديثة أو المعاصرة (محمد عبده) ومدرسته • الخ •

كذلك يرى الأنصاري أن الحضارة الإسلامية تبدو في بعض عصورها حضارة مثلثة الجوانب ، وفي عصور أخرى حضارة ثنائية الطابع تنقسم بشكل حدي إلى تيارين متناقضين متصارعين سلفي وتحديثي علماني • لذلك يقول المؤلف إنه "قد أصبح في مقدمة هموم الإنسان العربي والفكر العربي المعاصر : التساؤل إن كانت هذه المواجهة المتصاعدة (بين التيار الأصولي

ونقيضه التحديثي أو العلماني) ستنتهي - هذه المرة - إلي حسم قاطع لصالح أحد الطرفين ، وبتر واجتثاث للتيار الآخر ؛ أم أن هذه المواجهة علي ضراوتها في اللحظة الراهنة ، ستنتهي في نهاية المطاف إلي صيغة "توفيقية" جديدة بين "الخصمين اللدودين" كما حدث في مراحل تاريخية سابقة - قديماً وحديثاً - بفعل قوة النهج والإرث التوفيقي في طبيعة المنطقة العربية - الإسلامية وفي بنية الفكر العربي ، وهو النهج والإرث القائم على التقريب بين المتعارضات والأضداد ، أيا كانت حدة التباعد أو التناقض بينهما<sup>(١١٦)</sup> .

إذن القضية ، قضية صراع بين أضداد ، والنتيجة هي إما "حسم" ينتهي لصالح تيار علي حساب الآخر ، أو "لا حسم" ينتهي بتوفيق بين متناقضين متعارضين ويظل التوتر قائماً بين النقيضين . . . وعودة مرة أخرى إلي الحكم الانفصالي "إما هذا أو ذاك" ، هنا ممكن الخطأ الذي وقع فيه الفكر العربي - فيما تري الباحثة - ذلك لأن صورة الحكم الانفصالي والصورة التوفيقية كلتاهما منقولتان عن الغرب ، فصراع الأضداد الذي ينتهي إلي مركب في نهاية العملية الجدلية عند هيجل ، انتهى إلي صورة انفصالية حاسمة ، حسمت الصراع لصالح العقل علي حساب الدين في الحداثة الأوربية .

لذلك أري أن كثيراً من مفكرينا أجهدوا أنفسهم في فهم العلاقة بين الدين والعقل ، الأصالة والمعاصرة ، وفي صياغتها مرة في صورة إنفصالية ، ومرة في صورة توفيقية حسب قانون الجدل التاريخي . وتلك الإشكالية ناشئة في الحقيقة عن عجزنا عن فهم طبيعة الإسلام ذاته فحقيقة الأمر أن العلاقة (سواء بين العقل والإيمان ، أو العلم والدين ، أو التراث والمعاصرة أو الأصولية والتحديثية . . الخ) ليست "انفصالية" وليست ثنائية متناقضة

متعارضة تحتاج إلى "توفيقية" فالإسلام لا يعرف الثنائيات المتصارعة ، ولا يعرف الانفصالية بين إنسان وآخر ، ولا بين شعب وآخر (١١٧) ، ولا بين دين وآخر (١١٨) ولا بين دين ومدنية ، ولما كان الإسلام دين لا يعرف "الانفصالية" ، ولا يدعو إليها ، فمن المنطقي ألا يدعو إلى "توفيقية" ولا يطالب بها . . . ومن ثم علي الفكر الإسلامي أن يضع في اعتباره أن القضية ليست "توفيق" ، بل هي "منهج" و"تطبيقه" "مبدأ" و"تحقيقه" ، "قيم" و"ممارستها" (١١٩) ، "أمر" و "تنفيذه" ، أو ما شئت من ألفاظ تدل على أنها "وحدة ذات خاصيتين" أو ذات شقين : شق نظري وشق عملي ، خاصية استاتيكية ثابتة وأخرى ديناميكية تطبيقية فعالة متجددة . . . أو هي "وحدة ثنائية القطب" (١٢٠) كما يقول علي عزت بيجوفتش ، أو طائر ذو جناحين . . . إلخ ، وإذا كان "الإسلام بدون إنسان يطبقه يصعب فهمه ، وقد لا يكون له وجود بالمعنى الصحيح" (١٢١) فذلك الفكر الإسلامي ينبغي أن يكون "وحدة ثنائية القطب" ، يقتزن منطقها النظري بمنطقها العملي الواقعي . . . بلا "انفصال" ولا "توفيق" لأن "التوفيق" توسط بين أطراف "متطرفة" وأضداد ونقائض" (١٢٢) وليس في الأمر أضداد ونقائض إنما هو إيمان وعمل دعا إليهما الإسلام ، وجسده رسول الإسلام ﷺ ، فقد كان يذهب إلى غار حراء ليتعبد ، وكان يعود في كل مرة إلى المدينة الكافرة (مكة) لكي يؤدي رسالته ، كان في غار حراء صائماً متسكاً متصوفاً حنيفياً ، وكان في مكة مبشراً بفكرة دينية ، وبذهابه ﷺ إلى المدينة أصبح داعية إلى "الفكرة الإسلامية" حتى اكتملت رسالته ، وتبلورت في المدينة نظاماً إسلامياً اجتماعياً كاملاً ، وفي شخصية رسول الإسلام تم الامتزاج بين العالم الجواني وعالم الواقع ، بين التمسك وبين العقل ، بين التأمل وبين النشاط ، لقد بدأ الإسلام صوفياً ، وأخذ يتطور حتي

أصبح دولة ، وهذا يعني أن الدين قد تقبل عالم الواقع وأصبح إسلاماً<sup>(١٢٣)</sup> .

وتتطبع الخصائص المميزة للإسلام على كل شعيرة من شعائره ، حيث يتم الجمع بين المادي والعقلي والروحي والاجتماعي في وحدة واحدة ، فالصلاة ليست مجرد تعبير عن موقف الإسلام من العالم ، وإنما هي أيضاً انعكاس للطريقة التي يريد بها الإسلام تنظيم هذا العالم ، فلا صلاة بدون طهارة ، ولا جهود روحية بدون جهود مادية واجتماعية تصاحبها ، فالوضوء والحركات ومعرفة الاتجاهات والمواقف واجتماع المسلمين في الصلاة كلها أمور تؤكد "الوحدة ثنائية القطب" في الإسلام . كما يرى علي عزت بيجوفتش ، وكذلك الأمر في الزكاة والصوم والحج .<sup>(١٢٤)</sup>

إذن يكمن حل القضية عندنا - فيما أرى - في فهم تلك الصلة الوثيقة والحميمة بين المنهج والتطبيق المتعلقين بتعددية المجالات سواء الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . . الخ ، وأفهم من ذلك أيضاً قياساً علي أن الصلاة في الإسلام لا تصح بدون نشاط عملي وجهد مادي وعقلي وتأمل روحي ، أن الإسلام لا يصح بدون حضارة ، أي أنه يستحيل العمل بالإسلام في مجتمع ما ويتخلف هذا المجتمع ، لأنه في اللحظة التي يتم العمل فيها بالإسلام وطبقاً للإسلام في مجتمع ما ، يكون هذا المجتمع قد بدأ يتخلى عن تخلفه ويدخل في مجال الحضارة ، لأن "الإنسان لا يستطيع أن يكون مسلماً ويبقى متخلفاً"<sup>(١٢٥)</sup> علي حد قول علي عزت ، وهذا ينسحب بدوره على اللحظة التي يتم فيها الفهم الحقيقي لما ينبغي أن يكون عليه الفكر الإسلامي ، ومن ثم لما ينبغي أن تكون عليه الصياغة الحقيقية لأي مشكلة تواجه هذا الفكر كمشكلة النهضة ، فلا انشطار ، ولا انفصام ولا صراع بين أضداد ، بين دين وواقع ، أو بين دين وعقل .

وهذا لا ينطبق علي المسيحية مثلاً وما ارتبط بها من فكر ، فلقد قسمت المسيحية تاريخ العالم الغربي إلي حقبتين منفصلتين متعارضتين كل التعارض ، هما العصور الوسطى ، والعصر الحديث ، وهما يمثلان اختياريين لا ثالث لهما : للدين أو العلم ، الكنيسة أو الدولة<sup>(١٢٦)</sup> ، ففي البلاد الأوروبية الاتجاه إلي الطريق الوسط صعب ودرامي ومشكوك فيه ، فهي مجتمعات حادة الاستقطاب بشكل غير قابل للتصالح ، نتيجة الإصرار علي تنظيم الحياة علي مبدأ واحد قطعي<sup>(١٢٧)</sup> .

فيما أعتقد إذن أن مشكلة الفكر الإسلامي أنه صاغ قضية العلاقة بين الدين والحضارة (ومن ثم العلاقة بين التيار الأصولي والتيار التحديثي التغريبي) صياغة خاطئة ، متابعاً في ذلك الفكر الغربي ، وعشنا معه إشكاليته الخاصة التي لا ينبغي أن نعيشها ، رغم أن ظاهر الموضوع - كما يراه البعض - مما يندرج تحت ما هو مشترك إنساني عام يتعلق بمنطق الحضارات ، إلا أن الإشكالية في الواقع تندرج تحت ما هو خاص ، فهي تتعلق أيضاً بمنطق الأديان أي بالطبيعة المادية (اليهودية) أو الروحية (المسيحية) أو المادية الروحية الموحدة (الإسلام) ، هذه هي إشكاليتنا الحقيقية كما تفهمها الباحثة ، وهي إشكالية ناتجة في الأساس عن غياب الدين ، ومن ثم غياب الحضارة .

أيضاً مما يزيد من خلافتنا ويشتت خطابنا العربي في موضوع النهضة ، أن هذا الخطاب يتعامل مع موضوع واحد "بمناظير" غربية مختلفة ، إنها ليست "مناظير" عصر واحد ، بل عصور مختلفة ، فنجد من مفكرينا من يستخدم "المنظار" الأرسطي ، ومننا من يستخدم المنظار الديكارتي ، وهناك من يستخدم المنظار الوضعي المنطقي ، وغيره يستخدم المنظار الماركسي ، ومننا من يستخدم التاريخانية ، والبنوية ، والتفكيرية .. إلخ



فنستخدم مقولات العصر الوسيط ، ومقولات النهضة وعصر التنوير وعصر الحداثة ، وما بعد الحداثة في وقت واحد . وكل هذه "المناظير" وتلك المقولات لا ناقة لنا فيها ولا جمل ، كلها مستوردة (إن صح التعبير) لم نعشها فكراً ولا واقعاً . . فتتصارع خطاباتها ، أو بالأحرى أفكارنا المستوردة ، ونعيش حالة اغتراب زمني ومكاني بعيداً عن الواقع والموضوع .

وقد يظن القارئ أنني أرفض الانفتاح علي فكر الآخر والاستفادة منه ، أقول رداً على ذلك : فرق كبير بين النقل والتقليد والاعتراب ، وبين الشراكة المتبادلة والفاعلية التي تقوم علي الأخذ والعطاء في الفكر والبناء الحضاري لحضارة العصر الواحد . لكي تتحقق المشاركة والفاعلية ، لابد أن تتبع النهضة فكراً وفعلاً من قلوب أصحابها وعقولهم وتقوم بسواعدهم بمعاناة حقيقية مع الواقع ، ولا يتم استيرادها ولا ينبغي لها هذا .

ويصدق الأفغاني ومحمد عبده في قوليهما : "لا ملجئ للشرق في بدايته أن يقف موقف الأوربي في نهايته" (١٢٨) ، ومشكلتنا أننا لا نبدع فكراً ولا نغير واقعاً ، إنما غيرنا هو الذي يفعل ذلك ، وقبلنا نحن النقل والتقليد والاعتراب ، وهو ما يتعارض مع ديننا وحضارتنا .

\* \*

## نتائج البحث :

١- كشفت هذه الدراسة عن أن العلاقة بين الاتجاهات الثلاثة علاقة تداخل وليست علاقة تناقض ، أو أضداد متصارعة فهي وجهات نظر في حقيقتها لا يستبعد بعضها بعضاً بل إن نقاط الاتفاق بينها تفوق بكثير نقاط الاختلاف وجميعها تتمحور حول مبدأ "الثابت والمتغير" ، وتتلخص في البنية العامة للإطار الفكري عند كل اتجاه ، تلك البنية التي تتأسس على هدف واحد محدد ، طُرِح في سؤال واحد جوهري ، وفي إجابته تحددت عناصر الإطار العام في "واقع" متردي ، وإرادة "التغيير" ، وضرورة وجود "نموذج" لما ينبغي أن يكون عليه التغيير نحو الأفضل ، وضرورة قيام "حركة" تمتد من الواقع إلي المثال ، أي حركة تنهض لتحقيق المثال ، بصرف النظر عن اتجاه الحركة وطبيعتها ، وبصرف النظر عن مكان النموذج وزمانه . ويظل "النموذج" "منقولاً" ، سواء عن السلف أو عن الغرب ، وجميع مفكري النهضة عاشوا حالة "وعي" بضرورة النهوض ، أي حالة "قصديّة" بالمعنى الذي نجده عند هوسرل ، فكان عالمهم واحداً ، يعيشونه واقعاً غير منفصل عن وعيهم به ، بصرف النظر عن كيفية تحليلهم لهذا الواقع ، عاشوا جميعاً يشخصون بقلوبهم وعقولهم وأبصارهم نحو هدف واحد هو النهوض من كبوة اعترتنا ، والتقدم نحو واقع أفضل ، ولما كانت حركة الجميع تدور حول مبدأ واحد، هو الثابت والمتغير ، لزم عن ذلك أن يكون ضمن هذا المتغير ضرورة أخذ كل ما هو جديد في العلم والمدنية ، غير أن المفارقة أن "الفعل" النهضوي العربي أفصح عن نفسه ، حيث أثبت أنه ثابت في حالة التحول، ومتحول في حالة الثبات .

٢- كشفت الدراسة أيضاً عن أن القطع مع الماضي أو مع الموروث أو مع الدين ، بالنسبة للاتجاهات الثلاثة ، مرفوض ، بل مستحيل ، فجميع

مفكري النهضة - الذين ذكرناهم والذين لم نذكرهم - يتواصلون مع الماضي ومع العمق التاريخي للأمة سواء كان التواصل مع الإيجابيات أو مع السلبيات ، فجميعهم يقرأون الماضي ، وتختلف القراءات ، وتتعدد الجسور التي نعبر عليها من الحاضر إلى الماضي ، سواء كان جسر المنهج أو جسر المذهب ، أوهما معاً ، غير أنهم جميعاً قرأوا الماضي كل بطريقته الخاصة . حتى هؤلاء الذين رفضوا العودة إلى الماضي (مثل فرح انطون وغيره) .

٣- كشفت الدراسة عن أن الاتجاهات جميعها كانت تحكمها مقولة واحدة هي مقولة "الاتباع" لا الإبداع ، اتباع السلف الصالح (الوسيط المرجعي) عند السلفية ، وتقديمه علي الوسيط المرجعي الغربي ، واتباع النموذج الغربي (الوسيط المرجعي) عند التحديثيين ، وتقديمه على الوسيط المرجعي السلفي . وعند التوفيقيين كان الوسيط المرجعي "بين بين" يبين اتباع سلفي ، واتباع غربي ، مما أكد حالة الاغتراب والتفكير من خلال الآخر .

٤- غاب عن الاتجاهات جميعها موقع "الأنا" قديماً وموقعها حديثاً وفي عصرنا الراهن ، فالمشروع الحضاري الإسلامي القديم لم يكن مقيداً بأفكار من خارجه ولا مهدداً بمشاريع نهضوية عالمية<sup>(١٢٩)</sup> معاصرة له ، كما حدث لمشروعنا اليوم ، من هنا أثبت المشروع القديم أنه كان متحولاً في حالة ثبات الآخر .

٥- إذا كانت الدراسة قد اثبتت أن هناك إطاراً عاماً وعناصر مشتركة جامعة بين الاتجاهات الثلاثة ، وأن هذه الاتجاهات لا يستبعد بعضها بعضاً في واقع الأمر ، إلا أن ذلك لا يمنع وجود اختلاف بينها ، علي الأقل في الإطار المفاهيمي الذي يتعلق بمفهوم النهضة ذاته ، ومفهوم التغيير وسرعته،

ومفهوم "النموذج" .. الخ .. فقد طلبوا جميعاً النهضة ولم يتفقوا علي معنى واحد محدد لها .. هل هي نهوض وحركة وقيام ، أم هي بعث وميلاد جديد .. طلبوا التغيير ، واختلفوا فيما ينبغي أن يتغير ، وفي سرعة التغيير منهم من أراد التغيير من أعلى ، أي من السلطة السياسية (الأفغاني - التونسي) ومنهم من أرادها من القاعدة ، أي من التعليم (لطفی السيد - طه حسين) ، أرادها الأفغاني ثورة ، وأرادها غيره بالتدريج (محمد عبده ومدرسته) .. نادوا جميعاً "بالوحدة" ولم يتفقوا علي معناها ، حدودها ، هل هي وحدة أمة أم دولة أو وحدة أنظمة ؟ هل هي أمة إسلامية (الأفغاني) أم عثمانية (التونسي) أم قطرية (لطفی السيد ، طه حسين) ، أم أنها ليست دولة بعينها ، كما عند السنهوري الذي فرق بين وحدة الأمة ووحدة الدولة<sup>(١٣٠)</sup> .

أرادوا جميعاً "السيادة" واختلفوا في معناها وطلبوا "بالحرية" واختلفوا في أبعادها ، هل هي الحرية التي تنتسب إلي المجتمع ككل بإزاء القوى الأجنبية ، أم الحرية من زاوية الفرد ، وكيف نتقوم وتتوزع علي مستويات التصور العقلي والشعور والعمل ، هل هي حالة ملازمة للفترة الإنسانية ، أم أنها وضع ابتدائي<sup>(١٣١)</sup> .. الخ إذن ما العلاج الذي تقدمه الدراسة لدرء الخلاف بين الاتجاهات الثلاثة ؟

٦- يمكن أن يتم العلاج إذا وضعنا أيدينا علي الصورة التشخيصية نفسها التي مارسها كل اتجاه ، أو كل مفكر لحل إشكالية النهضة ، تلك الصورة التي تركزت في استخدام لغة الطبيب<sup>(١٣٢)</sup> (إن صح التعبير) أقول : تلك الصورة نفسها يمكن أن تكون مصدراً للاختلاف والنزاع والتشتت إذا نظرنا من منظور اختلاف "مواضع" العلة ، ويمكن أن تكون في الوقت نفسه مصدراً للاتفاق والتعاون ، رغم التعدد واختلاف مواضع العلة ،

إذا نظرنا من منظور أن جسد المريض واحد ، وأن الشفاء التام والحقيقة  
لهذا الجسد لا يتحقق إلا بالعمل في فريق للقضاء علي المرض .

وفي حقيقة الأمر أن كل اتجاه قد بدأ من الواقع وفحص الأمة (القطرية  
أو العربية أو الإسلامية) من زوايا محددة ، وأقرَ بمرضها وعجزها ،  
وتخلفها ، وبدأ بالبحث عن أسباب المرض ، وحدد الأسباب من وجهة نظره،  
ثم حاول كل طبيب تقديم علاجه ، فاختر دواءً واحداً معيناً ، ورفض كل ما  
عداه من أدوية ، والنتيجة اختلاف التشخيصات باختلاف التخصصات (إن  
ضح التعبير) ، فيرى الطبيب (رجل الدين) أن المرض جاء نتيجة تقصير في  
الجانب الديني فيبدأ بالدعوة إلي ضرورة الإصلاح الديني أولاً ، ويقدم الحل  
الأخلاقي علي كل ما عداه (الأفغانى ومحمد عبده) ٠٠ ويرى صاحب  
النزعة السياسية ، ضرورة البدء بالإصلاح السياسي (الكواكبي والتونسي  
وغيرهما) ويرى آخر ضرورة علاج الناحية الاجتماعية ويبدأ بالمرأة (قاسم  
أمين) ، ورجل القانون (السنهوري) يقدم العلاج القانوني ، ورجل الاقتصاد ،  
يقدم الجانب الاقتصادي (طلعت حرب) ، ورجل التعليم (طه حسين) يقدم  
التعليم ، ورجل الفكر الفلسفي (زكي نجيب محمود) يقدم الإصلاح  
الفكري ٠٠ وهلم جرا ٠٠ وهكذا تتعدد الأدوية ، ومصادرها هل نطلبها من  
صيدلية الغرب ، أم من صيدلية السلف ، أو منهما معاً ، وتبدأ التعددية  
السلبية تعمل عملها ، حين يعمل كل طرف بمعزل عن الآخر ، والأخطر من  
ذلك حين يظن كل اتجاه أنه هو وحده من يمتلك الحقيقة كلها ، فيقع الصدام  
والصراع بين الاتجاهات .

٧- إن اتجاهات الفكر الإسلامي كلها ، وبخاصة في عصرنا الراهن ،  
تدرك تماماً أن "النهضة" في أزمة خطيرة ، ومع ذلك فهم جميعاً لا يتفقون  
ولا يتعاونون ، سواء فيما يتعلق بتحديد واضح لطبيعة الأزمة ، ومفاهيمها ،

مظاهرها ، أسبابها ، مقوماتها ، معوقاتها ، طرق معالجتها . . الخ بل يصل الأمر أحياناً إلي أنهم لا يسمعون بعضهم بعضاً ، حتي يشعر بعضهم أنه يكتب لغير قاري ، (د. زكي نجيب محمود) ويتساءل آخر ما جدوي الكتابة (د. مصطفى الفقي) مع أن العرض السابق يثبت لنا أن حقيقة الصورة تكمن في التعددية "التكاملية" وأنها ليست تعددية انفصالية يستبعد بعضها بعضاً .

إذن يمكن أن تتغير الصورة من صورة سلبية إلي أخرى إيجابية لو عرفنا كيف نتفق ، وكيف نتوحد ونعمل في فريق واحد مع وجود التنوع والتعدد في المجالات ، وليس في الاتجاهات ، فالتعدد أو التنوع ليس ظاهرة سلبية في حد ذاتها ، بل هي ظاهرة إيجابية عندما ننجح في توظيفها توظيفاً صحيحاً ينتهي بهذا التعدد إلي أن يصب في مجرى نهر واحد ، هو نهر النهضة ، فتكون نهضة عامة متعددة المجالات ، سياسية واقتصادية ، ودينية ، واجتماعية ، وإدارية . . الخ مثلها مثل الشجرة الواحدة متعددة الفروع ، أو الدار الواحدة متعددة الغرف التي ينبغي "أن نسكنها جميعاً مع الاعتراف بأن لكل غرفة ملامحها الخاصة التي تميزها عن سواها . . . ويحدث الخلط عندما تكون الدار ذات غرف كثيرة ، لكنك لا ترى منها إلا غرفة واحدة" (١٣٣) وهو ما نقع فيه جميعاً وهو ما يسمى بـ "أحادية" النظرة التي حذر منها الإمام محمد عبده حين وصف الخلاف بين علماء المسلمين "بأخوة تفرقت بهم الطرق إلي مقصد واحد ، حتى إذا التقوا في عنف تصايحوا ، فظن كل أن الآخر عدو يريد مقارعة ، فاستحّر بينهم القتال حتى تساقط جُلهم ، ولما أسفر الصبح وتعارفت الوجوه ، رجع الرشد إلي من بقي ، ولو تعارفوا من قبل لتعاونوا جميعاً علي بلوغ الغاية إخواناً بنور الحق مهتدين" (١٣٤) .

إذن الطرق متعددة لا شك في ذلك والمقصد واحد، وما ينقصنا هو التعاون علي بلوغ الغاية ، وكما يقول طه حسين : "الأوروبيون يختلفون في أشياء كثيرة ، فهم مسيحيون في ظاهر أمرهم ، ولكن مسيحياتهم أشكال وألوان ، ولم يمنعهم اختلافهم في المذهب الديني من أن يتفقوا في أسباب الحضارة وفي نتائجها" (١٣٥) .

٨- يلزم عما سبق ، أن يعاد النظر في عملية تصنيف المشاريع النهضوية إلي اتجاهات ، أو تصنيف الاتجاهات إلي سلفي ، وتحديثي علماني، وتوفيقي ، فهذا تصنيف يجانبه الصواب في ظل التعددية المحمودة والمطلوبة ، لمواجهة تحديات الواقع ، فضلاً عن أن المبدأ العلماني يخدم المبدأ الروحي ، فنظافة البدن تساعد علي تطهير النفس (علي حد قول علي عزت بيهوفتش) ، والمبدأ الروحي يخدم العلماني ، فالقيم تحدد الأهداف والغايات لحركة العقل ، علي نحو ما رأينا عند زكي نجيب محمود .

٩- ننتهي إلي أن النهضة التزام مفتوح علي تعدد من النماذج والبدائل والآراء والحلول المبدعة . ولا ينبغي أن تختزل عملية النهضة في اتجاه واحد، أو زاوية واحدة ، بل هي شراكة متبادلة تقوم على التحليل والنقد والتحيص ؛ تحليل الآراء والاتجاهات وتفكيكها ، وإعادة ترتيبها ودمجها من جديد في مركب واحد ، ونسيج موحد متعدد الخيوط يتفق عليه الجميع ، ويعملون به .

\* \* \*

## هوامش البحث

(١) Collingwood, R.G., An Essay on Philosophical Method, Oxford University Press, Sixth impression, 1977, p. 109.

(٢) الكندي ، رسالة الموصونات الوترية ، ضمن مؤلفات الكندي الموسيقية ، تحقيق زكريا يوسف ، بغداد سنة ١٩٦٢ ص ٧١ ، أيضاً ، منهج البحث عند الكندي ، للباحثة ، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي ط أولي سنة ١٩٩٨ ، ص ٢١٠ .

(٣) الكندي في الصناعة العظمي ، تحقيق د. عزمي طه السيد ، ص ١٢٢ .

(\*) يري د. فهمي جدعان أن السلفية كمصطلح يعدّ من أكثر المصطلحات دخولاً في باب اللبس واللفظ ، وسوء الفهم والتقدير ، هذا إلى جانب أننا لا نستطيع أن نقول أن السلفية هي اتجاه واحد ، بل هي اتجاهات وتيارات ، وقسمها إلى ثلاثة اتجاهات الأولى هي : "السلفية التاريخية" ، والثانية هي : "السلفية المجددة" ، والثالثة هي : "السلفية المتعالية المباشرة" ، وطبقاً لهذا التصنيف فإن السلفية في بحثنا هذا هي "السلفية المجددة" ، راجع : د. فهمي جدعان : السلفية ، حدودها وتحولاتها ، مجلة عالم الفكر ، المجلد السادس والعشرون ، العددان الثالث والرابع : يناير / مارس ، أبريل / يونيو سنة ١٩٩٨ ، ص ٦١-٩١ .

(٤) الكندي ، رسالة في الفاعل الحق الأول التام ، والفاعل الذي هو بالمجاز ، الرسائل ح١ تحقيق د. محمد عبد الهادي أبو ريدة ، ص ١٨٤ .

(٥) العروة الوثقى مجلة أصدرها الأفغاني ومحمد عبده في باريس ، وقد صدر العدد الأول من المجلة في ٥ جمادى الأول سنة ١٣٠١هـ الموافق ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ، وبلغ ما نشر منها ثمانية عشر عدداً ، وصدر العدد الأخير منها في ذي الحجة سنة ١٣٠١هـ ، وانتهت بسبب محاربة الإنجليز لها ، وقام بتحقيقها وتجميعها ، وإعادة طبعها ونشرها بالقاهرة صلاح الدين البستاني ، عن دار العرب للبستاني ، ط أولي سنة ١٩٥٧ ، وطبعة ثالثة سنة ١٩٩٣ هي التي اعتمد عليها الآن . (العروة الوثقى ، ص ٩٦) .



(٦) العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى للسيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده ، تحقيق صلاح الدين البستاني ، الناشر : دار العرب للبستاني ، القاهرة ، ص ٧١ .

(٧) العروة الوثقى ، ص ٧٥ .

(٨) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٩) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(١٠) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(١١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(١٤) المرجع السابق ، ص ٧٤ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ١١٢ .

(١٧) المرجع السابق ، ص ٩٥ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ١٣ .

(١٩) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٢٠) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٢١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٢٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٢٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٢٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٢٥) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٢٧) المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٢٨) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(٢٩) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٣٠) المرجع السابق ، ص ٢٠ .

(٣١) المرجع السابق ، ص ٢١ .

- (٣٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- (٣٣) المرجع السابق ، ص ٢٩ .
- (٣٤) المرجع السابق ، ص ١٢ .
- (٣٥) الأهرام العدد (٤١) سنة ١٨٧٧ ، نقلًا عن د. عزت قرني : في الفكر المصري الحديث ، محاولات في إعادة التفسير ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٩٥ ، ص ١٧٥-١٧٦ .
- (٣٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- (٣٧) الإمام محمد عبده ، رسالة التوحيد ، قدم لها وعرف عنها وعن مؤلفها ، فضيلة الشيخ حسين يوسف الغزال ، قاضي الشرع الشريف في لبنان ، دار إحياء العلوم ، بيروت ط ٣ / ١٣٩٩ ، ١٩٧٩ ص ١٠٩ .
- (٣٨) المرجع السابق ، ص ١١١ .
- (٣٩) المرجع السابق ، ص ١١٢ .
- (٤٠) د. محمد جابر الأنصاري ، النهج التوفيقي ، إشكالية اللاسقم في الفكر والواقع ، عالم الفكر المجلد السادس والعشرون ، العددان الثالث والرابع ، يناير / مارس - أبريل / يونيو ١٩٩٨ ، عدد خاص تحت عنوان "الفكر العربي المعاصر ، تقييم واستشراف ، (ندوة بحثية) ، ص ٢٥١ . يرى الباحث أن المركب التوفيقي الذي أقامه الشيخ محمد عبده بين الإسلام والحضارة الغربية ، وبين الإيمان القديم والعلم الجديد ، ظل التوتر فيه خفياً إلى أن برز في العلن في صورة تيارين متعارضين انشقت عنهما توفيقته علي أيدي تلامذته ، فسار الشيخ رشيد رضا في اتجاه سلفي حنبلي النزعة ، وسار لطفي السيد وقاسم أمين وطه حسين في اتجاه تغريبي علماني . ويرى د. عزت قرني أن المدرسة العلمانية المصرية (قاسم أمين ، ولطفي السيد واتباع هذا الأخير) نمت بين يدي محمد عبده (في الفكر المصري الحديث ص ١٧٣-١٧٤) .
- (٤١) د. عثمان أمين ، رائد الفكر المصري الإمام محمد عبده ، منشورات المجلس الأعلى للثقافة ، ص ١٧ .
- (٤٢) العروة الوثقى ، ص ٢١ .

(٤٣) علي حرب : العربي بين اسمه وحقيقته أو نقد العقل الوجداني ، مجلة عالم الفكر المجلد (٢٦) العددان الثالث والرابع ، ص ١٥٥-١٦٨ ، ويذهب إلى المعنى نفسه د. عزت قرني حين يرى أنه من الصعب أن نضع الأفغاني في صف "التجديد" لأنه كان متفتحاً على الماضي لا فيما يخص المستقبل ٠٠ وينطلق الأفغاني (من وجه نظر الباحث) من فكرة أساسية وهي أن المستقبل قد حددت بالفعل صورته النموذجية في نظام وقع في الماضي ، ألا وهو النظام الفكري والعملية ، الذي سار عليه "السلف الصالح" ، وينتج عن القول بالعودة إلى الماضي نتيجة هامة ، هي أنه لا مكان في مثل هذا التصور السلفي لمفهوم "الإبداع" أو "الاختراع" (د. عزت قرني : العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة ، عالم المعرفة العدد (٣٠) سنة ١٩٨٠ ، ص ٢٣٧-٢٣٨ ) يكفي أن أشير هنا (إلى جانب ما ذكرته في المتن) أن الأفغاني ومحمد عبده لم يقصدا بالعودة إلى الماضي الاستتساخ الكامل ، ومن ثم لا يمكن أن نصل إلى النتيجة التي وصل إليها الدكتور / عزت قرني ، وهي أن المستقبل حددت بالفعل صورته النموذجية في نظام وقع في الماضي ، فهذا ما يتفق مع التصور الأفلاطوني ، وليس مع التصور السلفي الذي يقول بالثابت والمتغير .

- كما يذهب أيضاً إلى هذا المعنى الدكتور إمام عبد الفتاح إمام في كتابه "أفكار ومواقف" ، مقالة بعنوان "أحقاً مستقبلنا هو ماضينا ؟؟ مكتبة مدبولي ط أولى سنة ١٩٩٦ ، ص ٦٩ .

يرى الدكتور إمام أن الحاضر لأجل مشاكله بمعايير الماضي ، إننا لا يمكن أن نستفيد من التاريخ ، كما يقول هيجل بحق ، إلا بضعة مبادئ عامة ومجموعة من الدروس الأخلاقية نعلمها لأولادنا في المدارس" أقول : إن الاتجاه السلفي يتفق مع ما يقوله هيجل وهو الاستفادة من التاريخ في الجانب الأخلاقي الروحي فقط ، وهو ما ركز عليه هذا الاتجاه لإيمانه بأن "الفضائل هي مناط الوحدة بين الهيئة الاجتماعية ، وعروة الاتحاد بين الآحاد ، تميل بكل منهما إلى الآخر إلى من يشاكلة حتى يكون لجمهور من الناس كواحد منهم ، يتحرك بإرادة واحدة ، ويطلب في حركته غاية واحدة ، مجموع الفضائل هو العدل في جميع الأعمال" (العروة الوثقى ، ص ٥٩) ولعمري أن مطلب جميع الناس علي إرادة واحدة وتوجيه الحركة نحو غاية واحدة ، هو مطلب السلفي والتحديثي والتوفيقي ، بصرف النظر عن مصدر الوحدة ، هذا من جهة ، ومن جهة

أخري أن هيجل الذي قال لا يمكن أن نستفيد من التاريخ ، قد استفاد بالفعل من التاريخ بشهادة أستاذنا الدكتور إمام ، استفاد هيجل من اللاهوت ومن الفلسفة اليونانية : من زينون الإيلي وهيراقليطس وجورجياس ، وسقراط وأفلاطون وأرسطو ، وفي الفلسفة الحديثة استفاد من اسبينوزا ومن كانط ، وفشته ، وشلنج (راجع في ذلك : د. إمام عبد الفتاح إمام : المنهج الجدلي عند هيجل ، دراسة لمنطق هيجل ، دار التنوير للطباعة والنشر ، ط ٢ سنة ١٩٨٢ ، الفصل الثاني : مصادر الجدل الهيجلي من ص ٣٢ إلي ص ٨١ .

(٤٤) وقع اختياري علي طه حسين ، لأن كثيراً من الباحثين يضعونه ضمن التيار التغريبي العلماني ، علي سبيل المثال : يقول أستاذنا الدكتور حسن حنفي : "بعد أن أقام الطهطاوي توازناً متعادلاً بين التراث القديم والتراث الغربي .. بدأ هذا التوازن في الاختلال لصالح التنوير الغربي عند أحمد لطفي السيد ، فترجم كتاب "السياسة" لأرسطو عن الفرنسية ، كما ترجم طه حسين "دستور الأثينيين .. وبدأ الانعزال عن الثقافة الموروثة للأمة لصالح الثقافة الوافدة ، وقد ظهر ذلك بوضوح في كتاب "مستقبل الثقافة في مصر" لطله حسين عام ١٩٣٨ ، مؤكداً ربط مصر بالغرب بعيداً عن العروبة والإسلام .. ولم تشفع إسلاميات طه حسين أو عبقريات العقاد في إعادة التوازن المفقود بين الموروث والوافد" . (د. حسن حنفي ، نحو تنوير عربي جديد، محاولة للتأسيس ، عالم الفكر ، المجلد (٢٩) العدد (٣) يناير مارس ، ٢٠٠١ ، بعنوان : التنوير ، ص ٨٢) أقول : صحيح أن طه حسين قد ربط العقل المصري بالعقل الأوربي لأسباب سنذكرها في البحث ، لكنه لم يجعلها بعيدة عن العروبة والإسلام إطلاقاً ، لأنه جعل الدين الإسلامي ، واللغة العربية من أهم مقومات الشخصية المصرية ، وأكد علي ضرورة أن تقوم مصر بحماية هذا الدين ، كما كانت له حافظة وحامية طيلة عصورها وأتساءل : هل يختلف التوازن لصالح التنوير الغربي نتيجة لترجمة بعض الكتب الغربية ؟؟ وهل بداية الانعزال عن الثقافة الموروثة للأمة بأكملها لصالح الثقافة الوافدة بسبب ترجمة السياسة لأرسطو ، أو دستور الإثنيين ، ألم يترجم رفاة الطهطاوي القانون المدني الفرنسي ، ووثيقة حقوق الإنسان ، وكتاب قدماء الفلاسفة من الأغريق ، ومبادئ الفلسفة والمنطق ، والمعادن والجغرافيا ، "روح القوانين" ، وتأملات في أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم "مونتسكيو" ، والعقد الاجتماعي لروسو" ، كما ترجم الدستور الفرنسي ، ونبذة عن

الاسكندر الأكبر وسيطرة بطرس الأكبر ، وشارل الثاني عشر والأمبراطور شارل الخامس ، ونبذة في الميثولوجيا وأخرى في الصحة العامة وغيرها (راجع : غالي شكري من الحق الإلهي إلى العقد الاجتماعي ص ١٩ ، نقلاً عن د. سعيد مراد ، بحوث في الفلسفة والتنوير ، الناشر ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ط الثالثة سنة ١٩٩٧ ، ص ٧٨) راجع أيضاً : رفاة الطهطاوي ، للدكتور حسين فوزى النجار ، حيث يؤكد إيمان الطهطاوي بأن الترجمة هي النواة الأولى في بناء النهضة العلمية من هنا أنشأ مدرسة الترجمة سنة ١٨٣٥ ، التي سميت مدرسة الألسن وأصبحت جامعة فيما بعد .

كذلك أستاذنا الدكتور عبد المقصود عبد الغني يضع طه حسين (مستقبل الثقافة في مصر) ضمن ما أسماه "حركة التغريب" التي أراد أصحابها أن يأخذوا بالفكر الغربي ويتركوا فكرهم الإسلامي (راجع : د. عبد المقصود عبد الغني : محمد إقبال ، ومنهجه في تجديد الفكر الإسلامي ، مكتبة الزهراء ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م ، ص ٩٤) .

وما زالت هناك آراء حتي الآن تضع طه حسين ضمن التيار التغريبي ، بل تضع أيضاً ضمن هذا الاتجاه زكي نجيب محمود ، وأقربها بعض الآراء التي قدمت في هذا المؤتمر . راجع ملخص البحث الذي قدمه د. سامي نجيب محمد (نائب رئيس جمعية لسان العرب) بعنوان "الاتجاه التغريبي ومنهجه في النهضة" وهو يرى أن هذا الاتجاه التغريبي يعمل علي وأد النهضة الإسلامية ، وكذلك في بحث للدكتور السيد رزق الحجر بعنوان "اضمحلال المشروع العلماني للنهضة" يضع طه حسين ضمن رواد الدعوة إلى التغريب .

(٤٥) جورج طرابيشي ، سؤال المستقبل في الثقافة العربية ، بحث ضمن سلسلة أبحاث مؤتمر "مستقبل الثقافة العربية" من ١١ إلى ١٤ مايو سنة ١٩٩٧ (مكتبة القاهرة الكبرى) منشورات المجلس الأعلى للثقافة ، ص ٦٥٩-٦٦٤ .

(٤٦) د. طه حسين ، مستقبل الثقافة في مصر ، دار المعارف ، ص ٢٦ .

(٤٧) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٤٨) المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٤٩) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٥٠) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٥١) المرجع السابق ، ص ١٦ .

- ٥٢) المرجع السابق ، ص ١٨ .
- ٥٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- ٥٤) المرجع السابق ، ص ١٧ .
- ٥٥) المرجع السابق ، ص ٢١ .
- ٥٦) المرجع السابق ، ص ٢٥ .
- ٥٧) المرجع السابق ، ص ٣٧ .
- ٥٨) المرجع السابق ، ص ٤٣ .
- ٥٩) المرجع السابق ، ص ١٦ .
- ٦٠) المرجع السابق ، ص ٣٥ .
- ٦١) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- ٦٢) المرجع السابق ، ص ٣٨ .
- ٦٣) المرجع السابق ، ص ٣٩ .
- ٦٤) مستقبل الثقافة في مصر ، ص ٤٤ ، وغني عن البيان أن مبدأ "انتقاء" ما هو خير وأنفع عند الأوروبيين هو مبدأ قد نادى به جميع دعاة النهضة بدءاً من الطهطاوي إلي نهاية القائمة التي تضم كافة الاتجاهات .
- ٦٥) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- ٦٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- ٦٧) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- ٦٨) المرجع السابق ، ص ٤٥ .
- ٦٩) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- ٧٠) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- ٧١) الإسلام دين العلم والمدنية ، تأليف الشيخ الإمام محمد عبده ، تحقيق ودراسة الدكتور عاطف العراقي ، الناشر : دار قباء للطباعة والنشر ، ط أولي سنة ١٩٩٨ ، ص ١٦٤ .
- ٧٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- ٧٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٧٤) المرجع السابق ، ص ١٣٤ . يفرق الإمام محمد عبده بين "وجوب" أن يكون هناك سلطان أو خليفة للأمة ، وبين أن يكون هذا الخليفة له سلطة دينية فيرى أن من أصول الإسلام "أن إقامة السلطان واجبة بمقتضى الدين" (ص ١٣٦) لكن يؤكد في الوقت نفسه أنه "ليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة" (ص ١٣٦) ويؤكد أن الإسلام لم يجعل للسلطان أو الخليفة عند المسلمين ، أو القاضي ، أو المفتي ، أو شيخ الإسلام "أدنى سلطة علي العقائد وتقرير الأحكام ، وكل سلطة تتاولها واحد من هؤلاء فهي سلطة مدنية قرررها الشرع الإسلامي ، ولا يسوغ لواحد منهم أن يدعي حق السيطرة علي إيمان أحد أو عبادته لربه ، أو ينازعه في طريق نظره" المرجع السابق ، (ص ١٣٦) فالخليفة عند المسلمين "حاكم مدني من جميع الوجوه ، من هنا لا ينبغي الخلط - كما يقول الإمام - بين الخليفة عند المسلمين ، وما يسميه الأفرنج (ثيوقراطي) أي سلطان إلهي ، فإن ذلك عندهم هو الذي ينفرد بتلقي الشريعة عن الله ، وله حق الأثرة بالتشريع ، وله في رقاب الناس حق الطاعة . . . بمقتضى الإيمان ، فليس للمؤمن مادام مؤمناً أن يخالفه ، وإن اعتقد أنه عدو لدين الله" (المرجع السابق ، ص ١٣٥) .

(٧٥) مستقبل الثقافة في مصر ، ص ٤٦ .

(٧٦) المرجع السابق ، ص ٤٥ .

(٧٧) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٧٨) المرجع السابق ، ص ٤٦-٤٧ .

(٧٩) راجع المرجع السابق ، ص ٥٠ .

(٨٠) المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٨١) المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(٨٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٨٣) المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(٨٤) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٨٥) المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٨٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

(٨٧) المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٨٨) المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٨٩) المرجع السابق ، ص ٦١ .

- (٩٠) المرجع السابق ، ص ٥٩ .
- (٩١) د. زكى نجيب محمود ، تجديد الفكر العربي ، دار الشروق ، القاهرة طبعة ٨ ، سنة ١٩٨٧ ، ص ١٣ .
- (٩٢) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- (٩٣) المرجع السابق ، ص ١٤ .
- (٩٤) المرجع السابق ، ص ٦ .
- (٩٥) لعل مفكرنا هو أول من استخدم مصطلحي "الأصالة والمعاصرة" صراحة ، ولعله أول من ركز بصورة واضحة على عملية "الدمج" و"النظرة الواحدة" و"التركيبة العضوية" ، و"تضافر خيوط الموروث مع خيوط العصر نسج اللحم والسدى" ولقد احتلت عملية النسيج هذه ، أو "التوفيق بين ثقافتين" مساحة كبيرة من مولفات مفكرنا ، في ثلاثيته "تجديد الفكر العربي" و"المعقول واللامعقول في تراثنا الفكري" ، و"ثقافتنا في مواجهة العصر" وكذلك في "هذا العصر وثقافته" ، و"رؤية إسلامية" و"عربي بين ثقافتين" ، و"في تحديث الثقافة العربية" ، و"قيم من التراث" و"مجتمع جديد أو الكارثة" ، و"قصة عقل" و"قصة نفس" ، و"هموم المتقنين" و"عن الحرية اتحدث" . . . وجميعها تشير من زوايا متعددة إلى الإشكالية التي شغلت مفكرنا ، وأصبحت شغله الشاغل وهي "السبيل إلى خلق المركب الواحد" .
- (٩٦) د. زكى نجيب محمود ، ثقافتنا في مواجهة العصر ، دار الشروق ، القاهرة ، ط ٢ سنة ١٩٧٩ ، ص ٥٥ .
- (٩٧) تجديد الفكر العربي ، ص ١٤ .
- (٩٨) ثقافتنا في مواجهة العصر ، ص ٦٥ .
- (٩٩) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- (١٠٠) ثقافتنا في مواجهة العصر ، ص ١٤ ومما هو جدير بالذكر أن نذكر أن "المنظار" عند ابن رشد كان أرسطيا خالصاً ، وكان المنظار عند طه حسين ديكرتياً .
- (١٠١) تجديد الفكر العربي ، ص ٢٧١ .
- (١٠٢) قيم من التراث ، دار الشروق ، ضمن مشروع مكتبة الأسرة سنة ١٩٩٩ ، ص ٧ .
- (١٠٣) تجديد الفكر العربي ، ص ٢٨٤ .
- (١٠٤) المرجع السابق ، ص ٢٧٥ .
- (١٠٥) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .



- (١٠٦) راجع المرجع السابق ، ص ٢٨٥ .
- (١٠٧) ثقافتنا في مواجهة العصر ، ص ١٩٧ .
- (١٠٨) تجديد الفكر العربي ، ص ٣٢٨ .
- (١٠٩) ثقافتنا في مواجهة العصر ، ص ١٩٧ .
- (١١٠) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .
- (١١١) تجديد الفكر العربي ، ص ١٣٦ .
- (١١٢) ثقافتنا في مواجهة العصر ، ص ٥٧-٥٨ .
- (١١٣) راجع د. محمود فهمي حجازي ؛ أصول الفكر العربي الحديث عند الطهطاوي ، القاهرة الهيئة العامة للكتاب ، سنة ١٩٧٤ ، وإحالة إلى مناهج الأبواب المصرية للطهطاوي ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، في كتاب د. عزت قرني : العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة ، ص ٧٦ ، ٧٧ .
- (١١٤) راجع في ذلك : كتاب التونسي "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" للمنصف الشنوفي ، الدار التونسية للنشر ، سنة ١٩٧٢ .
- (١١٥) د. محمد جابر الأنصاري ، الفكر العربي وصراع الأضداد ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ط ٢ سنة ١٩٩٩ .
- (١١٦) المرجع السابق ، ص ١٥-١٦ .
- (١١٧) قال تعالى : وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلّفوا (يونس/ ١٩) .
- (١١٨) قال تعالى : "شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرّقوا فيه" (الشورى / ١٣) .
- وقال تعالى : ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون (العنكبوت/ ٤٦) .
- (١١٩) جاء رجل إلي رسول الله ﷺ ، وسأله عن شيء في الإسلام لا يسأل بعده أحد ، فقال له الرسول الكريم ﷺ جملة معبرة شاملة لمنهج كامل يجمع بين الإيمان والعمل المستقيم ، قال ﷺ للرجل : "قل آمنت بالله ثم استقم" .

(١٢٠) على عزت بيجوفتش ، الإسلام بين الشرق والغرب ترجمة محمد يوسف عدس ، الناشر مؤسسة بافاريا للنشر والإعلام والخدمات بألمانيا ، طباعة وتوزيع ، دار النشر للجامعات مصر ، طبعة ثانية سنة ١٩٩٧ ، ص ٢٩٣ .

(١٢١) المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

(١٢٢) د. محمد جابر الأنصاري ، النهج التوفيقي إشكالية الاحسم في الفكر والواقع ، مجلة عالم الفكر المجلد السادس والعشرون ، العددان الثالث والرابع ، يناير / مارس - أبريل / يونيو سنة ١٩٩٨ ، ص ٢٣٣ .

(١٢٣) راجع على عزت بيجوفتش ، الإسلام بين الشرق والغرب ، ص ٢٧٩ .

(١٢٤) المرجع السابق ، ص ٢٩٣-٣٠٥ .

(١٢٥) المرجع السابق ، ص ٣١٠ .

(١٢٦) المرجع السابق ، ص ٣٧١ .

(١٢٧) راجع المرجع السابق ، ص ٣٨٢-٣٨٣ .

(١٢٨) العروة الوثقى ، ص ٧ .

(١٢٩) راجع في ذلك د. محمد عابد الجابري ، المشروع النهضوي العربي ، مراجعة نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة ثانية بيروت سنة ٢٠٠٠ ، حيث يعرض المشروع العربي في موازاة المشاريع العالمية الأخرى : مشروع الحداثة الأوربية ، مشروع الاشتراكية العالمية ، مشروع الحركة الصهيونية العالمية ، ودخول هذه المشاريع مرحلة "الما بعد" .

(١٣٠) راجع : د. عبد الرازق أحمد السنهوري ، أصول الحكم في الإسلام ، ترجمة د. نادية عبد الرازق السنهوري ، مراجعة وتقديم د. توفيق محمد الشاوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٨ فرق السنهوري بين وحدة الأمة ووحدة الدولة ، وبهذه التفرقة ، استطاع أن يعد خطة عملية لتطوير النظام السياسي الإسلامي علي أساس تعدد الدول مع المحافظة على وحدة الأمة التي تمثلها منظمة دولية تضم دولاً إسلامية مستقلة بدلاً من الصورة التقليدية فدافع عن وحدة الأمة حتي في حالة عدم وجود دولة موحدة (ص ٢٠ من التقديم) .

(١٣١) راجع : د. عزت قرني : إشكالية الحرية ، عالم الفكر ، المجلد الثاني والعشرون ، العدد الثاني أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر سنة ١٩٩٣ ، (بعنوان الديمقراطية) ، ص ١٨١ - ٢٠٠ .

(١٣٢) من اللافت للنظر أن جميع مفكري النهضة استخدموا لغة الطبيب ، الأفغاني ومحمد عبده في العروة الوثقى ، ص ١٤-١٥ يبحثان في أصل الداء ، والمرض والمريض والعوارض ونوع الدواء الملائم لحالة المريض . الخ ، وعبد الرحمن الكواكبي (في طبائع الاستبداد) الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٣ ص ٤ ) يسأل عن أسباب تخلف المسلمين بادناً باعتبار الاستبداد مرضاً ، فيسأل عن سببه وأعراضه وتشخيصه ، وسيره ، وإنذاره ، ودوائه . ولطفي السيد يرى أن مصر خرجت مريضة من كل وجه ، ويتساءل عن دواء الأمة المريضة ويراه في التربية والتعليم (د. حسين فوزي النجار ، أحمد لطفي السيد والشخصية المصرية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، سنة ١٩٦٣ ، ص ٢١٣) .

ونقرأ في كتاب "شروط النهضة" لمالك بن نبي تحليلاً عميقاً عن المرض ، وآلامه وأعراضه ، وعن الشفاء والدواء ، وصيدلية الحضارة الغربية ، ومدة العلاج ، وعن الحبوب والأقراص التي يتناولها العالم الإسلامي . الخ . (راجع شروط النهضة ، ترجمة عمر كامل مقاوي ، وعبد الصبور شاهين ، دار الفكر ، طبعة ثالثة سنة ١٩٦٩ ، ص ٥٧ وما بعدها .

ويرى د. زكي نجيب محمود "إن إدراك مواضع العلة هو أول خطوة على طريق العلاج والشفاء (رؤية إسلامية ، ص ١١) وقس على هذا جميع مؤلفات مفكرينا الذين طرحوا إشكالية النهضة ، وبحثوا عن أسباب تخلف المسلمين ومرضهم ، وما قدموا من أدوية للشفاء .

(١٣٣) د. زكي نجيب محمود ، مجتمع جديد أو الكارثة ، دار الشروق ، ط خامسة سنة ١٩٩٣ ، ص ٢٥ - ٢٦ .

(١٣٤) رسالة التوحيد ، ص ٢٧ .

(١٣٥) مستقبل الثقافة في مصر ، ص ٤٤ .

\* \* \*

## مراجع البحث (\*)

### - القرآن الكريم :

- ١- إسماعيل ، د. فاطمة : منهج البحث عند الكندي ، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ط أولى سنة ١٩٩٨ .
- ٢- الأفغانى ، جمال الدين ، والإمام محمد عبده : العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى ، دار العرب للبستانى ، ط ثالثة سنة ١٩٩٣ .
- ٣- ----- : الأعمال الكاملة مع دراسة بقلم د. محمد عمارة ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر .
- ٤- إمام ، د. إمام عبد الفتاح : المنهج الجدلي عند هيجل ، دراسة لمنطق هيجل ، دار التنوير للطباعة والنشر ، ط ٢ سنة ١٩٨٢ .
- ٥- ----- : أفكار ومواقف ، مكتبة مدبولي ، ط أولى سنة ١٩٩٦ .
- ٦- أمين ، د. عثمان : رائد الفكر المصري الإمام محمد عبده ، منشورات المجلس الأعلى للثقافة .
- ٧- أمين ، قاسم : تحرير المرأة ، منشور ضمن كتاب الفلسفة الاجتماعية عند قاسم أمين ، للدكتور عزت قرنى ، مكتبة سعيد رأفت ، جامعة عين شمس سنة ١٩٨٠ .

\* مراجع البحث مرتبة أبجدياً مع إغفال الألف واللام من الاسم .

- ٨- ----- : المرأة الجديدة ، منشور أيضاً ضمن  
الكتاب السابق .
- ٩- الأنصاري ، د. محمد جابر : الفكر العربي وصراع الأضداد ،  
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ط٢ سنة ١٩٩٩ .
- ١٠- ----- : النهج التوفيقي ، إشكالية اللحسم في الفكر  
والواقع ، عالم الفكر ، الكويت ، المجلد السادس والعشرون ، العددان  
الثالث والرابع ، يناير / مارس - أبريل / يونيو ١٩٩٨ .
- ١١- بيجوفتش ، على عزت : الإسلام بين الشرق والغرب ، ترجمة  
محمد يوسف عدس ، الناشر : مؤسسة بافاري للنشر والإعلام والخدمات  
بألمانيا طباعة وتوزيع ، دار النشر للجامعات مصر ، طبعة ثانية سنة  
١٩٩٧ .
- ١٢- الجابري ، د. محمد عابد : الخطاب العربي المعاصر ، دراسة  
تحليلية نقدية ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، دار الطليعة  
بيروت ، ط أولى سنة ١٩٨٢ .
- ١٣- ----- : المشروع النهضوي العربي مراجعة نقدية  
مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة ثانية بيروت سنة ٢٠٠٠ .
- ١٤- جدعان ، د. فهمي : السلفية حدودها وتحولاتها ، مجلة عالم الفكر  
الكويت ، المجلد السادس والعشرون ، العددان الثالث والرابع ، يناير /  
مارس ، أبريل / يونيو سنة ١٩٩٨ .
- ١٥- حجازي ، د. محمود فهمي : أصول الفكر العربي الحديث عند  
الطهطاوي ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، سنة ١٩٧٤ .

- ١٦- حرب ، علي : العربي بين اسمه وحقيقته أو نقد العقل الوجداني ،  
مجلة عالم الفكر - الكويت ، المجلد (٢٦) العددان الثالث والرابع ، سنة  
١٩٩٨ .
- ١٧- حسين ، د. طه : مستقبل الثقافة في مصر ، دار المعارف ، (بدون  
تاريخ) .
- ١٨- حنفي ، د. حسن : نحو تنوير عربي جديد محاولة للتأسيس ، مجلة  
عالم الفكر ، الكويت ، المجلد (٢٩) ، العدد (٣) يناير ، مارس سنة  
٢٠٠١ .
- ١٩- خاكي ، أحمد : قاسم أمين تاريخ حياته الفكري ، مكتبة الأنجلو  
المصرية ، ط أولى سنة ١٩٧٣ .
- ٢٠- زكريا ، د. فؤاد : الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة  
، دار قباء للطباعة والنشر ، سنة ١٩٩٨ .
- ٢١- السنهوري ، د. عبد الرازق أحمد : أصول الحكم في الإسلام ،  
ترجمة د. نادية عبد الرازق السنهوري ، مراجعة وتقديم محمد الشاوي ،  
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٩٨ .
- ٢٢- طرابيشي ، جورج : سؤال المستقبل في الثقافة العربية ضمن  
أبحاث مؤتمر " مستقبل الثقافة العربية " من ١١ إلى ١٤ مايو سنة  
١٩٩٧ ، مكتبة القاهرة الكبرى ، منشورات المجلس الأعلى للثقافة .
- ٢٣- عبد الغني د. عبد المقصود : محمد إقبال ومنهجه في تجديد الفكر  
الإسلامي ، مكتبة الزهراء سنة ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠م .

- ٢٤- عبده ، الشيخ الإمام محمد : رسالة التوحيد ، قدم لها وعرف عنها وعن مؤلفها فضيلة الشيخ حسين يوسف الغزال قاضي الشرع الشريف في لبنان ، دار إحياء العلوم ، بيروت ط ٣ ، سنة ١٣٩٩ هـ ، سنة ١٩٧٩ م .
- ٢٥- ----- : الإسلام بين العلم والمدنية ، تحقيق ودراسة الدكتور عاطف العراقي ، الناشر : دار قباء للطباعة والنشر ، ط أولى سنة ١٩٩٨ .
- ٢٦- عمارة ، د. محمد : الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرزاق ، دراسة ووثائق ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط أولى سنة ١٩٧٢ .
- ٢٧- قرني ، د. عزت : العدالة والحرية في فجر النهضة العربية الحديثة ، عالم المعرفة ، العدد (٣٠) سنة ١٩٨٠ .
- ٢٨- ----- : في الفكر المصري الحديث محاولات في إعادة التفسير ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سنة ١٩٩٥ .
- ٢٩- ----- : الفلسفة الاجتماعية عند قاسم أمين ، الناشر مكتبة سعيد رأفت - جامعة عين شمس سنة ١٩٨٠ .
- ٣٠- الكندي ، رسالة في الفاعل الحق الأول التام ، والفاعل الذي هو بالمجاز رسائل الكندي الفلسفية ، الجزء الأول ، تحقيق الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة ، دار الفكر العربي سنة ١٩٥٠ .
- ٣١- ----- : رسالة الموصوتات الوترية ، ضمن مؤلفات الكندي الموسيقية ، تحقيق زكريا يوسف ، بغداد ، سنة ١٩٦٢ .

- ٣٢- ----- : في الصناعة العظمى ، تحقيق د. عزمى طه  
السيد ٠٠ قبرص ، دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع سنة ١٩٨٧ .
- ٣٣- الكواكبي ، عبد الرحمن : طبائع الاستبداد ، الهيئة المصرية العامة  
للكتاب سنة ١٩٩٣ .
- ٣٤- مالك بن نبي : شروط النهضة ، ترجمة عمر كامل مقاوي ود. عبد  
الصبور شاهين ، دار الفكر ، طبعة ثالثة سنة ١٩٦٩ .
- ٣٥- مجموعة من الباحثين : كتاب تذكاري عن أحمد لطفي السيد ، أستاذ  
الجيل ، المجلس الأعلى للثقافة ، لجنة الفلسفة والاجتماع القاهرة ، سنة  
١٩٨٦ .
- ٣٦- ----- : الشيخ محمد عبده ، بحوث ودراسات عن حياته  
وأفكاره ، إشراف وتصوير د. عاطف العراقي ، سنة ١٩٩٥ .
- ٣٧- محمود ، د. زكى نجيب : تجديد الفكر العربي ، دار الشروق ،  
القاهرة ط ٨ ، سنة ١٩٨٧ .
- ٣٨- ----- : المعقول واللامعقول في تراثنا الفكري ،  
دار الشروق القاهرة ط ٥ ، سنة ١٩٩٣ .
- ٣٩- ----- : ثقافتنا في مواجهة العصر ، دار الشروق ، القاهرة  
ط ثمانية سنة ١٩٧٩ .
- ٤٠- ----- : مجتمع جديد أو الكارثة ، دار الشروق ، القاهرة  
ط خامسة سنة ١٩٩٣ .
- ٤١- ----- : في حياتنا العقلية ، دار الشروق ، بيروت والقاهرة  
ط ثالثة سنة ١٩٨٩ .



- ٤٢- ----- : من زاوية فلسفية، دار الشروق ، بيروت والقاهرة  
ط رابعة سنة ١٩٩٣ .
- ٤٣- ----- : هذا العصر وثقافته ، دار الشروق ، بيروت  
والقاهرة طبعة أولى سنة ١٩٨٠ .
- ٤٤- ----- : هموم المتقنين ، دار الشروق ، بيروت القاهرة سنة  
١٩٨١ .
- ٤٥- ----- : رؤية إسلامية ، دار الشروق ، بيروت والقاهرة ،  
ط أولى سنة ١٩٨٧ .
- ٤٦- ----- : عن الحرية أتحدث ، دار الشروق ، ط أولى سنة  
١٩٨٦ .
- ٤٧- ----- : في مفترق الطرق ، دار الشروق ، ط  
ثانية سنة ١٩٩٣ .
- ٤٨- ----- : عربي بين ثقافتين ، دار الشروق ، ط ثانية سنة  
١٩٩٣ .
- ٤٩- ----- : قصة عقل ، دار الشروق ط ثالثة ، سنة ١٩٩٣ .
- ٥٠- ----- : أفكار ومواقف ، دار الشروق ، ط أولى سنة  
١٩٨٣ .
- ٥١- ----- : قيم من التراث ، مكتبة الأسرة ، سنة ١٩٩٩ .
- ٥٢- ----- : في تحديث الثقافة العربية ، دار الشروق ، ط ٢ سنة  
١٩٩٣ .

- ٥٣- مراد ، د. د. سعيد : بحوث في الفلسفة والتتوير ، الناشر : عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، ط الثالثة ، سنة ١٩٩٧ .
- ٥٤- النجار ، د. د. حسين فوزي : رفاة الطهطاوى رائد فكر وإمام نهضة ، سلسلة أعلام العرب (٥٣) الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- ٥٥- ----- : أحمد لطفي السيد والشخصية المصرية ، مكتبة القاهرة الحديثة سنة ١٩٦٣ .
- ٥٦- وهبه ، د. د. مراد ، ود. منى أبو سنة : الأصولية والعلمانية في الشرق الأوسط ، سلسلة ابن رشد ، العدد الثاني ، الناشر ، دار قباء ، سنة ٢٠٠٠ .

#### المراجع الأجنبية :

- Collingwood, R. G. An Essay on Philosophical Method, Qxford University Press, Sixth impression, 1977 .

\* \*

## قانون التأويل بين الغزالي و ابن رشد

رقم الصفحة	الموضوع
٧	تمهيد
١٨-٩	أولاً: معنى التأويل
٩	١ - في اللغة
١٠	٢ - في الاصطلاح
١١	التأويل عند السلف
١٣	الفرق بين التفسير والتأويل
١٥	معنى التأويل بين الغزالي وابن رشد
١٥	معنى التأويل عند الغزالي
١٧	معنى التأويل عند ابن رشد
٣٤-١٨	ثانياً: دوافع "قانون التأويل"
١٨	عند الغزالي
٢١	نقد الغزالي للمتكلمين
٢٢	رفض تأويلات الباطنية
٢٢	نقد الغزالي للفلاسفة
٢٤	نقد الغزالي للصوفية
٢٨	عند ابن رشد
٢٩	نقد ابن رشد للحشوية
٢٩	نقد ابن رشد للصوفية
٣٠	نقد ابن رشد للمعتزلة
٣٠	نقد ابن رشد للأشعرية

الموضوع	رقم الصفحة
ثالثاً: معيار التأويل بين الغزالي وابن رشد .....	٤٢-٣٤
المنطق الأرسطي في خدمة التأويل العربى .....	٣٤
عند الغزالي .....	٣٤
عند ابن رشد .....	٣٩
رابعاً: شروط قانون التأويل .....	٧٢-٤٢
١ - مراعاة مستويات الناس وتعدد مراتب التصديق .....	٥٢-٤٢
عند الغزالي .....	٤٢
مراتب التصديق عند الغزالي .....	٤٦
مذهب السلف هو المذهب المناسب لعوام الخلق .....	٤٩
عند ابن رشد .....	٤٩
تفاضل طباع الناس فى التصديق .....	٥٠
٢ - ما يجوز تأويله وما لا يجوز .....	٧٢-٥٢
عند الغزالي .....	٥٣
مراتب الوجود الخمس .....	٥٤
١ - الوجود الذاتى .....	٥٤
٢ - الوجود الحسى .....	٥٥
٣ - الوجود الخيالى .....	٥٥
٤ - الوجود العقلى .....	٥٦
٥ - الوجود الشبهى .....	٥٧
القاعدة فى التأويل .....	٥٨

الموضوع	رقم الصفحة
ما يجوز تأويله ومالا يجوز عند ابن رشد	٦١-٧٢
أصناف ظواهر الشرع	٦١
أصناف القول الخطابي (الطرق المصرح بها	
في الشرع)	٦١
الصف الأول	٦١
الصف الثاني	٦٣
الصف الثالث	٦٤
الصف الرابع	٦٤
خامساً: ضوابط قانون التأويل	٧٢-١٢٢
١ - ضبط علاقة المعقول والمنقول	٧٢-٨٠
عند الغزالي	٧٢
عند ابن رشد	٧٦
٢ - ضبط العلاقة بين المحكم والمتشابه	٧٧-٨٣
عند الغزالي	٧٧
عند ابن رشد	٨٢
٣ - ضبط علاقة الظاهر بالباطن	٨٣-١٠٦
عند الغزالي	٨٣
أ - ضبط علاقة الظاهر والباطن (اللفظ	
والمعنى) في مرحلة التأويل البرهاني	٨٤

الموضوع	رقم الصفحة
ب- ضبط علاقة الظاهر والباطن (اللفظ والمعنى) فى مرحلة التأويل الصوفى	
العرفانى	٨٩
عند ابن رشد	١٠٢
الظاهر والباطن ومشروعية التأويل البرهانى	١٠٢
٤ - ضبط العلاقة بين حقوق التأويل (حق العقل وحق اللغة وحق الشرع)	١٠٧-١٢٢
عند الغزالى	١٠٨
فى مسألة الاستواء	١١٠
فى مسألة رؤية الله فى الآخرة	١١٣
فى مسألة القرآن كلام الله غير مخلوق	١١٤
حقوق التأويل عند ابن رشد	١١٧
قدم وحدوث العالم: الاختلاف فى التسمية	١١٩
فى مسألة المعاد وأحواله	١٢١
خاتمة الدراسة	١٢٣-١٢٦
المصادر والمراجع	١٢٧-١٣٤

## الحوار الحضارى فى الإسلام

رقم الصفحة	الموضوع
١٣٧	مقدمة .....
١٣٧	الهدف من الدراسة .....
١٣٨	تساؤلات الدراسة .....
١٣٨	المنهج المستخدم فى الدراسة .....
١٣٨	مخطط الدراسة .....
١٣٩	أولاً : الإطار المفاهيمى لعنوان البحث .....
١٤٠	الحوار الحضارى .....
١٤١	عناصر الحوار .....
١٤٣	أصل الثقافة فى اللغة العربية .....
١٤٤	أصل الحضارة فى اللغة العربية .....
١٤٨	أنواع الحوار الحضارى .....
١٤٩	ثانياً : الإسلام والحوار الحضارى .....
١٥٠	الدين والوعى الحضارى .....
١٥٤	حوار البداية (بداية خلق الإنسان) .....
١٥٦	نموذج للحوار فى أول سورة المجادلة .....
١٥٩	من مقتضيات الحوار الحضارى فى الإسلام .....
١٦٤	حوار الحضارات كما عرفه مفكرو الإسلام .....
١٦٨	متى يبدأ الحوار الحضارى ؟ .....
١٧١	نظرية التحدى والاستجابة .....

رقم الصفحة	الموضوع
١٧٣	مستويات الحوار الحضارى .....
١٧٥	ثالثاً : حوارنا فى مواجهة العصر .....
١٧٦	الحوار الحضارى المعاصر حوار "المعرفة" .....
١٧٧	أين نحن من عصر "المعرفة" ؟ .....
١٧٨	الوضع الراهن وتأثيره على "الحوار الحضارى" .....
١٨٠	ملامح الحوار بين طرفين بينهما قطيعة حضارية .....
١٨١	منهجنا فى مواجهة تحدياتنا المحلية .....
١٨٤	ماذا ينقصنا ؟ .....
١٨٦	الحوار الحضارى : ضرورة محتومة .....
١٨٨	الخاتمة .....
١٩٢	الهوامش .....
١٩٣	مراجع البحث .....



## دور الفكر الاسلامي في النهضة الحديثة اتجاه واحد أم تعدد في الاتجاهات؟

رقم الصفحة	الموضوع
٢٠١	مقدمة
٢٠٥	أولاً : منطق التصور السلفي
٢٠٦	جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده
٢١٤	النقد الموجه للسلفية
٢١٧	ثانياً : منطق التصور التحديثى
٢١٧	طه حسين إنموذجا
٢٣٠	ثالثاً : الاتجاه التوفيقى
٢٣١	منطق تصور النهضة عند زكى نجيب محمود
٢٣٧	أزمة فكر النهضة
٢٤٤	نتائج البحث
٢٥٠	هوامش البحث
٢٦٢	مراجع البحث

رقم الإيداع ٢٩٤٥ / ٢٠٠٥

I.S.B.N. الترقيم الدولي

977-17-2014-7